



جامعة الملك عبد العزيز
كلية الشريعة
مكة المكرمة

النزول والالفة على الأحكام الشرعية

رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية
فروع أصول الفقه

٢٩٢٨

إشراف فضيلة الدكتور

محمد بن محمد بن عبد الوهاب



اعداد

مؤيد بن محمد بن عبد الوهاب

عام

١٣٩٨ هـ
١٩٧٨ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اهداء
إلى الذي غرس في نفسي
حب العلم الشرعي
وبذل لي كل ما يملك
تعباً لأستريح ، ونصباً لأُسعد
وكاف لي المدرس الأول
والموجه الأكبر
إلى والذي الكرم
أقدم هذا العمل المتواضع
ثمرة من ثمار غرسه

ابنك
موسى

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

الحمد لله الذي نهى عباده عن القبائح والشُرور، وحرم عليهم الخبائث وسيئات الأمور وجعل سرعة الاستجابة له ودوام الامتثال من صفات المؤمنين فقال تعالى "انما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم ان يقولوا سمعنا واطعنا واولئك هم المفلحون" (١).

والصلاة والسلام على سيدنا ونبيينا محمد صلى الله عليه وسلم ومن امرنا الله سبحانه بامتثال امره واجتناب نهيه. فقسمنا الى قسمين "وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا" (٢) وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين .

اما بعد . .

فموضوع النهي من الموضوعات المهمة في علم اصول الفقه وعليه تدور احكام كثيرة من احكام الشرع الاسلامي ، ذلك ان خطاب الشرع اما امر او نهى او اباحة . ثم ان الاحكام التكليفية الخمسة تدور اثنان منها على النهي وهما التحريم والكراهة وايضا فهو يمثل صيغتين من المباحث المشتركة بين الكتاب والسنة .

وهو قسم من اقسام الخاص الذي هو احد اقسام الدلالات على الاحكام الشرعية ، والمراد بالنهي هنا النهي اللفظي الذي تتعلق به الاحكام الشرعية وخالف في ذلك بعض علماء الاصول فارادوا بـ النهي النفسي .

ومعنى النهي طلب ترك الفعل بلا تفعل على جهة الاستعلاء . وهذه القيود الواردة في التعريف قد اختلف فيها علماء

الاصول .

ففي قيد ترك الفعل اختلفوا هل الترك والكف افعال فيصح

(١) النور : ٥١ .

(٢) الحشر : ٧ .

التكليف بها أولا ؟

واختلفوا فيما سوى لا تفعل من الصيغ الاخرى الدالة على طلب

ترك الفعل هل تسمى نهيا أولا ؟

وهل يشترط في النهي الاستعلاء او العلواولا ؟

وقد استدل كل فريق بأدلة تؤيد ما ذهب اليه ورد ادلة

الاخرين . لكن الذى ترجح لدينا ان المراد بالنهي النهي اللفظي

وان الترك والكف افعال يصح التكليف بها وماعدا لا تفعل من

الصيغ الاخرى تكون نهيا معنى على انها مؤولة بلا تفعل واما من

حيث اللفظ فليست نهيا اصطلاحيا .

واشترط الاستعلاء في النهي هو ما رأيناه راجحا ولذلك

الترضا في التصريف . وقد زاد الممثلة شرطا في التصريف هو

قيد (الارادة) على اختلاف في عدد الارادات المشترطة .

وصيغة النهي الاصلية هي لا تفعل وهناك صيغ اخرى تدل على

طلب الترك وتقول بلا تفعل وذلك مثل زر ودع وغيرها .

وقد تنوعت اساليب القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة في

النهي عن الفعل .

كما ان صيغة لا تفعل ترد لعمان كثيرة كالتحريم والكراهة

والارشاد والدعاء وغير ذلك .

غير ان العلماء اختلفوا في المعنى الحقيقي لها فالجمهور منهم

على انها للتحريم وماعدا ذلك من المعانى فهو مجاز لا بد فيه من

القرينة واستدلوا على ذلك بأدلة من الكتاب والسنة والاجماع والمعرف

والعقل وفهم الصحابة .

ومن العلماء من قال بانها للكراهة واستدلوا ببعض النصوص

الشرعية التى ورد النهي فيها للكراهة وبأدلة اخرى عقلية .

ومنهم من تعارضت عنده الادلة فقال بالوقف حتى يأتي

ما يدل على المراد .

ومن العلماء من ذهب الى انها للاشتراك الممنوى اى القدر

المشترك بين التحريم والكراهة وهو طلب الترك فاما الدلالة على

التحريم او الكراهة فبالقرينة .

وبعض العلماء قال بالاشتراك اللفظي بين التحريم والكراهة .
وقد ناقشنا أدلة كل قول ورجحنا القول بالتحريم نظرا لقوته دلالة
وضعف أدلة الباقيين .

هذا في المنهى من حيث الصيغة .
أما من حيث الزمان فقد اختلف العلماء هل تدل على الدوام
أولا وهل هي للفوراو لا ؟

فالقائل بالدوام يلزمه القول بالفور ضرورة والقائل بعدم
الدوام يقول أيضا بعدم الفور والقائلون بالدوام استدلووا بدلالة
من الإجماع واللغة والعرف والمقل .

والمخالفون لهم وجدوا أن المنهى يرد تارة مرادا به الدوام
وتارة غير مراد به الدوام فحكموا بأنه لمطلق الطلب فقط من غير دلالة
على الدوام أو عدمه .

ولكننا لما وجدنا أن مقصد الشارع الحكيم من التشريع إنما
هو زوام الامتثال والاستمرار عليه وسرعة الاستجابة رجحنا القول بالدوام
والفوراو هو المتسق مع مقصد الشارع .

والممنهى عنه حالات ثلاث فهو إما أن ينهى عنه لعينه أو لوصفه
اللازم أو لوصفه المجاور وهو ما يعبر عنه بالمنهى عنه لفوره .

وقد اختلفت مناهج الأصوليين في تصوير الخلاف فمنهم من
أطلق الخلاف في المنهى عنه ومنهم من جعله بحسب انقسامه إلى
الحالات السابقة ومنهم من جعله بحسب انقسامه إلى هيئات
ومعاملات أو إلى حسيات وشرعيات .

لكن انقسام المنهى عنه إلى الحالات الثلاث السابقة هو مصادار
الخلاف الذي لا يختلف .

وقد اختلف العلماء في حكم كل حالة من الحالات السابقة من
حيث البطلان أو عدمه فالحنابلة والظاهرية يرون الحكم بالبطلان في
جميع الحالات لأن كل منهى عنه فهو باطل وفعله كمدمة .

والشافعية يرون الحكم بالبطلان في المنهى عنه لعينه ولوصفه
اللازم أما المنهى عنه لفوره فلا يقتضى البطلان لعدم تعلق الوصف

المجاور بالفعل المنهى عنه .

واختلف النقل عن المالكية ففي رواية ان مذهبهم كذهب الحنابلة والظاهرية وفي الاخرى كالشافعية .

اما الاحناف فانهم يحكمون في المنهى عنه لعينه بالبطش لان والمنهى عنه لعينه عندهم هي الحسيات . اما الشرعيات فهي منهي عنها لوصفها لا لعينها ولذلك تقتضي الفساد لا البطلان والفساد عندهم صحة الاصل وفساد الوصف .

اما المنهى عنه لغيره فلا يقتضي بطلانا ولا فسادا بل يقتضي الكراهة كالشافعية .

وقد استدلت كل طائفة بأدلة تؤيد ما ذهب اليه غير ان دليل الشافعية في رأينا هو الدليل الاقوى ولذلك رجحنا قولهم فسي المسألة .

ومن المسائل المتعلقة بالنهي مسألة هل النهى عن الشيء امر بضده والخلاف في ذلك مشهور .

وللمنهي عنه حالات من حيث الافراد والتمدد . وذلك ان النهى اما ان يكون عن مفرد او متعدد والنهي عن المتعدد اما ان يكون نهيا عن الجمع بين المتعدد او عن التفريق بين المتعدد ، ولكل حالة من هذه الحالات حكم يختص بها .

واذا ورد النهى على جهة التخيير بلفظ (او) فهل يقتضي المنع من واحد من الافعال المنهى عنها او يقتضي المنع من جميعها ؟ وهذه الرسالة محاولة للكشف عن موضوع النهى وما يتعلق به من الدلالات والاحكام والمسائل وتبيين وجه الصواب فيها .

وارجوان اكون بذلك قد اسهمت بابراز موضوع من الموضوعات المهمة في علم اصول الفقه خاصة وفي التشريع الاسلامي عامة .

والله الموفق والهادي الى سواء السبيل . .

شكر وتقدير

اعترافاً بالفضل لذويه وبالعطاء لباذليه . .
فاننى ازجى عظيم شكرى وفائق تقديرى لشيعى الفاضل واستاذى
الكريم الدكتور محمد محمد الخضراوى الذى اشرف على فنى اعداد هذا
البحث فلم يدخر جهداً ولا وقتاً الا وبذله لى عن طيب نفس ورحابسة
صدر وجلاء خاطر وذلل لى الصعاب التى واجهتنى فى هذا البحث
بعلمه الفزير ومتابعته الجادة فانار لى الدروب المعتمة، وفتح امامى
المفاليق واخذ بيدي الى شاطئ الامان .
وانى لا املك الا ان ادعوه الله ان يمد فنى عمره وينفع به طلبة
العلم .
كما لا انسى ان اشكر فضيلة الدكتور محمد الدهمى الذى اشرف
على فنى بداية بحثى لهذا الموضوع فجزاه الله عنى غير الجزاء .
كما اشكر اساتذتى فى قسم الدراسات العليا الشرعية - فرع اصول
الفقه على ان ربوا فينا ملكة البحث وطرق الافادة والفهم فلبهم منى عظيم
الشكر وارجو لهم من الله عظيم الاجر .
كما اشكر كل من مد لى يد العون من زلائى واشوانى اظاههم
الله على جميل صنعهم .
كما اشكر ذلك الانسان الذى وقف معى وهياً لى الاجواء الملائمة .

المقدمة

~~~~~

الحمد لله الكريم المنان ، المتفضل على عباده بعظيم الالاء والا حسان  
جلت نعمته عن المد والا حصاء ، وفضائله عن الحصر والا استقصاء فكان ممن  
اعظم ما امتن به على عباده ان بين لهم طريق الخير وامرهم بها وطريق  
الشر ونهاهم عنها . قال تعالى " الم نجعل له عينين ، ولسانا وشفقتين  
وهديناه النجدين <sup>(١)</sup> .

احمده سبحانه حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه . .

واصلى واسلم على عبده الذى بعثه رحمة للعالمين وهاديا الى  
صراطه المستقيم وخاتما لا خوانه النبيين السابقين كما يقول تعالى  
" وانزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيمنا عليه  
فاحكم بينهم بما انزل الله <sup>(٢)</sup> .

وامرنا سبحانه وتعالى بطاعته واتباعه فيما يأمرنا به وينهاانا عنه  
فقال تعالى " وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا " . وجعل  
تعالى طاعة رسوله طاعة له فقال " من يطع الرسول فقد اطاع الله ومن  
تولى فما ارسلناك عليهم حفيظا <sup>(٣)</sup> .

وبعد . . فان الله سبحانه وتعالى كلف عباده المؤمنين بأوامر ونواه  
وتعبد لهم باحكام مختلفة هى فى الحقيقة مناط سعادتهم وسر تحقيق  
خلافتهم .

وهذا التكليف الذى كلف الله به الانسان هو فى الحقيقة تشريف له  
وعناية بشأنه وحفاوة بأمره وتنظيم لمجتمعه وعناية لحقه ، حتى لا يتورط البشر  
فيما تصل اليه عقول مفكرينهم التى كثيرا ما يتغشاها الهوى وتلخص بهما  
مختلف الظروف فيدلس بها على اصحابها ويوقع ذلك بينهم الحسادوة  
واليفضاء .

---

( ١ ) البلد : ٨ - ١٠ .

( ٢ ) المائدة : ٤٨ .

( ٣ ) النساء : ٨٠ .

فكان التكليف فصلا بين الناس فيما يختلفون وحسباً لمادة المناوشات  
إذا أخذوا بمقتضياته واتبعوا أوامره وأرشاداته .<sup>(١)</sup>

والعقل الانساني إذا ترك له العنان جرح بصاحبه عن الجادة  
والنفس البشرية توافقه متلهفة، ومتى تركا بدون ضابط أو راد صاحبهما  
موارد الهلكة .

لذلك كان التكليف في الشريعة الاسلامية مشتملا على أوامر ونواه  
وهما تحقيق لمدى طاعة العبد لربه واستجابته وتسليمه له .

والاحكام الشرعية دائرة في الاعم الاغلب عليها .

وعلم اصول الفقه وهو ادرار القواعد التي يتوصل بها الى استنباط

الفقه تمثل مباحث الاوامر والنواهي فيه جزءا كبيرا .

وحينما بدأت التفكير في اختيار موضوع للكتابة فيه . . كان الامر

والنهي وهما بهذه الثابة يلحان على خاطري الحاحا قويا، ان يفهمهما

والعمل بهما يسعد الانسان في دنياه واخراه . اما في دنياه فلانه

يصير عالما باحكام ربه عارفا بما يجب ويحرم عليه ومن عرف هذا حقق وصف

الحالم وكان ممن قال الله فيهم " انما يخشى الله من عباده العلماء " <sup>(٢)</sup> .

واما في آخرته فلفوزه بالنجاح الكبير ان هو امثل ما كلف به .

فصعدت العزم على ان اكتب في احدهما . اما الامر والنهي .

غير اني وجدت زميلا قبلي قد سبقني الى بحث موضوع الامر ودلالته

على الاحكام الشرعية فلم يبق لي خيار في ان آخذ الطرف الثاني فكان

موضوعي وهو النهي ودلالته على الاحكام الشرعية .

وتتجلى اهمية هذا الموضوع من عدة نواح :

( ١ ) ان اثنين من الاحكام التكليفية الخمسة يدوران عليه وهما التحريم

والكراهة .

ان قرر علماء الاصول ان الاحكام التكليفية خمسة :

الوجوب والندب والاباحة والتحريم والكراهة .

( ١ ) الامر في نصوص التشريع الاسلامي ( ص ٧ ) .

( ٢ ) فاطر : ٢٨ .

- فالوجوب والندب متعلقان بخطاب الامر .  
 والاباحة متعلقة بالخطاب التخيري .  
 والتحریم والكراهة متعلقان بخطاب النهي .
- ( ٢ ) ان النهي يمثل مبحثاً من مباحث الادلة الشرعية : الكتاب والسنة فهو من المباحث المشتركة بينهما .
- ( ٣ ) ان النهي قسم من اقسام الخاطف والخاص من الدلالات اللفظية بالنسبة للادلة الشرعية .
- والنهي - وان كان يأتي بعد الامر في الهمية على ما قال علماء الاصول - له اهمية كبيرة في مباحث علم اصول الفقه بل وفي سائر العلوم الشرعية .
- وقد يبدو للباحث لأول مرة ان هذا الموضوع من المواضيع البارزة في الفن بحيث يصير تناوله سهلاً والعمل فيه لا يجلب عناءاً .  
 ولكن الحقيقة غير هذا فقد وجدت هذا الموضوع مخلق المسالك معتم الدروب .
- والدليل على ذلك ما يلي :
- ان علماء الاصول يبحثون الامر قبل النهي ويتوسمون في مباحث الامر توسماً يجعل منه موضوعاً واضحاً بيناً .
- فاذا ما جاءوا لبحث النهي اكتفوا بكل ما ذكره في الامر وقاسوا عليه واحالوا القارئ اليه .
- يقول الخزالي : " اعلم ان ما ذكرناه من مسائل الامر تتضح به احكام النواهي اذ لكل مسألة وزن من النهي على الحكم فلا حاجة الى التكرار <sup>(١)</sup> .
- ويقول الامدي : " اعلم انه لما كان النهي مقابلاً للامر فكل ما قيل في حد الامر على اصول المعتزلة من المزيف والمشتار فقد قيل مقابلته في حد النهي ولا يخفى وجه الكلام فيه " .
- ثم قال : " والخلاف في اكثر مسائله فعلى وزن الخلاف في مقابلاتهما

من مسائل الامر ومأخذها كما اخذها فعلى الناظر بالثقل والاعتبار<sup>(١)</sup>.

وهكذا جميع الاصوليين .

وقد يقول قائل : وماذا عليك سوى ان ترجع الى باب الامر فتلقى ما تريده سهلا ساعضا .

قلت : ان رجوعى الى باب الامر قليل فاعدته وذلك ان النصوص التى فى باب الامر كلها اوامر ولا تصلح فى باب النواهي .

فاذا اردت الاستدلال مثلا على ان النهى يدل على التحريم فهل استدل بالنصوص التى استدلت بها على دلالة الامر للوجوب ؟

وقصرى الامر انى وجدت الموضوع شحيح النسخ قليل المادة، وهذا اضطررنى الى ان اقوم باستقراء كامل لنصوص النهى فى القرآن الكريم والسنة النبوية حتى استطيع الاستدلال على القضايا المطروحة على بساط البحث .

وقد نهجت فى بحثى لهذا الموضوع ان اقرر المسألة بشرحها وتوضيحها والمراد منها وتصحيح الترجمة فى المسألة ان كانت محتاجة لذلك وتبيين موطن الخلاف .

وفائدة هذا ان تكون المسألة واضحة لدى الباحث لا لبس فيها ولا غموض .

فاذا تقررت المسألة ذكرت مذاهب العلماء فيها مع الحرص على التأكد من صحة النسبة فى القول فاذا وجدت غموضا او تناقضا فى قول بعض العلماء تتبعته وبينته .

ثم بعد ذلك اورد ادلة كل قول وبيان وجه الاستدلال .  
واما مناقشة الادلة وما يرد من اعتراضات واجوبة فاحيانا اذكر بمد كل دليل ماورد عليه من اعتراضات وما رد به من اجوبة .

واحيانا اذكر المناقشة فى مبحث مستقل بمد ذكر الادلة جميعها .  
وفائدة هذا التنويع فى طريق البحث دفع السآية والنظر عن القارىء مما قد يصيبه من اتباع طريقة واحدة .



على اننى الفت النظر الى ان استقراي لنصوص النواهي ففى القرآن والسنة قد اعطاني ذخيرة من الادلة التى تصلح فى كل مسألة من المسائل التى بحثها فى هذا الموضوع .

ولذلك فقد اورد احيانا ادلة من الكتاب والسنة لم يذكرها احد من الاصوليين ممن بحثوا فى هذا الموضوع .

واناقش ما اوردته من الادلة وارجع الى كتب التفسير بالنسبة للادلة من القرآن وكتب شرح الحديث بالنسبة للادلة من السنة . وارجح ما اراه راجحا .

وقد راعيت فى بحثى لهذا الموضوع مقصد الشارع الحكيم فيما يريد من مسائله واطر ما اراه موافقا لمقصد الشارع من وضع الاحكام .

وقد حاولت بقدر امكاني ان اجعل اسلوب كتابتي سهلا وخليقة بيمض اللغات الادبية والمحسنات اللفظية مع مراعاة الحفاظ على المصطلحات الاصولية .

واعترف انى قد واجهت صعوبة فى ذلك ولكنى اعتقد انى نجحت الى حد ما .

وذلك محاولة منى لنفى تهمة التعقيد فى كتب الاصول .

وايضا فقد حرصت على ان اعتمد على الادلة من الكتاب والسنة واذكر من هذه النصوص ما يمكن ذكره من غير اغفال للادلة العقلية .

وقد جعلت بحثى هذا مبنيا على تسهيد وثلاثة ابواب وخاتمة .

اما التسهيد فيشتمل على ما يلى :

( ١ ) مكانة النهى فى علم اصول الفقه .

( ٢ ) منابع الاصوليين فى بحث النهى .

واما الباب الاول ففى تعريف النهى وصيغه ومكانه .

وتحتة فصول ثلاثة :

الفصل الاول : تعريف النهى .

وتحتة المباحث التالية :

- المبحث الاول : تعريف النهى لغة .
- المبحث الثانى : تعريف النهى اصطلاحاً .
- المبحث الثالث : التعريف المختار .
- الفصل الثانى : فى صيغ النهى .  
وهو اربعة مباحث :
- المبحث الاول : صيغة النهى الاصلية .
- المبحث الثانى : الصيغ الاخرى الدالة على النهى .
- المبحث الثالث : اسلوب القرآن الكريم فى النهى .
- المبحث الرابع : اسلوب السنة النبوية فى النهى .
- الفصل الثالث : فى المعانى التى ترد لها صيغة النهى .

واما الباب الثانى ففى مقتضيات النهى ويندرج تحته فصول اربعة :

- الفصل الاول : المعنى الذى وضع له النهى .  
وفيه المباحث التالية :
- المبحث الاول : تحديد محل الخلاف .
- المبحث الثانى : مذاهب العلماء فيما وضع له النهى حقيقة .
- المبحث الثالث : الادلة وناقشتها .
- المبحث الرابع : ما نراه فى هذه المسألة .
- الفصل الثانى : اقتضاء النهى الدوام .  
وفيه المباحث التالية :
- المبحث الاول : تصحيح الترجمة فى المسألة .
- المبحث الثانى : الاقوال فى المسألة .
- المبحث الثالث : الادلة .
- المبحث الرابع : مناقشة الادلة .
- المبحث الخامس : خلاصة القول فى هذه المسألة .
- الفصل الثالث : اقتضاء النهى الفور .  
وفيه المباحث التالية :

- المبحث الاول : تمهيد في المراد بالفور وعده .
- المبحث الثاني : الاقوال في المسألة .
- المبحث الثالث : الأدلة .
- المبحث الرابع : رأينا في المسألة .
- الفصل الرابع : اقتضاء النهي الفساد .
- ويشتمل على المباحث الآتية :
- المبحث الاول : تعريف الصحة والبطلان والفساد .
- المبحث الثاني : تصوير الخلاف في المسألة عن المتكلمين .
- المبحث الثالث : تصوير الاحناف للمسألة .
- المبحث الرابع : حالات المنهى عنه .
- المبحث الخامس : مذاهب المتكلمين في المنهى عنه بحسب اقسامه .
- المبحث السادس : مذهب الاحناف في المنهى عنه بحسب اقسامه .
- المبحث السابع : الأدلة .
- المبحث الثامن : المناقشة .
- المبحث التاسع : في المنهى عنه لوصفه .
- المبحث العاشر : في المنهى عنه لغيره .
- المبحث الحادي عشر : الترجيح .

واما الباب الثالث ففي مباحث متعلقة بالنهي .

وهو ثلاثة فصول :

- الفصل الاول : اقتضاء النهي عن الشيء الاوبضده .
- الفصل الثاني : حالات المنهى عنه من حيث الافراد والتمدد .
- الفصل الثالث : النهي على جهة التخيير .

واما الخاتمة ففي نتائج البحث . ½

ولا يفوتني ان اذكر هنا اني قد اجد في باب الامر اداة تصلح للاستدلال بها في باب النهي فاقوم بالاستدلال بها مع تفسير ما في الدليل من الفاظ الامر واستبدالها بالفاظ النهي والاشارة الى مصدرها في باب الامر .

وقد ترجمت في اثناء بحثي للاعلام الواردة في البحث .

كما ذكرت مواضع الايات من السور .

وخرجت الاحاديث الواردة في البحث فما كان منها في الصحيحين

او احدهما اكتفيت به وان لم يكن فيهما تتبعته في كتب السنة وذكّرت

مكانه من الكتاب والباب . . مع تفسير الكلمات التي تحتاج الى تفسير .

وقد جعلت في آخر البحث فهرسا للمراجع وفهرسا للاعلام المترجمة

وفهرسا لمواضيع البحث .

وما بذلته في هذا البحث ان هو الا محاولة متواضعة لـ————راز

موضوع مهم من مواضيع علم اصول الفقه خاصة وعلوم الشريعة الاسلاميــــــــــــة

عامة وهو جهد المقل فان يكن فيه صواب فاحمد الله على ذلك وان يكن فيه

خطأ فاستغفر الله منه وادعوا الله ان يعلمنا ما ينفعنا وينفعنا بما علمنا

ويجعلنا من الممثلين لا وامره ونواهيه .

وصلّى الله وسلّم على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه وسلم . .

### تتمهـل

ويشتمل على :

- اولا : مكانة النهى فى علم اصول الفقه .
- ثانيا : مناهج الاصوليين فى بحث النهى .

### أولا : مكانة النہی فی علم اصول الفقه

أصول الفقه علم إسلامي أصيل وجد منذ فجر الإسلام الأول وهو وإن لم يدون إلا في القرن الثاني وما تلاه إلا أن قواعده كانت مركوزة في أذهان العلماء المجتهدين من الصحابة والتابعين .

وهو العلم الذي يبحث فيه عن كيفية استنباط الأحكام الشرعية من النصوص وبيان المناهج التي سلكها العلماء في استخراج الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية .

وإذا تضحينا تاريخ الفقه الإسلامي في القرن الإسلامي الأول نجد أن قواعد أصول الفقه كانت مرتكزا أساسيا تدور عليه أحكام التشريع الإسلامي .

فالصحاباء رضوان الله عليهم قرروا الأحكام الشرعية نفايا وأمثالها بمقتضى ما علموا من أحكام الأمر والنهي والعام والخاص والمطلق والمقيّد والاجماع والنسخ وغير ذلك من قواعد أصول الفقه وذلك أمر مألوف في استنباطاتهم وأحكامهم .

وهم في كل ذلك يرجعون إلى الكتاب والسنة إذ هي النصوص الشرعية التي منها استنباط الأحكام ومصرفتها .

ولما كان الكتاب والسنة وهما المصدران الرئيسيان للتشريع بلفظ عربي مبين كان لزاما على علماء الأصول أن يضعوا المنهج القويم لفهم النصوص العربية وطرق دلالتها على الأحكام .

ولهذا وجدنا علم اللغة العربية عنصرا من عناصر ثلاثة استمد منها علم أصول الفقه<sup>(١)</sup> .

وتأتى أهمية علم اللغة العربية من كونه يبين معاني الألفاظ ودلالاتها واستعمالها ومراتبها في الظهور والخفاء وكيفية دلالتها على المعنى .

---

( ١ ) المنصران الأعران هما علم الكلام والأحكام الشرعية . انظر الأحكام للامدني ( ٩ : ١ ) مختصر ابن الحاجب وشرحه ( ٣٢ : ١ ) .

ولان احكام الشريعة الفراء دائرة في الاعمال الاظلم حول الامر والنهي وتشتغل دراسة الاصول ما يدخل تحت الادلة الاجمالية الستة تضمنها علم الاصول من انواع واقسام فهو يبحث اذا اقسام الكتاب والسنة من الامر والنهي والعام والخاص والمجمل والمبين وما الى ذلك .

وهذه المعرفة لمباحث اللغة العربية ضرورية للمباحث في النصوص الشرعية حتى يتمكن من فهمها فهما سليما يتفق والاساليب العريضة بحيث يكون مدركا لمرامي المباررات فيها واقفا على دلالتها طارفا بدرجة تلك الدلالة من الوضوح والخفاء .

ومقدار قدرته على استيعاب هذه المباحث تكون قدرته على فهم النصوص وطرق دلالتها على الاحكام .

ومن هذه المباحث التي لا بد للاصولي من الاطلاع بها مبحث النهي ان عليه يدور حكمان من الاحكام التكليفية الخمسة هما التحريم والكراهة وهما يمثلان جانبها مهما من جوانب التشريع الاسلامي .

فالنهي من صميم مباحث علم الاصول لانه قسم من كل من الدليلين الرئيسيين بل هو في الحقيقة مع قسمه الامر رأس مباحث علم الاصول لانهما هما اللذان يعتمد عليهما في الانتفاع باستخراج الاحكام الشرعية تلك الاحكام التي هي عمدة دراسة الفقهاء والتي جعل علم الاصول اساسا للمسير في استخراجها على مقتضاها .

واذا كانت هناك اقسام اخرى للكتاب والسنة في دلالات الالفاظ غير الامر والنهي من نص وظاهر ومجمل ومبين ومفسر ومتشابه وما الى ذلك فان جميع هذه الاقسام فيما يتعلق بالاحكام الشرعية ترتبط ايما ارتباطا بالامر والنواهي اما حقيقة او مجازا .

فالنهي بمقتضى هذا البيان هو الركن الاساسي الاعظم مع قسيمه الامر لكل من الاصولي والفقهي .

## ثانيا : مناهج الاصوليين في بحث النهي

يذكر الراصدون لحركة تاريخ التشريع الاسلامي ان مناهج التأليف في علم الاصول ثلاثة :

الاول ما يسمى بطريقة المتكلمين وعرف هذا الاتجاه في كتب اصول الشافعية والمالكية والحنابلة .

الثاني طريقة الفقهاء وتمثله كتب اصول الحنفية .

والمنهج الثالث هو الجمع بين الطريقتين <sup>(١)</sup> .

ولكل منهج من هذه المناهج رواد رسموا طريقة ووضعوا معالمه .

وكما اختلفت مناهج التأليف كذلك اختلف تناولهم لمبحث موضوعات

اصول الفقه . ونحن هنا سنبين موقع مبحث النهي في كل منهج من

المناهج الثلاثة .

### ( ١ ) مبحث النهي عند المتكلمين .

#### ( أ ) الخزالي <sup>(٢)</sup> :

بنى كتابه المستصفى على مقدمة واربعة اقطاب .

المقدمة ذكر فيها مقدمات منطقية قال عنها انها ليست من جملة

علم الاصول ولا من مقدماته الخاصة به بل هي مقدمة العلوم كلها ومن

لا يحيط بها فلاشقة له بعلومه اصلا .

اما الاقطاب الاربعة فاولها الشريعة وهي الاحكام ، وثانيها الشر

وهو ادلة الاحكام وثالثها طرق الاستثمار وهي الدلالات ورابعها المستثمر

( ١ ) انظر اصول الفقه لمحمد الخضرى ( ص ٧ - ١٠ ) ، اصول الفقه

لابي زهرة ( ص ١٨ - ٢٤ ) .

( ٢ ) حجة الاسلام محمد بن محمد بن احمد الخزالي الطوسي ابو حامد

الفقيه الشافعى الاصولي المتصوف برع في الفقه والخلاف والجدل

واصول الدين واصول الفقه والمنطق والحكمة والفلسفة له مصنفات

كثيرة شهيرة في شتى الفنون . له في الاصول المستصفى والمنشول

والمكون . ولد سنة ٤٥٠ هـ ومات سنة ٥٥٠ هـ . الفتح المبين ( ٨٢ ) .



وهو الا جتهاد والتقليد والترجيح . وتحت كل قطب من هذه الاقطاب اربعة فنون .

وقد وضع صيحت النهي في القطب الثالث وهو طرق الاستثمار حيث يشتمل على الدلالة بالمنظوم والدلالة بالمفهوم والدلالة بالمحتمل .  
وتحت قسم الدلالة بالمنظوم اربعة اقسام : المجهل والمبين ثم الظاهر والمؤول ثم الامر والنهي ثم العام والخاص .

(١)  
(ب) الامدى :

بنى كتابه الاحكام على اربع قواعد :  
الاولى في تحقيق مفهوم اصول الفقه ومبادئه .  
الثانية في تحقيق الدليل السمعى واقسامه وما يتعلق به من لوازمه واحكامه .

الثالثة في احكام المجتهدين واسوال المفتين والمستفتين .  
الرابعة في ترجيحات طرق الطلويات .  
وتحت كل قاعدة تندرج مباحث ومساائل كثيرة .  
وقد جعل صيحت النهي تحت القاعدة الثانية حيث قسم الدليل الشرعى الى ما هو صحيح في نفسه والى ما ظن انه دليل صحيح وليس هو كذلك .

وتحت الاول (الصحيح في نفسه) اصول اربعة هي الكتاب والسنة والاجماع وما يشترك فيه الكتاب والسنة والاجماع وهذا الاخير اما ان يدل على المطلوب بمنظومه او لا بمنظومه فاما دلالات المنظوم فتسعة اصناف منها الامر والنهي والعام والخاص وغير ذلك .

(١) ابو الحسن سيف الدين على بن ابي على محمد بن سالم التغلبى الفقيه الاصولى الشافعى برع في الخلاف واحكم اصول الفقه واصول الدين والفلسفة فصيح اللسان بارع البيان له مؤلفات تدل على فضله وعلمه وذكائه منها في الاصول الاحكام ومنتهى السؤل . ولد سنة ٥٥١ هـ ومات سنة ٦٣١ هـ . الفتح المبين (٢ : ٥٧) .

(ج) البيضاوى<sup>(١)</sup> :

بنى كتابه منهاج الوصول الى علم الاصول على مقدمة وسبعة كتب .  
 المقدمة فى الاحكام ومتعلقاتها ومنها بابان وتحت كل باب فصول .  
 واما الكتب السبعة فهى الكتاب والسنة والاجماع والقياس ودلائل  
 اختلف فيها والتعادل والتراجيح والاجتهاد والتقليد . وتحت كل  
 كتاب ابواب وفصول ومسائل ،  
 وقد وضع مبحث النهى فى الكتاب الاول حيث قسمه الى خمسة  
 ابواب .

الاول فى اللغات ، الثانى فى الاوامر والنواهي ، الثالث فى العموم  
 والخصوص ، الرابع فى المجهل والمبين ، الخامس فى الناسخ والمنسوخ .

(د) ابن الحاجب<sup>(٢)</sup> :

فى مختصره :

حصر كتابه فى المبادئ\* والادلة السمعية والتراجيح والاجتهاد .  
 اما المبادئ\* فحد علم اصول الفقه وفاعلته واستمداده .  
 واما الادلة السمعية فالكتاب والسنة والاجماع والقياس والاستدلال .  
 وجعل من مباحث هذا القسم ما يشترك فيه الكتاب والسنة والاجماع .  
 فمنه امر ونهى وعام وخاص ومطلق ومقيد .

( ١ ) ابو الخير ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد بن طوى البيضاوى  
 الشافعى المعروف بالقاضى كان مجتهدا فى شتى العلوم العقلية  
 والنقلية وله مؤلفات تدل على قدم راسخة وبراعة فائقة منها فنى  
 الاصول منهاج وشرح لمختصر ابن الحاجب . مات سنة ٦٨٥ هـ .

الفتح المبين ( ٢ : ٨٨ ) .

( ٢ ) ابو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر المشهور بابن الحاجب المالکى  
 المذهب الفقيه الاصولى النحوى اثنى عليه العلماء ثناء كثيرا لسيه  
 مؤلفات فى فنون كثيرة وله فى الاصول كتاب سماه مختصر انتهى السؤل  
 والامل اغتصر به الضمى وابدع فيه . ولد سنة ٥٧٠ هـ ومات سنة  
 ٦٤٦ هـ . الفتح المبين ( ٢ : ٦٥ ) .

(هـ) القاضي ابو يعلى <sup>(١)</sup> :

في كتابه المدة .

ذكر مقدمة قبل الشروع في بيان مسائل هذا العلم عرف فيها علم  
اصول الفقه . ثم ذكر تعريفات للمصطلحات الاصولية التي سترد في  
الكتاب وعرفنا تتعلق بها احكام الفقه .  
ثم عقد فصلا في بيان ابواب اصول الفقه وابتدأها بالامر والنهي .  
وهكذا فعل ابو الحسين البصري في كتابه المختار .

#### مغلاصة منهج المتكلمين

- ( ١ ) الغزالي والامدي والبيضاوي الشافعيون جعلوا الثمن من المباحث  
المشتركة بين الكتاب والسنة والاجماع الا ان الغزالي والامدي  
جعلاه تحت مباحث الدلالة بالمنظوم والبيضاوي لم يفعل ذلك .  
( ٢ ) ابن الحاجب المالكي جعله من المباحث المشتركة بين الكتاب والسنة  
والاجماع .  
( ٣ ) ابو يعلى الحنبلي وابو الحسين البصري ابتدآ به ابواب اصول الفقه .

---

( ١ ) محمد بن الحسين بن محمد بن خلف القراء المكنى بابي يعلى  
والمعروف بالقاضي الكبير الفقيه الحنبلي الاصولي المحدث المؤرخ  
انتهت اليه رئاسة الحنابلة في وقته وبرز في كثير من الفنون وله  
مؤلفات كثيرة لم يسبق الي مثلها له في الاصول ككتاب المدة  
والكفاية وغيرها . ولد سنة ٣٨٠ هـ ومات سنة ٤٥٨ هـ .  
الفتح السمين ( ١ : ٢٤٥ ) .

( ٢ ) مبحث النہی عند الفقہاء .( ا ) السرغسی (١) :

فی کتابہ المعروف باصول السرغسی :  
بدأہ بمبحث الامر والنہی وقال " فاحق ما یبدأ بہ فی البیان الامر  
والنہی لان معظم الابتلاء بہما ومعرفتہما تتم معرفة الاحکام ويتمیز  
الحلال من الحرام (٢) .

( ب ) الیزدی (٣) :

فی اصولہ المسمى كنز الوصول الى معرفة الاصول والمعروف باصول  
الیزدی .

قال ان اصول الشرع ثلاثة : الكتاب والسنة والاجماع والا صلل  
الرابع القياس بالمعنى المستنبط من هذه الاصول .  
ثم عرف الكتاب بانه النظم والمعنى جميعا .  
وذكر ان معرفة احكام الشرع انما تتم بمعرفة اقسام النظم والمعنى  
وهى اربعة :

- الاول فى وجوه النظم صيغة ولغة .
- الثانى فى وجوه البیان بذلك النظم .
- الثالث فى وجوه احتمال ذلك النظم وجريانه فى باب البیان .
- الرابع فى معرفة وجوه الوقوف على المراد والمحالى .

( ١ ) شمس الائمة ابو بكر محمد بن احمد بن ابى سهل السرغسی الفقيه  
الحنفى الاصولى يعد من طبقة المجتهدین فى المسائل الف فى  
الفقه والاصول ، املی كتابه المبسوط فى الفقه وهو مشهور فى  
الحجب وهو ثلاثون جزءا ، له فى الاصول كتابه المعروف باصول  
السرغسی . مات سنة ٤٨٣ هـ . الفتح المبين ( ١ : ٢٦٤ ) .

( ٢ ) انظر اصول السرغسی ( ١ : ١١ ) .

( ٣ ) فخر الاسلام ابو الحسن على بن محمد بن الحسين الفقيه الحنفى  
الاصولى تبحر فى الفقه حتى صار من حفاظ المذهب الحنفى واشتهر  
بعلم الاصول له مؤلفات فى الفقه والاصول والتفسير ، ولد سنة ٤٠٠ هـ  
ومات سنة ٤٨٢ هـ . الفتح المبين ( ١ : ٢٦٣ ) .

فالتقسيم الأول في وجوه النظم له أربعة أوجه هي الخاص والمعام

والمشترك والمؤول .

ثم ذكر من أقسام الخاص الأمر والنهي .

وعلى هذا التقسيم جرى العاقل النفسى فى المنار .<sup>(١)</sup>

(ج) مثلا خسرو :<sup>(٢)</sup>

فى كتابه مرآة الوصول فى علم الأصول وشرحه مرآة الأصول .

حصر كتابه فى مقصدين وثلاثة :

المقصد الأول لبيان احوال الأدلة الأربعة .

المقصد الثانى لبيان الأحكام .

والثالثة لبيان احوال الاستتباط وما يتعلق به .

فالمقصد الأول مرتب على أربعة أركان أولها بيان حال الكتاب ولـه

مباحث خاصة به ومباحث مشتركة بينه وبين السنة .

والمباحث المشتركة أربعة أقسام .

أولها باعتبار وضع اللفظ للمعنى وهو أربعة الخاص والمعام والمشارك

والجمع المنكر ( وهو ما يعبر عنه الأصوليون بالمؤول ) .

والخاص أقسام منها الأمر والنهي .

( ١ ) حافظ الدين أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النيسابورى

الفقيه الحنفى الأصولى المفسر المحدث له مصنفات فى الفقه والتفسير

والعقائد وله فى الأصول منار الأنوار . مات سنة ٧٢٠ هـ .

الفتح المبين ( ٢ : ١٠٨ ) .

( ٢ ) هو محمد بن قراموز الفقيه الحنفى الأصولى المفسر اشتغل بالقضاة

والتدريس وأسندت إليه الفتوى له تصانيف تمتاز بالأبداع فى

البحث وقوة الحجج وحسن العبارة منها فى الأصول مرآة الوصول

وشرحها مرآة الأصول . مات سنة ٨٨٥ هـ .

الفتح المبين ( ٣ : ٥١ ) .

### خلاصة منهج الفقهاء في بحث الفقه

- ( ١ ) السرخسي بدأ به كتابه .
- ( ٢ ) الجزوى والنسفي جعلاه ضمن مباحث الخاص وجعلاه الخاص مسن
- مباحث الكتاب ( القرآن ) في القسم الاول منه وهو معرفة وجوه النظم .
- ( ٣ ) طلائع سرور جعله ايضا ضمن مباحث الخاص وجعل الخاص بحثا من
- المباحث المشتركة بين الكتاب والسنة باعتبار وضع اللفظ للمعنى .

### ( ٣ ) منهج الجمع بين الطريقتين .

#### ( أ ) ابن السبكي<sup>(١)</sup> :

- في جمع الجوامع :
- بني كتابه على مقدمات وسبعة كتب هي الكتاب والملة والاصول والفتاوى والتجارب والاستدلال والتعادل والتراجيح والاحتكام والاحتكام مسن
- التقليد والافتاء .
- الاول : الكتاب ( القرآن ) وبحث فيه المنطوق والمفهوم والمجمل
- والحروف والامر والنهي .
- فجعل النهي من مباحث الكتاب ( القرآن ) .

#### ( ب ) ابن الهمام<sup>(٢)</sup> :

- في التعرير :
- رتب كتابه على مقدمة وثلاث مقالات .

- ( ١ ) قاضي القضاة تاج الدين ابو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي الفقيه الشافعي الاصولي المؤرخ وحصل فتوى من العلم في الصيرفة وعلوم الشريعة وله تصانيف عديدة واليه انتهت رئاسة القضاة والمناصب بالشام له في الاصول جمع الجوامع وشرحه وشرح ابن مسن
- الحاجب وشرح البيضاوي ولد سنة ٧٢٧ ومات سنة ٧٧١ هـ .
- الفتح المبين ( ٢ : ١٨٤ ) .
- ( ٢ ) محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد المشهور بابن الهمام الفقيه =

المقدمة في مفهوم اسم اصول الفقه وموضوعه ومقتضيات منهجية  
واستمداده .

المقالة الاولى في المبادئ اللغوية .

المقالة الثانية في احوال الموضوع .

المقالة الثالثة في الاجتهاد وما يتبعه من التقليد والافتاء .

وقد جعل بحث الامر والنهي في المقالة الاولى وهو المبادئ  
اللغوية .

(ج) محب الله البهاري (١)

في مسلم الثبوت :

رتب كتابه على مقدمة وثلاث مقالات .

المقدمة في حد اصول الفقه وغاياته وموضوعه .

المقالة الاولى في المبادئ الكلامية .

المقالة الثانية في الاستدلال .

المقالة الثالثة في المبادئ اللغوية .

وقد جعل النهي في المقالة الثالثة المبادئ اللغوية .

---

= الحنفى الاصولى النحوى قيل انه بلغ رتبة الاجتهاد له مؤلفات  
كثيرة نافعة منها فى الاصول التحرير . ولد سنة ١٢٩٠ هـ ، ومات سنة  
١٢٦١ هـ .

الفتح المبين ( ٣ : ٣٦ ) .

( ١ ) محب الله بن عبد الشكور البهاري الفقيه الحنفى الاصولى البعثة  
المحقق اشتغل بالقضاء والتدريس وتولى الصدارة فى مالابك  
الهند له مؤلفات منها فى الاصول مسلم الثبوت . مات سنة ١٢١١ هـ .  
الفتح المبين ( ٣ : ١٢٢ ) .

خلاصة منهج الجمع بين الطريقتين

- ( ١ ) ابن السبكي جعل النهي من مباحث الكتاب ( القرآن ) .
- ( ٢ ) ابن الهمام ومحب الله البهاري جعل النهي ضمن المبادئ اللغوية على اختلاف في ترتيب المقالات فابن الهمام جعل المبادئ اللغوية هي المقالة الاولى والبهاري جعلها المقالة الثالثة .



## الباب الاول

فى تعريف النهى وصفه ومعانيه

ويشتمل على الفصول التالية :

- الفصل الاول : تعريف النهى .
- الفصل الثانى : فى صيغ النهى .
- الفصل الثالث : فى المعانى التى ترد لها صيغة النهى .

## الفصل الاول

### تعريف النهمي

وتحت مباحث :

المبحث الاول : تعريفه لغة .

المبحث الثاني : تعريفه اصطلاحاً .

المبحث الثالث : التعريف المختار .

المبحث الاول : شريف الشهر لغة

النهى في اللغة ضد الامر وهو المنع .

قال في القاموس لهاه يشهاه لهاه ضد امره (١)

وقال في لسان الحرب النهمي خلاف الامر (٦)

وقال في معجم مقاييس اللغة النون والها واليا • اصل صحيح يدل

على غاية ويلوغ ومنه انتهى الى الخبر بلغته اياه ونهاية كل شيء\* فايتهبه

ومنہ نہیۃ عنہ وذلك لا مر یفعله فاذا نہیۃ فانتہی علیٰ فتلک غایۃ

ماکان و آخره ، (۲)

وفي المنع غاية ويلوغ في ترك الشيء على ابلغ وجهه .

ومنه سعى العقل نهيه لانه ينهى صاحبه عن فعل القبيح ويمنعه

(E)

وَيَقَالَ أُمِرَ اللَّهُ تَعَالَى وَنَوَاهِيهِ أَيْ رَوَاجِرُهُ لِأَنَّهُ تَمَلَّجَ النَّاسُ مِنْ

## • الوقوع في القبايع

ومثل هذا الاستعمال اللغوي جاء استعماله في القرآن الكريم .

قال في المفردات <sup>(٥)</sup> النهي الزجر عن الشيء قال أرايت الذي ينهى

(٦) عهدا اذا صلى ،

والانتهاء! لا تزجروا عما نهى عنه <sup>(٧)</sup> . قال تعالى : قل للمؤمن كفروا

(۸) ان یغفروا یغفر لهم ما قد سلف .

والانتها في الاصل ابلاغ النهي ثم صار متعارفا في كل ابلاغ .<sup>(٩)</sup>

- (١) القاموس المحيط (٤ : ٣٩٨) •
- (٢) لسان العرب (٤ : ٧٣٤) •
- (٣) معجم مقاييس اللغة (٥ : ٣٥٩) •
- (٤) المفردات (ص ٧٠٥) •
- (٥) المفردات (ص ٧٠٥) •
- (٦) الملقق : ٦ •
- (٧) المفردات (ص ٧٠٥) •
- (٨) الانفال : ٣٨ •
- (٩) المفردات (ص ٧٠٥) •

### المبحث الثاني : تعريف النهي اصطلاحاً

السألة الأولى : تعاريف الأصوليين للنهي .  
عرف الأصوليون النهي بتعاريف كثيرة وعبارات متنوعة تتفق أحياناً  
لفظاً ومعنىً وتتفق أحياناً أخرى معنىً وإن اختلفت اللفظاً كما تنبأ من نفس  
أوقات أخره . ويمكن تقسيمها على النحو التالي :  
أولاً : تعريف ابن الحسين البصري المعلقين وقد عرف النهي  
بقوله :

( هو قول القائل لنفسي لا تفعل على جهة الاستعلاء وإذا كان  
كارهاً للفعل أو غرضه أن لا يفعل )<sup>(١)</sup> .

وقد انتصر الحافظ النسفي في كتابه المطار على الجزء الأول حسن  
هذا التعريف فقال :

( هو قول القائل لنفسي على سبيل الاستعلاء لا تفعل )<sup>(٢)</sup> .  
وحكى عنه عبد العزيز البخاري<sup>(٣)</sup> في كشف الأسرار<sup>(٤)</sup> وتأليفه  
في ذلك السعد التفتازاني<sup>(٥)</sup> في تلويحه<sup>(٦)</sup> .

ثانياً : تعريف القاضي أبي يعلى الختلي وقد عرفه بقوله :

( ١ ) المعتمد ( ١٨١ : ١ ) .

( ٢ ) المطار مطبوع مع الفروع والحواشي ( ص ٢٥٨ ) .

( ٣ ) هو علاء الدين عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري القيسية

الحنفى الأصولى له من التصانيف شرحه على أصول اليربوع سماه

كشف الأسرار وله أيضاً شرح على أصول الاختصاصى سماه غايصة

التحقيق وهما كتابان مختبران . توفي سنة ٥٢٠ هـ .

انظر الفتح المبين في طبقات الأصوليين ( ١٣٦ : ٢ ) .

( ٤ ) كشف الأسرار ( ٢٥٦ : ١ ) .

( ٥ ) هو محمد الدين سعد بن عمر بن عبد الله التفتازاني الشافعى

الأصولى المشكلم البلاغى له مصنفات كثيرة في علوم شتى من الأصول

والحدىث والمنطق والبلاغة والنحو وله في الأصول التلويح فسمى

كشف حقائق التلويح ومما فيه على شرح البعض على مختصر البصير

الحاجب . ولد سنة ٥١٢ هـ وتوفي سنة ٥٧٩ هـ .

انظر الفتح المبين ( ٢٠٦ : ٢ ) .

( ٦ ) التلويح على التوضيح ( ٢٢٦ : ٢ ) .

- (١) (النهى اقتضاء أو استدعاء الترك بالقول من هو دونه )  
 ومثله عرفه أبو اسحق الشيرازي فقال :  
 (٢) (هو القول الذي يستدعي به ترك الفعل من هو دونه )  
 وقد جرى على هذا التعريف عبدالمعز البخاري في كشف  
 الاسرار حيث قال :  
 (٣) (وفي اصطلاح اهل الاصول هو استدعاء ترك الفعل بالقول  
 من هو دونه )  
 وحكاها الرهاوي المصري (٤) في حاشيته على المنار .  
 ثالثا : تعريف الفزالي ، وقد عرف النهى بقوله :  
 (٥) (هو القول المقتضى ترك الفعل )  
 رابعا : تعريف ابن الحاجب وهو :  
 (٦) (اقتضاء كف عن فعل على جهة الاستعلاء )  
 وقد حكى هذا التعريف عبدالمعز البخاري في كشف الاسرار  
 ايضا .

وزاد صاحب الشبوت قيد ( حتما ) فقال :  
 (٧) (النهى اقتضاء كف من فعل حتما استعلاء )

- 
- ( ١ ) البعدة تحقيق ودراسة . رسالة دكتوراه بجامعة الازهر - الجزء  
 الاول من قسم التحقيق ( ص ٨٠ ) .  
 ( ٢ ) اللمع مطبوع مع شرحه نزهة المشتاق ( ص ١١٩ ) .  
 ( ٣ ) كشف الاسرار ( ٢٥٦ : ١ ) .  
 ( ٤ ) هو الشيخ شرف الدين يحيى بن قراجا سبط الرهاوي المصري  
 لم اقف على تاريخ وفاته . له حاشية على منار الانوار للحافظ  
 التستقي .  
 انظر كشف الظنون ( ١٨٢٥ : ٢ ) .  
 ( ٥ ) حاشية الرهاوي على المنار ( ص ٢٥٨ ) .  
 ( ٦ ) المستصفى ( ١٦٢ : ١ ) .  
 ( ٧ ) مختصر ابن الحاجب مطبوع مع الشرح والحواشي ( ٩٤ : ٢ ) .  
 ( ٨ ) كشف الاسرار ( ٢٥٦ : ١ ) يلاحظ ان المنقول عن عبدالمعز  
 البخاري ثلاثة تعريفات احدها ذكراته تعريف النهى فليس  
 اصطلاح اهل الاصول ولعله هو المختار لديه والتعريفان  
 الاخران حكاهما بلفظ ( وقيل ) فليتنبه .  
 ( ٩ ) مسلم الشبوت مطبوع مع المستصفى ( ٣٩٥ : ١ ) .

وقد اراد من زيادة هذا القيد بيان ان المعنى الاميلسى  
للمنهي هو الاقتضاء الجازم وهو التحريم والخراج مالم يجازم كالكراهية  
ونحوها كما سيأتى بيانه فى موضعه .

خامسا : تعريف ابن السبكي وهو :  
(١)  
(اقتضاء كف من فعل لا يقول كف) .

---

( ١ ) جمع النجوام مطبوع مع شرح المصلى وحاشية العطار ( ١٩٦٢ ) .

### المسألة الثانية : المقارنة بين التعاريف

والناظر في هذه التعاريف يلاحظ ما يلي :

أولاً :

أن تعريف أبي الحسين البصري يفيد ثلاثة أمور :

- ( ١ ) أنه عرف النهي بأنه قول القائل لا تفعل ؛
- ( ٢ ) أنه اشترط الاستعلاء .
- ( ٣ ) أنه اشترط الإرادة - أي إرادة الناهي عدم المنهي عنه -  
وكرهه له .

وقد شاركه في الأولين النسفي والبخاري والسعد الشناراني  
كما تقدم . وانفرد هو بالثالث وهو - الإرادة - كما يظهر من  
تعريفه وكما صرح بذلك في الأمر<sup>(١)</sup> .

ثانياً :

أن تعريف القاضي أبي يعلى وأبي اسحق الشيرازي يفيد  
ثلاثة أمور :

- ( ١ ) أنهما عرفا النهي بأنه القول الذي يستدعي به ترك الفعل .
- ( ٢ ) أنهما اشترطا العلولا الاستعلاء كما يظهر من قولهما ( ممن  
هو دونه ) .

( ٣ ) أن استدعي النهي ترك الفعل .  
وقد تابعهما على ذلك البخاري والرهآوي البصري في حاشيته  
كما تقدم .

ثالثاً :

أن تعريف الخزازي يفيد ثلاثة أمور :

- ( ١ ) أنه عرف النهي بأنه القول المقتضى للترك .
- ( ٢ ) أنه لم يشترط العلولا الاستعلاء .
- ( ٣ ) أن مقتضى النهي ترك الفعل .

( ١ ) المحتمد ( ١ : ٥٠ ) .

رابعاً :

- ان تعريف ابن الحاجب ومن تابعه يفيد ثلاثة أمور :
- (١) انه عرف النهي بأنه اقتضاء الكف .
  - (٢) ان المكلف به في النهي فعل وهو الكف عن الفعل .
  - (٣) اشتراط الاستعلاء كما هو عند ابن الحسين المصري ومن تابعه .

خامساً :

- ان تعريف ابن السككي<sup>(١)</sup> يفيد امورا اربعة :
- (١) انه عرف النهي بأنه اقتضاء الكف كما هو عند ابن الحاجب .
  - (٢) ان المكلف به في النهي فعل وهو الكف عن الفعل كما سبق
- ايضا في تعريف ابن الحاجب .
- (٣) اخراج لفظ كف ونحوها من باب النهي .
- اما اخراج كف فلتصرح ابن السككي بذلك في التعريف (لا يقول

كسيف) :

- واما نحوها فلان الجلال المحلي<sup>(٢)</sup> قال في شرحه للتعريف عند قول المصنف - ابن السككي - لا يقول كف قال :
- (ونحوه كذر ودع فان ما هو كذلك امر)<sup>(٣)</sup> .
- وقال المطاوع<sup>(٤)</sup> في حاشيته على الشرح المذكور - اي شرح الجلال المحلي - ( قوله - اي قول الشارح المحلي - ونحوه ) تنبيه على

- (١) المحتمد ( ٥٠٤١ ) .
- (٢) هو جلال الدين محمد بن احمد بن محمد بن ابراهيم المحلي الشافعي الفقيه الاصولي المفسر قال عنه بعض اهل عصره ان ذهنه يثقب الماس . له مؤلفات في الفقه والتفسير والاصول الف في الاصول شرح جمع الجوامع وله ايضا شرح العروقات . ولد سنة ٥٧٩١ هـ . وتوفي سنة ٨٦٤ هـ . انظر الفتح المبين ( ٤٠١٢ ) .
- (٣) شرح المحلي على جمع الجوامع ( ٤٩٦٤ ) .
- (٤) هو حسن بن محمد المطاوع الشافعي المصري اشتهر من المشرب لكن بعض اجداده نزل بمصر واستوطن بها والمطاوع لقب ابيه لانه كان يبيع المطر . درس في الازهري كبار مشايخه . له في الاصول حاشية على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع ولد سنة ١١٩٠ هـ . وتوفي سنة ١٢٥٠ هـ . انظر الفتح المبين ( ٤٦٤٢ ) .



إن الاوضح ان يقول - اي الماتن ابن السبكي - في التعريف لا بضمير  
نحوك الا ان زيادتهما ليست ضرورة لوضح ان لهما المراد بخصوص  
كف بل مثلها ما يشاركها فيما تدل عليه .<sup>(١)</sup>

( ٤ ) انه لم يشترط العلو ولا الاستعلاء كما هو مذهب الفرائي .

فتلخص ما سبق ما يلي :

( ١ ) ان ابا الحسين البصري والحافظ النسفي ومن تابعهما عرفوا

النهي بأنه قول القائل لا تفعل .

( ٢ ) ان ابا يعلى واما اسحاق الشيرازي وقد القيز البخاري عرفوا

النهي بأنه القول المستدعي به ترك الفعل .

( ٣ ) ان الفرائي عرف النهي بأنه القول المقتضي ترك الفعل .

( ٤ ) ان ابن الحاجب وابن السبكي عرفا النهي بأنه اقتضاء كسف

عن فعل .

( ٥ ) ان ابا الحسين البصري ومن تابعه وابن الحاجب يشترطون

في النهي الاستعلاء .

( ٦ ) ان ابا يعلى واما اسحاق الشيرازي ومن تابعهما يشترطون نفس

النهي العلو .

( ٧ ) ان الفرائي وابن السبكي لم يشترطا علوا ولا استعلاء .

( ٨ ) ان ابن الحاجب وابن السبكي صرحا في تعريفهما ان المكلف

به في النهي هو الكف عن الفعل .

( ٩ ) ان ابا يعلى واما اسحاق والبخاري والفرائي صرحوا بنسب

تعاريفهم ان المكلف به في النهي ترك الفعل اي على خلاف

ما سبق عند ابن الحاجب وابن السبكي كما سيأتي تفصيله

عند الكلام على هذه المسألة ان شاء الله .

( ١٠ ) ان ابا الحسين البصري وحده اشترط الارادة .

وبخلاصة القول ما تقدم يبين ان لدينا امورا هي القيود الواردة

في التعاريف السابقة وهي :

( ١ ) حاشية المطار على شرح المحلى على جميع الجوامع ( ١ : ٤٩٦ ) .

الامر الاول :

- ( أ ) تعريف بعض الاصوليين النهى بالتنصيص على الصيغة ( لا تفعل ) .  
( ب ) ان بعض الاصوليين لم يشترط صيغة معينة فكل ما يدل على الانتهاء يعتبر نهيا وان كان بغير صيغة لا تفعل . الا ابن السبكي والجلال المحلي فقد اخرجوا من هذا المصمم كـ ف ونحوه ما لفظه لفظ الامر .

الامر الثاني :

- ان بعض الاصوليين اشترط العلو وبعضهم اشترط الاستعلاء  
وبعضهم لم يشترط علوا ولا استعلاء .

الامر الثالث :

- شرط الارادة كما ورد في تعريف ابن الحسين البصري .

الامر الرابع :

- ان المكلف به في النهى الكف عن الفعل كما هو في تعريف ابن الحاجب وابن السبكي وخالفهما في ذلك ابو يعلى وابو اسحاق والبخاري والفرزالي فقالوا ان المكلف به في النهى ترك الفعل .  
ونحن ان شاء الله سنيسط هذه المسائل ونناقش ما ورد في كل مسألة من اقوال وادلة ثم نرى ما هو الراجح منها .

### المسألة الثالثة : مناقشة القيود الواردة في التعاريف

أولاً :

مناقشة الامر الاول المتعلق بتعريف بعض الاصوليين للنهي  
بالتنصيص على الصيغة ( لا تفعل ) وتعريف البعض الاخر له باطلاق  
القول او الاقتضاء .

وقبل ان ندخل في مناقشة هذا القيد يتعين علينا ان نبين  
الفرق بين التصريفين .

فأما الذين نصوا على الصيغة فأرادوا ان ماعدا لا تفعل — من  
الصيغ الاخرى الدالة على النهي ليست بنهي .

وقد اخطأ بعض الشراح في قولهم انه ليس المراد من لا تفعل  
خصوص الصيغة كالرهاوي في حاشيته على المنار حيث قال : ( وليس  
المراد من لا تفعل خصوص هذه الصيغة بل اعم من ان تكون صريحة  
او مؤولة ليدخل وذروا البيع فانه بمعنى لا تبيعوا )<sup>(١)</sup> .

اقول ان مراد القائل تدل عليه الفاظه ومنها يصدر الحكم  
عليه ولغز صاحب المنار لا يدل على ذلك ولكنه تخريج من الرهاوي  
جانب فيه مدلول اللفظ اذ التنصيص على هذه الصيغة يدل دلالة  
واضحة على ان مالم يكن بهذه الصيغة لا يكون نهيا اصطلاحيا .

واما الذين اطلقوا القول او الاقتضاء او القول المستدعي به  
فأرادوا كل لفظ يدل على النهي سواء كان لا تفعل نحو قوله تعالى  
" ولا تقربوا الزنا " <sup>(٢)</sup> او غيرها كقوله تعالى " ما كان لنبي ان يكون له  
اسرى حتى يثخن في الارض " <sup>(٣)</sup> وقوله يا أيها الذين آمنوا لا يحل لكم

( ١ ) حاشية الرهاوي على المنار ( ص ٢٥٨ ) .

( ٢ ) الاسراء : ٣٢ . وكمال الاية " ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة  
وساء سبيلا " .

( ٣ ) الانفال : ٦٧ . وكمال الاية " ما كان لنبي ان يكون له اسرى  
حتى يثخن في الارض تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة  
والله عزيز حكيم " .

ان ترثوا النساء كرها ولا تمضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن<sup>(١)</sup> .  
ويدخل فيه ذكر قوله تعالى " وذرّوا البيع<sup>(٢)</sup> " وذرّوا ظاهر  
الاثم وباطنه<sup>(٣)</sup> .

ودع قوله تعالى " ودع اذاهم<sup>(٤)</sup> " وغيرها مما يطلب به الانتباه .  
وكذلك اخطأ بعض الشراح هنا حين قيدوا اطلاق القول المستدعي  
به الترك بصيغة لا تفعل فقط كشرح كتاب اللمع لابي اسحق حيث قال :  
(والمراد بالقول اللفظ الدال عليه بالوضع وهو صيغة لا تفعل  
فلا يرد شموله لطلب الترك نحو كف ونحو هربت عليك اذا ألزمتك بذكره<sup>(٥)</sup>)  
وهو تأويل بعيد للكلام ابي اسحق ،

هذا هو الفرق بين التصرّيفين واما مناقشتيهما فنقول :

ان الخلاف بين المصرفين بالصيغة وبين المصرفين باطلاق القول  
او الاقتضاء عائد الى الاختلاف في اصل الكلام هل هو المعنى القائم  
بالنفس او هو اللفظ الدال عليه بالوضع او هو مشترك بينهما او هو متناول  
للفظ والمعنى جميعا كما يتناول لفظ الانسان الروح والبدن وهذا  
الاخير هو مذهب السلف رضوان الله عليهم وهو اصح المذاهب ولا يميننا<sup>(٦)</sup>  
هنا الخوض فيها وفي بيان ادلتها والرد عليها والتعمق فيها  
فضول في علم الاصول وهى بعلم العقائد اليق والصدق .

لكننا نقول ان من عرف النهي بأنه قول القائل لا تفعل فهو جار

(١) النساء : ١٩ . وكما لا اية " يا ايها الذين آمنوا لا يحل لكم  
ان ترثوا النساء كرها ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن  
الا ان يأتين بفا حشة مهيبة وما شروهن بالمعروف فان كرهتموهن  
فمضى ان تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا " .

(٢) الجمعة : ٩ . وكما لا اية " يا ايها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة  
من يوم الجمعة فاسموا الى ذكر الله وذرّوا البيع ذلكم خير لكم  
ان كنتم تعلمون " .

(٣) الانعام : ١٢٠ . وكما لا اية " وذرّوا ظاهر الاثم وباطنه ان الذين  
يكسبون الاثم سيجزون بما كانوا يفترون " .

(٤) الاحزاب : ٤٨ . وكما لا اية " ولا تطع الكافرين والصافقين ، ودع  
اذا هم وتوكل على الله وكفى بالله وكيل " .

(٥) نزهة المشتاق (ص ١١٩) .

(٦) شرح الحقيفة الطحاوية (ص ١٣٥ - ١٣٦) .

على ان المراد بالنهى هنا النهى اللفظى ومن عرفه بالاقتضاء اراد به  
النهى النفسى ومن عرفه بالقول المقتضى او القول المستدعى به  
اراد الاشتراك بين المصنى النفسى وبين اللفظ وانه حقيقة فى المصنى  
النفسى مجاز فى اللفظ كما هو قول الغزالى .

وقد تنبه الى هذا التفصيل جملة من المتأخرين كالجلال المحلى  
فى شرحه لجمع الجوامع ، والمضد فى شرحه لمختصر ابن الحاجب  
والكمال بن الهمام فى تحريره وشارحاه امير بادشاه فى التيسير وابن  
امير الحاج<sup>(١)</sup> فى التقرير والتحبير ،

اما الجلال المحلى فقد ذكر ذلك فى موضعين :

الاول فى تعريف الامر حيث قال شرحا لكلام ابن السبكي (واما  
النفسى وهو الاصل اى الصمدة فقال فيه " وهذه اقتضاء فعل غسسير  
كف مدلول عليه بخير كف "<sup>(٢)</sup> الى آخر ما جاء فى تعريف الامر الثانى  
فى تعريف النهى حيث قال شارحا عبارة ابن السبكي ايضا :

( " النهى " النفسى " اقتضاء كف عن فعل لا بقول كف " )<sup>(٤)</sup> .

اما المضد<sup>(٥)</sup> فقد قال فى شرحه فى باب الامر :

( ١ ) هو محمد امين الشهير بامير بادشاه الحسينى نسباً ، الحنفى  
مذهباً ، الخراسانى مولداً ، البخارى منشأً ، المكي موطناً ، لزم  
افت على تاريخ وفاته . له كتاب تيسير التحرير شرح به كتاب  
التحرير لابن الهمام .

انظر خطبة الشارح فى تيسير التحرير ( ٢ : ١ ) .

( ٢ ) هو شمس الدين محمد بن محمد بن الحسن المحلى المعروف بابن  
امير الحاج الفقيه الحنفى الاصولى احد اعلام الحنفية له تصانيف  
منها شرح التحرير فى اصول الفقه المسمى التقرير والتحبير ولسه  
فى الفقه حلية المحلى . توفى سنة ٨٧٩ هـ بحلب .

انظر الفتح المبين ( ٤٧ : ٣ ) .

( ٣ ) شرح المحلى على جمع الجوامع مطبوع مع حاشية العطار ( ١ : ٤٦٤ ) .

( ٤ ) المرجع السابق ( ١ : ٤٩٦ ) .

( ٥ ) هو عضد الدين عبد الرحمن بن احمد بن عبد الغفار بن احمد  
الايجى العلامة الشافعى الاصولى المتكلم الاديب . كان جريشاً  
فى الحق قوى الحجة قامت بينه وبين امير كرمان مناقشة ادت الى  
غضب الامير عليه فأمر بحبسه حتى مات فى محبسه . له تصانيف فى  
فنون مختلفة وله فى الاصول شرح مختصر ابن الحاجب . توفى  
سنة ٧٥٦ هـ وهو فى حبسه . انظر الفتح المبين ( ٢ : ١٦٦ ) .

(١) قوله " اقتضاء فعل " لما كان العمدة في الكلام عند الاشاعرة هو النفس عرف الامر على ما هو النفس الذي لا يختلف بالاوضاع واللغات (٢) ويقاس على ذلك النهي كما هو منهج الاصوليين في قياسهم النهي على الامر .

اقول : بل ان ابن الحاجب نفسه اشار الى ذلك في كلامه على الادلة الشرعية حيث قال : ( الادلة الشرعية الكتاب والسنة والاجماع والقياس والاستدلال وهي راجعة الى الكلام النفس ) (٣) .

ولا جل هذا الخلاف سلك ابن الهمام ممالك الجمع بينهم فصار فصرف النهي النفسي بأنه طلب كف عن فعل على جهة الاستعلاء واللفظي بأنه لا تفعل او اسمع كما حتما استعلاء (٤) .

واما الخزالي فقد بين مراده ايضا في باب الامر حيث عرفه بأنه القول المقتضى طاعة المأمور بفعل المأمور به . ثم قال : (٥)

فان قيل قولكم الامر هو القول المقتضى طاعة المأمور اردتم به القول باللسان او كلام النفس ؟

قلنا الناس فيه فريقان الفريق الاول هم المشتون لكلام النفس وهؤلاء يريدون بالقول ما يقوم بالنفس من اقتضاء الطاعة وهو الذي يكون النطق عبارة عنه ودليلا عليه وهو قائم بالنفس .

ثم قال : ويدل عليه تارة بالاشارة والرمز والفعل وتارة بالالفاظ . فان سميت الاشارة المصرفة امرا فيجاز لانه دليل على الامر لانه نفس الامر .

واما الالفاظ فمثل قوله امرتك فاعتضى طاعته .

الى ان قال : وهذه الالفاظ الدالة على معنى الامر تسمى امهرا وكان الاسم مشترك بين المعني القائم بالنفس وبين اللفظ الدال عليه

( ١ ) اي قول ابن الحاجب في مختصره .

( ٢ ) المضد على ابن الحاجب ( ٢ : ٧٧ ) .

( ٣ ) مختصر ابن الحاجب مطبوع مع شرح المضد وحواشيه ( ٢ : ١٧ ) .

( ٤ ) التحرير ( ص ١٥٥ ) .

( ٥ ) المستصفى ( ١ : ١٦٢ ) .

فيكون حقيقة فيهما او يكون حقيقة في المعنى القائم بالنفس وقولـــــــــــــــــه  
افعل يسمى امرا مجازا كما تسمى الاشارة امرا مجازا (١) .

وقد بين الفزالي مراده ايضا في موضع سابق حيث قال فسمى  
تعريف الكتاب في باب ادلة الاحكام القطب الثاني ( والكلام اسم  
مشارك قد يطلق على الالفاظ الدالة على ما في النفس . تقول سمعت  
كلام فلان وفصاحته . وقد يطلق على مدلول العبارات وهي المعاني  
التي في النفس كما قيل :

(٢) ان الكلام لفي الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلا

وقال الله تعالى " ويقولون في انفسهم لولا يمدبنا الله بما نقول " (٣)  
وقال تعالى " واسروا قولكم او اجهروا به " (٤) فلا سبيل الى انكار كون  
هذا الاسم مشتركا (٥) .

اذا فتعريف ابن الحاجب وابن السبكي النهى بالاعتضاء انما  
هو تعريف للنفس .

وتعريف ابى الحسين البصرى والحافظ النسفى وعبدالمزى  
البخارى النهى بالصيغة تعريف للنهى اللفظى .

وتعريف الفزالي النهى بالقول المقتضى بناء على الاشتراك بين  
اللفظى والنفسى اما على انه حقيقة فيهما او انه حقيقة في النفس  
مجاز في اللفظى .

( ١ ) المستقصى ( ١ : ١٦٢ ) .

( ٢ ) هذا البيت للشاعر النصراني الاخطل وهو غياث بن غوث التفليسي  
من شعراء الدولة الاموية .

( ٣ ) المجادلة : ٨ . وكما لها " الم تر الى الذين نهوا عن النجوى  
ثم يحذرون لما نهوا عنه ويتناجون بالاثم والمد وان ومعصية  
الرسول واذا جاءوك حيوك بما لم يحيك به الله ويقولون فسمى  
انفسهم لولا يمدبنا الله بما نقول حسبيهم جهنم يصلونها فبئس  
المصير " .

( ٤ ) المائدة : ١٣ . وكما لها " واسروا قولكم او اجهروا به انه عليم  
بذات الصدور " .

( ٥ ) المستقصى ( ١ : ٦٤ ) .

اقول وبالله التوفيق : لما كان الكلام يتناول اللفظ والمعنى جميعاً كما هو مذهب سلف الامة ومن تابعهم ولما كان الذى يعنىها هنا هو النهى اللفظى ان استتباط الاحكام الشرعية ومعرفتها انفساً يكون من الالفاظ ومادلت عليه من معان ، اما ما وراء ذلك من المعانى النفسية فلا يتعلق بها حكم شرعى فانتا نختار فى هذه المسألة التعاريف التى عرفت النهى بالصيغة وان دخلها فساد من وجهه آخر كما سيأتى بيانه ان شاء الله - لا على ان المراد بالكلام اللفظ فقط كما هو عند المعتزلة بل على ان الاحكام انما تتلقى من اللفظ ونستبعد التعاريف القائمة على ان المراد بالنهى النفسى ان الاحكام لا تتلقى من مكنونات الضائر وطوايا النفوس . ولكن يبقى هناك اشكال فى كلام ابن السبكي وهو انه عرف النهى النفسى وهو شامل لجميع الالفاظ الدالة على النهى ان اتبها عبارة عما فى النفس ثم اخرج من التمرير لفظ كف ونحوه لانه وان كان معناه معنى النهى لكن لفظه لفظ الامر . وهذا الكلام انما يصح اذا اردنا من النهى النفسى اللفظى لا النفسى لان كف ونحوه نهى نفسى وقد رج على هذا الاصوليون بمـدـه .

### ثانياً :

مناقشة الامر الثانى وهو ذكر بعض الاصوليين قيد الاستعلاء فذكر بعضهم قيد العلو وعدم ذكرهما عند البعض الاخر . وهذا مبنى على اختلافهم فى اشتراط الاستعلاء فى الطلب - امرا ونهيا - او اشتراط العلو او عدم اشتراطهما . وقبل ان نذكر الخلاف فى هذه المسألة وتناقشها نبين الفرق بين العلو والاستعلاء . فاما اصل اشتقاقهما فى اللغة فواحد قال ابن فارس<sup>(١)</sup> فى معجمه :

( ١ ) هو ابو الحسين احمد بن فارس بن زكريا بن حبيب الرازى الاديب =



(الحسين واللام والحرف الممثل يا<sup>١</sup> كان او واوا او الفلا اصل واحد يدل على السمو والارتفاع لا يشذ عنه شيء<sup>(١)</sup>).

(لما معناهما الاصطلاحى فالملو ان يكون الطالب - آمرا او ناهيا - عاليا فى الواقع وذلك بأن يكون اعلى رتبة من المطلوب منه<sup>(٢)</sup>).

وقد ورد استعمال الملوفى القرآن الكريم<sup>(٣)</sup> تارة للمدح كما فى قوله تعالى " قل لو كان معه آلهة كما يقولون اذا لا يتفوا الى نى العرش سبيلا ، سبحانه وتعالى عما يقولون علوا كبيرا<sup>(٤)</sup> ، وتارة للذم كما فى قوله تعالى " وجحدوا بها واستقينتها انفسهم ظلما وعلوا فانظر كيف كان طاقبة المفسدين<sup>(٥)</sup> .

وقوله تعالى " تلك الدار الاخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا فى الارض ولا فسادا والمقاومة للمتقين<sup>(٦)</sup> .

فالملو المدوح علو حقيقى ولذلك وصف الله سبحانه وتعالى بالملو واما المذموم فهو ما كان على طريق التكبر على الغير والتطاول على الناس<sup>(٧)</sup> .

وهذا - اى الملو المذموم - فسر قوله تعالى فى الايتين السابقتين (ظلما وعلوا ، علوا فى الارض) .

= الشاعر الناقد اللغوى له مؤلفات كثيرة فى فنون مختلفة عد منها عبد السلام هارون خمسة واربعين مؤلفا اشهرها كتابه (المجمل) فى اللغة وله ايضا معجم مقاييس اللغة وهو فريد فى بابيه . توفى سنة ١٣٩٥ هـ .

انظر التعريف بابن فارس الجزء الاول من معجم مقاييس اللغة تحقيق عبد السلام هارون .

- (١) معجم مقاييس اللغة (٤ : ١١٢) .
- (٢) التمهيد للاستوى (ص ٧٢) .
- (٣) هذه الاحتمالات وغيرها ذكرها الراغب الاصفهاني فى المفردات فى فريب القرآن (ص ٣٤٥ - ٣٤٦) .
- (٤) الاسراء : ٤٢ - ٤٣ .
- (٥) النمل : ١٤ .
- (٦) القصص : ٨٣ .
- (٧) فتح القدير (٤ : ١٨٨) .

فقد روى مسلم البطين (١) وابن جريج (٢) وعكرمة (٣) وسعيد بن جبيران (٤)  
معنى الطوهنا التكبر والتجبر في الارض بغير الحق والبنى فـ  
الارض والتعظم والا ستكبار (٥).

(١) هو مسلم بن عمران البطين - يفتح الباء وكسر الطاء - ابو عبد الله الكوفي . ثقة من السادسة .

روى عن ابي وائل وعلى بن الحسين وابي عبد الرحمن السلمي .  
وروى عنه الاعمش وابن عون . روى له الجماعة اي الستة  
اصحاب الصحيحين والسنن الاربع .

الكشاف (٣ : ١٤١) ، تقريب التهذيب (٢ : ٢٤٦) .

(٢) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الاموي مولا هم المكي  
احد الاعلام ، ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل ، من السادسة  
مات سنة ١٥٠ .

روى عن مجاهد وعطاء وابن ابي مليكة .

وروى عنه القطان وروح وحجاج .

قال ابن عيينة : سمعته يقول ما دون العلم تدويني احد .  
روى له الجماعة .

الكشاف (٢ : ٢١١) ، تقريب التهذيب (١ : ٥٢٠) .

(٣) هو عكرمة ابو عبد الله المفسر مولى ابن عباس اصله بربري ، ثقة  
ثبت ، عالم بالتفسير لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ولا يثبت عنه بدعة  
من الثالثة ، مات سنة ١٠٧ وقيل بعد ذلك .

روى عن ابن عباس وعائشة وابي هريرة ، وروى عنه ايوب والحداد  
وعبد الرحمن بن الفضيل وخلق ، روى له الجماعة .

الكشاف (٢ : ٢٧٦) ، تقريب التهذيب (٢ : ٣٠) .

(٤) هو سعيد بن جبير الوالبي الاسدي مولا هم الكوفي ، احد الاعلام  
ثقة ثبت فقيه من الثالثة .

روى عن ابن عباس وعبد الله بن مفضل .

وروى عنه الاعمش وابو بشر وغيرهم ، روايته عن عائشة وابي موسى  
ونحوهما مرسل . روى له الجماعة .

قتل بين يدي الحجاج في قصة بطولية رائعة تناقلتها كتب  
التاريخ .

الكشاف (١ : ٣٥٦) ، تقريب التهذيب (١ : ٢٩٢) .

(٥) راجع تفسير الطبري (٢٠ : ١٢٢) ، القرطبي (١٣ : ٣٢٠) ، فتح

القدير (٤ : ١٩٠) .

والاستعلاء ان يكون الامر او الناهي طالبا للعلو وان كان ليس  
عاليا في الواقع بل قد يكون اقل من المطلوب منه رتبة ،  
قال صاحب كتاب مواهب الفتاح ( ومعنى طلب العلو ان يمد نفسه  
عاليا باظهار حاله العالي يكون كلامه على جهة الغلظة والقوة لا على جهة  
التواضع والانخفاض فسمى عرفا ميله في كلامه الى العلو طالبا له سواء<sup>(١)</sup>  
كان عاليا في نفسه أولا ) .

وقد وردت لفظة الاستعلاء في القرآن الكريم في قوله تعالى  
" فاجمعوا كيديكم ثم ائتوا صفا وقد افلح اليوم من استعلى<sup>(٢)</sup> اي غلب .  
مثل هو من قول السحرة بعضهم لبعض ومثل من قول فرعون لهم<sup>(٣)</sup> .  
وهي تحتل طلب العلو المذموم او طلب العلاء وهو الرفعة<sup>(٤)</sup> .  
والنظر في الاستعلاء متعلق بما في نفس الطلب امرا او نهيا  
من اترفع واظهار القهر .

والنظر في العلو متعلق بما في الطالب آما او ناهيا من شرف وعلو  
بالنسبة للمطلوب منه . قال القرافي<sup>(٥)</sup> في تنقيح الفصول ( والاستعلاء  
في هيئة الامر من الترفع واظهار القهر والعلو يرجع الى هيئة الامر من  
شرفه وعلو منزلته بالنسبة الى المأمور )<sup>(٦)</sup> .

( ١ ) مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح ( ٢ : ٣٠٩ ) .

( ٢ ) طه : ٦٤ .

( ٣ ) راجع الطبري ( ١٦ : ١٨٤ ) ، القرطبي ( ١١ : ٢٢١ ) ، فتوح  
القدير ( ٣ : ٣٧٤ ) .

( ٤ ) المفردات للراغب الاصفهاني ( ص ٣٤٥ ) .

( ٥ ) هو ابو العباس شهاب الدين احمد بن ادريس بن عبد الرحمن  
ابن عبد الله الصنهاجي القرافي المالكي انتهت اليه في عهده  
رياسة المالكية . برع في سنتي العلوم العقلية والنقلية والف فيها  
له في الاصول انوار البروق في انواع الفروق وشرح المحصول للامام  
الرازي وكتاب التنقيح وشرحه . توفي سنة ٦٨٤ هـ .

انظر الفتح المبين ( ٢ : ٨٦ ) .

( ٦ ) تنقيح الفصول مع شرحه ( ص ١٣٧ ) .

والذى يظهر لى - والله اعلم - ان بينهما عموم وخصوص وجهى ،  
فيجتمعان فى العالى منزلة حال اظهاره الملو فى الخطاب وينفرد  
الملو بالعالى منزلة فى حال عدم اظهاره الملو وينفرد الاستعسلا\*  
فى غير العالى الذى يظهر الملو ويدعيه .

### الخلافا فى اشتراط العلوا والا ستعلاء

وقد اختلف الاصوليون فى اشتراط العلوا والا ستعلاء على  
مذاهب :

#### المذهب الاول :

اشتراط العلوا واليه ذهب المعتزلة غير ابي الحسين البصرى  
وابواسحاق الشيرازى وابن الصباغ<sup>(١)</sup> والسهماني<sup>(٢)</sup> من الشافعية ونقله  
القاضى عبد الوهاب فى الملخص عن اهل اللغة وجمهور اهل العلم<sup>(٣)</sup>  
وحجتهم فى ذلك ما يلى :

( ١ ) انه لو قال العبد لسيداه افضل كان مذموما عند العقلاء فلولم  
يشترط العلوا لم يكن مذموما<sup>(٤)</sup> . وكذلك الحال فى النهى  
فيقبح ان يقول العبد لسيداه لا تفعل ويكون بنفسه مذموما  
عند العقلاء فلولم يكن العلوا شرطا لم يكن مذموما .

( ٢ ) انه لا يحسن فى المادة قول امرت الله اذا دعوته ولا امرت الملك  
ولا امير المدينة مع ان قولنا اهدنا واغفر لنا ياربنا هى صيغة

( ١ ) هو ابو نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن احمد  
الشافعى وعرف بابن الصباغ لان اجداده كان صباغا . برع فى  
الفقه والاصول . قال عنه ابو الوفاء بن عقيل الحنبلى ( لسم  
ادرك فيمن رأيت من العلماء من كملت له شرائط الاجتهاد المطلق  
الا ثلاثة ابا يعلى بن الفراء و ابا الفضل الهمداني الغرضى  
وابا نصر بن الصباغ ) له مؤلفات فى الفقه والاصول منها الممددة  
وتذكرة العالم والطريق السالم وهما فى الاصول والكامل فى  
الخلافا بين الحنفية والشافعية وكفاية السائل . ولد سنة ٤٠٠ هـ  
ومات سنة ٤٧٧ هـ . انظر الفتح المبين ( ١ : ٢٥٨ ) .

( ٢ ) هو ابو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار بن احمد بن  
محمد السهماني تفقه على مذهب ابي حنيفة ثم انتقل الى مذهب  
الشافعى قال عن نفسه ما حفظت شيئا ونسيته ، سلفى العقيدة  
تتلمذ على ابي اسحق الشيرازى وابن الصباغ ، له كتاب القواطع فى  
اصول الفقه . مات سنة ٤٨٩ هـ .

انظر الفتح المبين ( ١ : ٢٦٦ ) .

( ٣ ) جمع الجوامع مطبوع مع شرح المحلى وهاشية المطار ( ١ : ٤٦٦ ) ،  
التقرير والتحبير ( ص ٣٠٠ ) ، شرح الاسنوى على المنهاج ( ٢ : ٨ ) ،  
ارشاد الفحول ( ص ٩٤ ) .

( ٤ ) السعد على ابن الحاجب ( ٢ : ٧٧ ) .

الامر وكذلك مخاطبات الملوك والامراء ولما تعذر تسمية ذلك امرا  
 في الصرف وجب ان يقال انه لغة كذلك لان الاصل عدم النقل  
 والتغيير .<sup>(١)</sup> والحال كذلك في النهي فانه لا يحسن في العادة  
 قول نهيت الله اذا دعوته ولا نهيت الملك ولا امير المدينة مع ان  
 قول الحميد لربه لا تؤاخذنا ، لا تحملنا مالا طاقة لنا به <sup>(٢)</sup> هي  
 صيغة النهي ومثل ذلك مخاطبات الملوك والامراء فلما تعذر تسمية  
 ذلك نهيا في الصرف وجب ان يقال انه لغة كذلك لان الاصل  
 عدم النقل والتغيير فوجب ان يكون العلو شرطا وتكون هـ هذه  
 الصيغة مع الدنو مسألة وفي حق الله تعالى خاصة تسمى دعاء  
 ومع التساوى تسمى التماسا .<sup>(٣)</sup>

#### المذهب الثاني :

القول باشتراط الاستعلاء واليه ذهب ابو الحسين البصري مبن  
 المعتزلة والامام الرازي وابن الحاجب والامدي والحافظ النسفي ، وقال<sup>(٤)</sup>  
 ابن الهمام في تحريره انه الحق .<sup>(٥)</sup>  
 وحجتهم في ذلك ما يأتي :

- (١) شرح تنقيح الفصول (ص ١٣٧) .
- (٢) من آخر اية من سورة البقرة .
- (٣) شرح تنقيح الفصول (ص ١٣٧) .
- (٤) هو ابو عبد الله فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن  
 ابن علي التيمي البكري الطبرستاني الرازي المعروف بابن  
 الخطيب الفقيه الشافعي الاصولي المتكلم المفسر الاديب الفيلسوف  
 صاحب المكانة المالية بين العلماء الواعظ المؤثر لكونه كان خصم  
 اهل الحديث والسلفيين في عصره وقد رد شيخ الاسلام ابن  
 تيمية على بعض كتبه . الف في العلوم العقلية والنقلية له التفسير  
 المشهور مفاتيح الغيب وله في اصول الفقه كتاب المحصول كما  
 له مؤلفات اخرى كثيرة في علم الكلام والفلسفة والمقيدة والحكمة  
 والبلافة . ولد سنة ٥٤٤ هـ ، وتوفي سنة ٦٠٦ هـ .
- (٥) انظر الفتح المبين (٢: ٤٧) .
- (٥) التحرير (ص ١٣٦) .

( ١ ) تبادر الفهم عند سماع صيغة النهي الى طلب الترك على وجه الاستعلاء والتبادر اشارة الحقيقة فدل هذا على أن صيغة النهي حقيقة في الاستعلاء<sup>(١)</sup> .

( ٢ ) أن من صدر منه النهي برفق ولين لا يقال له ناه ومع الاستعلاء يقال له ذلك . فلو لم يكن الاستعلاء شرطاً لاطلق على الاول وصف الناهي لكن لما لم يطلق عليه ذلك دل على أن الاستعلاء شرط في النهي .

( ٣ ) أن من قال لغيره لا تفعل على سبيل التضرع اليه والتذلل لا يقال أنه ينهاء وإن كان أعلى رتبة من المقول له ، ومن قال لغيره لا تفعل على سبيل الاستعلاء عليه لا على سبيل التذلل لا يقال أنه نهى له وإن كان أدنى رتبة منه ، ولهذا يصفون من هذه سبيله بالجهل والحق من حيث نهى من هو أعلى رتبة منه<sup>(٣)</sup> ولو لم يكن الاستعلاء معتبراً لما توجه الذم .

#### المذهب الثالث :

(٤) أنه لا يشترط العلو ولا الاستعلاء واليه ذهب القاضي البيضاوي والفرزالي<sup>(٥)</sup> وابن السبكي<sup>(٦)</sup> ونقله ابن الهمام<sup>(٧)</sup> عن أبي الحسن الأشمري<sup>(٨)</sup> وأدلتهم ما يلي :

- ( ١ ) مواهب الفتح شرح تلخيص المفتاح ( ص ٣١٢ ) .
- ( ٢ ) شرح تنقيح الفصول ( ص ١٣٧ ) .
- ( ٣ ) المعتمد ( ٤٩ : ١ ) ، الأحكام للامدني ( ١٢٧ : ٢ ) ، فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ( ٣٦٩ : ١ ) .
- ( ٤ ) منهاج الوصول الى علم الأصول مع شرح السنوي والبدخشى ( ٤ : ٢ ) .
- ( ٥ ) المستصفى ( ١٦٢ : ١ ) .
- ( ٦ ) جمع الجوامع ( ٤٦٦ : ١ ) .
- ( ٧ ) التحرير ( ص ١٣٦ ) .
- ( ٨ ) هو أبو الحسن علي بن اسماعيل بن أبي بشر اسحاق بن سالم بن عبد الله الأشمري اليه ينسب مذهب الاشاعرة في العقيدة كان على مذهب المعتزلة ثم عاد عنه ورد عليهم ردوداً مفحمة . مات على =

( ١ ) اللغة وذلك انه يتصور من العبد والولد نهى السيد والوالد وان لم تجب عليهما الطاعة فليس من ضرورة كل نهى ان يكون واجب الطاعة بل الطاعة لا تجب الا لله تعالى والعرب قد تقول فلان نهى اباه والعبد نهى سيده ومن يعلم ان طلب الطاعة لا يحسن منه فيرون ذلك نهيا وان لم يكن مستحسنا<sup>(١)</sup>.

( ٢ ) القياس وذلك من وجهين :

الوجه الاول : قوله تعالى حكاية عن فرعون " ان هذا لساحر عليم يريد ان يخرجكم من ارضكم بسحره فماذا تأمرون<sup>(٢)</sup> ".  
وجه الدلالة : انه اطلق الامر على قول الملائكة لفرعون ولم يكن لهم عليه علو ولا استعلاء كيف وهم كانوا يعبدونه والعبادة اقصى غاية الخضوع<sup>(٣)</sup>.

وانا كان الامر لا يشترط فيه علو ولا استعلاء فكذلك النهى اذ ان كلاهما طلب غير ان الامر طلب فعل والنهى طلب ترك .  
الوجه الثانى : ان الامر قد يطلق دون الاستعلاء والعلو .  
قال عمرو بن العاص لمعاوية بن ابي سفيان رضى الله عنهم<sup>(٤)</sup>  
امرتك امرا جازما فمضيتنى وكان من التوفيق قتل ابن هاشم

= مذهب السلف . له مؤلفات كثيرة فى العقيدة والاصول . ولد سنة ٢٦٠ هـ ومات سنة ٣٢٤ هـ . انظر الفتح المبين ( ١ : ١٧٤ ) .

( ١ ) المستصفى ( ١ : ١٦٢ ) .

( ٢ ) الشجر : ٣٤ - ٣٥ .

( ٣ ) التقرير والتحبير ( ص ٣٠٠ ) ، فواتح الرحموت ( ١ : ٣٧٠ ) المضد

على ابن الحاجب ( ٢ : ٧٧ ) ، الاسنوى على المنهاج ( ٢ : ٨ ) .

( ٤ ) روى الجلال المحلى هذا البيت انه من قول عمرو بن العاص الصحابي الجليل الذى اشترك فى قصة التحكيم بين على ومعاوية رضى الله عنهما قال وابن هاشم هو رجل من بنى هاشم خرج من الحراق على معاوية رضى الله عنه فأمسكه فأشار عليه عمرو بقتله فثأله وأطلقه لحلمه فخرج عليه مرة اخرى فانشده عمرو البيت .

شرح الجلال على جمع الجوامع ( ١ : ٤٦٦ ) .

لكن صاحب وفيات الاعيان ذكر هذا البيت فى ترجمة الامير يزيد

ابن الصلاب بن ابي صفرة امير خراسان فى عهد عبد الملك بن مروان =



ويقال امر فلان فلانا برفق ولين<sup>(١)</sup> .

ويقاس على ذلك النهى بجامع ان كلا منهما طلب .

( ٣ ) ان النهى صيغة موضوعة لمعنى فيصح مع الملو والاستعلاء

واضدادهما كالخبر والاستفهام والترجى والتمنى فانها تصدق

مع الملو والدنو والاستعلاء والتواضع ولا يختلف الحال بحسب

اختلاف حال المتكلمين بها<sup>(٢)</sup> .

قلت : وقد يستدل لهم ايضاً بورود آيات قرآنية واحاديث نبوية

وردت فيها صيغة النهى وليس فيها علو ولا استعلاء .

فمن الايات القرآنية قول الله تعالى " ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا

او اخطأنا ربنا ولا تحمل علينا اصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا

ولا تجعلنا مالا طاقة لنا به<sup>(٣)</sup> .

وقوله تعالى " ربنا لا تجعلنا مع القوم الظالمين<sup>(٤)</sup> .

وروي البيت هكذا :

امرتك امرا جازما فمصيتنى فاصبحت مسلوب الامارة نادما

ونسبه للشاعر حصين بن منذر وذكر للبيت قصة وهي باختصار :

ان يزيد بن المهلب كان اميرا على خراسان ، ولكن الحجاج لم

يكن راضيا عنه ، فكان يكتب الى الخليفة عبد الملك في ذم يزيد

فرد عليه عبد الملك سم رجلا يكون بدله ، فسمى قتيبة بن مسلم

فوافق عبد الملك على توليته .

وكره الحجاج ان يكتب ليزيد بغلمه وبدلا من ذلك كتب اليه

ان خلف اخاك المفضل واقبل فاستشار يزيد الشاعر حصين فقال له

اقم ، واعتل فان امير المؤمنين حسن الظن فيك وانما اوتيت من

الحجاج فلم يقبل المشورة ايثارا للطاعة على المعصية فخرج الى

الحجاج ، فعزل الحجاج اخاه وولى قتيبة فقال الشاعر البيت

ومعده :

فما انا بالباكي عليك صباية ولما انا بالداعي لترجع سالما

وفيات الاعيان ( ٥ : ٣٢٢ ) .

( ١ ) جمع الجوامع ( ١ : ٤٦٦ ) .

( ٢ ) شرح تنقيح الفصول ( ص ١٣٧ ) .

( ٣ ) البقرة : ٢٨٦ .

( ٤ ) الاعراف : ٤٧ .

وفيها من الايات التي فيها دعا من العباد لله سبحانه وتعالى .  
وكذلك قول صالح عليه السلام لقومه في قوله تعالى " ويا قوم هذه  
ناقة لكم آية فذروها تأكل في ارض الله ولا تمسوها بسوء فيأخذكم  
عذاب قريب <sup>(١)</sup> .

قال لهم هذا مع انه لم يكن له عليهم علو ولا استعلاء بل كانوا  
يستهزئون به ويصدون الناس عنه . وكذلك قوله لهم " فانكروا آلاء الله  
ولا تمثوا في الارض مفسدين <sup>(٢)</sup> .

وقول شعيب عليه السلام لقومه في قوله تعالى " فأوفوا الكيل  
والميزان ولا تبغسوا الناس اشياءهم ولا تفسدوا في الارض بعد اصلاحها  
فلكم خير لكم ان كنتم مؤمنين ، ولا تقعدوا بكل صراط توعدون وتصدون  
عن سبيل الله من آمن به وتبعوا عوجا وانكروا ان كنتم قليلا  
فكفرتم وانظروا كيف كان عاقبة المفسدين <sup>(٣)</sup> قال لهم هذا مع انه لم يكن  
له عليهم طو ولا استعلاء بل هددوه بالاخراج والطرد كما حكى الله  
عنهم في قوله " قال الملأ الذين استكبروا من قومه لنخرجنك يا شعيب  
والذين آمنوا معك من قريتنا اولتمودن في ملتنا <sup>(٤)</sup> .

وفي هذه الايات كثير .

ومن الاحاديث النبوية قول ابي طلحة رضى الله عنه لرسول الله  
صلى الله عليه وسلم يوم احد :

(يا أيها انت وامى لا تشرف يصيبك سهم من سهام القوم نحسرى  
دون نحرك) <sup>(٥)</sup> .

(١) هود : ٦٤ .

(٢) الاعراف : ٧٤ .

(٣) الاعراف : ٨٦ ، ٨٥ .

(٤) الاعراف : ٨٨ .

(٥) هذا جزء من حديث رواه الامام البخارى نصه هكذا :

حدثنا ابو محمر حدثنا عبد الوارث حدثنا عبد العزيز عن انس رضى  
الله عنه قال لما كان يوم احد انهزم الناس عن النبي صلى الله عليه  
وسلم وابو طلحة بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم محبوب عليه  
بحقيقة له وكان ابو طلحة رجلا راميا شديدا النزع كسر يومئذ =

فقوله لا تشرف صيفة نهى وليس فيها علو ولا استعلاء وليس  
للصحابي الجليل علو ولا استعلاء على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

= قوسين أو ثلاثا وكان الرجل يمر معه بجمبة من النبل فيقول  
أشترها لأبي طلحة قال ويشرف النبي صلى الله عليه وسلم ينظر  
إلى القوم فيقول أبو طلحة بأبي أنت وأمي لا تشرف يصيبك سهم  
من سهام القوم نحرى دون نحرى ولقد رأيت عائشة بنت أبي بكر  
وأم سليم وانهما لمشمртان أرى خدام سوقهما تتقزان القرب على  
متونهما تفرغانه في أفواه القوم ثم ترجعان فتملأانها ثم تجيئان  
تفرغانه في أفواه القوم ولقد وقع السيف من يدى أبي طلحة أمما  
مرتين وأما ثلاثا . صحيح البخارى (٦٤) كتاب المغازى (١٨) باب إزهاه طلحة أممكم  
أبو طلحة هو زيد بن سهل بن الأسود بن حرام الانصارى  
الغزيرى كان من فضلاء الصحابة وهو زوج أم سليم . روى النسائى  
من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت عن انس قال خطب أبو طلحة  
أم سليم فقالت يا أبا طلحة ما مثلك يرد ولكنك امرؤ كافر وأنا مسلمة  
لا تحل لى فان تسلم فذلك مهرى فاسلم فكان ذلك مهرها . قال عنه  
الرسول صلى الله عليه وسلم لصوت أبى طلحة فى الجيش غدير  
من فئة ماختلف فى وقاته وصحح ابن حجر انه مات سنة ٥٠ هـ أو ٥١ هـ .  
انظر الاصابة فى تمييز الصحابة (١: ٥٤٩) .  
ومعنى مجوب بضم اوله وفتح الجيم وتشديد الواو المكسورة  
أى مترس والحجفة هى الترس وشديد النزاع أى رضى السهم  
وعند سوقهما جمع خدمة وهى الخلاخيل ومثل الخدمة أصل  
المساق .  
انظر فتح البارى (٧: ٣٦٢) .

## مناقشة الأدلة

~~~~~

اولا : مناقشة القائلين بعدم اشتراط العلو والا استعلاء

ولقد اوردت ادلة القائلين بعدم اشتراط العلو والا استعلاء بالا سئلة الناقضة وذلك كما يلي :

(١) الدليل الذي اوردته الغزالي وهو دليل اللغة دليل قاصر عن القضية

وذلك انه ان توجه على من اشترط العلو بحيث يسمى الولد ناهيا لوالده والعبد لمسيده وليس فيهما علو .

فان ذلك لا يرد على من اشترط الاستعلاء فقد يكون في نهى العبد سيده او الولد والده استعلاء وان لم يكن هناك علو .

كما يرد عليه انه وان كان لفظه لفظ النهي الا انه ليس نهيا حقيقية فقد يكون التماسا وقد يكون دعاءا ولقد ارجل الغزالي حتى سمى قول القائل للرب اغفر لي امرا . صح بذلك حيث قال : وكذلك قوله اغفر لي فلا يستحيل ان يقوم بذاته اقتضاء الطاعة من الله تعالى او من غيره فيكون امرا ويكون عاصيا بأمره^(١) .

وقياسه ان يكون قول القائل للرب لا تؤاخذنا نهيا .

وهي غرابة ظاهرة ان المراد من هذا الطلب الدعاء ولذلك فاننا نجد كثيرا من الصائقة والنحويين يقسمون الطلب الى اقسام فيقولون ان النهي هو طلب الترك من الاعلى الى الادنى . وان الدعاء عكسه وان الالتماس هو الطلب من المساوي . وقد نص على ذلك بعض علماء اللغة والنحو .

(٢) واما استدلالهم بقوله تعالى حكاية عن فرعون فماذا تأمرون وقياسهم

النهي على ذلك فقد رد عليه بردود كثيرة منها :

ان قوله تعالى فماذا تأمرون مجاز عن تشيرون^(٢) لانه طلب منهم المشاورة بدليل قولهم له بعد ذلك كما جاء في الاية الكريمة

(١) المستصفى (١ : ١٦٢) .

(٢) فواتح الرحموت (١ : ٣٧٠) بهامش المستصفى .

* قالوا ارجه واخاه وابحث في المدائن حاشرين^(١) .

قال في الكشف * تأمر من المؤامرة وهي المشاورة او من الامر الذي هو ضد النهي جعل المبيد آمرين وربهم مأمورا لما استولى عليه من فرط الدهش والحيرة^(٢) .

وقال الشوكاني في تفسير قوله تعالى ارجه واخاه (قال الملاء جوابا لكلام فرعون حيث استشارهم وطلب ما عندهم من الرأي ارجه اي اخره واخاه)^(٣) .

قلت : وفيما سبق من كلام صاحب الكشف جواب آخر ذكره صاحب فواتح الرحموت وهو :

ان فرعون لما اخذته الدهشة لما رأى من الايات البينات اضطر الى اعانة العلماء فكان لهم استعلاء وان لم يكن حقيقة في نفس الامر فهو استعلاء وهم لظن فرعون اياهم علماء وظنهم انفسهم كذلك^(٤) .

(٣) واما قولهم في الوجه الثاني من دليل القياس ان الامر يطلق دون الاستعلاء والعلو كقول عمرو بن الحارث امرتك امرا جازما فعصيتني وكان من التوفيق قتل ابن هاشم

وقياسهم النهي على ذلك .

فيجاب عليه بان هذا الاطلاق اطلاق مجازي^(٥) .

فان قيل المبحاز بخلاف الاصل .

قلنا : ههنا ضرورة في ترك الاصل الى خلافه لان الاستعلاء معتبر فيه بالدليل الذي لا مرد له^(٦) . وحيث بطل الاصل المقيس عليه فالقياس باطل .

(٤) واما قولهم ان النهي صيغة موضوعة لمعنى فيصح مع العلو والاستعلاء واخذاهما ولا يختلف الحال بحسب اختلاف حال المتكلمين بها .

(١) الشمران : ٣٦ .

(٢) الكشف (٣ : ١١١) .

(٣) فتح القدير

(٤) فواتح الرحموت (١ : ٣٧٠) .

(٥) المحلى على جمع الجوامع (١ : ٤٦٦) .

(٦) فواتح الرحموت (١ : ٣٧٠) .

فيقال لهم بل يختلف الحل بحسب اختلاف حال المتكلمين بهـ
كما سبق ان قلنا انه من الادنى دعا ومن المساوى الثماس ومن
الاعلى نهى .

واما الايات القرآنية والاحاديث النبوية التي وردت فيها صيغة
النهى دونما علو واستعلاء فالجواب عليها كالتالى :
قوله لا تأخذنا ، لا تحمل علينا ، لا تحملنا مالا طاقة لنا به ، لا تجعلنا
مع القوم الظالمين .

كل هذه الايات خرج فيها النهى عن معناه الحقيقى الى الدعاء
وهو معنى مجازى وليس محل خلاف اما قول صالح عليه السلام لقومه
ولا تعسوها بسوء ، ولا تعثوا فى الارض مفسدين .

وقول شعيب عليه السلام ، ولا تبغسوا الناس اشياءهم ، ولا تفسدوا فى
الارض بعد اصلاحها ، ولا تقعدوا بكل صراط فيجاب عليه بأن الله
سبحانه وتعالى قد ارسل صالحا وشعيبا بالرسالة الى قومهم
وهى اعلى مرتبة يصل اليها البشر بل لا يصل اليها الا من اختاره
الله واصطفاه فكان لهم بذلك علو على قومهم الذين انقمسوا فى
ظلمات الشرك والجهالة فالقول بانه لم يكن لصالح وشعيب عليهم
السلام على قومهما علو ولا استعلاء غير مسلم لما ذكرناه .

وان كان قد صدر من قومهم استهزاء بهم وتهديد لهم فلا يبنى
ذلك دونهما فى المرتبة او حتى مساواتهما لقومهما بل هو ابتلاء
الداعى فى كل زمان ومكان .

اما قول ابي طلحة رضى الله عنه للرسول صلى الله عليه وسلم لا تشرف
فالمراد منه هنا الارشاد والتنبيه وهو معنى مجازى .

ثانيا : مناقشة القائلين باشتراط العلو

واجيب على ادلة من اشترط العلو بما يلي :

قولهم ان المعتقلا ذموا العبد بقوله لسيده لا تفعل فلولا لم يكن العلو شرطا لم يكن مذموما يجاب عنه بأن ذم المعتقلا العبد لنهي سيده دليل تحقق هذا النهي ان الوصف بالذم او نحوه لا بد ان يقع على متحقق موجود او متصور في الذهن فلولا كان العلو شرطا في النهي لم يذم العبد لعدم تسمية خطابه نهيا لكنه لما ذم دل هذا على ان خطاب سيده يسمى نهيا ونما علو وهو المطلوب .^(١)

وعلى التسليم بصحة ما قالوا فانه لا ينتهض دليلا لانه اخص من الدعوى ان الدليل على بحالة الدنو فقط اما حالة التساوى - وهي ليست علوا - فلم يشتمل عليها الدليل ولا يدري اهو مذموم عند هم ام لا .

وقولهم انه لا يحسن في العادة قول نهيت الله اذا دعوته ولا نهيت الطك ولا امير المدينة مع ان قول العبد لربه لا تؤاخذنا ، لا تحملنا هي صيغة النهي وكذلك مخاطبات الطوك والامراء يجاب عنه بأن كوننا لانسمى خطابنا لله تعالى بهذه الصيغة نهيا ولا يحسن قول ذلك فللابد معه سبحانه وتعالى . وكذلك الشأن مع الطوك وغيرهم ممن يجب او يستحسن التأدب معهم كالسيد والوالد وليس ذلك لصيغة النهي نفسها بل لامر خارج عنها من وجوب الادب مع الله سبحانه وتعالى والتخضع له ان هو الخالق المرازق المنعم المتفضل الامر الناهي الذي لا غلبة لاحد عليه ولا علو ولا استعلاء وكذلك تقدير الوالد والسيد والطك وتكريمهم امر مطلوب في غير حالات الطلب .

قلت : وباب الادب والتلطف في الخطاب مع من هو اهل له امر مقرر في الشرع واستدعيه اهل اللغة فالله سبحانه وتعالى يقول موجها المؤمنين في خطاب رسوله صلى الله عليه وسلم : " يا ايها الذين آمنوا لا ترفعوا اصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض ان تحبسط اعمالكم وانتم لا تشعرون " .^(٢)

(١) التقرير والتحبير (١ : ٣٠٠) .

(٢) الحجرات : ٢ .

وقد استعجب أهل البلاغة اللطف والادب واختيار العبارات الجميلة
في مصاطبات الملوكة والامراء واستهجنوا الخطاب اللفظ والعبارات الغليظة
ولذلك حينما استفتح الشاعر قصيدته امام الملك بقوله :

اتصحوام فؤادك غير صاح عشية هم صحبك بالرواح

عدوا هذا المتطلع مستهجننا قبيحا .

واما قولهم لما تمذر تسمية ذلك نهيا في العرف وجب ان يقال انه
لغة كذلك فممنوع ان لا يلزم من تركها اطلاق اللفظ عرفا للادب ان يكون لغة
كذلك، ولذلك شواهد . منها :

اننا لانسى الله تعالى علامة مع علمه الواسع المحيط بكل ما في
الكون عالم الغيب والشهادة والمسمى موجود ولكن حصل المنع لاجل اهمام
تاء التانيث في العلامة فامتنع اطلاق هذا اللفظ على الله سبحانه وتعالى
عرفا مع وروده لغة .

ومنها : اننا لانسى الله تعالى سخيا مع ان عطاياه سبحانه
وتعالى لا يعصر لها بل يدها مبسوطتان ينفق كيف يشاء فانتقضت القضية .^(١)

ثالثا : مناقشة القائلين باشتراط الاستعلاء

اما القائمون باشتراط الاستعلاء فقد افسد قولهم بقوله تعالى حكاية
عن فرعون فماذا تأمرون كما سبق بيانه في ادلة القائمين بعدم اشتراط الحلو
والاستعلاء (٥).

قلت : هذا الاعتراض غير مفسد ان قد ردنا هذا الدليل عند مناقشة
القائلين بعدم الاشتراط وليرجع اليه فهو غير ناهض .

وأما احتجاجهم - أي القائلين باشتراط الاستعلاء - بتبادر الفهم
عند سماع الصيغة إلى طلب الترك على وجه الاستعلاء وتبادر الفهم إشارة
الحقيقة فقد اعترض عليه بأن المجاز الراجح يتبادر إلى الفهم ولكن لا يبدل
ذلك على كونه حقيقة لأن التبادر أصله كثرة الاستعمال .^(٢)

واجب من شذوذا الاعتراض بأن تبادل الفهم في المجاز الراجح إما
ان يفتقر الى قرينة صاحبة اولا فان افتقر الى قرينة صاحبة فلا يرد هذا
نقضا لان التبادر في الحقيقة لا يفتقر الى قرينة ان التبادر المعتبر في الحقيقة
انما هو التبادر العالي من القرينة .

اما تهاذر المبحاز فمبنى على صاحبة القرينة .
وان لم يفتر الى قرينة صاحبة فهو حقيقة عرفية .^(٣)
فيتقن الدليل قائما وانتفى الاعتراض .

(١) تيسير التحرير (١ : ٣٣٨)، منهاج العقول للمبشاي (٢ : ٤).

(٢) شرح تلخيص المفتاح (١٢، ٣١٩، ٣١١).

(٣) " " " " " "

وأما قولهم فى الدليل الثانى أن من صدر منه النهى برفق وليس
لا يقال له ناه .

فيرد عليه أن ذلك غير مسلم لأن الله تعالى خاطب عباده أحسن
الخطاب والدينه ومع ذلك فإن الصيغة تسمى نهيا كما فى قوله تعالى " قل
يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله أن الله
يفغر الذنوب جميعا " (١).

قلت : وهذا الايراد مردود فان لين الخطاب فى هذه الآية مراعاة
لحالة المخاطب واتباع للمنهج الحق فى الدعوة الى الله عن طريق
الترغيب تارة وعن طريق التهيب تارة اخرى وهى اساليب متنوعة فى القرآن
الكريم تختلف باختلاف المخاطبين فحين يؤغل القنوط بالعبد الى درجة
اليأس من رحمة الله تعالى يرسل الله سبحانه وتعالى الخطاب الى عبده
لينا رقيتا مبينا له سعة رحمته وعطفه وامتداد ظلالها الوارفة الندية كما
فى هذه الآية التى ورد فى سبب نزولها انها وردت دعوة لا ولئك الذين
تألفوا المعصية وليج بهم الندم والحسرة والاسراف فى المعصية الى اليأس من
رحمة الله سبحانه وتعالى على غلاف فى هؤلاء القوم الذين نزلت فيهم
الآية فمن قائل انه هشام بن الحاص السهمى ومن قائل انه وحشى قاتل
حمزة رضى الله عنه ومن قائل انهم قوم من المشركين ومن قائل انها نزلت فى
قوم من المسالمين أسرفوا على أنفسهم فى العبادة وشافوا الا يتقبل منهم
لذنوب سبقت فى الجاهلية كما ورد فى كتب المفسرين (٢).

وحين يلج الصبد فى الخصومة والمعصية ونما خوف او وجل من الله
سبحانه نجهد الله سبحانه وتعالى بوجه الخطاب قوارع كالسهم المشرعة
وزواجر لترفع الحاصى المتعادى فى عصيانه .

ولذلك امثلة كثيرة كقوله تعالى " ولا تكونوا كالذين خرجوا من ديارهم
بطرا وراثا الناس " (٣).

وقوله " ولا تركبوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار " (٤).

(١) الزمر : ٥٣ .

(٢) انظر تفصيل ذلك فى تفسير الطبرى (٢٤ : ١٤ - ١٥) ، وتفسير

القرطبى (١٥ : ٢٦٨) .

(٣) الانفال : ٤٧ .

(٤) هود : ١١٣ .

وقوله " ولا تدع من دون الله مالا ينفعك ولا يضرك فان فعلت فانك اذا من
الظالمين " (١) .

وقوله " ولا تبسوسوا ولا يفتب بعضكم بعضا ايحب احدكم ان يأكل لحم
اشيه ميتا فكرهتموه " (٢) .

وغير ذلك كثير، فلا ينتهض هذا الايراد نقضا للدليل .

(١) يونس : ١٠٦ .

(٢) الحجرات : ١٢ .

الخلاصة

~~~~~

ومما تقدم يتبين لنا ان ادلة القائلين بعدم اشتراط العلو والاستعلاء .  
وكذلك ادلة القائلين باشتراط العلو قد وردت عليها اعتراضات وايرادات  
تنقضها .

واما ادلة القائلين باشتراط الاستعلاء فانها يشيت سليمة وكل ما جاء  
عليها من ايراء قد رد في موضعه .

ولهذا فاننا نرجح - والله اعلم - القول باشتراط الاستعلاء .

واذا فالغزالي وابن السبكي ومن تابعهم اهلوا ذكر قيد الاستعلاء  
وكذلك العلوي بناء على مذهبهم بعدم اشتراطهما .

وابو اسحق الشيرازي والقاضي ابو يعلى وعبد العزيز البخاري ذكروا  
قيد العلو بناء على مذهبهم في اشتراط العلو دون الاستعلاء .

وابو العمسين البصري وابن الحاجب والحافظ النسفي ذكروا قيد  
الاستعلاء جريا على المذهب القائل باشتراط الاستعلاء .

ومع ما اسلفنا آنفا من ان الراجح لدينا اشتراط الاستعلاء فتكـون  
التصرفات التي لم تورد هذا القيد تصرفات مدغولة في نظرنا والله اعلم .

ثالثا : مناقشة الامر الثالث وهو ذكر ابي الحسين البصرى قيد الارادة (اذا كان كارهها للفعل وفرضه ان لا يفعل ) .

هذه المسألة موضع خلاف كبير بين المعتزلة واهل السنة .

وقد اختلفت روايات الاصوليين فى بيان مذهب المعتزلة فى هذه المسألة على وجهين :

الوجه الاول : القول باشتراط ارادات ثلاث هي :

( ١ ) ارادة وجود اللفظ اى ارادة احداث صيغة الطلب - امرا او نهيا - ويخرج بهذا الناسى والنائم والغافل اذا صدرت منه صيغة الطلب من غير ارادة وجود اللفظ .

( ٢ ) ارادة الدلالة بالصيغة على الامر او النهى ويخرج بهذا المعانسى الاخرى التى ترد لها صيغة الامر والنهى ولا يراد فيها الوجوب والتحريم كالتهديد والتغيير والندب والكراهة والاكرام والاهانة ونحوها .

( ٣ ) ارادة الامر او الناهى الامثال من المأمور او النهى بفعل المأمور به وترك النهى عنه .

ويخرج بذلك المبلغ والحاكى فانهما لا يريدان بالصيغة الامثال (١) .

وهذا هو قول بعض المعتزلة وهم محققوا المعتزلة كما قال الفزائلى (٢) .

ومنهم ابو على الجبائى (٣) وابنه ابو هاشم (٤) نقل ذلك عنهم امام الحرمين

( ١ ) مختصر ابن الحاجب ( ٢ : ٧٨ ) ، العبد على ابن الحاجب ( ٢ : ٧٨ )

المستقصى ( ١ : ١٦٣ ) ، حاشية المطار ( ١ : ٤٦٦ ) ، حاشية ابن قاسم ( ٢ : ٢٠٦ ) ، فصول البدائع ( ٢ : ١٤ ) ، الاحكام للامجدى

( ٢ : ١٢٨ ) ، تيسير التحرير ( ١ : ٣٤٠ ) ، التقرير والتحبير ( ١ : ٣٠٣ ) شرح الطوفى على الروضة ( ٢ : ١٠٦ ) .

( ٢ ) المستقصى ( ١ : ١٦٣ ) .

( ٣ ) محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائى ابو على من ائمة المعتزلة ورثه من طماء الكلام فى عصره واليه تنسب طائفة الجبائية ، له مقالات وآراء انفرد بها فى المذهب . ولد سنة ٢٣٥ وتوفى سنة ٣٠٣ . انظر الاعلام ( ٧ : ١٣٦ ) .

( ٤ ) هو ابو هاشم عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد ابن حمزان بن ابان مولى عثمان بن عفان الجبائى المعتزلى نبغ فى =

في البرهان (١) وروى هذا القول عن ابن برهان (٢) من الشافعية (٣).

الوجه الثاني : القول باشتراط ارادة واحدة هي ارادة الفاعل  
المأمور به او المنهى عنه اي ارادة الامر وقوع المأمور به (٤) في الامر وفي النهي  
ارادة الناهي عدم وقوع المنهى عنه وهذا قول لقوم من المعتزلة ايضا  
وروى هذا القول ايضا عن ابي علي وابنه وابي الحسين البصري والقاضي (٥).

قلت : وهو مقتضى قول ابي الحسين البصري في التعريف (اذا كان  
كارها للفعل وفرضه ان لا يفعل) (٦).

= علم الكلام حتى صار رأسا في الاعتزال ونسبت اليه طائفة البهشيية  
له آراء خاصة في علم الكلام وعلم اصول الفقه والفقهاء كتبوا كثيرا منها في  
الاصول كتاب الاجتهاد . ولد سنة ٢٧٧ هـ وتوفي سنة ٣٢١ هـ . قالوا  
عنه لمات ( اليوم مات علم الكلام ) .

انظر الفتح المبين ( ١ : ١٧٢ ) .

( ١ ) البرهان ٣٨ حاشية العطار ( ٢ : ٤٦٦ ) .

( ٢ ) هو ابو الفتح احمد بن علي بن محمد الوكيل المعروف بابن برهان  
يفتح الباء الفقيه الشافعي الاصولي كان حنبليا ثم انتقل السني  
مذهب الشافعي يضرب به المثل في المواظبة على العلم حتى صار  
يرحل اليه ويتزاحم على بابيه . له مصنفات في اصول الفقه هي البسيط  
والوسيد واللا وسط والوجيز . ولد سنة ٤٤٤ هـ وتوفي سنة ٥٢٠ هـ .  
انظر الفتح المبين ( ٢ : ١٦ ) .

( ٣ ) الاسنوي على المضاج ( ٢ : ١٢ ) ، حاشية ابن قاسم ( ٢ : ٢٠٦ ) المسودة  
نزعة الخاطر العاطر ( ٢ : ٦٧ ) .

( ٤ ) مختصر ابن الحاجب ( ٢ : ٧٨ ) ، المستقصى ( ١ : ١٦٣ ) ، فصول  
البدائع ( ٢ : ١٤ ) ، المسودة ( ص ٤ ) ، تيسير التحرير ( ١ : ٣٤٠ ) التقرير  
والتحبير ( ١ : ٣٠٣ ) ، حاشية الزميري ( ١ : ١٥٥ ) ، الاحكام للامدي  
( ٢ : ١٢٨ ) .

( ٥ ) القاضي هو عبد الجبار بن احمد بن خليل الهمداني الاسدي كان  
اشعريا ثم تحول الى الاعتزال وتعمق في دراسته حتى صار علما من  
اعلام المعتزلة . له كتاب المغني في اصول الدين وشرح الاصول  
الخمسة وثبت دلائل النبوة ومثابه القرآن وتنزيه القرآن عن الطاعن  
ولد سنة ٣٢٠ هـ وتوفي سنة ٤١٥ هـ .

الاعلام ( ٤ : ٤٧ ) .

( ٦ ) المحتمد ( ١ : ١٨١ ) .

### محل الخلاف بين المعتزلة واهل السنة

ومحل الخلاف بين المعتزلة واهل السنة في اشتراط الارادات الثلاث

- ام في اشتراط ارادة واحدة . قال القرافي في شرح تنقيح الفصول :  
 الخلاف بين اهل السنة والمعتزلة في الارادة في ثلاثة مواطن :  
 احدها : انه هل يشترط ارادة استكمال اللفظ في الوجوب ام لا ؟  
 وثانيها : ارادة المأمور به .

وثالثها : ان هذه الارادة التي هي ارادة المأمور به هل تفيـد

- الصيغة امرية فتصير امرا ومع غير هذه الارادة الصيغة تكون تهديدا اوغيره .<sup>(١)</sup>  
 ومثل ذلك قال الطوفي<sup>(٢)</sup> (وعندنا هو صيغة افعل على جهة الاستعلاء ولا يشترط في كونه امرا شي من الارادات المذكورة) وبه قال  
 ابن بدران<sup>(٤)</sup> في شرحه على الروضة<sup>(٥)</sup> وكثير من الاصوليين لم يصرح بأن موطن  
 الخلاف هو هذا ولكنهم ناقشوا الرأي القائل بثلاث ارادات وردوه كابن  
 الحاجب والامدي في الاحكام<sup>(٦)</sup> .

#### (١) شرح تنقيح الفصول (ص ١٣٨) .

- (٢) هو نجم الدين سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد الطوفي  
 الصرصري البغدادي الحنبلي الاصولي النحوي تفقه على مذهب  
 الامام احمد ودرس علم النحو والاصول وسمع الحديث وسافر لطلب  
 العلم وتبحر في الفرائض والمنطق له مصنفات كثيرة منها في الاصول  
 مختصر روضة الناظر ثم شرحها شرحا يدل على غزارة علمه وسعة فهمه  
 ولد سنة ٢٧٣ ومات سنة ٧١٦ هـ . انظر الفتح المبين (٢ : ٢٠٠) .  
 (٣) شرح الطوفي (٢ : ١٠٦) .  
 (٤) هو عبد القادر بن احمد بن مصطفى بن عبد الرحيم الاشري الحنبلي  
 الدوسي الدمشقي المعروف بابن بدران الفقيه الاصولي المفسر المحدث  
 النحوي كان شافعي ثم درس مذهب الامام احمد فراه اشد تمسكا  
 بالكتاب والسنة فصار حنبليا في غير تعصب . له مؤلفات في سائر  
 الفنون تدل على طول بابه وسعة اطلاعه منها شرح روضة الناظر في  
 اصول الفقه والمدخل الى مذهب الامام احمد . مات سنة ١٣٤٦ هـ .  
 انظر الاطلاع (٤ : ١٦٢) .  
 (٥) نزهة العاطر العاطر (٢ : ٦٧) .  
 (٦) مختصر ابن الحاجب (٢ : ٧٨) ، الاحكام للامدي (٢ : ١٢٨) .

لكن نقل من ابن برهان من الشاغسية غير ذلك ان قال :  
لنا ثلاث ارادات : ارادة ايجاد الصيغة وهي شرط اتفاقا .  
وارادة صرف اللفظ عن غير جهة الامر شرطها المتكلمون دون الفقهاء .  
وارادة الامتثال وهي محل النزاع بيننا وبين ابي علي وابنه .<sup>(١)</sup>  
قلت : وهذا اختلاف في تحديد محل الخلاف .  
وخلاف آخر ايضا في حقيقة مذهب ابي علي وابنه .  
فقد نقل عنهما القول باشتراط ارادات ثلاث كما ذكر ذلك امام  
الحرمين في البرهان .<sup>(٢)</sup>  
ونقل غيره من ابي علي وابنه اشتراط ارادة واحدة هي ارادة الدلالة  
باللفظ على الملأى بارادة الأمور به .<sup>(٣)</sup>  
وقد قيل في الجمع بين ذكر الاصوليين لثلاث ارادات واقتصرار  
بعضهم على ارادة واحدة بأن من اقتصر على ارادة واحدة اكتفى بذلك  
محل الخلاف بين ابي علي وابنه من المعتزلة وبين اهل السنة ولم يذكر  
الاخرين بناء على ان الخلاف فيهما ليس مع ابي علي وابنه ولذلك قال العطار  
في حاشيته :

( قلنا اقتصر المصنف على ما ذكر لما قاله في منع الموانع ان محل  
الخلاف انما هو في ارادة الامتثال ، واما ارادة الدلالة بالصيغة فالنزع فيها  
ليس مع المعتزلة بل مع غيرهم من المتكلمين ، واما ارادة احداث الصيغة  
فهى شرط من غير توقف وقد حكى قوم فيها الاتفاق )<sup>(٤)</sup>  
وهذا هو ما قاله ابن بدران حيث قال :

( لنا ثلاث ارادات ، ارادة ايجاد الصيغة وهي شرط اتفاقا ، و ارادة -  
صرف اللفظ عن غير جهة الامر الى جهة الامر شرطها المتكلمون دون الفقهاء

( ١ ) الامنوى على المنهاج ( ٢ : ١٢ ) ، حاشية ابن قاسم ( ٢ : ٢٠٦ ) ،

نزهة الفاظ الحاطر ( ٢ : ٦٧ ) .

( ٢ ) البرهان ( ص ٣٨ ) ، حاشية العطار ( ٢ : ٤٦٦ ) .

( ٣ ) الامنوى ( ٢ : ١٢ ) ، جمع الجوامع ( ٢ : ٤٦٦ ) ، شرح المحلى

( ٢ : ٤٦٧ ) ، حاشية البنانى ( ١ : ٢٨٧ ) .

( ٤ ) حاشية العطار ( ٢ : ٤٦٦ ) .



وارادة الامتثال وهي محل النزاع بيننا وبين ابي علي (١) .  
ولكن يبقى هناك اشكال وهو انه حكى عن ابي علي وابنه القسول  
بارادات ثلاث كما سبق بيانه فلا يتأتى هذا الجواب عنه .

---

( ١ ) نزعة النفاطر العاطر ( ٢ : ٦٧ ) .

### تحقيق القول فى الإرادة

ان بحث الاصوليين لموضوع الإرادة وتعلقها بالامر والنهى وملازمتها له والخلاف فى ذلك نفيا وإثباتا اغفل ناحية هامة وهى انواع الإرادة والفروق بينها واغفالمهم لهذه المسألة اوقمهم فى غلط كبير ما بين مثبت على الاطلاق وناف على الاطلاق .

ولما كان الموضوع بحاجة الى تفصيل القول فى ذلك رأيت ان اتمرض لبيان انواع الإرادة ثم بيان ما يتعلق منها بالامر والنهى مخالفاً فـسـى ذلك منهج الاصوليين الذى اشرت اليه ماعدا الشاطبى فى موافقاته فقد فصل القول فى المسألة (١) .

### انواع الإرادة

جاءت الإرادة فى الشرع على نوعين :

الاول :

الإرادة التكوينية الخلقية القدرية وهى المشيئة الشاملة لجميع الموجودات وهى المذكورة فى قوله تعالى " فمن يرد الله ان يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يرد ان يضله يجعل صدره ضيقاً حرجاً كأنما يصعد فى السماء كذلك يجعل الله الرجس على الذين لا يؤمنون " (٢) .

وقوله تعالى عن نوح عليه السلام " ولا ينفعكم نصي ان اردت ان انصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم هو ريكم واليه ترجعون " (٣) .

الثانى :

الإرادة الدينية الاموية الشرعية المتضمنة للمحبة والرضى بمعنى انه

(١) انظر تفصيل ذلك فى الموافقات (٣ : ٨١) ، شرح العقيدة الطحاوية

(ص ٥٤) .

(٢) الانعام : ١٢٥ .

(٣) هود : ٣٤ .

يحب فعل ما امر به ويرضاه ويحب ان يفعله المأمور ويرضاه منه ويحب ترك المنهى عنه ويكره فعله وهذه هي المذكورة في قوله تعالى " يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون " (١) وقوله : " ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم ولعلكم تشكرون " (٢) . وقوله " يريد الله ليبين لكم ويهدى لكم سنن الذين من قبلكم ويتوب عليكم والله عليم حكيم والله يريد ان يتوب عليكم ويريد الذين يتبعون الشهوات ان تميلوا ميلا عظيما يريد الله ان يخفف عنكم وخلق الانسان ضعيفا " (٣)

#### مذهب اهل السنة :

ومذهب اهل السنة ان الامر والنهي يستلزمان الارادة الدينية الشرعية المتضمنة للمصلحة والرضى ولا يستلزمان الارادة الكونية القدرية ، فاذا امر الله سبحانه وتعالى المكلفين بأمر فانه يرضاه لهم ويريده منهم شرعا واذا نهاهم عن شيء فانه لا يرضاه لهم ولا يريد منه شرعا وهذه هي قاعدة التكليف والالزام قال تعالى " ان تكفروا فان الله غنى عنكم ولا يرضى لعباده الكفر وان تشكروا يرضه لکم ولا تزر وازرة وزر اخرى ثم الى ربيكم مرجعكم فينبئكم بما كنتم تعملون انه عليم بذات الصدور " (٤)

وهذه هي الارادة الشرعية التي يستلزمها امر الشارع ونهيه .

واما الارادة الكونية القدرية فلا يستلزمها الامر والنهي فقد يأمر الله سبحانه وتعالى العبد بأمر ويريده منه شرعا ولم يكن اراده له كونيا وقد را كما امر الله تعالى ابليس بالسجود ولم يكن اراده له قدرا ، وقد يأمر العبد بأمر شرعا وقد اراده كونا وقد را كأمر المؤمنين بالايمان " يا ايها الذين آمنوا آمنوا بالله ورسوله والكتاب الذي نزل على رسوله والكتاب الذي انزل من قبل ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الاخر فقد ضل ضلالا بعيدا " (٥)

( ١ ) البقرة : ١٨٥ .

( ٢ ) المائدة : ٦ .

( ٣ ) النساء : ٢٦ - ٢٨ .

( ٤ ) الزمر : ٧ .

( ٥ ) النساء : ١٣٦ .

### الخلاصة

فأبو الحسين البصري حينما ذكر في تعريف النهي قيد " اذا كان كارهها للفعل وفرضه ان لا يفعل " كان يجري بذلك على رأى المعتزلة فسمى تعليق الارادة المطلقة بالامر والنهي وهو كما علمنا خلاف مذهب اهل السنة في تفصيل القول في ذلك وهو وجه فساد في تعريف ابي الحسن لان جرى عليه ، وجريا على مذهب اهل السنة فلا قاعدة في ذكر هذا القيد في التعريف ان الارادة الشرعية التي بمعنى المحبة والرضى عند اهل السنة هي قاعدة التكليف وليست شرطا له كما هو عند المعتزلة .

ولنا ان يقول انه لا بد من اشتراط ارادة النهي عنه في دلالة الصيغة على طلب الترك لتمييز عن التهديد ونحوه من المعاني التي تستعمل فيها الصيغة ولا يميز سوى الارادة وهذا منقول عن ابي علي وابنه ، ويجاب عليه بأن استعمال الصيغة في غير طلب الترك استعمال مجازي يميزه قيام القرينة بغلاف استعمالها في طلب الترك فهو استعمال حقيقي فلا حاجة الى اعتبار الارادة ان يحصل التمييز بدونها .

رابعا : مناقشة الامر الرابع المتعلق بذكر بعض الاصوليين في التصريف قيد " ترك الفعل " وتقييد البعض الاخر بقولهم " كف عن الفعل " ان الخلاف في هذا متعلق بمسألتين اختلف فيهما الاصوليون وتأخذ احدهما بحجز الاخرى ، وهاتان المسألتان هما : هل المكلف به في النهي هو الكسب او الترك بمعنى ان الشارع الحكيم اذا نهى عن الزنا مثلا فهل النهي متوجه الى الانسان مطلقا وان لم يتو الزنا وان لم تكن لديه داعية الزنا وان لم تكن له آلة الزنا او انه لا يتوجه اليه الا اذا قامت لديه داعية الزنا ووجدت آليته ودواعيه ثم هل يعتبر الانسان ممثلا للنهي وان لم تقم لديه نية الزنا وان كان تركه لشيء آخر غير طاعة الشارع كعدم الالة او نحوها او لا يعتبر ممثلا الا اذا كان كفه لنهي الشارع عن ذلك .

ويترتب على هذه المسألة المسألة الثانية المختلف فيها ايضا وهي هل مقتضى النهي فعل الضد ام لا ؟

ونحن هنا سنتعرض للمسألة الاولى اذ هي الصق بمسألتنا هذه التي نحن بصدد حلها ، اما المسألة الثانية الخاصة باقتضاء النهي فعل الضد ام لا فهي وان كانت لا تختلف عن هذه المسألة خلافا وتديلا الا اننا سنفردها في مكان آخر عند الكلام على مقتضيات النهي ان شاء الله تعالى . اقول : المكلف به في النهي مسألة وقع فيها خلاف تعرض لذكره كثير من الاصوليين وشقة الخلاف في ذلك تنحصر بين المتكلمين وبعض المعتزلة كأبي هاشم .

فقد اتفق اكثر المتكلمين على ان التكليف لا يتعلق الا بما هو ممكن كسب العبد <sup>(١)</sup> فلا بد ان يكون المكلف به في النهي فعلا مقدورا عليه ومكسوبا له وهو كف النفس عن فعل المنهى عنه <sup>(٢)</sup> وهذا يستلزم سبق الداعية اي ان يقوم الداعي لدى الانسان على فعل المنهى عنه فيكف نفسه <sup>(٣)</sup> اما رأى بعض المعتزلة كأبي هاشم فقد اختلفت عبارات الاصوليين في بيان مذاهبهم على وجهين :

- 
- ( ١ ) الاحكام للامدي ( ١ : ١٣٦ ) .  
 ( ٢ ) مختصر ابن الحاجب ( ٢ : ١٣ ) ، المستصفى ( ١ : ٥٧ ) ، والاحكام للامدي ( ١ : ١٣٦ ) ، التحرير ( ص ٢١٧ ) ، مسلم الثبوت ( ١ : ١٣٢ ) .  
 ( ٣ ) التحرير ( ص ٢١٧ ) .

( أ ) منهم من حكى قول المعتزلة بأن المكلف به في النهي قد يكون الكف كما هو رأي المتكلمين فيكون فعلا وقد يكون عدم الفعل وهو عدم المض الذي لا تقوم داعية ذكر ذلك الخزالي والامدي .<sup>(١)</sup>  
( ب ) ومنهم من حكى قول المعتزلة بأن الكلف به نفي الفعل وعدمه ذكر ذلك ابن الحاجب وابن الهمام .<sup>(٢)</sup>

ولتخصيص ذلك نقول : ان رأي المعتزلة : ان المكلف به في النهي الترك ، والترك يكون فعلا ويكون عندما فحين يكون الترك فعلا يكون المراد به الكف عن الفعل عند قيام الداعي ويتفقون في ذلك مع المتكلمين ، وحين يكون الترك عندما يكون المراد به نفي الفعل وعدمه كما ذكر ذلك ابن الحاجب وابن الهمام .

فابن الحاجب وابن الهمام حيفا اقتصرنا على ذكر الجزء الاخير من رأي المعتزلة انما ذكرنا الجزء الذي عالف فيه المعتزلة المتكلمين ولم يذكرنا موضع الوفاق ركونا الى ذكرهم لرأي المتكلمين ولاجل هذا قال العضد فسي شرحه لابن الحاجب ما نصه : " اكثر المتكلمين على ان كل مكلف به فعلا فالمكلف به في النهي وهو الترك فعل ايضا وهو كف النفس عن الفعل خلافا لابي هاشم وكثير فانهم قالوا قد يكون نفي الفعل هو المكلف به في النهي " .<sup>(٣)</sup>  
اما ادلة الفريقين فانها تدور حول مرتكز واحد وهو ان المتكلمين يقولون ان عدم الفعل وهو الترك غير مقدر عليه والتكليف لا يتعلق الا بما هو مقدر عليه كما ان الثواب لا يكون الا على شيء وعدمه ليس بشيء فلا تكليف به والمعتزلة ينفون ان يكون عدم غير مقدر عليه .

والذي يظهر لي في هذه المسألة - والله تعالى اعلم - ان المتكلمين جهلوا مراد المعتزلة فحصل المراك خاصة وانهم على خلاف دائم فسي غير هذه المسألة فانجر الخلاف اليها .

ولتوضيح ذلك اقول :

( ١ ) ان الترك في اللغة هو عدم فعل المقدر سواء كان هناك قصد ممن التارك ام لا وسواء تعرض لصدده او لم يتعرض واما عدم ما لا قدرة عليه

- 
- ( ١ ) المستمضي ( ٥٧ : ١ ) ، الاحكام للامدي ( ١ : ١٣٦ ) .  
( ٢ ) مختصر ابن الحاجب ( ١٣ : ٢ ) ، التحرير ( ص ٢١٧ ) .  
( ٣ ) شرح العضد على ابن الحاجب ( ١٣ : ٢ ) .

(١) فلا يسمى تركاً ولذلك لا يقال ترك فلان خلق الاجسام .

(٢) ان تصرفات الانسان على نوعين :

(أ) ما يدخل تحت التكليف من الفعل وتركه .

(ب) ما لا يدخل تحت التكليف .

(٢) اما ما يدخل تحت التكليف فانه على نوعين ايضاً الفعل وعدم الفعل .

وغلاصة ذلك ان العدم الذي اراده المعتزلة هو عدم فعل المقدر وهو الترك وهذا مقدور عليه وداخل تحت التكليف والمتكلمون فهموا من مراد المعتزلة العدم بأنه عدم ما لا قدرة عليه فأفاضوا في الرد والجدل فالحاصل ان الذي يظهر لى في هذه المسألة ان المكلف به في النهى هو الترك بمعناه العام اى الشامل للكف الذى هو فعل ولعدم فعل المقدر عليه ولو لم يكن هناك تعرض لصدده .

واستأنس في هذا الرأي بقول شيخ الاسلام ابن تيمية <sup>(٣)</sup> رحمه الله

تعالى فانه :

” واما المطلوب بالنهى فقد قيل انه نفس عدم المنهى عنه وقيل ليس كذلك لان العدم ليس مقدوراً ولا مقصوداً بل المطلوب فعل ضد المنهى عنه وهو الامتناع وشوا امر وجودى ، والتحقيق ان مقصود الناهى قد يكون نفس عدم المنهى عنه وقد يكون فعل ضده وذلك العدم عدم خاص مقيد يمكن ان يكون مقدوراً بفعل ضده فيكون فعل الضد طريقاً الى مطلوب الناهى وان لم يكن نفس المقصود “ <sup>(٤)</sup> .

(١) حاشية الخطار (١ : ٢٨٠) .

(٢) نظرية التكليف (ص ٤١١) .

(٣) هو تقي الدين احمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحرانى

الدمشقى شيخ الاسلام وقدوة الائم نادرة عصره برع في جميع الفنون

وفارق اقرانه وتصدر للتدريس والفتوى وهو من العشرين ، محبى

السنة وقامع البدعة والسيوف المسلولة على اعداء الله قالوا في وصفه

” كان اذا سئل من فن من الفنون ظن الراى والسامع انه لا يصرف غير

ذلك الفن وعلم ان احداً لا يصرف مثله “ . وقد اضطهد في سبيل

الله وحبس حتى مات وكان يقول ” ما يصنع اعدائى بي انا بستانى فى

صدرى ابنى رحمت فهو معنى . انا حبسى خلوة وقتلى شهادة واخراجى

من بلدى سياحة “ له تصانيف فى شتى الفنون تبلغ ثلاثمائة مجلد .

ولد سنة ٦٦١ هـ ومات سنة ٧٢٨ هـ .

(٤) الفتاوى (٢ : ١١٨) .

وعلى هذا فيكون تقييد ابن اسحاق الشيرازى وعبد العزيز البغارى  
والغزالي بـ " ترك الفعل " ادق واضبط من تقييد ابن الحاجب وابن  
السبكي بـ " كف عن فعل " .

ولناقل ان يقول ان الشارع الحكيم قد نهى عن القول كما فى قوله  
تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تقولوا راعبا وقربلا انظرنا واسمعوا<sup>(١)</sup> .  
وكذلك " ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام<sup>(٢)</sup> .  
وكنهيه عن الخيبة والنخبة فى قوله " ولا يفتب بعضكم بعضا<sup>(٣)</sup> .  
ومن التنازع فى قوله " ولا تنازعوا بالالقاء<sup>(٤)</sup> .

ونهى عن الاعتقاد كما فى قوله تعالى " لا تشرك بالله ان الشرك  
لظلم عظيم<sup>(٥)</sup> " وغيرها من الايات التى فيها النهى عن الشرك والامور الاعتقادية  
وهذه كلها ليست افعالا بل هى اما قول او اعتقاد فلا يشملها تعريف ( ترك فعل ) .  
والجواب على ذلك ان الاصوليين قد ذكروا ان الفعل شامل لفصل  
الجوارح واللسان والقلب وليس المراد به ما يقابل القول والاعتقاد .  
فاندفع اليراد<sup>(٦)</sup> .

- 
- ( ١ ) البقرة : ١٠٤ .  
( ٢ ) النحل : ١١٦ .  
( ٣ ) الحجرات : ١٢ .  
( ٤ ) الحجرات : ١١ .  
( ٥ ) لقمان : ١٣ .  
( ٦ ) انظر فى ذلك الاسنوى ( ٣٢ : ١ ) ، فواتح الرحموت ( ٥٤ : ١ ) ، تيسير  
التحرير ( ١٠ : ١ ) ، شرح تنقيح الفصول ( ص ١٩ ) ، اصول الفقه  
لابن النور زهير ( ٣٨ ، ٢٥ : ١ ) .  
وانظر فتح البارى عند شرح حديث انما الاعمال بالنيات ( ١٣ : ١ ) .



خلاصة المناقشات

- وطى هذا تكون نتيجة مناقشاتنا للقيود السالفة الذكر هي :
- ( ١ ) ان المراد بالنهى النهى اللفظى وهو القول بصيغة لا تفعل .
  - ( ٢ ) اننا نشترط الاستعلاء .
  - ( ٣ ) ان شرط الارادة الذى ذكره ابو الحسين البصرى شرط فاسد لما قيل فيه مما ذكر فى موضعه .
  - ( ٤ ) ان المكلف به فى النهى ترك الفعل سواء قصد ضده ام لم يقصد .
- وهذه القيود الاربعة التى شرحنا بها لم يشتمل عليها اى تعريف من التعاريف السابقة فلماذا يدعى الفساد لنقصها من بعض الوجوه واغفالها لبعض القيود ومخالفتنا لها فى بعض القيود .
- ولكننا سنعتار من مجموع ما وصلنا اليه تحريفا يكون شاملا للقيود التى رجحناها فى مناقشتنا .

### المبحث الثالث : التعريف المختار

والتعريف الذى نراه خاليا من الايرادات السابقة هو ان النهى طلب تراه الفعل بلا تفعل على جهة الاستعلاء .

فقولنا طلب : لفظ شامل لطلب الترك بأى صيغة من الصيغ فيشمل نحو كف ونذر ونع واترك ونحوها من الصيغ التى وان كان معناها معنى النهى الا ان لغتها لفظ الامر وشامل كذلك لطلب الفعل .

وقولنا ترك الفعل : مخرج للامر الذى هو طلب الفعل وغيره من اقسام الكلام . وشامل لفعل الجوارح واللسان والقلب كما تقدم .

وقولنا بلا تفعل : مخرج لغيرها من الصيغ الدالة على النهى مما اشتمل عليه القيد السابق .

وقولنا على جهة الاستعلاء : مخرج لطلب الترك الوارد للدعاء والالتزام او غيرها من المعانى المجازية .

## الفصل الثاني

### فسي صيغ النهي

وتعنه مباحث :

- المبحث الاول : صيغ النهي الاصلية .
- المبحث الثاني : الصيغ الاخرى الدالة على النهي .
- المبحث الثالث : اسلوب القرآن الكريم في النهي عن الفعل .
- المبحث الرابع : اسلوب السنة النبوية في النهي

### المبحث الاول : صيغة النهى الاصلية

التأملون بالنفسى مغتلفون هل للنهى صيغة تخصه ام لا على قولين :  
ولما كنا قد اغترنا ان المراد بالنهى انما هو النهى اللفظى  
ان عليه مدار الاحكام فان الصيغة الموضوعة للدلالة على طلب ترك الفعل  
عند اهل العربية هي لا تفعل وما تصرف منها تثنية وجما وتأنيثا بل ان نفس  
الصيغة في عرف النحاة تسمى نهيا كما يسمى افضل امرا<sup>(١)</sup> .  
ولذلك قال ابن عقيل الحنبلى<sup>(٢)</sup> مانعه :

(النهى صيغة ولا يقال للنهى صيغة كما ذكر شيخنا وغيره ممن قال  
للامر صيغة)<sup>(٣)</sup> .

ومثال لا تفعل وما تصرف منها من القرآن الكريم ما يلى :

( ١ ) في المفرد المذكر قوله تعالى " لا تجعل مع الله الها آخر فتقمـد  
مذموما مغذولا<sup>(٤)</sup> .

( ٢ ) في المفرد المؤنث قوله تعالى " فناداها من تحتها الا تحزننى  
قد جعل ريك تحتك سرا<sup>(٥)</sup> .

( ٣ ) في المثني قوله تعالى " وقلنا يا آدم اسكن انت وزوجك الجنة وكـلا  
منها رقدا حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين<sup>(٦)</sup> .

( ٤ ) في الجمع المذكر قوله تعالى " ولا تقولوا لمن يقتل فى سبيل الله  
امواتا بل احياء ولكن لا تشعرون<sup>(٧)</sup> .

( ١ ) المطبوع على التلخيص للخطيب الدمشقى ( ص ٢٤١ ) .

( ٢ ) هو ابو الوفا على بن عقيل بن محمد بن عقيل بن احمد البغدادي  
الشافعى الفقيه الاصولى الحنبلى الواعظ المتكلم . كان فى عصره قطب  
الاعلام بعائته مدققا مبرزاً واسع الدائرة فى شتى الفنون له كتاب اسمه  
الفنون . جمع فيه علوما كثيرة وقال عنه الذهبى لا تصنيف فى الدنيا اكبر  
من هذا الكتاب وله فى اصول الفقه كتاب اسمه الواضح . ولد سنة

٤٣١ هـ ومات سنة ٥١٣ هـ . انظر الفتح المبين ( ٢ : ١٢ ) .

( ٣ ) الواضح ( ص ٣٤ ) .

( ٤ ) الاسراء : ٢٢ .

( ٥ ) مريم : ٢٤ .

( ٦ ) البقرة : ٣٥ .

( ٧ ) البقرة : ١٥٤ .

( ٥ ) في الجمع المؤنث قوله تعالى " يا نساء النبي لستن كأحد من النساء " ان اتقيتن فلا تشغمن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض وقلن قسولا معروفا . وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى واقمن الصلاة وآتين الزكاة واطمن الله ورسوله ، انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيرا<sup>(١)</sup> .

ومثاله من السنة النبوية المطهرة ما يلي :

( ١ ) في المفرد المذكور ما رواه البخاري عن ابي هريرة<sup>(٢)</sup> رضي الله عنه ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم اوصني قال : ( لا تغضب ) فردد مرارا قال لا تغضب<sup>(٣)</sup> رواه البخاري في صحيحه .

( ٢ ) في المفرد المؤنث ما روى عن علي بن حسين<sup>(٤)</sup> قال كان النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد وعنده ازواجه فرحن فقال لصفية بنت حمى لا تصجلي حتى انصرف معك وكان بيتها في دار اسامة<sup>(٥)</sup> ، فخرج النبي صلى الله عليه وسلم معها فلقيه رجالان من الانصار فنظرا الى النبي صلى الله عليه وسلم ثم اجازا فقال لهما النبي صلى الله عليه وسلم

( ١ ) الاحزاب : ٣٢ - ٣٣ .

( ٢ ) ابو هريرة عبد الرحمن بن صخر الدوسي سماء الرسول صلى الله عليه وسلم بأبي هريرة . من اكثر الصحابة رضوان الله عليهم حديثا وطلازمة للرسول صلى الله عليه وسلم . صاحب الرسول صلى الله عليه وسلم على طي . بطلنه . مات سنة ٥٧ .

انظر الاصابة ( ٤ : ٢٠٠ ) ، تقريب التهذيب ( ٢ : ٤٨٤ ) . قلت : قد كتب عنه الدكتور محمد عجاج الخطيب كتابا خاصا رد فيه الشبه التي اثارها الاعداء حول اكنار ابي هريرة من الحديث .

( ٣ ) صحيح البخاري ( ٧٨ ) ، كتاب الادب ( ٧٦ ) ، باب الحذر من الغضب حديث رقم ( ١٦١٦ ) .

( ٤ ) هو طي بن الحسين بن علي بن ابي طالب الهاشمي زين العابدين من تابعي اهل المدينة كان ثقة مأمونا كثير الحديث عالما رفيعا ورعا قال الزهري ما رأيت قرشيا افضل من علي بن الحسين وقال سميد بن المسيب ما رأيت اروع منه . مات سنة ٩٣ .

انظر تهذيب التهذيب ( ٧ : ٣٠٤ ) ، تقريب التهذيب ( ٢ : ٣٥ ) .

( ٥ ) مراسمة بن زيد بن حارثة حب رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن

تعالى ، انها صفية بنت حيي <sup>(١)</sup> فقالا سبحان الله يا رسول الله قال : ان  
الشيطان يجري من الانسان مجرى الدم وانى خشيت ان يلتقى فى  
انفسكما شيئا <sup>(٢)</sup> . رواه البخارى .

( ٣ ) فى الحثي مارواه ابو بردة <sup>(٣)</sup> عن ابيه قال بعثنى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ومكان <sup>(٤)</sup> الى اليمن فقال ( ادعوا الناس وبشرا ولا تنفروا ويسرا  
ولا تحمرا ) <sup>(٥)</sup> رواه البخارى ومسلم .

( ٤ ) فى الجمع المذكور مارواه ابن بن مالك <sup>(٦)</sup> ان اعرابيا بال فى المسجد  
فقاموا اليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( لا تزرموه ثم دعا  
بدلو من ماء فصب عليه ) رواه البخارى <sup>(٧)</sup> .

( ٥ ) فى الجمع المؤنث ماروى عن ابى هريرة رضى الله عنه قال اتى عمر باصراة <sup>(٨)</sup>  
تشم فقام فقال انشدكم بالله من سمع من النبى صلى الله عليه وسلم  
فى الوشم فقال ابو هريرة فقت فقلت يا امير المؤمنين انا سمعت قال  
ما سمعت قال سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول ( لا تشمسن  
ولا تستوشمن ) رواه البخارى <sup>(٩)</sup> .

= حبه امره الرسول صلى الله عليه وسلم على جيش عظيم فيه فضلاء الصحابة  
فمات الرسول صلى الله عليه وسلم قبل ان يتوجه فأنفذه ابو بكر . مات  
فى او اخر خلافة معاوية سنة ٥٤ هـ .  
الاصابة ( ٤٦ : ١ ) .

( ١ ) صفية بنت حيي بن اخطب من بنى النضير قتل زوجها يوم غير فصارت  
مع السبي فاعفها رعية ثم استعادها النبى صلى الله عليه وسلم  
فاعتقها وتزوجها . مات سنة ٥٥ هـ .  
الاصابة ( ٣٣٧ : ٤ ) .

( ٢ ) صحيح البخارى ( ٣٣ ) كتاب الاعتكاف ( ١١ ) باب زيارة المرأة  
زوجها فى اعتكافه حديث رقم ( ٢٠٣٨ ) .

( ٣ ) ابو بردة بن ابى موسى الاشجى الفقيه اسمه الحارث وقيل عامر ثقة  
كثير الحديث من التابعين ولى قضاء الكوفة بعد شريح . مات سنة  
٦٠ هـ .

انظر تهذيب التهذيب ( ١٢ : ١٨ ) ، تقريب التهذيب ( ٢ : ٣٩٤ ) .

( ٤ ) محاذ بن جبل بن عمرو بن اوس الانصارى الغزرجى شهد بدرا وامره  
النبى صلى الله عليه وسلم على اليمن ومناقبه كثيرة جدا قدم من اليمن  
فى خلافة ابى بكر وكانت وفاته بالطاعون فى الشام سنة سبع عشرة =

- = او ثمانية عشرة .
- الاصابة ( ٤٠٦ : ٣ ) .
- ( ٥ ) البخاري ( ٦٤ ) كتاب المفازي ( ٦٠ ) ، باب بحث ابي موسى  
ومعاذ اني اليمين حديث رقم ( ٤٣٤١ ) ، صحيح مسلم ( ٣٦ ) كتاب  
الاشربة ( ٧ ) باب بيان ان كل مسكر خمر حديث رقم ( ٧١ ) .
- ( ٦ ) هو ابن بن مالك بن النضر الانصاري الخزرجي غادم رسول الله صلى  
الله عليه وسلم واحد المكثرين من الرواية عنه ومناقبه كثيرة .
- راجع الاصابة ( ٨٤ : ١ ) .
- ( ٧ ) صحيح البخاري ( ٧٨ ) كتاب الادب ، ( ٣٥ ) باب الرفق فـسـي  
الاوكله حديث رقم ( ٦٠٢٥ ) .
- ( ٨ ) هو عمر بن الخطاب ثاني الخلفاء الراشدين .
- راجع ترجمته في الاصابة ( ٥١١ : ٢ ) .
- ( ٩ ) صحيح البخاري ( ٧٧ ) كتاب اللباس ، ( ٨٧ ) باب المستوشمة  
حديث رقم ( ٥٩٤٦ ) .

### المبحث الثاني : الصيغ الاخرى الدالة على النهي

ذكرنا فيما سبق ان لا تفعل وما تصرف منها هي الصيغة الاصلية  
الموضوعة لطلب ترك الفعل .

وقد وردت صيغ اخرى دالة على طلب ترك الفعل وهذه الصيغ وان  
كان لفظها غير لفظ لا تفعل وما تصرف منها الا انها مؤولة بها معنى ومن  
هذه الصيغ ما يلي :

( ١ ) صيغة الامر الدالة على طلب الترك كذر ودع واجتنب واترك وما تصرف  
منها .

فان هذه الصيغ من حيث اللفظ امر ومن حيث المعنى نهى .  
فمثال ذر قوله تعالى " يا ايها الذين آمنوا اذا نودي للصلاة من  
يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع <sup>(١)</sup> " فان معنى قوله  
وذروا البيع اي لا تبايعوا .

ومارواه ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " ذروني  
ما ترككم <sup>(٢)</sup> " رواه مسلم فانه بمعنى لا تسألوني .

ومثال دع قوله تعالى " ولا تطع الكافرين والمنافقين ودع اذاهم وتوكل  
على الله وكفى بالله وكيل <sup>(٣)</sup> " فمعنى ودع اذاهم اي لا تؤذهم .

وماروى عن عائشة رضى الله عنها قالت خرجنا موافين ليلهالى ذى الحجة  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من احب ان يهل بعمرة  
فليهل فانى لولا انى اهديت لاهللت بعمرة فأهل بعضهم بعمرة  
واهل بعضهم بحج وكنت انا من اهل بعمرة فادركنى يوم عرفة وانسا  
عائش فشكوت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال دعى عمرتك وانقضى  
رأسك وامتشطى واعلى بحج ففعلت حتى اذا كان ليلة الحصىبة  
ارسل معى اخى عبدالرحمن بن ابى بكر <sup>(٤)</sup> فخرجت الى التمتع

( ١ ) الجمعة : ٩ .

( ٢ ) صحيح مسلم ( ٤٣ ) كتاب الفضائل ، ( ٣٧ ) باب توقيفه صلى الله

عليه وسلم وترك اكنار سؤاله عما لا ضرورة اليه رقم ( ١٣١ ) .

( ٣ ) الاحزاب : ٤٨ .

( ٤ ) عبدالرحمن بن عبد الله بن عثمان هو ابن ابى بكر الصديق رضى الله =



فاهملت بحمرة فكان عمرتي <sup>(١)</sup> . رواه البخارى ومسلم .

فقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رعى عمرتك بمعنى لا تمتري .

ومثال اجتنب قوله تعالى " يا ايها الذين آمنوا انما الخمر والميسر  
والانصاب والا زلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون <sup>(٢)</sup>

فان قوله فاجتنبوه فى معنى لا قربه .

وماروى من ابى هريرة رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم

قال اجتنبوا السبع الموبقات قالوا يا رسول الله وماهن قال (الشرك

بالله وقتل النفس التى حرم الله الا بالحق واكل الربا واكل مال اليتيم

والتولى يوم الزحف وقذف المحصنات المؤمنات الفاحشات <sup>(٣)</sup> رواه الشيخان

فقوله اجتنبوا فى معنى لا تقربوهن .

ومثال اترك قوله تعالى " واترك البحر رهوا انهم جند مفرقون <sup>(٤)</sup> . اى

لا تضربه بحصاك فيعود كما كان .

وماروى من عائشة رضى الله عنها انها قالت قالت فاطمة بنت ابى

حبش <sup>(٥)</sup> لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله انى لا اطهر

أفأدع انصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما ذلك عسرق

عنه كان اسمه عبد الكعبة فغيره النبى صلى الله عليه وسلم . تأخير

اسلامه الى الام الهذنة ثم اسلم وحسن اسلامه وهو اكبر اولاد ابى

بكر رضى البيهقه ليزيد بن معاوية وخرج الى مكة فمات بها سنة ٥٥٣ هـ ،

وقيل ٥٤ هـ ، وقيل ٥٥ هـ . انظر الاصابة (٢ : ٣٩٩) .

(١) صحيح البخارى (٦) كتاب الحيض ، (١٦) باب نقض المرأة

شعرها عند فسل المحيض حديث رقم (٣١٧) ، صحيح مسلم (١٥)

كتاب الحج (١٧) باب بيان وجوه الاحرام حديث رقم (١١٥) .

(٢) المائدة : ٩٠ .

(٣) صحيح البخارى (٥٥) كتاب الوصايا ، (٢٣) باب قول الله

تعالى " ان الذين يأكلون اموال اليتامى ظلما " حديث رقم (٢٧٦٦) ،

صحيح مسلم (١) كتاب الايمان (٣٨) باب بيان الكبائر

حديث رقم (١٤٥) .

(٤) النشان : ٢٤ .

(٥) فاطمة بنت ابى حبش بن المطلب بن اسد بن عبد العزى بن قصى

القرشية الاسديّة .

الاصابة (٤ : ٣٦٩) .

وليس بالحیضة فاذا اقبلت الحيضة فا تركى الصلاة فاذا ذهب قدرها  
فاغسل فرك الدم وصلى . رواه البخارى .<sup>(١)</sup>

فقوله صلى الله عليه وسلم اتركى الصلاة فى معنى لا تصلى .

( ٢ ) مادة نهى وما تصرف منها كما فى قوله تعالى " ان الله يأمر بالصدل

والاحسان وايتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى  
يعظكم لعلكم تذكرون " .<sup>(٢)</sup>

وماروى عن ابن عباس رضى الله عنه قال قدم وفد عبد القيس على  
النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله ان هذا الحى من  
ربيعة قد حالت بيننا وبينك كفار مضر ولسنا نخلص اليك الا فى  
الشهر الحرام فمرنا بشىء نأخذ به منك وتدعوا اليه من وراءنا قال  
(مركم بربع وانهاكم عن اربع الايمان بالله وشهادة ان لا اله الا الله  
وعقد بيده هكذا واقام الصلاة وايتاء الزكاة وان تؤدوا خمس ماغنمتم .

وانهاكم عن الدباء والحنتم والنقير والمزفت ) . رواه البخارى .<sup>(٤)</sup>

وكذلك ما جاء فى الاحاديث النبوية الشريفة من قوى الراوى نهى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كذا او نهينا عن كذا او نهانا عن  
كذا فانه حكاية عن قول الرسول صلى الله عليه وسلم لا تفعل وما تصرف  
منها فمن ذلك ما رواه ابو هريرة رضى الله عنه قال نهى النبي صلى

( ١ ) صحيح البخارى ( ٦ ) كتاب الحيض ( ٨ ) باب الاستحاضة

حد يث رقم ( ٣٠٦ ) .

( ٢ ) النحل : ٩٠ .

( ٣ ) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم ابن عم الرسول صلى الله عليه .

وسلم وحبر الامة ولد وينو هاشم فى الشعب دعا له الرسول صلى الله  
عليه وسلم بأن يعطيه الله الحكمة فاقبه كثيرة مشهورة مات بالطائف  
سنة ٦٨ . الاصابة ( ٢ : ٣٢٢ ) .

( ٤ ) صحيح البخارى ( ٢٤ ) كتاب الزكاة ، ( ١ ) باب وجوب الزكاة

حد يث رقم ( ١٣٩٨ ) .

والدباء هى القرع والحنتم الجرة والنقير اصل النغلة ينقر فيتغذ منه  
وعاء والمزفت ما طلى بالمزفت نهى عن الانتباذ فى هذه الاوعى خصوصا  
لانه يسرع فيها الاسكار . فتح البارى ( ١ : ١٣٤ ) .

الله عليه وسلم عن التلقى وان يبيع حاضر لباد<sup>(١)</sup> . فالمراد به هـو قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الاخر الذي رواه ابو هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تلقوا الركبان، ولا يبيع بعضكم على بيع بعض، ولا تتاجشوا، ولا يبيع حاضر لباد، ولا تصروا الخنم ومن اتباعها فهو يغير النظرين بعد ان يحتلبها ان رضيها امسكها وان سخطها ردها وصاعا من تمر<sup>(٢)</sup> .

ومن ذلك، ايضا ما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كنا نتلقى الركبان فنشتري منهم الطعام فنهانا النبي صلى الله عليه وسلم ان نبيعه حتى يبلغ به سوق الطعام<sup>(٣)</sup> .

فان المراد به ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض ولا تلقوا السلع حتى يهيل بها الى السوق<sup>(٤)</sup> .

(٣) الاستفهام الانكاري المراد به طلب ترك الفعل كما في قوله تعالى "أتأمرون الناس بالبر وتتسون انفسكم وانتم تتلون الكتاب أفلا تعقلون"<sup>(٥)</sup> . وما روى عن عائشة رضي الله عنها ان قريشا اهتمهم المرأة المغزومية التي سرق فتالوا من يكلم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن يبتري عليه الا اسامة حب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اتشفع في احد من حدود الله ثم قام فخطب قال يا ايها الناس انما ضل من قبلكم انهم كانوا اذا سرق الشريف تركوه واذا سرق الضعيف فيهم اقاموا عليه الحد وايم الله لو ان فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت محمد يدها<sup>(٦)</sup> .

(١) صحيح البخاري (٣٤) كتاب البيوع، (٧١) باب النهي عن تلقى الركبان، حديث رقم (٢١٦٢) .

(٢) صحيح البخاري (٣٤) كتاب البيوع، (٦٤) باب النهي عن المبايع ان لا يعفل الا بل والبقر والغنم، حديث رقم (٢١٥٠) .

(٣) صحيح البخاري (٣٤) كتاب البيوع، (٧٢) باب منتهى التلقى حديث رقم (٢١٦٦) .

(٤) صحيح البخاري (٣٤) كتاب البيوع، (٧١) باب النهي عن تلقى الركبان، حديث رقم (٢١٦٥) .

(٥) البقرة : ٤٤ .

(٦) صحيح البخاري (٨٦) كتاب الحدود، (١٢) باب كراهية الشفاعة في الحد اذا رفع الى السلطان، حديث رقم (٦٧٨٨) .

ففي الآية الكريمة نهى عن هذه الخصال الذميمة بطريق التوسيع . قال  
الطبري عن ابن عباس افلا تعقلون يقول افلا تفهمون فنهاهم عن  
هذا انطلق القبيح .<sup>(١)</sup>

( ٤ ) البعثة الغيرية المستعملة في طلب ترك الفعل اما عن طريق النفس  
او عدم الحل او التحريم .

فالنفس كقوله تعالى " الحج اشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج  
فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج وما تفعلوا عن خير يعلمه الله  
وتزودوا فان خير الزاد التقوى ، واتقون يا اولى الالباب " .<sup>(٢)</sup>  
فقوله تعالى فلا رفث ولا فسوق ولا جدال بمعنى فلا يرفث ولا يفسق  
ولا يجادل .

وقوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه ابو شريفة رضى الله عنه " لا عدى  
ولا ديرة ولا هامة ولا صفر " <sup>(٣)</sup> رواه البخاري اى لا يكن منكم ذلك .

وعدم الحل كقوله تعالى " الطلاق مرتان فامساك بمعروف او تسريح  
بإحسان ولا يحل لکم ان تأخذوا مما آتيتوهن شيئا الا ان يخافا الايما  
حدود الله فان غفتم الا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما  
افتدت به تلك حدود الله فلا تتعدوها ومن يتعد حدود الله فاولئك  
هم الظالمون " .<sup>(٤)</sup>

فقوله تعالى ولا يحل لكم ان تأخذوا بمعنى ولا تأخذوا .

وقوله صلى الله عليه وسلم " لا يحل دم امرىء مسلم يشهد ان لا اله الا الله وانى رسول الله الا باحدى ثلاث النفس بالنفس والشب الزانى  
والمارق من الدين التارك الجماعة " .<sup>(٥)</sup>

فقوله لا يحل دم امرىء مسلم اى لا تهدروا دم امرىء مسلم .

( ١ ) تفسير الطبري ( ٢٥٩ : ١ ) .

( ٢ ) البقرة : ١٩٧ .

( ٣ ) صحيح البخاري ( ٧٦ ) كتاب الطب ، ( ٤٥ ) باب لا هامة حديث

رقم ( ٥٧٥٧ ) ، وفي تفسير الصفر والهامة اقوال . انظر فتح الباري

( ١٠ : ١٧١ ، ٢٤١ ) .

( ٤ ) البقرة : ٢٢٩ .

( ٥ ) صحيح البخاري ( ٨٧ ) كتاب الديات ، ( ٦ ) باب قول الله تعالى

ان النفس بالنفس ، حديث رقم ( ٦٨٧٨ ) .

والتحريم يقول تعالى " حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم واخواتكم وعماتكم  
 وخالاتكم وبنات الاخ وبنات الاخت وامهاتكم اللاتي ارضعنكم واخواتكم  
 من الرضاعة وامهات نسائكم وربائكم اللاتي في حجوركم من نسائكم  
 اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم  
 وحلائل ابناءكم الذين من اصلايكم وان تجمعوا بين الاختين الا ما قد  
 سلف ان الله كان عفوا رحيمًا <sup>(١)</sup> .

فقوله سمعت طيبكم الى آخره على معنى لا تتزوجوا ولا تجمعوا .  
 ومارون عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال حرم الله مكة فلم تحل لاحد قبلى ولا لاحد بعدى احلت لى ساعة  
 من نهار لا يختلئ غلافها ولا يعضد شجرها ولا ينفر سيدتها ولا تلبس  
 لثامها الا لمعرف .

<sup>(٢)</sup> فقال العباس رضى الله عنه الا الاذخر لصاغتنا وقبورنا فقال الا الاذخر .  
 فقوله صلى الله عليه وسلم حرم الله مكة بمعنى لا يستحل احدكم مكة .

---

( ١ ) النساء : ٢٣ .

( ٢ ) صحيح البخارى ( ٢٣ ) كتاب الجنائز ( ٧٦ ) باب الاذخر  
 والحشيش فى القبر، حديث رقم ( ١٣٤٩ ) .

### المبحث الثالث : أسلوب القرآن الكريم في النهي عن الفعل

وماعدا هذه الصيغ فقد تنوعت اساليب النهي في القرآن الكريم تنوعا كبيرا ووردت اساليب تدل على النهي بنحير هذه الصيغ وذلك من تمام اعجاز القرآن الكريم وكمال فصاحته في تأدية المعنى المراد باساليب مختلفة .

وسأعرض لمجموعة من الاساليب التي تدل على النهي في القرآن الكريم فمن ذلك ما يلي :

( ١ ) وصف الفعل بأنه ليس برا كما في قوله تعالى " يسألونك عن الاهلة قل هي ذوات للناس والحج وليس البر بأن تأتوا البيوت من ظهورها ولكن البر من اتقى واتوا البيوت من ابوابها واتقوا الله لعلكم تفلحون <sup>(١)</sup> .

فقوله وليس البر بأن تأتوا البيوت من ظهورها في معنى ولا تأتوا البيوت من ظهورها .

( ٢ ) وصف الفعل بعدم حب الله تعالى له كما في قوله تعالى : " ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو اعداء الخصام ، واذا تولى سعى في الارض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد <sup>(٢)</sup> . فان عدم حب الله للفعل على معنى التحذير من الوقوع فيه فكأنه قال لا تفعلوا ذلك فان الله لا يحبه او لا تفسدوا في الارض فان الله لا يحب الفساد .

( ٣ ) وصف الفعل بالظلم كما في قوله تعالى : " ومن اظلم ممن افترى على الله كذبا او كذب بآياته انه لا يفلح المجرمون <sup>(٣)</sup> . فان في وصف الفعل بذلك تحذير شديد من ارتكابه فكأنه قال لا تفتروا على الله الكذب او تكذبوا بآياته .

( ١ ) البقرة : ١٨٩ .

( ٢ ) البقرة : ٢٠٤ - ٢٠٥ .

( ٣ ) يونس : ١٧ .

( ٤ ) ذكر الفعل منسوبا اليه الاثم كما في قوله تعالى :  
 " فمن بداه بعد ما سعه فانما اثمه على الذين يبدلونه ان الله  
 سميع عليم <sup>(١)</sup> .  
 فانه في معنى لا تبدلوا .

( ٥ ) ذكر الفعل مقرونا بالوعيد كما في قوله تعالى :  
 " فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله  
 ليشتروا به ثمنا قليلا فويل لهم مما كتبت ايديهم وويل لهم <sup>(٢)</sup>  
 مما يكسبون .  
 ففي هذا نهى عن ارتكاب هذا الفعل وكأنه قال لا تبدلوا وتغيروا .  
 ومثل ذلك ايضا قوله تعالى :

" ان الذين يكتُمون ما انزل الله من الكتاب ويشترون به ثمنا قليلا  
 اولئك ما يأكلون في بطونهم الا النار ولا يكلهم الله يوم القيامة  
 ولا يزكهم ولهم عذاب اليم <sup>(٣)</sup> .  
 فان في ذلك نهى شديدا ووعيد اكيد لمن ارتكب هذا الفعل وهو  
 كتمان ما انزل الله تعالى .

( ٦ ) تشبيه الفعل بالصورة القبيحة كما في قوله تعالى :  
 " الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان  
 من الصر ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل الربا واحل الله البيع وحرم  
 الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وامره الى الله  
 ومن عاد فاولئك اصحاب النار هم فيها خالدون <sup>(٤)</sup> .  
 فان تشبيه الفعل بالصورة القبيحة يعنى التنفير منه اى فلا تتعاملوا  
 بالربا .

( ٧ ) وصف الفعل بانه فسق او وصف فاعله بانه فاسق .  
 فمن الاول قوله تعالى " ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانسه  
 لفسق وان الشياطين ليوحون الى اوليائهم ليجادلوكم وان اطعتموهم

( ١ ) البقرة : ٢٨٦ .

( ٢ ) البقرة : ٨٩ .

( ٣ ) البقرة : ١٧٤ .

( ٤ ) البقرة : ٢٧٥ .

انكم لمشركون<sup>(١)</sup> .

ومن الثانى قوله تعالى " وليعكم اهل الانجيل بما انزل الله فيه ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون<sup>(٢)</sup> .

فقوله ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون فى معنى النهى عن الحكم بغير ما أنزل الله اى ولا تحكموا بغير ما انزل الله .

( ٨ ) ترتيب العقاب الدينى والاخرى على الفعل كما فى قوله تعالى :

" انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض ذلك لهم خزي فى الدنيا ولهم فى الاخرة عذاب عظيم<sup>(٣)</sup> .

فان ترتيب العقاب على الفعل مشعر بالنهى عنه فكأنه قال لا تحاربوا الله ورسوله ولا تسعوا فى الارض بالفساد .

( ٩ ) ترتيب اللحن على الفعل كما فى قوله تعالى :

" ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله فى الدنيا والاخرة واعبد لهم عذابا مهينا<sup>(٤)</sup> .

فانه فى معنى لا تؤذوا الله ورسوله .

الى غير ذلك من الاساليب المختلفة الواردة فى القرآن الكريم مما يصحبه بحره .

( ١ ) الانعام : ١٢١ .

( ٢ ) المائدة : ٤٧ .

( ٣ ) المائدة : ٣٣ .

( ٤ ) الاحزاب : ٥٧ .



### البحث الرابع : اسلوب السنة النبوية في النهي

وكما تنوعت اساليب القرآن الكريم في النهي عن الشيء كذلك تنوعت الاساليب في السنة النبوية ومن ذلك ما يلي :

- ( ١ ) جعل الفعل من علامات المنافقين وذلك كما في حديث ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (آية المنافق ثلاث اذا حدث كذب واذا وعد اخلف واذا اؤتمن خان )<sup>(١)</sup> فان هذا الاسلوب في معنى لا تكذبوا ولا تخلفوا ولا تخونوا .
- ( ٢ ) وصف صاحب الفعل بالبغض الى الله ومثال ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : ( ابغض الناس الى الله ثلاثة ملحد في الحرم ومبتغ في الاسلام سنة الجاهلية وطلب دم امرئ بغير حق ليهريق دمه )<sup>(٢)</sup> فان هذا القول في معنى لا تلحدوا في الحرم ولا تبتغوا في الاسلام سنة الجاهلية ولا تطلبوا دم امرئ بغير حق .

- ( ٣ ) براءة الرسول صلى الله عليه وسلم من الفعل ومثال ذلك ما رواه البخاري عن سالم عن ابيه<sup>(٣)</sup> قال بعث النبي صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد<sup>(٤)</sup> الى بني جذيمة فدعاهم الى الاسلام فلم يحسنوا

- ( ١ ) صحيح البخاري ( ١ ) كتاب الايمان ، ( ٢٤ ) باب علاممة المنافق حديث رقم ( ٣٣ ) .
- ( ٢ ) صحيح البخاري ( ٨٧ ) كتاب الديات ، ( ٩ ) باب من طلب دم امرئ بغير حق حديث رقم ( ٦٨٨٢ ) .
- ( ٣ ) هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي احد الفقهاء المشيخة ثبت عابد فاضل كان يشبه بأبيه في الهدى والسمت . مات سنة ١٠٦ هـ .

- انظر الكاشف ( ١ : ٣٢٤ ) ، تقريب التهذيب ( ١ : ٢٨٠ ) .
- ( ٤ ) خالد بن الوليد بن المغيرة القرشي المغمومي سيف الله المسلول اسلم سنة سبع وكان قبل ذلك من اعداء الاسلام وحارب مع قريشة ضد الرسول صلى الله عليه وسلم الى الحديبية وشو من الابطال في الجاهلية والاسلام وابلى بعد اسلامه بلاء حسنا في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر ومواقفه شهيرة . مات سنة ٢٦ هـ .
- انظر الاصابة ( ١ : ٤١٢ ) .

ان يقولوا اسلمنا فجعلوا يقولون عبأنا صباأنا فجعل خالد يقتل  
منهم ويأسروا ففع الى كل رجل منا اسيره حتى اذا كان يوم امر خالد  
ان يقتل كل رجل منا اسيره فقلت والله لا اقتل اسيري ولا يقتل رجل  
من اصحابي اسيره حتى قد منا على النبي صلى الله عليه وسلم فذكرناه  
فرجع النبي صلى الله عليه وسلم يديه فقال اللهم انى ابرأ اليك مما  
صنع خالد مرتين (١) ففى براءة الرسول صلى الله عليه وسلم من الفعل  
انكار لمن وقع منه ذلك وتحذير من ان يقع مثله .

( ٤ ) عدم تكليم الله لصاحب الفعل وعدم النظر اليه ونفى تزكيته وجمعها  
مارواه ابو ذر (٢) ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا يكلمهم الله  
يوم القيامة ولا ينظر اليهم ولا يزيكهم ولهم عذاب اليم . قال فقرأها  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث مرار قال ابو ذر غابوا وخسروا  
من هم يا رسول الله قال المسبل والمنان والمنفق سلعته بالحلف  
الكاذب (٣) .

( ٥ ) وصف مرتكب الفعل بأنه ليس من المسلمين ، ومن ذلك قوله صلى الله  
عليه وسلم ( من عمل علينا السلاح فليس منا ، ومن غشنا فليس منا ) (٤)  
وقوله صلى الله عليه وسلم ( ليس منا من ضرب القدود او شقق  
الجديوب او دعا بدعوى الجاهلية ) (٥)  
الى غير ذلك من الاساليب المختلفة .

- ( ١ ) صحيح البخارى ( ٦٤ ) كتاب المغازى ، ( ٥٨ ) باب بحث النبي  
صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد الى بنى جذيمة ، حديث رقم  
( ٤٣٣٩ ) .
- ( ٢ ) ابو ذر جندب بن جنادة الغفارى الزاهد المشهور الصادق للهجة  
قصة اسلامه مشهورة فى الصحيحين . مات سنة ٥٣ هـ .  
انظر الاصابة ( ٤ : ٦٣ ) .
- ( ٣ ) صحيح مسلم ( ١ ) كتاب الايمان ، ( ٤٦ ) باب بيان الثلاثة  
الذين لا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم ولا يزيكهم ولهم عذاب اليم  
حديث رقم ( ١٧١ ) .
- ( ٤ ) صحيح مسلم ( ١ ) كتاب الايمان ، ( ٤٣ ) باب قول النبي صلى  
الله عليه وسلم من غشنا فليس منا ، حديث رقم ( ١٦٤ ) .
- ( ٥ ) صحيح مسلم ( ١ ) كتاب الايمان ، ( ٤٤ ) باب تحريم ضرب القدود  
وشق الجديوب والدعا بدعوى الجاهلية ، حديث رقم ( ١٦٥ ) .

الفصل الثالث  
المعاني التي ترد لها صيغة النهمس

### المعاني التي ترد لها صيغة النهي

وترد صيغة النهي لمعان كثيرة منها :

( ١ ) التحريم ومثال ذلك قوله تعالى " ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلا <sup>(١)</sup> .

وقوله صلى الله عليه وسلم ( لا تسبوا اصحابي . لا تسبوا اصحابي فوالذي نفسى بيده لو ان احدكم انفق مثل احد ذنبا ما ادرك مد احدهم ولا حصيفه <sup>(٢)</sup> ) .

( ٢ ) الكرامة . ومثال ذلك قوله تعالى : " ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بأغديه الا ان تفضوا فيه <sup>(٣)</sup> .

وقوله صلى الله عليه وسلم ( اذا استيقظ احدكم من نومه فلا يغمس يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري اين باتت يده <sup>(٤)</sup> ) .

( ٣ ) الدعاء . ومثاله قوله تعالى :

" ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب <sup>(٥)</sup> .

وقوله صلى الله عليه وسلم ( اللهم امض لا صحابي هجرتهم ولا ترد هم طي اعقابهم <sup>(٦)</sup> ) .

( ١ ) الاسراء : ٣٢ .

( ٢ ) صحيح مسلم ( ٢٤ ) كتاب فضائل الصحابة ، ( ٥٤ ) باب تحريم سب الصحابة رضي الله عنهم ، حديث رقم ( ٢٢١ ) .

( ٣ ) البقرة : ٢٦٧ .

( ٤ ) صحيح مسلم ( ٢ ) كتاب الطهارة ، ( ٢٦ ) باب كراهة غمس المتوضي وغيره يده المشكوك في نجاستها في الاناء قبل غسلها ثلاثا ، حديث رقم ( ٨٧ ) .

( ٥ ) آل عمران : ٨ .

( ٦ ) هذا جزء من حديث طويل رواه البخاري في ( ٨٠ ) كتاب الدعوات ( ٤٣ ) باب الدعاء برفع الوجع حديث رقم ( ٦٣٧٣ ) ونصه هكذا :

عن عامر بن سعد ان اباہ قال ( عاذني رسول الله صلى الله عليه وسلم في عجة الوداج من شكوى اشفيت منها على الموت فقلت يا رسول الله بلغني ما ترى من الوجع وانا ذو مال ولا يرشني الا ابنة لي واحدة =

( ٤ ) التحقير . ومثال ذلك قوله تعالى :

" لا تمدن عينيك الى ما متعنا به ازواجنا منهم ولا تعزن عليهم واخفض جناحك للمؤمنين " (١)

فقوله لا تمدن عينيك فيه تحقير لحطام الدنيا . قال الطبري (٢) ففسر هذه الآية :

( يقول تعالى ذكره لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم لا تتمنين يا محمد ما بعطنا من زينة هذه الدنيا متاعا لاغنيا من قومك الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر يتمتمون فيها فان من ورائهم عذابا غليظا ولا تعزن عليهم بقول ولا تعزن على ما متعوا به فصجل لهم فان لك في الاغرة ما هو خير منه ) (٣)

ومن ذلك ما رواه عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال حملت على فرس فسى سبيل الله فاضاعه الذي كان عنده فاردت ان اشتريه وظننت انه بييعه برضى فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال ( لا تشتري ولا تعد فسى صدقة ) وان اعطاك بدرهم فان العائد فى صدقته كالعائد فى قيئه (٤)

افأصدق بثلاثى مالى ؟ قال لا . قلت فبشطوه ؟ قال الثلث كثير انك ان تذر ورثتك اغنيا غير من ان تذرهم عالة يتكفون الناس ، وانك لمن تنفق نفقة تبتغى بها وجه الله الا اجرت ، حتى ما تجعل فى فى امرأتك قلت : آأغلف بعد اصحابى قال : انك لن تغلف فتعمل عملا تبتغى به وجه الله الا ازددت درجة ورفعة ولعلك تغلف حتى ينتفع بك اقوام ويضربك الآخرون . اللهم امض لا صاحبى شهرتهم ولا تردهم على اعقابهم لكن الباقى سعد بن خولة .

قال سعد : رضى له النبي صلى الله عليه وسلم من ان توفى بمكة .

( ١ ) المحبر : ٨٨ .

( ٢ ) شو محمد بن جرير بن يزيد الطبري ابو جعفر المؤرخ المفسر الامام من

شعرات المؤرخين قال ابن الاثير ابو جعفر اوثق من نقل التاريخ وفسر تفسيره ما يدل على علمه بغير وتحقيق وكان مجتهدا له فى التاريخ اخبار الرسل والملوك وله فى التفسير جامع البيان فى تفسير القرآن . ولد سنة ٢٢٤ هـ ومات سنة ٣١٠ هـ . انظر الاعلام ( ٦ : ٢٩٤ ) .

( ٣ ) راجع تفسير الطبري ( ١٤ : ٦٠ ) .

( ٤ ) صعيح البخارى ( ٥١ ) ، كتاب الهبة ، ( ٣٠ ) باب لا يحسب

لا بعد ان يرجع فى شبعه وصدقته ، حديث رقم ( ٢٦٢٣ ) .

فقلوه لا تشترو ولا تعد في صدقتك وان اعطاكه بدرهم فيه تحقير لما  
يمكن ان يحصل من المكسب الدنيوي من الرخص في الثمن مقابل  
اجراء الصدقة الا غروي .

( ٥ ) بيان العاقبة . ومثال ذلك قوله تعالى :

" ولا تعصين الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بل احياء عند ربهم  
يرزقون " (١)

ففيه بيان ان عاقبة من قتل في سبيل الله حياة عند الله ورزق كريم .  
ومن ذلك ما رواه جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال جئ<sup>(٢)</sup> بأبي السى  
النخعي صلى الله عليه وسلم وقد مثل به ووضع بين يديه فذهبت اكشف  
عن وجهه فنهاني قومي فسمع صوت نائحة فقبل ابنة عمرو او اخت عمرو  
فقال لم تبكي اولا تبكي ما زالت الملائكة تظله باجنحتها . قلت لصدقة  
افيه حتى رفع ؟ قال : ربما قاله . (٣)

فقلوه صلى الله عليه وسلم لا تبكي فيه نهى لبيان العاقبة حيث قال  
ما زالت الملائكة تظله باجنحتها .

( ٦ ) اليأس او التشييع . ومثال ذلك قوله تعالى :

" يا ايها الذين كفروا لا تعتذروا اليوم انما تجزون ما كنتم تعملون " (٤)

( ٧ ) الارشاد ومثال ذلك قوله تعالى :

" يا ايها الذين آمنوا لا تسألوا عن اشياء ان تبدلكن تسوء كنتم  
وان تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبدلكن عفا الله عنها والله غفور حلِيم " (٥)

( ١ ) آل عمران : ١٦٩ .

( ٢ ) راجع تفسير الطبري ( ٤ : ١٧٠ ) .

( ٣ ) هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الانصاري السلفي احد المكثرين  
من الرواية عن الرسول صلى الله عليه وسلم . كان مع من شهد العقبة  
وشهد مع الرسول صلى الله عليه وسلم تسع عشرة غزوة وكان آخر الصحابة  
موتا بالمدينة . مات سنة ٧٨ .

انظر الاصابة ( ١ : ٢١٤ ) .

( ٤ ) صحيح البخاري ( ٥٦ ) ، كتاب الجهاد ، ( ٢٠ ) باب ظلم

الملائكة طوي الشهيد حديث رقم ( ٢٨١٦ ) .

( ٥ ) التحريم : ٧ .

( ٦ ) المائدة : ١٠١ .

- ( ٨ ) ايقاع الامن او التطمين . ومثاله قوله تعالى :  
 " فلما رأوا ايديهم لا تصل اليه نكروهم واوجس منهم خيفة قالوا لا تخف  
 انا ارسلنا الي قوم لوط <sup>(١)</sup> .  
 وقوله تعالى : " قال غداها ولا تخف سنعيد لها سيرتها الاولى <sup>(٢)</sup> .
- ( ٩ ) التسليية والتعزيزية . ومثال ذلك قوله تعالى :  
 " ولا تهنوا ولا تعزنوا وانتم الاعلنون ان كنتم مؤمنين <sup>(٣)</sup> .
- ( ١٠ ) الاستحسان . ومثال ذلك قوله تعالى :  
 " وجاءه قومه يهرعون اليه ومن قبل كانوا يحملون السيئات قال يا قوم  
 هؤلاء بناتي هن اطهر لكم فاتقوا الله ولا تغزون في ضعفى اليس منكم  
 رجل رشيد <sup>(٤)</sup> .
- ( ١١ ) التبكيت . ومثال ذلك قوله تعالى :  
 " وقال الشيطان لما قضى الامران الله وعدكم وعد الحق ووعدتكم  
 فافلتتكم وما كان لى عليكم من سلطان الا ان دعوتكم فاستجبتم لى  
فلا تلمونى ولوموا انفسكم ما انا بمصرغكم وما انتم بمصرغى انى كفرت بما  
 اشركتكم من قبل ان الظالمين لهم عذاب اليم <sup>(٥)</sup> .
- ( ١٢ ) الرجاء والاعتذار . ومثال ذلك قوله تعالى :  
 " قال لا تغاخذنى بما نسيت ولا ترهقنى من امرى عسرا <sup>(٦)</sup> .
- ( ١٣ ) السفيرة والاستهزاء . ومثال ذلك قوله تعالى :  
 " لا تجأروا اليوم انكم منا لا تضرون <sup>(٧)</sup> .
- ( ١٤ ) التوبة . ومثال ذلك قوله تعالى :  
 " اصلوها فاصبروا ولا تصبروا سوا عليكم انما تجزون ما كنتم تعملون <sup>(٨)</sup> .

- 
- ( ١ ) هود : ٧٠ .  
 ( ٢ ) طه : ٢١ .  
 ( ٣ ) آل عمران : ١٣٩ .  
 ( ٤ ) هود : ٧٨ .  
 ( ٥ ) ابراهيم : ٢٢ .  
 ( ٦ ) الكهف : ٧٣ .  
 ( ٧ ) المؤمنون : ٦٥ .  
 ( ٨ ) الطور : ١٦ .

(١) الى غير ذلك من المعاني الاخرى التي ترد لها صيغة النهي .

- 
- (١) انظر بعضا من هذه المعاني في المستقصى (١: ١٦٤) ، الاحكام  
للامير (١: ١٧٤) ، كشف الاسرار (١: ٢٥٦) ، البدع (٢: ١٦) ،  
١٧) ، شرح المصطفى على جمع الجوامع (١: ٤٩٧ - ٤٩٨) ، مسلم  
التيوت مع شرحه (١: ٣٩٥) ، ارشاد الفحول (١: ١٠٩ - ١١٠) ،  
المندخل الى مذهب الامام احمد (ص ١٠٦ - ١٠٧) .



## الباب الثاني

### في مقتضيات النهي

يشتمل على الفصول التالية :

- الفصل الأول : المعنى الذي وضع له النهي .
- الفصل الثاني : اقتضاء النهي الدوام .
- الفصل الثالث : اقتضاء النهي الفور .
- الفصل الرابع : اقتضاء النهي الفساد .

## الفصل الاول

المعنى الذى وضع له النهي

وتحت مباحث

المبحث الاول : تحديد محل الخلاف .

المبحث الثانى : مذاهب العلماء فيما وضع له النهي حقيقة .

المبحث الثالث : الادلة وناقشتها .

المبحث الرابع : مانراه فى هذه المسألة .

### المبحث الاول : تحديد محل الخلاف

النهي اما ان يرد مجردا عن قرينة تدل على المعنى المراد او يكون مقترنا بما يدل على المعنى المراد . فان كان مقترنا بقرينة تدل على المعنى المراد حمل على ما دللت عليه القرينة باتفاق علماء الاصول قاطبة لم يخالف في ذلك احد كما في قوله تعالى :

" قل تعالى اتل ما حرم عليكم الا تشركوا به شيئا وبالوالديين احسانا ولا تقتلوا اولادكم من احلاقي نحن نرزقكم وايها ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق ذلكم وما حكم به لعلكم تعقلون <sup>(١)</sup> .

فالنواهي الواردة في هذه الآية كلها على التحريم لا اقترانها بما يدل على ذلك وهو قوله " قل تعالى اتل ما حرم عليكم " ولم يقل احد بأنها على الكراهة .

وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم " لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض <sup>(٢)</sup> .

فالنهي هنا للتحريم اذ العودة الى فعل الكفار والتشبه بهم حرام قطعا وفاتا .

فاما ان كان النهي مجردا عن قرينة تحدد المعنى المراد فهو الذي وقع فيه الخلاف .

وكما قد ذكرنا قبل هذا المعاني التي استعمل فيها النهي .  
والعلماء مفتتون على ان النهي يستعمل في معان عدة منها ما سبق ان بيناه . ويفتتون ايضا على ان استعمال صيغة النهي فيما عدا التعريم والكراهة هو من قبيل المجاز فلا يصح ان تنصرف اليه الا بقرينة <sup>(٣)</sup> .

( ١ ) الانعام : ١٥١ .

( ٢ ) صحيح البخاري ( ٣ ) كتاب العلم ، ( ٤٣ ) باب الانصات للعلماء

عديث رقم ( ١٢١ ) .

صحيح مسلم ( ١ ) كتاب الايمان ، ( ٢٩ ) باب بيان معنى قول =

واتفقوا ايضا على ان استصحابها في طلب الترك واقتضائه هو من  
قبيل الحقيقة التي لا تحتاج في دلائلها على مدلولها الى قرينة .  
ولكنهم اختلفوا هل هي حقيقة في التحريم او الكراهة اوفيها على  
اقوال هي ما سنفصلها الان ان شاء الله .

---

= النبي صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم  
رقاب بعضهم، حديث رقم ( ١١٨ ) .  
( ٣ ) كشف الاسرار ( ١ : ٢٥٦ ) .

## المبحث الثاني : مذاهب العلماء فيما وضع له النهى حقيقة

وقد اختلف العلماء فيما وضع له النهى حقيقة على مذاهب .

### المذهب الاول :

وهو مذهب الجمهور ومنهم الائمة الاربعة والظاهرية قالوا هو حقيقة  
في التحريم مجاز فيما عداه .<sup>(١)</sup>

وقد صرح بذلك الامام الشافعى رحمه الله فى الرسالة فقال " ان يكون  
الشيء انذرا نهى عنه محرما لا يحل الا بوجه دل الله عليه فى كتابه او على  
لسان نبيه فاذا نهى رسول الله عن الشيء من هذا فالنهى محرم لا وجسه  
له غير التحريم الا ان يكون على معنى كما وصفت<sup>(٢)</sup> .

وقال فى الام " اصل النهى من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كل  
ما نهى عنه فهو محرم حتى تأتى عنه دلالة تدل على انه انما نهى عنه لمعنى  
غير التحريم<sup>(٣)</sup> .

وقد نقل القاضى ابو يعلى عن الامام احمد<sup>(٥)</sup> رضى الله عنه فى رواية

( ١ ) شرح الكوكب المنير ( ص ٣٩ ) ، ارشاد الفحول ( ص ١٠٩ ) ، التقرير  
والتحبير ( ١ : ٣٢٩ ) ، شرح تنقيح الفصول ( ص ١٦٨ ) ، المحصول .

( ٢ ) محمد بن ادريس بن العباس الشافعى المطلبى يجتمع فى نسبه مع  
النبي صلى الله عليه وسلم نشأ بحكة ثم خرج الى قبيلة هذيل فحفظ  
منهم اشعار العرب واخبارهم ثم انصرف الى الفقه فبرع فيه ورحل فى  
الديه الى المدينة واليمن والعراق ومصر وسمع من مشايخ عصره كمالك  
ووكيع وآخرين وتلمذ عليه خلق كثيرين وهو اول من صنف فى اصول الفقه  
وهو ممن يحتاج بكلامه فى اللغة . ولد سنة ١٥٠ ومات سنة ٢٠٤ .

انظر الفتح المبين ( ١ : ١٢٧ ) .

( ٣ ) الرسالة ( ص ٣٤٣ ) .

( ٤ ) الام ( ٧ : ٢٩١ ) .

( ٥ ) احمد بن محمد بن حنبل الشيبانى الامام الفقيه المحدث رحل فى  
طلب العلم الى الكوفة والبصرة ومكة والشام واليمن والمغرب والجزائر  
وفارس وخراسان وغيرها من البلدان وتلمذ على مشايخ عصره ومنهم  
الشافعى الذى كان له الفضل الاكبر فى تكوين ابن حنبل ، وقد امتحن  
فى عهد المؤمنين والمعتصم بختنة القول بخلق القرآن فثبت على الحق  
شباناً نارا . ولد سنة ١٦٤ ومات سنة ٢٤١ .

انظر الفتح المبين ( ١ : ١٤٩ ) .

عبد الله "مثل ذلك حيث قال اما نهى النبی صلى الله عليه وسلم عنه فمناهشياً حرام مثل نهيه أن تتكح المرأة على عمتها وعلى خالتها<sup>(١)</sup> ونهى عن جلوس السباع أن تفتش فهذا حرام، ومنه اشياء نهى عنها نهى ادب<sup>(٢)</sup> . وقال ابن حزم<sup>(٣)</sup> "وجميع اصحاب النظار الى القول بأن كل ذلك على الوجوب في التحريم او الفعل حتى يقوم دليل على صرف شيء من ذلك الى ندى او كراهة او اباحة فتصير عليه . قال على : وهذا هو الذي لا يجوز غيره<sup>(٤)</sup> ."

### المذهب الثاني :

القول بأن المصنف الحقيقي للنهي المجرد هو الكراهة ولا يدل على التحريم الا بتزينة<sup>(٥)</sup> .

- ( ١ ) صحيح البخاري ( ٦٧ ) ، كتاب النكاح ، ( ٢٧ ) باب لا تتكح المرأة على عمتها . واخرجه مسلم في ( ١٦٠ ) كتاب النكاح ، ( ٤ ) ، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها او خالتها في النكاح .
- ( ٢ ) اشربة الترمذي في كتاب اللباس ، باب ما جاء في النهي عن جلوس السباع . والنسائي في كتاب الفرع والمعتيرة ، باب النهي عن الانتفاع بجلود السباع .
- ( ٣ ) العدة ( ١ : ٣٢٧ ) .
- ( ٤ ) هو الامام العلامة الحافظ الفقيه المجتهد ابو محمد على بن احمد ابن سعيد بن حزم القرطبي الظاهري . صاحب التصانيف المشهورة كان شافعيًا ثم انتقل الى القول بالظاهر وكان صاحب فنون وكان ابوه وزيراً جليلة له في الاصول الاحكام في اصول الاحكام وله في الفقه المبين وشرحه المصلي وله مؤلفات اخرى في شتى الفنون . ولد سنة ٣٨٤ هـ ، ومات سنة ٤٥٦ هـ . تذكرة الحفاظ ( ٣ : ١١٤٦ ) .
- ( ٥ ) الاحكام لابن حزم ( ٣ : ٢٥٩ ) .
- ( ٦ ) نزهة المشتاق ( ص ١٢٠ ) ، شرح الكوكب النير ( ص ٣٣٩ ) ، ارشاد الفحول ( ص ١١٠ ) ، التقرير والتحبير ( ١ : ٣٢٩ ) ، كشف الاسرار ( ١ : ٢٥٦ ) ، شرح تنقيح الفصول ( ص ٦٦٨ ) ، فواتح الرحموت ( ١ : ٣٩٦ ) ، فصول البدائع ( ٤ : ٣٧ ) .

المذهب الثالث :

التوقف حتى يرد دليل يمين المراد وهو قول الواقفية وصرح به  
الغزالي في باب الأمر<sup>(١)</sup> وبه قال الأشعرية<sup>(٢)</sup>.

المذهب الرابع :

القول بالاشتراك المعنوي أي أن صيغة النهي موضوعة للقصد  
المشترك بين التحريم والكراهة وهو طلب الترك فتكون حقيقة فيه فأما الدلالة  
على أحد المعنيين (التحريم أو الكراهة) فلا بد فيه من قرينه<sup>(٣)</sup>.

المذهب الخامس :

القول بالاشتراك اللفظي بين التحريم والكراهة فتستعمل في كل  
منهما استعمالاً حقيقياً<sup>(٤)</sup>.

وهناك قولان آخران ذكرهما بعض الأصوليين وهما :

(١) أن صيغة النهي موضوعة لأحد المعنيين (التحريم والكراهة) وضعاً  
حقيقياً لكن لا يعلم بعينه<sup>(٥)</sup>.

(٢) إنها الإباحة<sup>(٦)</sup>.

وروي للحنفية قول آخر وهو أن صيغة النهي تكون للتحريم إذا كان  
الدليل قاطعاً . وللكراهة إذا كان ظنياً<sup>(٧)</sup>.

فهذه هي جملة المذاهب الواردة فيما وضع له النهي حقيقة وهذا  
ثانية مذاهب .

(١) المستقصى (١: ١٦٥) .

(٢) نزعة المشتاق (ص ١٢٠) ، الواضح (ص ٣٦) .

(٣) نزعة المشتاق (ص ١٢٠) ، شرح الكوكب النير (ص ٣٣٩) ، إرشاد

الفعول (ص ١١٠) ، التقرير والتحبير (١: ٣٢٩) ، كشف الاسرار

(١: ٢٥٦) ، شرح تنقيح الفصول (ص ١٦٨) ، فواتح الرحمنوت

(١: ٣٩٦) ، فصول البدائع (٢: ٣٧) .

(٤) المراجع السابقة .

(٥) شرح تنقيح الفصول (ص ١٦٨) ، نزعة المشتاق (ص ١٢٠) .

(٦) شرح تنقيح الفصول (ص ١٦٨) ، نزعة المشتاق (ص ١٢٠) .

(٧) نزعة المشتاق (ص ١٢٠) ، إرشاد الفحول (ص ١١٠) .

### المبحث الثالث : الأدلة والمعاقبة

#### أدلة القاطنين بالتحريم

استدل القاطنون بأن المعنى الحقيقي للمنى هو التحريم بالكتاب والسنة والاجماع والقياس والحرف والعقل وفهم الصحابة .

فاما ادانتهم من الكتاب فكما يلي :

( ١ ) قوله تعالى " قل اطيعوا الله واطيعوا الرسول فان تولوا فانما عليه ما حمل وعليكم ما حملتم وان تطيعوه تهتدوا وما على الرسول الا البلاغ المبين <sup>(١)</sup> .

ووجه الدلالة : ان معنى قوله اطيعوا الله واطيعوا الرسول اي اتبعوا كتاب الله وسنة رسوله <sup>(٢)</sup> . ويدخل في ذلك النواهي الصادرة من الله تعالى ومن رسوله صلى الله عليه وسلم . والامر في قوله اطيعوا للموجوب فيدل على وجوب الطاعة ومنه وجوب الانتهاء في المنهى عنه وقد اختلف ذلك بتهديد من تولي عنه وخالفه بقوله " فان تولوا فانما عليه ما حمل وعليكم ما حملتم <sup>(٣)</sup> " وكون دليل التحريم لان التهديد لا يكون الا على ترك واجب او فعل محرم .

( ٢ ) قوله تعالى " فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب اليم <sup>(٤)</sup> .

ووجه الدلالة من هذه الآية ان الله سبحانه حذر من مخالفة امره وامر رسوله صلى الله عليه وسلم وتوعد بالعقاب من خالفه وترتيب العقاب على مخالفة ذلك دليل التحريم <sup>(٥)</sup> . لانه لا عقاب الا على ترك واجب او فعل محرم .

- 
- ( ١ ) النور : ٥٤ . المستصفى ( ١ : ١٦٧ ) ، الاحكام للامدى ( ٢ : ١٣٥ ) .  
 ( ٢ ) تفسير ابن كثير ( ٣ : ٢٩٩ ) .  
 ( ٣ ) المستصفى ( ١ : ١٦٧ ) ، الاحكام للامدى ( ٢ : ١٣٥ ) .  
 ( ٤ ) النور : ٦٣ ، التطويج على التوضيح ، فصول البدائع ، المستصفى ( ١ : ١٦٧ ) .  
 ( ٥ ) المراجع السابقة ، شرح الاسنوي ( ٢ : ٢٦ - ٢٧ ) .



وليس المراد بأمره هنا الأمر الصيغى الذى هو افعل بل المراد بأمره سبيله ومنهاجه وطريقته وسنته وشريعته<sup>(١)</sup> فيشمل الأمر والنواهي اذ انتهى امر بترك الفعل .

( ٣ ) قوله تعالى " وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالا مبيناً<sup>(٢)</sup> .

ووجه الدلالة : ان الله سبحانه وتعالى نفى ان يكون لاحد من المؤمنين الخيار اذا قضى الله ورسوله امرا ثم وصف بالعصيان تارك الامر الاثم من الفعل المأمور بتحصيله ، فيشمل المنهى عن فعله والوصف بالعصيان دليل التحريم ، ومن يعص : اى ومن لم يمتثل ما أمر به اونهى عنه فهو فى ضلال مبين وذلك دليل التحريم لان الممتثل لا يكون عاصيا ولا يكون فى ضلال مبين .

والمراد بأمره هنا جميع الاحكام الصادرة من الله ورسوله سواء كان امرا او نهيا .

قال ابن كثير فى تفسيره : فهذه الآية عامة فى جميع الامور ( اى سواء كان امرا او نهيا ) وذلك انه اذا حكم الله ورسوله بشئ فليس لاحد مخالفته ولا اختيار لاحد ههنا ولا قول<sup>(٣)</sup> .

( ٤ ) قوله تعالى : " وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله ان الله شديد العقاب"<sup>(٥)</sup>

- ( ١ ) تفسير ابن كثير ( ٣ : ٢٠٧ ) .
- ( ٢ ) الاحزاب : ٣٦ ، التلويح على التوضيح ٥٥ : ٢ ، فصول البدائع ١٦ : ٢ ، الاحكام للامدى ( ٢ : ١٣٥ - ١٣٦ ) ، الاحكام لابن حزم ( ٣ : ٢٧٥ ) .
- ( ٣ ) هو الامام الحالم الخافض عماد الدين ابو الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير البصري الدمشقى . برع فى الفقه والتفسير والنحو وعلم الرجال والمحدثين وله مؤلفات كثيرة منها التكميل ، والبداية والنهاية ، وتفسيره المشهور . ولد سنة ٧٠١ هـ ، ومات سنة ٧٧٤ هـ .
- الدرر الكامنة ( ١ : ٣٩٩ ) ، ذيل تذكرة الحفاظ ( ص ٥٧ ) .
- ( ٤ ) تفسير ابن كثير ( ٣ : ٤٩٠ ) .

( ٥ ) العشر : ٧ ، الواضح ( ص ١٣٥ ) لا سنو ( ٢ : ٥٣ ) ، المستصفى ( ١ : ١٦٧ ) ، المنهاج للبيضاوى ( ٢ : ٤٩ ) ، المحصول .

ووجه الدلالة ان الله سبحانه امر بالانتها عن النهي عنه ، ولم  
كان الامر للوجوب فيكون الانتها واجبا ولا معنى للوجوب الانتها  
الا التحريم .

( ٥ ) قوله تعالى بحكاية عن خطاب موسى عليه السلام لهارون " افحصيت  
امري " (١)

ووجه الدلالة من الآية : انه سمي مخالف النهي عاصيا وذلك  
ان المراد بأمره هنا اعم من الامر الاصطلاحي فيشمل الامر والنهي  
فقد ذكر المفسرون ان المراد بقوله افحصيت امري اي فيما كنت قد مته  
وقته له وهو قوله " اغلفني في قومي واصلح ولا تتبع سبيل  
المفسدين " (٢) . فامر موسى عليه السلام لهارون مشتمل على امر  
اصطلاحي هو اغلفني ، اصلح ، وظن نهى اصطلاحى هو ولا تتبع ، وقد  
رتب انحصار عليها جميعا فيكون مرتكب النهي عاص كما ان تارك  
الامر طائى بدليل الآية .

ومثله قوله تعالى " وعصى آدم ربه فغوى " (٣) .

فقد اطلق وصف العصيان على مخالفة النهى ان المراد بقوله  
وعصى آدم ربه اي بالاكل من الشجرة الوارد في سورة البقرة في قوله  
تعالى " ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين " (٤) والعاصى  
متوقع يدل على ذلك قوله تعالى " ومن يعص الله ورسوله فان له  
نار جهنم مثالا لذي فيها ابدا " (٥)

وقوله " ومن يعص الله ويتعد حدوده يدخله نارا " (٦)

وقوله " ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا " (٧)

- 
- ( ١ ) طه : ٩٣ .  
( ٢ ) الامراف : ١٤٢ .  
( ٣ ) طه : ١٢١ .  
( ٤ ) تفسير البجليين (ص ٢٦٧) .  
( ٥ ) البقرة : ٣٥ .  
( ٦ ) البقر : ٢٣ .  
( ٧ ) النساء : ١٤ .  
( ٨ ) الاحزاب : ٣٦ .

وذلك دليل التحريم (١) إذ لا توجد إلا على فعل المحرم أو ترك الواجب (٢).

(٦) قوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله ورسوله ولا تولوا عنه

وأنت تسمعون ، ولا تكونوا كالذين قالوا سمعنا وهم لا يسمعون " (٣).

فإن الله سبحانه وتعالى أمر بطاعته وطاعة رسوله ولا شك أن الطاعة

هي امتثال الأمر واجتناب النواهي ثم اتبع ذلك بالتحذير عن

التولي عنه أي عدم طاعته وبالنهي عن أن يكونوا كالذين سمعوا

وعصوا ولا شك أن التحذير لا يكون إلا في مخالفة الأمر الجازم وارتكاب

النهي الجازم وأما المنع أو المكروه فلا تحذير فيه .

ومثل ذلك قوله تعالى " واطيعوا الله واطيعوا الرسول واحذروا فإن

توليتم فاطموا إنما على رسولنا البلاغ المبين " (٤).

قال ابن حزم : فهذا لفظ الوعيد بقوله تعالى واحذروا مقرونًا

بمخالفة الطاعة فاشيرنا تعالى أن ترك الطاعة تول ، ولا تركًا للطاعة

أكثر ممن يستعيز أن يترك ما أمر به أو يفعل ما نهى عنه (٥).

( ١ ) تيسير التحرير ( ١ : ٣٤٣ ) ، التقرير والتعبير ( ص ٣٠٥ ) ، الأحكام

للإمام ( ٢ : ١٣٦ ) ، مختصر ابن الحاجب ( ٢ : ٧٩ ) ، شرح المصنف

• ( ٢ : ٨٠ )

( ٢ ) حاشية المصنف على المصنف ( ٢ : ٨٠ ) ، حاشية الأزميري ( ١ : ١٦٧ ) ،

شرح السنن ( ٢ : ٢٨ ) •

( ٣ ) الأنفال : ٢٠ •

( ٤ ) المائدة : ٩٢ •

( ٥ ) الأحكام لابن حزم ( ٣ : ٢٧٧ ) •

واما انابتهم من السنة فكما يلي :

( ١ ) قول النبی صلی الله علیه وسلم اذا امرتکم بامر فاتوا منه ما استطعتم  
وانا نهیتکم فانتھوا<sup>(١)</sup> .

فقوله صلی الله علیه وسلم فانتھوا امر بوجوب الانتھاء يدل علی  
تحریم المنھى عنه .<sup>(٢)</sup>

ومخالفة الأمر به تقتضی التحريم .

( ٢ ) قوله صلی الله علیه وسلم كل امتی يدخلون الجنة الا من ابی  
قالوا یا رسول الله ومن یأبى قال من اطاعنی دخل الجنة ومن  
عصانی فقد ابی .<sup>(٣)</sup>

فلا معنی للمعصية الا ترك الأمور ان یفعل ما امره به الامر ومخالفة  
المنھى بفعل ما نهى عنه ومن استجاز مخالفة الله تعالى اورسوله  
صلی الله علیه وسلم فقد عصی الله ورسوله ومن عصاهما فقد ضل  
ضلالا بعيدا واستحق النار وان لا یدخل الجنة<sup>(٤)</sup> وذلك لا یكون الا لتارك  
الواجب او مرتكب الحرام .

( ١ ) هذا الحديث رواه البخاری ( ٩٦ ) كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة  
( ٢ ) باب الاقتداء بسنن رسول الله صلی الله علیه وسلم ، حديث  
رقم ( ٧٢٨٨ ) عن ابی هريرة بلفظ دعونی ما تركتکم فانما اهلك من كان  
قبلکم سؤالهم واختلافهم علی انبيائهم فاذا نهیتکم عن شیء فاجتنبوه  
وانا امرتکم بشیء فاتوا منه ما استطعتم .

ورواه مسلم ( ١٥٠ ) كتاب الحج ، ( ٧٣ ) باب فرض الحج مرة  
فی البحر حديث رقم ( ٤١٢ ) عن ابی هريرة بلفظ خطبنا رسول الله  
صلی الله علیه وسلم فقال ايها الناس قد فرض الله علیکم الحج فجهضوا  
فقال رجل اكل عام یا رسول الله فسكت حتى قالها ثلاثا فقال رسول الله  
صلی الله علیه وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم ثم قال ذرونی  
ما تركتکم ، فانما هلك من كان قبلکم بكثرة سؤالهم واختلافهم علی انبيائهم  
فاذا امرتکم بشیء فاتوا منه ما استطعتم واذا نهیتکم عن شیء فدعوه .

( ٢ ) الواضح ( ص ٣٥ ) .

( ٣ ) صحيح البخاری ( ٩٦ ) كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، ( ٢ ) باب

الاقتداء بسنن رسول الله صلی الله علیه وسلم ، حديث رقم ( ٧٢٨٠ ) .

( ٤ ) الاحكام لابن حزم ( ٢٧٠ : ٤ ) .

( ٢ ) مارواه محاذ بن جيل قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام غزوة تبوك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انكم ستأتون غدا ان شاء الله عين تبوك وانكم لن تأتوها حتى يضحى النهار، فمن جاءنا منكم فلا يمس من ماءها شيئا حتى آتى، قال فجئناها وقد سبقنا اليها رجالان والعمين مثل الشراك تفيض بشىء من ماء قال فسألهم رسول الله صلى الله عليه وسلم هل مسستما من ماءها شيئا قال لا نعم فسيبهما النبي صلى الله عليه وسلم وقال لهما ما شاء الله ان يقول .<sup>(١)</sup>

( ١ ) هذا الحديث رواه مسلم ( ٤٣ ) كتاب الفضائل ، ( ٣ ) باب في مصيبرات النبي صلى الله عليه وسلم حديث رقم ( ١٠ ) عن محاذ ابن جيل بلفظ : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام غزوة تبوك فكان يجمع الصلاة فصلى الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا، حتى اذا كان يوما اخر الصلاة ثم خرج فصلى الظهر والعصر جميعا ثم دخل ثم خرج بعد ذلك فصلى المغرب والعشاء جميعا ثم قال انكم ستأتون غدا ان شاء الله عين تبوك وانكم لن تأتوها حتى يضحى النهار فمن جاءنا منكم فلا يمس من ماءها شيئا حتى آتى فجئناها وقد سبقنا اليها رجالان والعمين مثل الشراك تفيض بشىء من ماء قال فسألهم رسول الله صلى الله عليه وسلم هل مسستما من ماءها شيئا قال لا نعم فسيبهما النبي صلى الله عليه وسلم وقال لهما ما شاء الله ان يقول، قال ثم عرفوا بايد يهم من الحين قليلا قليلا حتى اجتمع في شىء قال وغسل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه يديه ووجهه ثم اعاده فيها فجرت العين بماء منهمر او قال غزير حتى استقى الناس ثم قال يوشك يا معاذ ان طالت بك حياة ان ترى ما نزلنا قد طوى جنانا .

قوله ( والعمين مثل الشراك تفيض ) قال النووي بفتح التاء وكسر السين الموحدة وتشديد الضاد المعجمة ونقل القاضي اتفاق الرواة هنا على انه بالضاد المعجمة ومعناه تسيل واغتلفوا في ضبطه هناك فخطبه بعضهم بالمعجمة وبعضهم بالمهملة اى تبرق والشراك بكسر الشين وهو سير النمل ومعناه ماء قليل جدا .

النوى طوى مسلم ( ١٥ : ٤١ ) .

وقال ابن الاثير في النهاية : يقال يفيض الماء اذا قطر وسال ومنه حديث تبوك والعمين تفيض بشىء من ماء . النهاية ( ١ : ١٣٢ ) .

وقال القاضي عياض في المشارك قوله والعمين تفيض بشىء من ماء روى بالمهملة والمعجمة مشددتين ومعناهما قريب فالمهملة ممن =

فهذان استحقا السب من النبي صلى الله عليه وسلم لغلافهما نهيه  
في من الماء<sup>(١)</sup>.

وهو دليل على ان النهي للتحريم ان لو لم يكن كذلك لما استحقا  
السب .

---

= البصيص وهو البريق ولمحان خروج الماء القليل ونشعه وبالمجمعة  
مثله قيل هو من القطر والسيالان القليل وقيل البض الرشح .  
مشارك الانوار ( ١ : ٩٦ ) .  
وقوله فبهرت العين بما منهم اي كثير الصب والدفع .  
النووي على مسلم ( ١٥ : ٤١ ) .  
( ١ ) الاحكام لابن حزم ( ٣ : ٢٧٣ ) .

واما دليل الاجماع فمن طريقين :

### الاول :

انه تكرر استدلال السلف رضوان الله عليهم بصيغة النهي المجردة على التحريم استدلالا شاعرا بلا نكير فأوجب العلم الضروري بينهم كالاجماع التولي وليست ذلك الا دليلا على اختصاصها بالتحريم<sup>(١)</sup> .  
ولو لم يكن ذلك لوقع النكير وشم الناس تمسكا بالاوامر وابتعادا عن النواهي .

ولم تزل الامة في جميع الاعصار والامصار تربيع في تحريم المحظورات الى النواهي كتوابع تعالى " ولا تقربوا الزنا ولا تأكلوا الربا ولا تقتلوا انفسكم وغيره<sup>(٢)</sup> .

### الثاني :

اجماع اهل اللغة على ان السيد اذا نهى عبده عن فعل فارتكبه حسن تأديبه وعقوبته ولو لا وجوب الترك وتحريم المغالطة ما حسنت عقوبته<sup>(٣)</sup> .

واما القياس فقياسهم النهي على الامر فلما كان الامر يدل على الوجوب في حقيقته فكذلك النهي يدل على التحريم ان كلاهما طلب .  
فكما ان الامر طلب تحصيل الفعل فكذلك النهي طلب ترك الفعل والجامع بينهما ان كلاهما طلب متعلق بالفعل على سبيل التحصيل او على سبيل الترك .

واما دلالة العرف فمن وجوه ايضا :

( ١ ) ان السيد اذا قال لعبده لا تفعل كذا ففعل استحق الذم والتوبيخ

( ١ ) مختصر ابن الحاجب ( ٢ : ٧٩ ) ، شرح العضد على ابن الحاجب ( ٢ : ٨٠ )

حاشية السعد على العضد ( ٢ : ٨٠ ) ، تيسير التحرير ( ١ : ٣٤٢ ) ،

التقرير والتعبير ( ص ٣٠٤ ) ، ارشاد الفحول ( ص ٩٤ ) ،

الاصول ( ص ٥٢ )

( ٢ ) المستصفى ( ١ : ٦٧ ) ، الاحكام للامدي ( ٢ : ١٣٦ ) ، التلويح على

التوضيح ( ٢ : ٦٢ ) .

( ٣ ) الواضح ( ص ٣٦ ) .

وذلك دليل على ان النهى يقتضى التحريم .<sup>(١)</sup>

( ٢ ) ان النهى فى اللغة والشرع يفهم تحريم النهى عنه حتى لا يستبعد الذم والعتاب عند المخالفة ولا يستتكر الوصف بالعصيان وهو اسم ذم .<sup>(٢)</sup>

( ٣ ) ان العقل يفهم التحريم من الصيغة المجردة عن القرينة وذلك دليل الحقيقة .<sup>(٣)</sup>

( ٤ ) وصف اهل اللغة من خالف النهى بكونه عاصيا ومنه قولهم نهيتك فعصيتنى . وقوله تعالى " افعصيت امرى " كما سبق تقريره .  
والعصيان اسم ذم وذلك فى غير التحريم ممتنع .<sup>(٤)</sup>

واما دليل العقل فمن وجوه ثلاثة :

#### الوجه الاول :

ان التحريم من المهمات فى محاورات ومخاطبات اهل اللغة ولا بد له من لفظ يدل عليه ويختص به عند اطلاقه فلو لم يكن النهى وهو قول ( لا تفعل ) دال على التحريم لخلا عن لفظ يدل عليه فلا يبقى له اسم وذلك ممتنع مع الحاجة انطحة اليه ومعال افعال العرب ذلك .<sup>(٥)</sup>

#### الوجه الثانى :

ان جعل النهى على التحريم احوط للمكلف لانه ان كان للتحريم فقد حصل المقصود وامن من ضرر فعله وان كان للكراهة فحمله على التحريم نافع غير مضر لما فيه من الاجتناب والترك الجزم .

ولو عطلناه على الكراهة لم نأمن الضرر بتقدير ظهور كونه حراما لفوات المقصود الراجع .<sup>(٦)</sup>

#### الوجه الثالث :

ان المكروه داخل فى الحرام من غير عكس فعمل النهى على التحريم أولى .<sup>(٧)</sup> لانه المكروه زيادة .

( ١ ) اللامع مطبوع مع الشرح ( ص ١٢٠ ) .

( ٢ ) المستقصى ( ١ : ١٦٦ ) ، الاحكام للامدى ( ٢ : ١٣٧ ) . =



- 
- =
- (٣) ارشاد الفحول وص (٩٤) •
- (٤) الاحكام للامدى (١٣٦: ٢ - ١٣٧) • مختصر ابن الحاجب (٧٩: ٢)
- شرح المحض (٨٠: ٢)
- (٥) المستصفى (١٦٦: ١) • الاحكام للامدى (١٣٧: ٢) •
- (٦) الاحكام للامدى (١٣٧: ٢) •
- (٧) " " (١٣٧: ٢) •

وأما دليل فهم الصحابة رضوان الله عليهم التحريم من النهي  
المجرد ففي حوادثها :

( ١ ) مروي عن ابن عمر رضي الله عنه قال "كنا نغايّر أربعين عاماً لا نرى  
بذلك بأساً حتى أخبرنا رافع بن خديج <sup>(١)</sup> أن النبي صلى الله عليه  
وسلم نهى عن ذلك فتركناها" <sup>(٢)</sup>.

فتراء الصحابة رضوان الله عليهم المغاربة بعد علمهم بنهي النبي  
صلى الله عليه وسلم عنها عن طريق رافع بن خديج لفهمهم المنع  
الحتم المصمم أن الظاهر أن لا قرينة ولا دلالة لأن الأصل النهي إلى  
أن يقوم دليل الاثبات على قرينة أو دلالة <sup>(٣)</sup>.

( ٢ ) قصة تعريم الحمر الأهلية في غزوة تبوك فيما رواه البخاري ومسلم عن  
أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه  
جاء فقال أكلت الحمر فسكت ثم أتاه الثانية فقال أكلت الحمر فسكت  
ثم أتاه الثالثة فقال أفنيت الحمر فأمر منادي ينادي في الناس أن الله  
ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر الأهلية فأكففت القدور وانتهى  
لتفوق باللحم .

ولفظ مسلم لما كان يوم تبوك جاء جاء فقال يا رسول الله أكلت الحمر ثم  
جاء آخر فقال يا رسول الله أفنيت الحمر فأمر رسول الله صلى الله  
عليه وسلم بإطاحة فنادى أن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم  
الحمر فأنها رجس ونجس قال فأكففت القدور بها فيها <sup>(٤)</sup>.

( ١ ) رافع بن خديج بن رافع بن عدي الانصاري الأوسي الحارثي استصغره  
النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر وأجازه يوم أحد وشهد ما بعد شها  
أصابه سهم يوم أحد فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم أن شئت  
نزهت السهم وتركت القطيفة وشهدت لك يوم القيامة أنك شهيد . ثم  
انتفض ذلك البحر فمات منه في أيام الأمويين وصلى عليه ابن عمر .

انظر الإصابة ( ٤٨٣ : ١ ) ، الاستيعاب ( ٤٨٣ : ١ ) .

( ٢ ) هذا الحديث رواه مسلم ( ٢١ ) كتاب البيوع ، ( ١٧ ) باب كراء  
الأرض بالفاط مختلفة من طرق مختلفة .

( ٣ ) الواضح ( ص ٣٥ ) .

( ٤ ) صحيح البخاري ( ٦٤ ) ، كتاب المغازي ، ( ٣٨ ) باب غزوة تبوك

حديث رقم ( ٤١٩٩ ) ، صحيح مسلم ( ٣٤ ) كتاب الصيد والذبائح

( ٥ ) باب تعريم أكل لحم الحمر الأنسية ، حديث رقم ( ٣٥ ) .

وجهه انه لالة ان الصحابة رضوان الله عليهم فهموا من نهى الرسول صلى الله عليه وسلم التحريم فسارعوا الى اكفاء القدور ونهى تغلى .  
بل قد صنع يفهمهم هذا فيما رواه مسلم ايضا عن عبد الله بن ابي اوفى<sup>(١)</sup> انه سئل عن لحوم الحمر الاهلية فقال اصابتنا مجاعة يوم خيبر ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد اصبنا للقوم حمرا غارجة من البدينة فحمرناها فان قدورنا لتغلى ان نادى منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اكفوا القدور ولا تطعموا من لحوم الحمر شيئا فقلت حرمها تحريم ماذا ؟ قال تحدثنا بيننا فقلنا حرمها البتة او حرمها من اجل انها لم تغمس<sup>(٢)</sup>

( ٣ ) فبم عائشة رضى الله عنها فيما رواه البخارى انها قالت : الضحية كنا نطبخ منه فنقدم به الى النبي صلى الله عليه وسلم بالمد ينيئة فقال لا تأكلوا الا ثلاثة ايام وليست بعزيمة ولكن اراد ان يطعم منه والله اعلم .<sup>(٣)</sup>

فقول عائشة رضى الله عنها وليست بعزيمة دليل على ان النهى المصبر يقتضى التحريم ويكون عزيمة ولذلك استدركت عائشة رضى الله عنها حتى لا يفهم من النهى ذلك .

( ١ ) عبد الله بن ابي اوفى واسمه علقمة بن خالد بن العارث الاسلمى ، له ولا يبه صحبة شهد الحديبية وروى احاديث شهيرة ثم نزل الكوفة سنة ست او سبع وكان آغرم مات بها من الصحابة ، كان من اصحاب الشهرة وفى الصحيح عنه انه غزا مع النبي صلى الله عليه وسلم سنة غزوات .

انظر الاصابة ( ٢ : ٢٧١ ) .

( ٢ ) صحيح مسلم ( ص ٣٤ ) كتاب الصيد والذبايح ، ( ص ٥ ) باب تحريم اكل لحم الحمر الانسية ، حديث رقم ( ٢٦ ) .

( ٣ ) صحيح البخارى ( ص ٧٣ ) كتاب الاضاحى ، ( ص ١٦ ) باب ما يؤكل من لحوم الاضاحى وما يتزود منها ، حديث رقم ( ٥٥٧٠ ) .

## مناقشة الأدلة

## اولا : مناقشة أدلة الكتاب .

مناقشة الدليل الاول من الكتاب وهو قوله تعالى " قل اطيعوا الله واطيعوا الرسول فان تولوا فانما عليه ما حمل وعليكم ما حطمت " .  
اعترض على هذا الدليل بما يلي :

( ١ ) ان قوله اطيعوا عام في طاعة الله وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم في كل امر او نهى سواء كان وجوباً او نداءً تحريماً او كراهة او ارشاداً او غير ذلك فلا وجه لتخصيص الآية بالدلالة على التحريم .  
وبعبارة من هذا الاعتراض انا نسلم ان طاعة الله سبحانه وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم واجبة في كل امر او نهى ولكن ههنا قرينة تدل على ان الحرام في الآية التخصيص بما ذكرناه . والقرينة هي التهديد بتولاه فان تولوا فانما عليه ما حمل وعليكم ما حطمت على ما ذكرناه ففى بيان الدليل سابقاً فبطل ما اعترضوا به .

( ٢ ) ان قوله اطيعوا امر وشئ تعمل للوجوب وللندب وليس عمله على الوجوب بأولى من عمله على الندب فلا دلالة فيه على وجوب الانتهاء<sup>(١)</sup> .  
وجوابه ان هذا الاحتمال منتف في الدليل وليس فيه الا ان الامر هنا للوجوب بقرينة التهديد والاحتمال انما يريد لو لم تكن هناك قرينة فسقط ما قالوه .

( ٣ ) على فرض التسليم بدلالة الدليل على التحريم فهو خاص بالنواهي التي هي على التحريم المقترنة بقرينة تدل على ذلك اما ما كان بلا قرينة فيحمل التحريم فيه على مخالفة اصل الدين المعلوم بالضرورة وهو متفق عليه ، ويحمل كذلك على ما عرف بالدليل انه للتحريم اما ما سواه كما فيبقى الخلاف فيه قائماً<sup>(٢)</sup> .

وجوابه انا لا نسلم ما ذكره من الخصوصية بل الدلالة على التحريم

( ١ ) المستقصى ( ١ : ١٦٧ ) ، الاحكام ( ٢ : ١٣٨ ) .

( ٢ ) المستقصى ( ١ : ١٦٧ ) .

عامة فيما ليس بقرينة، والخلاف إنما هو في النهي المطلق، أما ما فيه قرينة فلا خلاف فيه .

وإن شاء المخصوصية يحتاج إلى دليل ولا دليل هنا فالوعيد ليس على امر خاص بل على ترك كل امر .

وعمل الدليل على أن المراد به مخالفة أصل الدين المعلوم بالضرورة حمل باطل لعموم الدليل في طاعة كل أمر لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم وتخصيصه بما ذكره تخصيص بلا مخصص .

( ٤ ) لا نسلم أن قوله " فأنما عليه ما حمل وعليكم ما حطمت " للتهديد بل للاعتراف بأن الرسول صلى الله عليه وسلم عليه ما حمل من التبليغ وعليكم ما حطمت من القبول وليس في ذلك ما يدل على كون النهي للتحريم<sup>(١)</sup> .

وجوابه أن هذا التأويل تأويل بعيد لم يقل به أحد من المفسرين عند تفسيرهم الآية بل هو للتهديد إذ أن ترتيب ذلك على قوله فإن تولوا مشعر بالتهديد وظاهر فيه فتأويلهم هذا تأويل بعيد .

( ٥ ) على التسليم بأن قوله فأنما عليه ما حمل وعليكم ما حطمت للتهديد فهو دليل على التحريم فيما هدد على فعله ومخالفته من النواهي<sup>(٢)</sup> وليس فيه ما يدل على أن كل نهى مهدد على فعله .

وبإجاب ذلك أنا لسنا ندعي أن كل نهى مهدد على فعله فهناك من النواهي ما هو للكراهة ولكن ذلك يحتاج إلى دليل لكونه خارجاً عن الأصل إذ الأصل في النهي التحريم لما سبق في الأدلة المفيدة للتحريم، ونواهي الكراهة ليس مهدداً على فعلها .

ولكننا نقول أن التهديد على الفعل دليل على التحريم وأنتم سلمتم لنا ذلك وهو المطلوب هنا .

( ١ ) الأحكام الأممية ( ٢ : ١٣٨ ) .

( ٢ ) الأحكام الأممية ( ٢ : ١٣٨ ) .

مناقشة الدليل الثاني من الكتاب وهو قوله تعالى " فليحذر الذين يخالفون عن امره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب اليم " .  
نوقش هذا بما يلي :

( ١ ) ان المراد بقوله فليحذر الذين يخالفون عن امره مخالفة امر او نهى خاص بعينه وليس عاما في كل امر او نهى <sup>(١)</sup> . وهو هنا ما ذكره المفسرون في قوله تعالى قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لو اذا فليحذر الذين يخالفون عن امره . من ان المناقطين كان يثقل عليهم الحد يث في يوم الجمعة فيلوثون ببعض اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم حتى يخرجوا من المسجد وكان لا يصح للرجل ان يخرج من المسجد في يوم الجمعة بعد ما يأخذ النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة الا باذنه وكان اذا اراد احد منهم الخروج اشار باصبعه الى النبي صلى الله عليه وسلم فيأذن له من غير ان يتكلم الرجل لان الرجل منهم اذا تكلم والنبي صلى الله عليه وسلم يخالف بطلت جمعة <sup>(٢)</sup> . فلا دلالة فيها على ان النهي للتحريم كما استدلوا بها وجوابه : ان قوله تعالى ( عن امره ) عام لان المصدر اذا اضيف كان عاما <sup>(٣)</sup> بدليل جواز الاستثناء فيقال فليحذر الذين يخالفون عن امره الا امر الفلاني .

والاستثناء معيار العموم ، ولانه تعالى رتب استحقاق العقاب على مخالفة الامر وترتيب الحكم على الوصف يشعر بالعلية <sup>(٤)</sup> .

وكون الآية وردت لسبب معين لا يدل على تخصيصها بهذه الحالة لان العبارة - كما شو معلوم ومسلم من الجميع - بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ودعوى التخصيص تحتاج الى دليل لا يملكه المعترض .

- 
- ( ١ ) الاحكام للامدني ( ٢ : ١٣٨ ) ، مختصر ابن الحاجب ( ٢ : ٧٩ ) ، شرح المعتمد ( ٢ : ٨٠ ) ، شرح الاسنوي ( ٢ : ٢٧ ) .  
( ٢ ) تفسير ابن كثير ( ٣ : ٣٠٧ ) .  
( ٣ ) مختصر ابن الحاجب ( ٢ : ٧٩ ) ، شرح المعتمد ( ٢ : ٨٠ ) .  
( ٤ ) شرح الاسنوي ( ٢ : ٢٧ ) .

( ٢ ) الآية لا تدل الا على النهى عن المخالفة ويدخل فى ذلك التحريم والكراهة فان المخالفة كما تكون بفعل الحرام تكون كذلك بفعل المكروه لان المكروه مطلوب تركه لا على وجه الجزم فلا وجه للتخصيص بالشعير .<sup>(١)</sup>

ثم ان الكلام والخلاف فى الصيغة ودلالتهما لا فى المخالفة فهو غير المدعى .<sup>(٢)</sup>

وجوابه التفريق بين المخالفة بفعل الحرام والمخالفة بفعل المكروه . فالمخالفة بفعل الحرام هى التى يكون عليها العقاب والوعيد كما فى هذه الآية التى اوردناها والمخالفة بفعل المكروه لا يكون عليها وعيد بالعقاب ، والاية قرئت بالوعيد بالعقاب فتكون دليلا على ان المراد المخالفة بفعل الحرام لا المكروه كما اسلفناه فى بيان الدليل فبقى استدلالنا قائما .

وقولهم ان الكلام والخلاف فى الصيغة لا فى المخالفة ، قلنا لكون المخالفة مترتبة على الصيغة وكلامنا فى المخالفة مقدمة للوصول الى نتيجة هى المراد من الصيغة .

وليس لكم الاعتراض على طريقة الاستدلال وانما الذى لكم الاعتراض على صحة الاستدلال او عدمه وهو ما يعوزكم .

( ٣ ) على التسليم بأن الآية تدل على تحريم المخالفة فانها لا تدل الا على تحريم مخالفة امر الرسول صلى الله عليه وسلم فأين الدليل على مخالفة امر الله .<sup>(٣)</sup>

قلت : عجبنا لذلك وهل الرسول صلى الله عليه وسلم الا مبلغ عن الله : وانما كانت مخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم حراما فمخالفة من ارسله من باب اولى فى الحرمة .

وطاعة الله سبحانه داعيا مقدمة على طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم فى مواضع كثيرة من القرآن الكريم منها :

( ١ ) الاحكام الامدى ( ٢ : ١٣٨ ) ، المستصفى ( ١ : ١٦٧ ) ، مختصر ابن

الماجب ( ٢ : ٧٩ ) ، شرح العضد ( ٢ : ٨٠ ) .

( ٢ ) المستصفى ( ١ : ١٦٧ ) .

( ٣ ) “ ( ١ : ١٦٧ ) .

قوله تعالى " من يطع الرسول فقد اطاع الله ومن تولى فما ارسلناك عليهم حفيظا " (١)

وقوله " قل اطيعوا الله والرسول فان تولوا فان الله لا يهتدب الكافرين " (٢)

وقوله " واطيعوا الله والرسول لعلكم ترحمون " (٣)

وقوله " يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا ، يصلح لكم اعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما " (٤)  
وغير ذلك من الايات .

وهل ما يأتي به رسول الله صلى الله عليه وسلم الا وحى من الله تعالى ؟ وما ينطق عن الهوى ، ان هو الا وحى يوحى " (٥)

( ٤ ) وقد ذكرنا لا سنوى اعتراضا آخر هو :

ان النمران بالمخالفة المخالفة في الاعتقاد اى اعتقاد البطلان والكذب .

وابواب عليه بالتفريق بين دلالة النهى وبين الدليل الدال على ان النهى حق وهو المعجزة الدالة على صدق الرسول صلى الله عليه وسلم .

فاعتقاد البطلان هو مخالفة الدليل الدال على ان النهى حقيق يجب قبوله لا مخالفة النهى ، فالمخالفة الاعتقادية هي اعتقاد كونه باطلا وهذا لا تدل عليه الاية ومخالفة النهى هي فعل ما نهى عنه كما ان مخالفة الامر ترك ما امر به وهو ما دل عليه الاية (٦)

( ١ ) النساء : ٨٠ .

( ٢ ) آل عمران : ٣٢ .

( ٣ ) آل عمران : ١٣٢ .

( ٤ ) الأحزاب : ٧١ ، ٧٠ .

( ٥ ) النجم : ٤ ، ٣ .

( ٦ ) الاسنوى ( ٢ : ٢٧ ) .



مناقشة الدليل الثالث من أدلة الكتاب وهو قوله تعالى " وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم " .  
اعترض على هذا الدليل بما يلي :

( ١ ) ان قوله ( وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا ) المراد به أمر مخصوص هو ما ذكره المفسرون في سبب نزول الآية من ان النبي صلى الله عليه وسلم حينما خطب زينب بنت جحش لزيد بن حارثة (١) وهو مولى فاستنكفت منه وقالت لست بناكحته انا خير منه نسبا (٢) .  
ولم يكن في هذا دلالة على ان النهي المطلق للتحريم من اى وجهه من الوجوه .

والجيب بأن الصبرة بصوم اللفظ لا بخصوص السبب والاية وان كانت نزلت في ذلك الا ان التسليم لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم عام في كل امر ونهي كما قال تعالى في موضع آخر " فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما " (٤) .

فالتخصيص بما ذكره غير مسلم .

( ٢ ) على فرض التسليم بأن الآية عامة في كل نهى فتكون ايضا عامة ففى الحرام والمكروه فيبطل الاستدلال بها على تخصيص النهى بالتحريم (٥) .

( ١ ) زينب بنت جحش الاسديّة ام المؤمنين زوج النبي صلى الله عليه وسلم وكانت قبله عند مولاة زيد بن حارثة ثم تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم وفيها نزل قوله تعالى " فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكمها " وهو بنت عم الرسول صلى الله عليه وسلم وكانت تفخر على نساء النبي صلى الله عليه وسلم بان الله زوجها . ماتت سنة عشرين .  
الاصابة ( ٤ : ٣٠٢ ) .

( ٢ ) زيد بن حارثة بن شراحيل الكعبي وهبته ام المؤمنين خديجة للرسول صلى الله عليه وسلم بعد ان تزوجها ، وغيره الرسول صلى الله عليه وسلم بعينه وبين ابيه وحمه فاختر الرسول صلى الله عليه وسلم ، كان يدعى زيد بن محمد حتى نزلت ادعواهم لآبائهم " وهو حب الرسول صلى الله عليه وسلم .  
الاصابة ( ١ : ٥٤٥ ) .

( ٣ ) ابن كثير ( ٣ : ٤٨٩ ) .

( ٤ ) النساء : ٦٥ .

( ٥ ) الاحكام ( ٢ : ١٣٩ ) .

وجوابه : ان الامر الذى لا خيرة فيه هو ما كان على سبيل الجـزم  
نهيًا كان او امرا والنهي الذى على سبيل الجزم هو نهى التحريم  
اما المنكروه ففيه نوع خيرة اذ لا جزم فيه فانتفى الاعتراض .

مناقشة الدليل الرابع من الكتاب وهو قوله تعالى " وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا " .

اعترض عليه من وجوه :

( ١ ) ان قوله ( فانتهوا ) امر محتمل للوجوب والندب ولا دلالة فيـــــــــــــــــه على وجوب الانتباه<sup>(١)</sup> .

وجوابه ما علم في موضعه من ان الامر للوجوب الذي مخالفته تفيد التحريم للندب الذي مخالفته تفيد الكراهة .

( ٢ ) على التسليم بأن الامر للوجوب فليس في الآية دلالة على ان حقيقة النهي المجرد التحريم ان الامر بالانتباه عام في كل نهى سواء كان نهى تحريم او نهى كراهة .

وجوابه : انكم اذا سلمتم بأن الامر للوجوب لزمكم التسليم بأن الدليل يدل على تحريم المنهى عنه ان وجوب الترك لا يكون الا في المحرم .  
اما المكروه فغير واجب الترك باتفاق .

---

( ١ ) المستصفى ( ١ : ١٦٧ ) .

مناقشة الدليل الخامس من الكتاب وهو قوله تعالى " افحصيت امرى " كما سبق بيانه .

اعترض عليه من وجوه :

( ١ ) ان الوصف بالعصيان لا يطلق على فاعل المنهى عنه المجرد عن القرائن الدالة على التحريم بل العاصي مرتكب ما هو مقرون من النواهي بقرينة التحريم .<sup>(١)</sup>

( ٢ ) ان الاستدلال بقوله ( افحصيت امرى ) وقوله ( وعصى آدم ربه فغوى ) على انه من المجرد عن قرينة غير مسلم فان في سياق الايتين ما يدل على ان النهى للتحريم فتكون هناك قرينة دالة على المراد .<sup>(٢)</sup>

وجواب الاعتراضين واحد وهو ان الله سبحانه وتعالى رتب وصف العصيان على نواهي مجردة ليس فيها قرينة دالة على التحريم وذلك ان قوله تعالى حكايمة عن موسى عليه السلام لهارون افحصيت امرى المراد به عصيان قوله ولا تتبع سبيل المفسدين . وقوله تعالى وعصى آدم ربه المراد به عصيان آدم لربه في قوله له ولا تقربا هذه الشجرة . وهما نهيان مجردان عن قرينة دالة على التحريم .

( ٣ ) ان وصف العصيان يطلق على مخالف نهى الكراهة كما يطلق على مخالف نهى التحريم . وجواب ذلك عدم التسليم بأن مخالف نهى الكراهة يطلق عليه وصف العصيان ومن قال ذلك فعليه الدليل .

( ٤ ) وقد ذكر الاسنوى اعتراضا آخر ورده وهو ان المراد بالعصاة فسق الالية - ومن يعص الله ورسوله - هم الكفار لا فاعل المنهى عنه لقرينة الخلود فان غير الكفار لا يخلد في النار . واجاب عنه بان المراد بالخلود المكث الطويل .<sup>(٣)</sup>

- 
- ( ١ ) تيسير التحرير ( ١ : ٣٤٣ ) ، التقرير والتحبير ( ص ٣٠٥ ) .  
 ( ٢ ) تيسير التحرير ( ١ : ٣٤٣ ) ، التقرير والتحبير ( ص ٣٠٥ ) .  
 ( ٣ ) شرح الاسنوى ( ٢ : ٢٩ ) .

ثانيا : مناقشة أدلة السنة .

نوقش الدليل الاول من السنة من وجهين :

( ١ ) ان قوله صلى الله عليه وسلم وانما نهيتكم فانتهوا ليس فيه الا امر بالانتهاء سواء كان الانتهاء على وجه التحريم او على وجه الكراهة ان الامر محتمل للوجوب والندب كما سبق في الاعتراض على الدليل من قوله تعالى واما نهاكم عنه فانتهوا . فتخصيصه بالدلالة على التحريم تخصيص بلا مخصص وهو ممنوع .

وجوابه ان الامر في الحقيقة موضوع للوجوب اي فعل المأمور به على وجه الجزم الذي هو معنى الوجوب ومخالفة هذا الامر بفعل المنهى عنه تقتضى التحريم .

والندب معنى مجازي لما قيل في باب الامر .

( ٢ ) على التعليق بأن في الحديث دلالة على ان النهي للتحريم فانه لا يدل على ذلك الا في بعض النواهي بدليل منفصل لا من وضع اللفظ وهو غير المدعى .<sup>(١)</sup>

وجوابه انكم ان سلمتم دلالة الحديث على ما قررناه فقولكم انه لا يسدل على ذلك الا في بعض النواهي بدليل منفصل غير مسلم لان لفظ فانتهوا عام في كل نهى الا ماوردت معه قرينة تغرجه عن هذا المصنى الاصل الى معنى آخر فانه يخرج بسبب القرينة لا بوضع اللفظ وليس معنا هنا ما يخرج الحديث عن ظاهره .

واما الدليل الثاني فيمكن ان يعترض عليه بأن المراد بالعاصي الكافر بدليل استثناءه من دخول الجنة ومعلوم ان المسلم العاصي يدخل الجنة .

وجواب ذلك ان الاستثناء من دخول الجنة يصح ان يراد به الكافر فهو لا يدخل الجنة ابدا ويصح ان يراد به المسلم والعراة من عدم الدخول هو دخول الجنة مع اول داخل<sup>(٢)</sup> .

وعلى هذا فيكون المراد بالعصيان مخالفة المنهى عنه .

( ١ ) شرح الاسنوي ( ٢ : ٥٣ ) .

( ٢ ) فتح الباري ( ١٣ : ٢٥٤ ) .

ثالثا : مناقشة دليل الاجماع .

واما دليل الاجماع فقد قالوا فى الاعتراض عليه :  
( ١ ) ان معكايه الاجماع وضع وثقل على الامة ونسبة لهم الى الخطيئة  
ويجب تنزيههم عنه بدليل حصول الخلاف فى هذه المسألة ، ولو كان  
الاجماع صحيحا لما حصل الخلاف . نعم يجوز ان يصدر ذلك من  
طائفة ظنوا ان ظاهر النهى التحريم .

وانما فهم المحصلون - وهم الاقلون - ذلك من القرائن والا دلالة  
بدليل انهم قطعوا بتحريم الزنا والنهى يحتل التنزيه ، وكيف قطعوا  
مع الاحتمال لولا ادلة قاطعة .

وما قول من يدعى الاجماع الا كقول من يقول النهى للكراهة بالاجماع  
لانهم حكموا بالكراهة فى بعض النواهي ، وكذلك الزنا والقتل  
ورد فيهما تهديدات ودلالات تواردت على طول مدة النبوة فلذلك  
قطعوا به الا بمجرد النهى الذى منتهاه ان يكون ظاهرا فيتطرق  
اليه الاحتمال<sup>(١)</sup> .

فانما الاجماع غير صحيح لان المسألة خلافية وانما كثر الاستدلال  
فقط .

وجواب ذلك : انا قلنا فى معرض الاستدلال انه كثر الاستدلال  
وتكرر حتى شاع وذاع من السلف ذلك ولم ينقل لنا ان احدا منهم  
انكر عليهم هذا بدليل الحوادث التى حصلت والتى ذكرنا بعضها  
منها فى الاستدلال بفهم الصحابة ولم يخالف فى ذلك احد .

وقولكم يجوز ان يصدر ذلك من طائفة ظنوا ان ظاهر النهى التحريم  
يبيح بآن ذلك صدر من جمهور الائمة ولم يخالفهم فى ذلك الا نزر  
يسير فمحو من القرائن ان النهى للكراهة فسحبوه على كل نهى .  
وليس القول بالتحريم كالقول بالكراهة قوة دليل وكثرة قائل وشيوع  
حوادث .

( ١ ) المستصفى ( ١ : ١٦٨ ) ، الاحكام للامدى ( ٢ : ١٤٠ ) .

( ٢ ) ان استدلال السلف بالصيغة على التحريم كان بنواهي محتفظة بقرائن التحريم بدليل استدلالهم بكثير من صيغ النهي على الكراهة .<sup>(١)</sup>  
 وجوابه ان استدلال السلف بكثير من صيغ النهي على الكراهة كان بقرائن صارفة عن الحقيقة - التحريم - معينة للكراهة بخلاف الصيغ المنسوبة اليها التحريم .

وقد طم ذلك باستقراء الصيغ المنسوبة اليها التحريم والصيغ المنسوبة اليها الكراهة فملنا بالتبع ان فهم التحريم لا يحتاج الى القرينة لتبادره الى الذهن .<sup>(٢)</sup>

ونحن نحتكم الى التبادر فصيغ النهي تدل على التحريم لانها هو المتبادر منها وليست في حاجة الى قرينة للدلالة على التحريم بخلاف دلالة النهي على الكراهة .

فان ذلك لا يتبادر منها وان دلت على الكراهة في بعض الصور فانما تدل عليها بالقرينة وهذا دليل المجازية .

( ٣ ) ان ما يفيد هذا الدليل - على التسليم بفهم التحريم مع عدم القرائن ظن في الاصول لانه اجماع سكوني ، ولما قلنا من احتمال كونها بقرائن تفيد التحريم والظن فيها لا يكفي لان المطلوب فيها العلم .<sup>(٣)</sup>  
 وجوابه من وجهين :

الوجه الاول : انا لانسلم ان ما يفيد هذا الدليل ظن بل يفيد العلم لا مرين .<sup>(٤)</sup>

اولهما : حصول العلم باتفاق السلف على ان الصيغة للتحريم لانه

( ١ ) التقرير والتحجير ( ص ٣٠٤ ) ، حاشية السعد ( ٢ : ٨٠ ) ، الاحكام

للإمداد ( ٢ : ١٤٠ ) ، تيسير التحرير ( ١ : ٣٤٢ ) .

( ٢ ) حاشية السعد ( ٢ : ٨٠ ) ، تيسير التحرير ( ١ : ٣٤٢ ) ، التقرير والتحجير ( ص ٣٠٤ ) .

( ٣ ) التقرير والتحجير ( ص ٣٠٤ ) ، تيسير التحرير ( ١ : ٣٤٢ ) ، مختصر ابن الحاجب ( ٢ : ٧٩ ) ، شرح العضد ( ٢ : ٨٠ ) ، الاحكام للإمداد ( ٢ : ١٣٨ ) .

( ٤ ) تيسير التحرير ( ١ : ٣٤٢ ) ، التقرير والتحجير ( ص ٣٠٤ ) ، شرح العضد ( ٢ : ٨٠ ) ، مختصر ابن الحاجب ( ٢ : ٧٩ ) .

تكرر الاستدلال وعدم النكير وحصول العلم يدل على ان مفاده العلم لا الظن .

الثاني : القطع بتبادر التحريم من النواهي المجردة عن القرائن الصارفة فوجب القطع بتبادره القطع بالتحريم من اللغة <sup>(١)</sup> .

الوجه الثاني : على فرض التسليم بأن ما يفيد الدليل ظن فأنه يكفي فيه الظهور ونقل الاحاد والا تعذر العمل باكثر الظواهر لا نها لا تفيد الا الظن اما القطع فلا سبيل اليه <sup>(٢)</sup> .

( ٤ ) ان المستدلين بصيغة النهي على التحريم هم الذين مذهبيهم ان النهي المطلق للتحريم ،

واستدلوا لهم لا يلزم المخالفين ، واما استدلال الجميع بمن فيهم المخالفين فلم يثبت <sup>(٣)</sup> .

وبجوابه ان الاستدلال يلزم المخالف حتى يأتي بما يدفعه .

وأیضا فان المخالفين لا يستقيم قولهم في النهي المجرد .

وقد اثبتنا استدلال جميع السلف بلا نكير .

( ٥ ) اجماع اهل اللغة ان السيد اذا نهى عبده عن فعل فارتكبه حسن

تأديبه وعقوبته ليس دليلا على التحريم فان التأديب والعقوبة يكونان على فعل المكروه .

فالتقول بانه لو لا وجوب التراك وتحريم المخالفة ما حسنت عقوبته غير مسلم بل تحسن العقوبة على فعل المكروه .

وبجوابه : ان المكروه لا عقوبة فيه ولا تأديب على مخالفه ولو كره سيده من عبده فعلا ما فلم يمثل لم يحسن عقوبته وتأديبه بل لو حصل منه التأديب والعقوبة لجاز الانكار عليه لعدم اقتضاء كراهته العقوبة والتأديب فهما لا يكونان الا على مخالفة الحرام .

( ١ ) تيسير التحرير ( ٣٤٢ : ١ ) ، التقرير والتحبير ( ص ٣٠٤ ) .

( ٢ ) تيسير التحرير ( ٣٤٢ : ١ ) ، التقرير والتحبير ( ص ٣٠٤ ) ، شرح العضد

( ٢ : ٨٠ ) ، مختصر ابن الحاجب ( ٢ : ٧٩ ) .

( ٣ ) حاشية الازميري ( ص ١٦٢ - ١٦٣ ) .



رابعاً : مناقشة دليل القياس .

اما دليل القياس فقد اعترض عليه بانه قياس فاسد لا يصح لان الاصل المقيس عليه وهو ان الامر للوجوب غير مسلم بل هي مسألة خلافية كمسألة التناسل هذه وردت فيها عدة اقوال ولكل دليله فلا يقاس عليها ان من شرط القياس ان يكون الاصل المقيس عليه متفقاً عليه لا خلاف فيه وهذا غير متحقق هنا فامتنع الاستدلال به .

ويمكن الجواب عن هذا الاعتراض بأن القول في الامر انه يقتضى الوجوب . وان كانت مسألة خلافية الا ان القول الراجح والمشهور عن السلف ومن جماعير الامة والائمة الاربعة انه للوجوب .  
وان كان القول المخالف مرجوحاً فهو غير معتبر . ولهذا صح القياس على الامر . والله اعلم .

خامسا : مناقشة دليل الحرف .

وقد اورد المخالف اسئلة على دليل الحرف كما يلي :

( ١ ) ان استحقاق الذم والتوبيخ كما يكون في نهى التحريم يكون فـى نهى الكراهة اذ فائدة النهى - تحريما او كراهة - هي الامتثال وعدم الامتثال يوجب استحقاق الذم والتوبيخ .

وجوابه : انه متى استحق المنهى الذم والتوبيخ فان المنهى للتحريم ان سبق ان بينا ان نهى الكراهة لا يصح العقوبة والتأنيب عليه وكذلك الذم والتوبيخ .

ان طلب الامتثال على مراتب : طلب امتثال جازم وهذا يستحق الذم والتوبيخ وهو التحريم في النهى ، وطلب امتثال غير جازم بحيث لو لم يمتثل لم يعاقب وهو الكراهة .

فالا عتراض مدفع ان هو قياس مع الفارق .

( ٢ ) واما القول بان المنهى في اللغة والشرع يفهم تحريم المنهى عنه فهو نفس الدعوى وذلك غير مسلم لانه من باب المصادرة التي هي اخذ الدعوى في الدليل .

ولا بد ان يعلم التحريم بالقرائن فقد تكون للناهي عادة مع المنهى وعهد ، وتقرن به احوال واسباب بهما يفهم الشاهد التحريم . واسم المصبيان لا يسلم اطلاقه على وجه الذم الا بعد قرينة التحريم لكن قد يطلق لا على وجه الذم كما يقال اشرت عليك ان لا تفعل كذا فصصيتنى ومخالفتنى<sup>(١)</sup> .

وجواب ذلك ان القول بانهم انما عرفوا التحريم بما شاهدوا من الاحوال ممنوع لان من كان غائبا منهم عن مجلسه اشتغل بـه كما بلغه حيث اشتغل به من كان حاضرا ومشاهدة الحال لا توجد في حق من كان غائبا فانتهى هذا الاحتمال<sup>(٢)</sup> .

( ١ ) المستصفى ( ١ : ١٦٦ ) .

( ٢ ) حاشية انرهاوى على المنار ( ص ١٢٠ ) ، اصول السرغسي ( ١ : ١٦ ) .

وأما القول بأن اسم العصيان قد يطلق لا على وجه الذم فهو شروح به  
عن معناه الأصلي إلى معنى آخر يحتاج إلى قرينة تخرجه فهو  
خلاف الأصل .

( ٣ ) قول المستدل أن العقول يفهم التحريم من الصيغة المجردة عن  
القرينة هو نفس الدعوى وحكاية المذهب .

قلنا الدعوى هي أن صيغة النهي عند الإطلاق يراد بها التحريم  
وفهم العقول دليل على الدعوى لا نفس الدعوى .

## سادسا : مناقشة ادلة المقل .

( ١ ) القول بان التحريم من المصمات يقال لهم والكراهة ايضا من المصمات .  
وليس امثلا احد الاسمين من لفظ يدل عليه بأولى من الاخر ، فليكن  
لا تفعل عبارة عن الكراهة ودال عليه .<sup>(١)</sup>

وابيب عنه بأن الكراهة لها لفظ يدل عليها هو قولهم كرهت .<sup>(٢)</sup>  
واعترض على هذا الجواب بأن يقال ايضا ان للتحريم لفظ يدل عليه  
هو حرمت .<sup>(٣)</sup>

فان قيل ان حرمت ونحوه صيغة اخبار فاين صيغة الانشاء .  
قيل اهم والكراهة كذلك ، فكرهت ونحوه صيغة اخبار فاين صيغة  
الانشاء فبقى السؤال قائما .<sup>(٤)</sup>

قلت : لكن يجاب عليه بجواب آخر هو ان صيغة الانشاء لا تفعل  
تدل على التحريم وعلى الكراهة لكن دلالتها على التحريم دلالة  
اصلية وعلى الكراهة دلالة مجازية لا بد فيها من قرينة والتحريم اهم  
من المكروه على كل حال فانتفى السؤال .

( ٢ ) قول الثاقبين بالتحريم ان حمل النهي على التحريم احوط للمكلف على  
ما بين في الدليل معارض بما يلزم من الحمل على التحريم —  
الاضرار الالزام من الترك الشاق وتحميل النفس مشقة الترك في حالة  
ظهور كونه للكراهة .<sup>(٥)</sup>

ثم ان هناك فرقا بين التحوط وبين كون اللفظ حقيقة في التحريم  
والدعوى هي ان النهي حقيقة في التحريم وهو غير التحوط .  
ويجاب عن هذا الاعتراض : ان تبعه العقاب الحاصلة فيما اذا فعله  
على انه مكروه ثم ظهر انه للتحريم اشد وطأة وآثارا على النفس —  
الاضرار الالزام من الترك الشاق وتحميل النفس مشقته .

( ١ ) المستصفى ( ١ : ١٦٦ ) ، الاحكام للامدى ( ٢ : ١٤١ ) .

( ٢ ) “ ( ١ : ١٦٦ ) ، “ “ ( ٢ : ١٤١ ) .

( ٣ ) “ ( ١ : ١٦٦ ) ، “ “ ( ٢ : ١٤١ ) .

( ٤ ) المستصفى ( ١ : ١٦٦ ) .

( ٥ ) الاحكام للامدى ( ٢ : ١٤١ ) .

ثم ان اتباع الاوامر واجتناب النواهي فيه قسر للنفس وحمل لها على الطاعات وهي بطبيعتها ميالة الى الشهوات، فمشقة التكليف حاصلة حتى في غير حالات التحوط بل هي حاصلة في حمل النفس على التكليف المتيقنة . ثم ان المكروه مطلوب الترك فاذا لم يسزم المكلف نفسه بترك المكروه وعدم الوقوع فيه فهو ورع يطلبه الشرع وتسوق للشبهات التي ربما جرت المكلف الى الوقوع في المحرمات . اما التفريق بين التحريم والتحوط فهو مسلم ولكنها طريقة للاستدلال لا مشاحة فيها .

( ٣ ) قول المستدل ان المكروه داخل في الحرام من غير عكس فحمل النهي على التحريم اولى يقال له ان الدعوى هي ان النهي حقيقة فـ على التحريم وتولكم هنا انما هو حمل على الاولى فبينهما فرق .

سابقا : مناقشة دليل فهم الصحابة .

اعترض على الاستدلال بفهم الصحابة بما يلي :

- ( ۱ ) ان فهم الصحابة ليس حجة حتى يثبت به حكم .
- ( ۲ ) يحتمل ان يكون الصحابة انما فهموا التحريم في الحوادث المذكورة بقرائن فلا يكون دليلا على ما اردتم .

وجواب هذه الاعتراضات كما يلي :

- ( ۱ ) ان فهم الصحابة اذا لم يخالف قول الرسول صلى الله عليه وسلم ولا فعله ولا تقريره ولم يخالفه صحابى آخر حجة وهو مذنب جمهور الامة .

- ( ۲ ) على التسليم بأن فهم الصحابة ليس حجة فان فيما ذكرنا من الحوادث اجماع منهم على فهم التحريم ولم يخالف منهم احد ففى ذلك الفهم فكان اجماعا منهم والاجماع حجة وفاقا .

- ( ۳ ) احتمال القرائن غير وارد لانه لم يرد فى الاحاديث التى ذكرت الحوادث التى اوردها ذكر لقرينة وانما كان الامثال عقب لفظ النهى مباشرة دون قرينة حال او مثال فانتفى الاحتمال واستقام الاستدلال .

### ادلة القائلين بالكراهة

اما الذين قالوا بأن المعنى الحقيقي للنهى هو الكراهة فادلتهم  
كما يلى :

( ١ ) انه قد ورد النهى فى لسان الشرع دالا على الكراهة فيكون هو  
وضحه الحقيقي ومن امثلة ذلك :

( أ ) ما جاء فى مسلم عن ابى هريرة رضى الله عنه ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال لا يشربن احد منكم قائما فمن نسى  
فليستق<sup>(١)</sup> .

فان النهى هنا للكراهة والا لما شرب الرسول صلى الله عليه  
وسلم قائما فيما جاء عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : سقيت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من زمزم فشرب وهو قائم<sup>(٢)</sup> .  
قال فى فتح البارى ( قال القرطبي لم يصراحد الى ان النهى  
فيه للتحريم )<sup>(٣)</sup> .

( ب ) ما روى عن ابى هريرة رضى الله عنه قال نهى النبى صلى الله  
عليه وسلم ان يشرب من فى السقاء<sup>(٤)</sup> .  
فالنهى هنا للكراهة .

( ٥ ) قال النووي ( اتفقوا على ان النهى هنا للتنزيه لا للتحريم ) .  
ومثل هذه الامثلة كل ما جاء من النواهي على سبيل الارشاد

- 
- ( ١ ) صحيح مسلم ( ٣٦ ) كتاب الاشربة ، ( ١٤ ) باب كراهية  
الشرب قائما ، حديث رقم ( ١١٦ ) .  
( ٢ ) صحيح مسلم ( ٣٦ ) ، كتاب الاشربة ، ( ١٥ ) باب فى الشرب من  
زمزم قائما ، حديث رقم ( ١١٧ ) .  
صحيح البخارى ( ٧٤ ) ، كتاب الاشربة ، ( ١٦ ) باب الشرب  
قائما ، حديث رقم ( ٥٦١٧ ) .  
( ٣ ) فتح البارى ، ( ١٠ : ٨٣ ) .  
( ٤ ) صحيح البخارى ( ٧٤ ) ، كتاب الاشربة ، ( ٢٤ ) باب الشرب من  
فم السقاء ، حديث رقم ( ٥٦٢٨ ) .  
( ٥ ) النووي على مسلم ( ١٣ : ١٩٤ ) .

والأدب والتوجيه إلى المطلق الفاضل كما في النهي عن سؤال مالم  
يبد طعمه والنهي عن البول والتفوط في معتادات الناس .

( ٢ ) فهم الصحابة رضوان الله عليهم الكراهة من النهي المجرد ومن  
ذلك :

( أ ) ما روى عن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
أنه قال لا تواصلوا قالوا انك تواصل قال لست كأحد منكم  
اني اطعم واسقى او اني ابى بيت اطعم واسقى .<sup>(١)</sup>

فتد فهم الصحابة رضوان الله عليهم من النهي غير التحريم  
ولذلك سألوا النبي صلى الله عليه وسلم واعترضوا عليه بـ  
ورد في حديث أبي هريرة قوله :

( فلما ابوا ان ينتهوا عن الوصال واصل بهم يوما ثم يوصوا  
ثم رأوا الهلال فقال لو تأخر لزدتكم كالتكليل لهم حين ابوا  
ان ينتهوا )<sup>(٢)</sup> .

واباء الصحابة عن الانتهاء دليل على انهم فهموا من النهي  
غير التحريم وهو الكراهة والا فلو فهموا التحريم وغالفتوا  
لمناق بهم عقاب العصاة المخالفين .

قال في الفتح ( ومن ادلة الجواز اقدام الصحابة على  
الواصل بعد النهي فدل على انهم فهموا ان النهي  
للتنزيه لا للتحريم والا لما اقدموا عليه )<sup>(٣)</sup> .

( ب ) ما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال يوم الاحزاب ( لا يصلين احد العصر الا فسي  
ينى قريظة فادرك بعضهم العصر في الطريق فقال بعضهم  
لا نصل حتى نأتيهم وقال بعضهم بل نصل لم يرد مننا  
ذلك فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يعنف واحدا

( ١ ) صحيح البخاري ( ٣٠ ) ، كتاب الصوم ، ( ٤٨ ) باب الوصال  
عدد بيت رقم ( ١٩٦١ ) .

( ٢ ) صحيح البخاري ( ٣٠ ) ، كتاب الصوم ، ( ٤٩ ) باب التكليل لمن  
اكثر الوصال ، عدد بيت رقم ( ١٩٦٥ ) .

( ٣ ) فتح الباري ( ٤ : ٢٠٥ ) .



(١)

منهم .

( ٣ ) ان النهي انما يدل على مرجوعية المنهى عنه اى كون تركه ارجح من

فعله وهو لا يقتضى التحريم بل يقتضى الكراهة .<sup>(٢)</sup>

( ٤ ) ان النهي وهو طلب ترك الفعل له مراتب اعلاها التحريم وانها

الكراهة .

فلا بد من تنزيل النهي على اقل ما يشترك فيه التحريم والكراهة

وهو طلب ترك الفعل وان تركه خير من فعله وهذه هى الكراهة

وهى المتينة المعلومة فوجب حمل النهي عليها . واما التحريم

ولزوم العقاب فغير معلوم فيتوقف فيه .<sup>(٣)</sup>

( ٥ ) ان المكروه ما تركه خير من فعله وهو داخل فى الحرام من حيث

طلب انترك وان كان طلب الترك فيه ليس على سبيل الجزم والالزام

فكل حرام مكروه لانه يشمل طلب الترك الذى فى المكروه وزيادة

ولا عكس لان الحرام ما يلام على فعله ويعاقب عليه والمكروه ليس كذلك

فوجب جعل النهي حقيقة فى المكروه لكونه متيقنا .<sup>(٤)</sup>

( ٦ ) ان النهي طلب ترك وطلب الترك يدل على قبح المتروك لا غير .

والمكروه قبيح فيصيح طلب تركه وما زاد على ذلك درجة لا يدل عليها

( ١ ) صحيح البخارى ( ٦٤ ) كتاب المغازى ، ( ٣٠ ) باب مرجع النبى

صلى الله عليه وسلم من الاحزاب ومخرجه الى بنى قريظة ومحاصرته

ايامهم ، حديث رقم ( ٤١١٩ ) .

ورواه مسلم مع اختلاف فى اللفظ ( ٣٢ ) كتاب الجهاد والسير

( ٢٣ ) باب المبادرة بالفزو وتقدير اهم الامرين المتعارضين

حديث رقم ( ٦٩ ) .

( ٢ ) ارشاد الفحول ( ص ١١٠ ) ، تفسير التنقيح ( ص ١٠٥ ) .

( ٣ ) المستصفى ( ١ : ١٦٦ ) ، ( ١ : ١٦٦ ) ، روضة الناظر

وشرحها ( ص ٧ ) ، شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع ( ص ٤٧٥ )

حاشية العطار على شرح الجلال المحلى ( ٤٧٥ ) ، اصول الشرح

( ١ : ١٧ ) ، كشف الاسرار ( ١ : ١١١ ) ، شرح المنار ( ص ١٢٠ ) .

( ٤ ) الاحكام ( ٢ : ١٥٢ ) .

مطلق النهي ولا يلزم منه .<sup>(١)</sup>

( ٧ ) ان الشارع نهى عن المكروهات والمحرمات معا فعند وروده يحتمل الامرين معا فيعمل على اليقين<sup>(٢)</sup> وهو طلب الترك على غير وجهه الجزم اى الكراهة .

( ٨ ) وهناك ايضا دليل القياس على قول من قال بأن الصنعى الحقيقى للامر هو الندب فكذاك فى النهى الكراهة انهما المتيقنان<sup>ان</sup> المعلومان وماعداهما فغير متيقن .

---

( ١ ) روضة الناظر وشرحها ( ص ٧٠ ) .

( ٢ ) “ “ “ ( ص ٧٠ ) .

## مناقشة ادلة القائلين بالكراهة

( اما قولهم انه قد ورد النهى فى لسان الشرع دالا على الكراهة فيكون هو وضعه الحقيقى واما دلالة على التحريم فبالقرائن فهى دعوى ينتصها الدليل .

وانما حكموا بذلك لما وجدوا نواهى معناها الكراهة ولو دققنا النظر فيها لوجدناها انما حملت على الكراهة بقريضة صارفة .

واما الامثلة التى ذكروها فهى حجة عليهم وبيان ذلك كالتالى :

( أ ) ان شرب النبي صلى الله عليه وسلم قائما من ماء زمزم قريضة صارفة لنبيه صلى الله عليه وسلم عن الشرب قائما من التحريم الى الكراهة ولولا فعله صلى الله عليه وسلم لكان النهى للتحريم .

فالاصل اذا هو التحريم والقريضة صارفة للنهى عن معناه الاصل الى الكراهة .

اما قول القرطبي كما نقله صاحب فتح البارى من انه لم يصراحد الى انه للتحريم فمردود بما يلى :

ان هذه الدعوى غير مسلمة بل يزعم ابن حزم بالتحريم كما ذكره ابن حجر فى الفتح (١) .

وايضا فالعلماءذكروا فى هذه المسألة وجها هو جواز الشرب قائما ونفى الكراهة . ولذلك فقد استتكر على رضى الله عنه من كره ذلك ففى الحديث عن النزال (٢) قال : اتى على رضى الله عنه على باب الرحبة بماء فشرب قائما فقال ان ناسا يكره احداهم ان يشرب وهو قائم واني رأيت النبي صلى الله عليه وسلم فعل كما رأيتمنى فعلت (٣) .

( ١ ) فتح البارى ( ١٠ : ٨٣ ) .

( ٢ ) هو انزال بن سبرة الهلالى الكوفى ثقة من الثانية قيل ان لــــه صحة .

انظر انكشاف ( ٣ : ١٩٩ ) ، وتقرير التهذيب ( ٢ : ٢٩٩ ) .

( ٣ ) صحيح البخارى ( ٧٤ ) كتاب الاشربة ( ١٦ ) باب الشرب قائما حديث رقم ( ٥٦١٥ ) .

وعلى التسليم بدعوى القرطبي فان ذلك نظرا للقريظة الصارفة للحكم من التحريم الى الكراهة .

(ب) اما حديث النهي عن الشرب من فم الاناء فقد اختلف فيه على النحو السالف .

فجزم ابن عزم بالتحريم لثبوت النهي وقال بعضهم بالتحريم لان الامور التي نهى من اجلها عن الشرب من فم الاناء فيها ما يقتضى الكراهة وفيها ما يقتضى التحريم .  
والقاعدة في مثل ذلك ترجيح القول بالتحريم .<sup>(١)</sup>

اما من قال بالكراهة فلم يقل به لمطلق النهي بل لـ ورود الاحاديث الدالة على الرخصة والجواز فكانت قريظة صارفة للنهي من التحريم الى الكراهة .

قال ابن حجر : ( قال النووي : ويؤيد كون هذا النهي للتنزيه احاديث الرخصة في ذلك )<sup>(٢)</sup> .

فقول النووي السابق في الدليل من انهم اتفقوا على ان النهي للتنزيه لا للتحريم غير مسلم .

( ٢ ) واما استدلّاهم بفهم الصعابة وذكرهم قضاي دالة على ذلك فقد اعترض عليه بما يلي :

( أ ) ان وصال الصحابة رضوان الله عليهم بعد النهي عنه ليس لفهمهم الكراهة . بل فهموا ان الرسول صلى الله عليه وسلم حينما نهاهم اراد التخفيف عنهم لما روي في حديث عائشة رضي الله عنها نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال رحمة لهم<sup>(٣)</sup> .

وعرض الصحابة رضوان الله عليهم على متابعة الرسول صلى الله عليه وسلم واقتداهم به في كل شيء بل وسؤالهم عن

( ١ ) فتح الباري ( ١٠ : ٩١ ) .

( ٢ ) فتح الباري ( ١٠ : ٩١ ) .

( ٣ ) صحيح البخاري ( ٣٠ ) كتاب الصوم ، ( ٤٨ ) باب الوصال

حديث رقم ( ١٩٦٤ ) .

افعاله صلى الله عليه وسلم في البيت امر معروف تشهد له  
حوادث كثيرة<sup>(١)</sup> . كل هذا دفعهم الى الوصال مخصوصا  
وانهم رأوه عليه الصلاة والسلام وهو يواصل .

قال في الفتح : فلو كان النهي للتحريم لما اقرهم على فعله  
فعلم انه اراد بالنهي الرحمة لهم والتخفيف عنهم كما  
صرحت به عائشة في حديثها وهذا مثل ما نهاهم عن قيام  
الليل خشية ان يفرض عليهم ولم ينكر على من بلغه انه فعله  
معن لم يشق عليه<sup>(٢)</sup> .

طى ان المسألة فيها خلاف مذكور فقل النهي على سبيل  
التحريم وقيل على سبيل الكراهة وقيل يعمر على من شق  
عليه ويباح لمن لم يشق عليه . . . . . ونذهب الاكثرون الى  
تحريم الوصال وعن الشافعية في ذلك وجهان التحريم  
والكراهة<sup>(٣)</sup> .

وطى التسليم بأن الصعابة رضى الله عنهم فحوا من النهي  
الكراهة فذلك للقرينة الصارفة اليها وهي مواصلة النسي  
صلى الله عليه وسلم .

( ١ ) من ذلك ما رواه البخاري ومسلم عن انس رضى الله عنه ان نفرا من  
اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم سألوا ازواج النبي صلى الله عليه  
وسلم عن عمله في السر فقال بعضهم لا تزوج النساء وقال بعضهم  
لا تأكل اللحم وقال بعضهم لا نأكل على فراش فعمد الله واشفى عليه  
فقال ما بال اقوام قالوا كذا وكذا لكنى اصلى واناام واصوم وافطر  
واتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس منى .

انظر صحيح مسلم ( ١٦ ) كتاب النكاح ( ١ ) ، باب استحباب  
النكاح لمن تآقت نفسه اليه ووجد مؤنة ، حديث رقم ( ٥ ) .  
ورواه البخاري بلفظ جاء ثلاثة رهط الى بيوت ازواج النبي صلى الله  
عليه وسلم يسألون عن عبادة النبي صلى الله عليه وسلم فلما اغبروا  
كأنهم تآلوا فقالوا وابين نحن من النبي صلى الله عليه وسلم قد  
فقر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر . . الى آخر الحديث .  
صحيح البخاري ( ٦٧ ) كتاب النكاح ، ( ١ ) باب الترغيب في  
النكاح ، حديث رقم ( ٥٠٦٣ ) .

( ٢ ) فتح الباري ( ٤ : ٢٠٤ ) .

( ٣ ) فتح الباري ( ٤ : ٢٠٤ ) .

(ب) صلاة بعض الصحابة رضى الله عنهم العصر مع نهى النبي صلى الله عليه وسلم ليس ببناء على فهمهم ان النهى للكراهة وانما فهموا ان الرسول صلى الله عليه وسلم اراد منهم الاستعجال وحث السير والاسراع الى بني قريظة فحملوا النهى على غير الحقيقة . واما من لم يصل من الصحابة فحمل النهى على حقيقته <sup>(١)</sup> . فلا حجة في هذا على ان حقيقة النهى الكراهة .

(٣) قولهم ان النهى انما يدل على مرجوحية المنهى عنه وهو لا يقتضى التحريم رد بما يلي :

(أ) ان هذه دعوى باطلة اذ ليست دلالة النهى مرجوحية المنهى عنه كما يفهم ذلك من لفظ العصر (انما) بل دلالة النهى وجوب الانتهاز عن المنهى عنه .

(ب) على فرض صحة الدعوى فانها مردودة بأن السابق الى الفهم عند التجرد من القرائن هو التحريم <sup>(٢)</sup> . وخروجها من التحريم يكون مستندا الى القرينة الدالة على ذلك .

(٤) قولهم انه لا بد من تنزيل النهى على الكراهة لانها المتيقن رد عليه الغزالي بأمرين :

احدهما : ان هذا استدلال والاستدلال لا مدخل له في اللغات .  
ثانيهما : لو كان تنزيل لفظ النهى على المتيقن لازما لكان جعله حقيقة في رفع العرج عن الترك اولى لكونه متيقنا بخلاف المكروه فانه متميز بكون الترك مترجعا على الفعل وهو غير متيقن <sup>(٣)</sup> .

قلت : قولهم ان الكراهة هي المتيقنة المعلومه والتحريم ولزم العقاب غير معلوم قول مردود بل المعلوم من النهى والمتبادر من التحريم وتوقع العقاب عند المخالفة اما الكراهة فظنونية محتطة .  
ثم لو ثبت ان النهى له مراتب اعلاها التحريم وانما الكراهة

(١) فتح الباري (٢: ٤١٠) .

(٢) ارشاد الفضول (ص ١١٠) .

(٣) المستصفى (١: ١٦٦) .

وجيب عمله على التحريم ان هو الكامل منه والاصل في الاشياء الكمال لان الكامل منه ثابت من كل وجه دون الناقص منه فانفسه ثابت من وجه دون وجه فيثبت اعلاه وهو التحريم على احتمال الادنى وهو الكراهة <sup>(١)</sup>.

( ٥ ) قولهم ان المكروه داخل في الحرام رد عليه الامدى والفخالى بأن المكروه لا يمكن ان يكون داخلا في الحرام ففي الحرام قيد يقتضى خروج المكروه لان الحرام هو المطلوب تركه على سبيل الالتزام فتيد (على سبيل الالتزام) مخرج للكراهة فما يترتب على هذه المقدمة باطل واذا فليس كل حرام مكروها بالمعنى الاصطلاحي <sup>(٢)</sup>.

( ٦ ) قولهم ان النهى طلب ترك وطلب الترك يدل على قبح المتروك لا غير والمكروه قبيح فيصح طلب تركه ، هذا القول ممنوع من وجوه .

احدها : ان تعريفهم للنهى بانه طلب ترك تعريف ناقص ان لا بد من اضافة قيد (على سبيل الجزم) .

الثاني : قولهم انه يدل على قبح المتروك فقط قصر للنهى عن ملولته بل يدل على قبح المتروك ووجوب تركه واستحقاق العقوبة على المخالفة والمكروه ليس كذلك .

فتقولهم ان ما زاد على القبح درجة لا يدل عليها مطلق النهى ولا يلزم منه مخالطة صريحة واضحة .

( ٧ ) قولهم ان الشارع نهى عن المكروهات والمحرمات مما قلنا نعم لكن ان كانت صيغة النهى بلا تفعل فانها لا تكون للكراهة الا بقرينة صارفة لها عن معناها الاصلى وهو التحريم الى الكراهة وغيرها من المحاشى الاخرى .

وان اختلفت الصيغة كأن قال في التحريم حرمت وفي الكراهة كرهت ونحوه فليس ذلك محل الخلاف .

( ١ ) كشف الاسرار ( ١ : ١١١ ) اصول السرغسي ( ١ : ١٧ ) ، حاشية المطالع ( ١ : ٤٧٥ ) ، حاشية الرهاوى ( ص ١٢٠ ) ، اصول البزدوى ( ١ : ١١١ ) .  
( ٢ ) الاحكام للامدى ( ٢ : ١٤٢ ) ، المستصفى ( ١ : ١٦٦ ) .

فتولمهم فمعد وروده يهتمل الامرين معا فيحمل على اليقين باطل  
لبطلان المقدمة . ولما ذكرنا سابقا من ان الحمل انما يكون على  
الكامل منه وهو التحريم على اننا ان قلنا يحمل على اليقين فاليقين  
هو التحريم لا غير .

( ٨ ) واما دليل القياس على الامر فدليل باطل لبطلان القياس لان الاصل  
المقيس عليه مختلف فيه والقول بالندب قول مرجوح فلا يستقيم القياس .



### ادلة القائلين بالوقف

استدل القائلون بالوقف بما يلي :

( ١ ) ان صيغة النهي ترد لمعان كثيرة كالتحريم والكراهة والارشاد وغيرها مما ذكره الاصوليون في المعاني التي ترد لها صيغة لا تفعل <sup>(١)</sup> . فلا يتمين احد هذه المعاني الا بدليل ، والا كان جعل الصيغة حقيقة لا احد هذه المعاني ترجيحاً بلا مرجح وهو باطل ، فوجب الوقف في مدلوله حتى يعين الدليل احد هذه المعاني فيكون مرجحاً <sup>(٢)</sup> .

( ٢ ) ان اداة القائلين بالتحريم واداة القائلين بالكراهة وغيرهما متعارضة ولا يمكن الجمع بينها ولا وجه لترجيح احدها على الاخر فتعسف الوقف <sup>(٣)</sup> .

( ٣ ) ان كون النهي موضوعاً لواحد من المعاني من التحريم او الكراهة او غيرهما لا يثبت الا بدليل لاستعمالها في كل واحد من هذه المعاني .

والدليل اما ان يرد عن عقل او نقل ، ونظر العقل اما ضروري او نظري ، ولا مجال للعقل في اثبات ذلك او نفيه ان لا مدخل له في اللغات .

والنقل اما متواتر او آحاد ولا حجة في الاحاد ان لا يفيد العلم والقطع وانما يفيد الظن وهو غير كاف في المسائل العطية ونحوها الفروع .

والتواتر في النقل يأتي عن اربعة طرق :

اما ان ينتقل عن اهل اللغة عند وضعهم التصريح بوضعه لكذا

- 
- ( ١ ) تقدم فيما مضى بيان المعاني التي ترد لها صيغة لا تفعل .  
 ( ٢ ) الجمع مع نزهة المشتاق (ص ١٢٠) مرآة الاصول (ص ٥٤) ، تيسير التحرير (٣٤٥: ١) ، الاحكام لابن حزم (٢٥٩: ٣) ، المنار وشروحه (ص ١٢٠) ، اصول السرغسي (١٦: ١) .  
 ( ٣ ) شرح الكوكب المنير (ص ٢٣٩) .

او الاقرار به بعد الوضع او ينقل عن اهل الاجماع، او يذكر بـ  
يدي جماعة يمتنع عليهم السكوت على الباطل فهذه الوجوه الاربعة  
في وجوه تصحيح النقل، ودعوى شي<sup>٩</sup> من هذه الاربعة في مدلول  
لا تفعل لا يمكن، ان لو تواتر لم يختلف فيه لا يجابه استواء تطبيقات  
الباحثين فيه لانه لا بد للكل من الاطلاع عليه لبذلهم جهدهم  
في طلبه لكن الاختلاف فيه ثابت فوجب التوقف فيه<sup>(١)</sup>.

(٤) لو كان لفظ النهي موضوعا للتحريم لم يوجد ابدا الا كذلك وكذا  
لو كان النهي موضوعا للكراهة لم يوجد ابدا الا كذلك لكن لما وجدنا  
بلا خلاف نواهي معناه التحريم واخرى معناه الكراهة وجب  
ان لا نعصر الالفاظ على بعض ما تحتطه من المعاني دون بعض  
الا بدليل .

والفاظ النواهي عندنا من الالفاظ المشتركة التي لا تختص بمعنى  
واحد وليس ايقاعها على البعض بلا دليل بأولى من البعض الاخر  
كعين ولهن فان لفظ عين من الالفاظ المشتركة بين العين الجارية  
والعين الباصرة وليس ايقاعها على احد المعنيين اولى من الاخر  
الا بدليل .

وكذلك ان فليس ايقاعه على اللون الاحمر اولى من ايقاعه على اللون  
الابيض ونحوه الا بدليل .

فقول القائل لا تفعل لما وجد مراد به الكراهة ووجد مراد به  
التحريم لم يكن ايقاعه وحمله على التحريم اولى من ايقاعه على الكراهة  
الا بدليل وكذلك العكس فليس ايقاعه وحمله على الكراهة اولى من  
ايقاعه على التحريم الا بدليل فوجب التوقف ههنا<sup>(٢)</sup>.

(١) المستصفى (١: ١٦٥)، التقرير والتحجير ٣٠٦، تيسير التحرير  
(١: ٣٤٥)، المحضد على ابن الحاجب (٢: ٨١)، شرح الاسنوي  
(٢: ٣٢)، شرح البدعي (٢: ٣١)، الاحكام للامد (٢: ١٣٤)  
روضة الناظر مع شرحها (ص ٧١)، فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت  
(١: ٣٧٧)، تقارير الشريفي على شرح المطار (١: ٤٧٥) .  
(٢) الاحكام لابن حزم (٣: ٢٥٩)، الواضح (ص ٣٦) .

### مناقشة ادلة القائلين بالوقف

وقد نوّشت ادلة الواقفين بما يلي :

( ١ ) قولهم ان صيغة النهي ترد لمعان كثيرة كالتحريم والكراهية

والارشاد وغيرها مما ذكره الاصوليون فلا يتعين احد هذه المعاني الا بدليل فتد رد عليه بأن ورود الصيغة لهذه المعاني ليس ورودا واحدا على درجة واحدة بل هو حقيقة في احدها مجاز فسي الباقي . وقد عين الدليل احد هذه المعاني ورجعه على غيره كما سبق بيان انه عند البعض حقيقة في التحريم مجاز فيما عداه وعند البعض الاخر حقيقة في الكراهة مجاز فيما عداه وسيأتى ان شاء الله ترجيح احد القولين بالادلة فلا يبقى للقول بالوقف مجال .

وقد اسباب السرخسي على هذا الدليل بقوله ( وهذا فاسد جدا فان الصحابة امتثلوا نهى الرسول صلى الله عليه وسلم كلما سمعوا منه صيغة النهي من غير ان اشتغلوا بطلب دليل آخر للحمل ولو لم يكن موجب هذه الصيغة معلوما بها لاشتغلوا بطلب دليل آخر للحمل .

ولا يقال انما عرفوا ذلك بما شاهدوا من الاحوال لا بصيغة النهي لان من كان غائبا منهم عن مجلسه اشتغل به كما بلغه صيغة النهي بحسب ما اشتغل به من كان حاضرا ومشاهدة الحال لا توجد فسي حق من كان غائبا .<sup>(١)</sup>

( ٢ ) واما قولهم ان ادلة القائلين بالتحريم وادلة القائلين بالكراهية

وغيرهما متعارضة ولا يمكن الجمع بينها ولا وجه لترجيح احدهما على الآخر .

قلنا بل قد رجح احدهما على الاخر بادلته المذكورة في مواضعها عند الكلام في ادلة القائلين بالتحريم والقائلين بالكراهة .

( ١ ) اصول السرخسي ( ١ : ١٦ ) ، المنار وشروحه ( ص ١٢٠ ) ، حاشية الرضا ، على المنار ( ص ١٢٠ ) .

فانقول بتعمين الوقف بناءً على هذا قول باطل لبطلان دليله ان قسام  
الترجيح على تعمين المصنف .

( ٣ ) اما الدليل الثالث للمقائلين بالوقف فاجيب عنه من وجوه ثلاثة :

الوجه الاول : قولهم لا حجة في الاحاد ان لا تفيد العلم والقطع  
وانما تغني الظن وهو غير كاف في المسائل العلمية كمسائل اصول  
الفقه وانما اجازته الشارع في المسائل العملية وهي الفروع .

هذا قول مردود بعدم التسليم بانها - اي قواعد اصول الفقه - علمية  
لان المقصود من كون النهي للتعريم انما هو العمل به لا مجرد اعتقاده  
والعطيات مظنونة فيكفي فيها الظن فكذا ما كان وسيلة اليها <sup>(١)</sup> .

قلت : مقتضى هذا الجواب - اي قوله لا نسلم انها علمية - ان تكون  
علمية لكن يمنع من ذلك قوله فيما بعد ( فكذا ما كان وسيلة اليها )  
اي الى العطيات فانه يفيد انها وسيلة للعمل وليست بعمل .

وهناك جواب آخر هو اننا لا نسلم احتياج المسألة الى القطع بل هي  
وسيلة الى العمل بمقتضاها فيكفي فيها بالظن ان ربما يتوسل  
به الى القطع بوجوب العمل <sup>(٢)</sup> .

لكن رد هذا الجواب بأن المعلوم يستحيل اثباته بطريق مظنونة  
فهو باطل <sup>(٣)</sup> .

واجيب على هذا الرد بانه لا وجه للقول بالبطلان لان المراد بقوله  
علمية العلمية التي يكتفي فيها بالظن لا العلمية اليقينية فتسول  
المحترز ان المعلوم يعني المتيقن .

ومع التسليم بانه ظن في الاصول فيكفي هذا الظن والا تمذر العمل  
بأنكر الطوائف ونحن لا ندعي اثبات المعلوم بطريق مظنون بل نقول  
ان هذا الطريق المظنون يكفي ان يثبت به حكم اصولي يكون وسيلة  
للعمل وعلى انه حصل بالترار في ملاحظة استدلال العلم

( ١ ) شرح الاسنوي ( ٢ : ٣٢ - ٣٣ ) ، المنهاج للبيضاوي ( ٢ : ٣١ ) .

( ٢ ) شرح البدعي ( ٢ : ٣١ ) ، شرح الاسنوي ( ٢ : ٣٣ ) .

( ٣ ) شرح الاسنوي ( ٢ : ٣٣ ) .

(١)

بالنواهي علما ضروريا انه يدل على التحريم .

على ان الاسنوي وهو الذي اورد الاعتراض قال بعد ذلك مانعه :  
 بجواب ثالث لم يذكره المصنف - اي البيضاوي - ينفع في مواضع وهو  
 التزام حصواه بالتواتر ولا يلزم منه رفع الخلاف لانه قد يصل الى  
 بعضهم بكثرة المطالعة لا قضيتهم وتواريخهم وغيره لم يشتغل بذلك  
 فيقع الخلاف (٢) .

الوجه الثاني : نفى التواتر غير مسلم ان تواتر استدلالات عدد  
 التواتر من العلماء واهل اللسان ان الصيغة للتحريم (٣) .

فقول المؤلف ودعوى شيء من هذه الاربعة في مدلول لا تفصل  
 لا يمكن . دعوى باطلة فقد نقلنا استدلالات السلف بالصيغة على  
 التحريم وتكرر ذلك منهم تكرر يصل الى الاجماع كما ذكرنا اجماع  
 اهل اللغة على ذلك .

وقولهم ان لو تواتر لم يختلف فيه لا يجابه استواء طبقات الباحثين  
 فيه لانه لا بد للكل من الاطلاع عليه لبذلهم جهدهم في طلبه .  
 قلنا هذه الملازمة ممنوعة الاطلاق لجواز ان لا يفرغ بعض الباحثين  
 جهده في ذلك لعارض (٤) وذلك لا ينفي التواتر وحصول التواتر لا يلزم  
 منه رفع الخلاف لانه قد يصل الى بعضهم بكثرة المطالعة لا قضيتهم  
 وتواريخهم وغيره لم يشتغل بذلك فيقع الخلاف كما ذكرناه قريبا (٥) .

الوجه الثالث : المحصر الذي ذكره بان الدليل اما ان يرد من عقل  
 او نقل ونظر العقل اما ضروري او نظري ولا مجال للعقل والنقل اما  
 متواتر او آحاد والا حاد لا حجة فيه والتواتر لم يحصل .

هذا المحصر ممنوع لاننا قد نتصرفه بتركيب عقلي من مقدمات نقلية (٦) .

( ١ ) حاشية المطبعي على الاسنوي ( ٢ : ٢٧٠ ) .

( ٢ ) شرح الاسنوي ( ٢ : ٣٣ ) .

( ٣ ) التقرير والتحبير ( ٣٠٦ : ) ، تيسير التحرير ( ١ : ٣٤٥ ) ، مسلم  
 الثبوت ( ١ : ٣٧٧ ) .

( ٤ ) التقرير والتحبير ( ٣٠٦ : ) .

( ٥ ) شرح الاسنوي ( ٢ : ٣٣ ) ، مسلم الثبوت ( ١ : ٣٧٧ ) .

( ٦ ) شرح الاسنوي ( ٢ : ٣٣ ) ، شرح البدعي ( ٢ : ٣٢ ) .

كقولنا قاطل النهي عاص والمعاصي يستحق النار فانه يدل على  
ان النهي للتحريم .

لكن اورد على هذا الجواب ان هذا الدليل نقل محض لان المقدمتين  
نقليتان وحظ العقل انما هو تغطنه واستنباطه <sup>(١)</sup> .

غير انه يقال ان المحصر ممنوع بل هناك قسم آخر وهو ثبوته بالادلة  
الاستقرائية التي قد تقدمت ومرجعها تتبع مظان استعمال اللفظ  
والادارات الدالة على المقصود به عند الاطلاق <sup>(٢)</sup> .

وقد ورد اعتراض على دليل الوقف بالالزام وهو انه اذا كان المحصر  
فيما ذكرتموه فانه لازم عليكم في القول بالوقف ايضا فان العقل  
لا يقتضيه والنقل القطعي غير متحقق فيه والظن انما يكتفى به ان لو  
كانت المسألة ظنية <sup>(٣)</sup> .

وهذا الاعتراض له جواب ذكره الواقفون وهو ان التوقف ليس مذهبا <sup>(٤)</sup>  
والقائل بالوقف غير حاكم <sup>(٥)</sup> لكنه وجد انهم اطلقوا هذه الصيغة  
للتعظيم مرة وللكراهة اخرى ولم يوقفوه على انه موضوع لا هدف  
دون الثاني .

فالمسبيل ان لا ينسب اليهم عالم يصرحوا به وان يتوقف عن القول  
والا اختراع طمطم <sup>(٦)</sup> .

فالواقف اذا غير حاكم بل هو ساكت عن الحكم والساكت عن الحكم  
لا يفتقر الى دليل فلا يكون ما ذكره من الاعتراض لازما <sup>(٧)</sup> .

قال الخزازي ( وهذا كقولنا بالا تفاق انا رأيناهم يستعملون لفظ  
الفرقة والجماعة والنفر تارة في الثلاثة وتارة في الاربعة وتارة فسي

- 
- ( ١ ) شرح الاسنوي ( ٣٣ : ٢ ) .  
( ٢ ) شرح المحضد على ابن الحاجب ( ٨١ : ٢ ) ، الاحكام للامدي ( ١٣٤ : ٢ ) .  
( ٣ ) الاحكام للامدي ( ١٣٤ : ٢ ) ، المستصفى ( ١٦٥ : ١ ) .  
( ٤ ) المستصفى ( ١٦٥ : ١ ) .  
( ٥ ) الاحكام للامدي ( ١٣٥ : ٢ ) .  
( ٦ ) المستصفى ( ١٦٥ : ١ ) .  
( ٧ ) الاحكام للامدي ( ١٣٥ : ٢ ) .

الخمسة فهي لفظة مرددة ولا سبيل الى تخصيصها بعدد على سبيل الحكم وبطلانها مجازا في الباقي (١) .

قلت : اما قولهم ان التوقف ليس مذهباً والواقف غير حاكم فلا يعد وان يكون تخلصاً من المطالبة بالدليل والالزام به والا فكيف ينفي المجتهد حكماً دون دليل ، ولو لم يكن للمجتهد في المسألة قول فكيف ينقل عنه ، وقد نقل الاصوليون كافة التوقف مذهباً ممن المذاشب واوردوا له الادلة والاعتراضات والاجوبة افلا يبطال السبب بالدليل ؟ والغزالي نفسه قال ( والمعتار انه متوقف فيه ) (٢) .

بعد ان حكم في المنحول بأن الامر للوجوب وكذلك فالتنهي للتحريم . واما قول الواقف انهم لم يوقفوه على انه موضوع لا حدهما من الثاني فمن دون لان الاصوليين ذكروا الخلاف في المسألة - فيما وضعت له صيغة التنهي حقيقة - وليس سبيل المجتهد التوقف بل سبيله موازنة الاقوال بميزان الحق والعدل واختيار الراجح منها وهو سبيل واضح لا يخفى على من وصل رتبة الاجتهاد واشتغل بهذا الفن بين النحويين . واما القياس على لفظ الفرقة والجماعة والنفر فقياس باطل ان هذه الالفاظ من قبيل المشترك وبين القول بالاشتراك والقول بالتوقف بين شاسع فاندفع الجواب وبقي الالتزام قائماً .

هذه هي الاجوبة التي اندفع بها الدليل الثالث للواتفين تفصيلاً . وهناك جواب اجمالي ينقض كل ما قالوه فانهم قالوا ان الدليل اما ان يرد من عقل او نقل ونظر العقل اما ضروري او نظري ولا مجال للعقل في اثبات ذلك او نفيه ان لا مدخل له في اللغات والنقل اما متواتر او آحاد ولا حجة في الآحاد ان لا تفيد العلم والقطع وانما يفيد الظن وهو غير كاف في المسائل العلمية كمسائل اصول الفقه الى آخر ما سبق في الدليل .

اقول والجواب على ذلك والله اعلم كما يلي :

اما نظر العقل الضروري فلا سبيل اليه لحصول الاختلاف في المسألة .

( ١ ) المستصفى ( ١ : ١٦٥ ) .

( ٢ ) المستصفى ( ١ : ١٦٥ ) .

( ٣ ) المنحول ص ٧٠ .

وأما دليل العقل النظري فحاصل لنا في هذه المسألة مستندا إلى أدلة أخرى من الشرع كما سبق بيانه وذكره في أدلة القائلين بالتحريم بحيث يتحصل من نظر العقل في أدلة الشرع من كتاب وسنة وغيرهما والاستقراء لا أدلة الشريعة ثبوت أن النهي للتحريم فلا أدلة العقلية المستعملة في هذه المسألة ونظائرها من مسائل أصول الفقه وقواعده إنما تستعمل مركبة على الأدلة السمعية أو معينة في طريقها أو معققة لمناطها أو ما أشبه ذلك لا مستقلة بالدلالة لأن النظر فيها نظر في أمر شرعي والعقل ليس بشارع <sup>(١)</sup>.

فقول الواقف ولا مجال للعقل في إثبات ذلك أو نفيه إذ لا مدخل له في اللغات غير مسلم على إطلاقه لما ذكرنا .

وان أراد الواقف أن العقل لا مجال له في اللغات استقلالاً بسل لا بد من ديمية إليه من نقل أو غيره فهو صحيح وذلك حاصل لنا في هذه المسألة .

قال في مسلم الثبوت ( لا نسلم أن العقل لا مدخل له فيه بل العقل قد يكون له مدخل كما مر في بيان طرق معرفة الوضع نعم لا يكون له استقلال في المعرفة ) <sup>(٢)</sup>.

أما أنه لا حجة في الأحاد فإن ذلك لا يكون على فرض التسليم به إلا إذا كان دليل المسألة مفرد الأحاد وذلك ما لا نقول به ، وإنما نستدل في هذه المسألة وغيرها من مسائل أصول الفقه بالاستقراء الكلي من أدلة الشريعة وتتبع مظان استعمال اللفظ والامارات الدالة على المقصود به عند الإطلاق <sup>(٣)</sup>.

ومن هذا الطريق يتحصل لنا الحكم القطعي بأن النهي يقتضي التحريم .

قال الشوكاني رحمه الله في باب خبر الأحاد :

- 
- ( ١ ) انظر تفصيل ذلك في الموافقات للشاطبي ( ١ : ٣٥ ) .  
 ( ٢ ) مسلم الثبوت ( ١ : ٣٧٧ ) .  
 ( ٣ ) تقريرات الشرييني على شرح جمع الجوامع ( ١ : ٤٧٥ ) .



( واعلم ان الخلاف الذى ذكرناه فى اول البحث من افادة خبر الاحاد  
الظان او العلم مقيد بما اذا كان خبر واحد لم ينضم اليه ما يقويه  
واما اذا انضم اليه ما يقويه او كان مشهورا او مستفيضا فلا يجرى فيه  
الخلاف المذكور )<sup>(١)</sup> .

فالمعبر الذى ذكره الواقفون ممنوع بل الصحيح هو ما ذكره الشاطبى  
رحمه الله فى موافقاته حيث قال :

( ان اصول الفقه فى الدين قطعية لا ظنية ، والدليل على ذلك انها  
راجعة الى كليات الشريعة وما كان كذلك فهو قطعى .  
بيان الاول ظاهر بالاستقراء المفيد للقطع .

وبيان الثانى من اوجه :

احدها : انها ترجع اما الى اصول عقلية وهى قطعية واما الى  
الاستقراء الكلى من ادلة الشريعة وذلك قطعى ايضا ولا ثالث لهذه بين  
الا المجموع منهما والمؤلف من القطعيات قطعى وذلك اصول  
الفقه . . الى آخر ما ذكره )<sup>(٢)</sup> .

على ان قول الواقف لاحجة فى الاحاد بهذا الاطلاق لم يقل به  
احد ممن يعتد بخلافه ، بل ذكر الاصوليون ومنهم من قال بالوقف  
هنا كالمخبر الى والامدى الاجماع على العمل بخبر الواحد والتعبد به  
فكلهم هنا مناقض لما ذكره فى باب خبر الاحاد<sup>(٣)</sup> .

( ٤ ) اما الدليل الرابع من ادلة الواقفين فقد رد عليه ابن حزم رحمه  
الله ردا مستفيضا قال :

هذا شغب فاسد لان لكل مسمى من عرض او جسم اسما يختص به  
يتبين به ما سواه من الاشياء ليقع بها التفاهم وليعلم السامع

( ١ ) ارشاد الفحول ( ص ٤٩ ) .

( ٢ ) الموافقات ( ١ : ٣٠ ) .

( ٣ ) انظر تفصيل ذلك فى المستصفى ( ١ : ٩٥ ) ، الاحكام للامسدى

( ٢ : ٥٧ ) ، كشف الاسرار ( ٢ : ٣٧٤ ) ، المعتمد ( ٢ : ٦٠٤ ) ، ارشاد

الفحول ( ص ٤٨ ) .

المخاطب به مراد المتكلم المخاطب له . ولولم يكن ذلك لما كان تفاهم لان تخليط المعاني هو الاشكال في نفسه فيكون الاصل ما ذكرناه من انه لا بد من الاختصاص .

ثم قال : والذي شبهوا به النواهي من الاسماء المشتركة التي ذكروها تشبيهه فاسد ضرورة لان المخاطب اذا خاطبنا بخبر ما عن رجل اولون او نهانا بنهي ما عن ذلك فممكن ان نحمل خبره ونهييه على كل ما يقتضيه مذكره، مثل ان يقول الهواء لالون له فقد انتفى بذلك عنه البياض والحمرة والسواد والغضرة وسائر الالوان . واذنا قال تعالى " لا تقربوا الفواحش " كان ذلك واقعا على كل فاحشة وان اغتلفت انواعها .

وهذا غير ممكن في النواهي التي ارادوا ان يشبهوها بالاسماء التي ذكرنا لانه اذا قيل لنا لا تفعلوا وكان هذا اللفظ ممكنا ان يراد به التحريم وممكنا ان يراد به الكراهة فلا سبيل في بنية الطبيعة الى حملها على كل الوجه التي ذكرنا ان مستمع ان يكون الشيء محرما ومكروها في وقت واحد لانسان واحد . فبطل التشبيه وصح ان النهي لو كان كما ذكرنا لكان غير مقدور على الانتهاء عنه ابدا .

ثم قال : واما ما ذكرنا من ان هناك نواهي معناها الكراهة فذلك لاننا وجدنا في اللغة الفاظا نقلت عن معانيها الاصليّة فعل ذلك خالف اللغة واهلها كما نقل تعالى اسم الصلاة عن موضوعها في اللغة<sup>(١)</sup> فان قام دليل على ان لفظا نقل عن موضوعه وبعبء اعتقاد ذلك وان لم يقم دليل فلا سبيل الى احواله عن مكانه<sup>(٢)</sup> .

( ١ ) ذكر ابن حزم ان الله تعالى نقل اسم الصلاة عن موضوعها في اللغة وهو الداء الى استقبال الكعبة والوقوف والركوع والسجود والجلوس بصفات محدودة لا تتعدى ومثل الصلاة الصيام من الوقوف السي الامتناع عن الاكل والشرب والوطء في ايام معلومة .

الاحكام لابن حزم ( ٣ : ٢٦١ ) .

( ٢ ) من الاحكام لابن حزم بتصرف واختصار ( ٣ : ٢٦٠ - ٢٦١ ) ، الاصر في نصوص التشريع الاسلامي ( ص ١٧٢ ) .

وقال ابن عقيل الحنبلي ردا على دليل الواقف :  
 ( فيقال بل هي موضوعة للترك الجازم الواجب ولهذا اعتبر لها في  
 كونها نهيا ان تصدر عن المطاع وليس ذلك ناجما عن قرينة لغيره  
 شريفة .

وانما يحل من رتبة التحريم الى التنزيه بدلالة فهي كالفـاظ  
 الحقائق كبحر وشجاع وحمار لا تخرج عن الماء الكثير الواقف . . . . .  
 الى العالم والسبحى والبليد والعتدام الا بدلالة وفارق الاسماء  
 المشتركة لانها ليست في احد المعاني اظهر ولهذا لا يحسن  
 ضرب العبد ولومه على توقفه لاستعلامه اى لون ؟ ويحسن تأديبه  
 على التخلص عن الترك مع استدعائه من الاعلى للادنى ( ٢ )

---

( ١ ) لم استطيع قراءته من المخطوط .

( ٢ ) الواضح ( ص ٣٦ ) .



## المناقشة

~~~~~

(١) وقد رآ الدليل الاول بان لفظ النهي عند اطلاقه يتبادر منه طلب الترك مع المنع من الفعل وهو التحريم والتبادر علامة الحقيقة فكان اللفظ حقيقة في التحريم بخصوصه ويكون استعماله في الكراهة مجازاً^(١).

ثم ان القول بالاشتراك المعنوي يقتضى ان تكون افراد المشترك متساوية وهذا غير متحقق هنا اذ التحريم والكراهة غير متساويان .

(٢) ورد الدليل الثانى من وجوه ثلاثة :

الاول : قولهم انه ثبت رجحان الترك الذى هو المعنى المشترك بين التحريم والكراهة بالضرورة من اللغة .

اعترض عليه بأن جعل صيغة النهي حقيقة في القدر المشترك وهو طلب الترك نظراً للرجحان المذكور اثبات للغة بلوازم الماشيئات^(٢) وذلك باطل لان طريق معرفة الوضع انما هو النقل بطريق التخصيص او تتبع موارد استعمال اللفظ^(٣).

الثانى : قولهم ولا مخصص له باحدهما غير مسلم بل قد ثبت انه لا احدهما وهو التحريم بالادلة التى ذكرناها فى موضعها فنفس القول بالتحريم فنفس التخصيص غير مسلم^(٤).

الثالث : قولهم ودفعاً للمجاز على تقدير انه موضوع لا احدهما لا غير فالتواضع غير منه .

قلنا : المجاز غير من الاشتراك وهو وان كان خلاف الاصل الا انه

(١) اصول الفقه لابن النور زهير (٢ : ١٨٠) .

(٢) تيسير التحرير (١ : ٣٤٥) ، شرح المضد على ابن الحاجب (٢ : ٨٦) ارشاد الفحول (ص ٩٦) .

(٣) حاشية السعد على ابن الحاجب (٢ : ٨٦) .

(٤) تيسير التحرير (١ : ٣٤٥) ، ارشاد الفحول (ص ٩٦) ، المضد على ابن الحاجب (٢ : ٨٦) ، مسلم الثبوت مع شرحه فواتح الرعمسوت

(١ : ٣٧٧) .

يجب التصير اليه لقيام الدليل على كون صيغة النهي حقيقة فـ
التحريم .

فان الاصل قد يترك الى خلافه لدليل يقتضى ذلك فرجحناه على
الاشتراك^(١) .

(١) تصير التصدير (٣٤٥ : ١) ، البدعشى على المضاج (٢ : ٣٠) ،
اصول الفقه لابي النور زهير (٢ : ١٨٠) .

أدلة القائلين بالاشتراك اللفظي ومناقشتهم

أما دليل القائلين بالاشتراك اللفظي بين التحريم والكراهة فقالوا :
انه ثبت استعمال الصيغة في التحريم وفي الكراهة واطلاق النهي
عليهما .

والاصل في الاطلاق الحقيقة فكان اللفظ حقيقة في كل منهما وذلك
الاشتراك اللفظي^(١) .

وقد رد هذا القول بما يلي :

(١) ان قولهم هذا انما يتم اذا كان اللفظ مترددا بين المعنيين
ولم يتبادر منه واحد منهما بخصوصه .

أما اذا تبادر من اللفظ معنى معين منهما كان اللفظ حقيقة فيـه
فقط مجازا في الاخر لان التبادر اشارة الحقيقة . وصيغة النهي
اذا جردت من القرائن يتبادر منها التحريم ولا يتبادر منها
الكراهة^(٢) . فدل ذلك على انها حقيقة في التحريم لا الكراهة .

(٢) ان تعيين المعنى الحقيقي للنهي وهو التحريم ثابت بما تقدم
من الأدلة .

فان استعملت في غيره كان الاستعمال مجازا والمجاز غير من
الاشتراك^(٣) ، لانه لا يحتاج الى تعدد لافي الوضع ولا في القرائن
بخلاف المشترك اللفظي فانه يحتاج الى كل منهما فالقرينة في
المشترك اللفظي معينة للمراد .

وأما في المجاز فمانعة من المعنى الحقيقي .

(٣) لو صح قولهم هذا فانه يلزم ان تكون صيغة النهي حقيقة في

(١) شرح المعضد على ابن الحاجب (٢ : ٨١) ، تيسير التحرير
(١ : ٣٤٥) ، ارشاد الفحول (ص ٩٦) ، اصول الفقه لابي النور
زهير (٢ : ١٨٠) .

(٢) اصول الفقه لابي النور زهير (٢ : ١٨١) .

(٣) تيسير التحرير (١ : ٣٤٥) ، ارشاد الفحول (ص ٩٦) ، شرح المعضد
على ابن الحاجب (٢ : ٨١) ، اصول الفقه لابي النور (٢ : ١٨١) .

جميع المعاني التي استعملت فيها لانه قد اطلق عليها ولو نادرا
وهذا الكلام لم يقل به احد ^(١) .

(٤) ان الفرض من وضع الكلام هو الافهام ، والاشتراك يخل به ————
الفرض لعدم تحديد المراد عند السامع ولا يرتكب هذا الا عند قيام
الدليل على تحديد المراد ^(٢) .

فدل ذلك على ان صيغة النهي ليست من باب المشترك بل هو
متباين على احد المعنيين وهو التحريم .

وقد اورد بعض المحدثين ممن كتب في الاصول دليلا للقول
بالاشتراك اللفظي فقال : ان صيغة النهي قد وضعت لكل من
التحريم والكراهة استقلالا ، ولا معنى للاشتراك اللفظي الا هذا ^(٣) .

وهذا القول غير صحيح ولا دقيق ان انه لم يقل احد من الاصوليين
بانها وضعت لذلك وانما قالوا استعملت في ذلك . والا استعمال
غير الوضع .

ان ان الاستعمال قد يكون حقيقة وقد يكون مجازا .

اما الوضع فلا يكون الا حقيقة .

والا سنوى نفسه الذي شرحه هذا الكاتب لم يذكر ذلك فهو قول
مردود .

(١) ارشاد الفحول (ص ٩٦) .

(٢) التلويح على التوضيح (ص ٥٣) .

(٣) اصول الفقه لابن النور زهير (٢ : ١٨٠) .

المبحث الرابع: ما نراه في هذه المسألة

وهما تقدم من المناقشة نرى ان القول الراجع هو ان المعنى الحقيقي للنهى هو التحريم واما ورودها فيما عدا ذلك فهو من باب المجاز الذى يحتاج الى قرينة وذلك لقوة ادلة القول بالتحريم ورد الاعتراضات التى وردت على تلك الادلة اما ما عداها فقد بينا موطن الضعف فى الاستدلال .

وكل هذا سبق بيانه فى موطنه .

ولكن لا بد ان ننبه الى انه تبين لنا من المناقشة ان صيغة النهى دائرة بين التحريم والكراهة سواء قلنا بالاشتراك اللفظي الذى يقتضى ان تكون موضوعة لكل واحد منهما بوضع خاص او الاشتراك المعنوي الذى يقتضى ان تكون موضوعة للقدر المشترك .

على ان النظر فى مدلول هذه الصيغة نظرا مجردا عن القرائن الدالة على المراد من دلالة الحال او المقال اوقع الاصوليين فى الخلاف الذى سبق ذكره .

ومنها امر لا بد ان نشير اليه وهو ان استعمالات اللغة العربية لا بد ان تعادل بما يدل على المعنى الذى قصد اليه المتكلم من اللفظ خاصة فيما يمكن فيه الاستعمال . فالنظر الى صيغة نهى سبحة تجريدا لا لبس فيه من دون قرينة تشير الى المعنى ولو من طرف غفى امر لا يكاد يوجد فى واقع اللغة العربية .

ومن زاوية اخرى فان الشريعة ما جاءت لتكلف الناس شططا الامر وتوهبات الاحتمال وانما جاءت واضحة نقية لا لبس فيها ولا غموض .

ولهذا المتبع لاستعمالات صيغة النهى فى القرآن الكريم والسنة النبوية الحاكمة يصل الى النتيجة الحتمية وهى ان الشارع الحكيم ما استعمل هذه الصيغة الا واعطاها بما يدل على المراد منها ويوضحه وهى القرائن التى تسبق الناظر الى الطريق وتسير امامه لتدله على المراد .

فالخلاف فى احكام الشارع التى جاء فيها النهى ليس خلافا ناتجا عن مجرد الصيغة عن القرينة وانما هو اختلاف ناشىء عن ملحظ الادراك لهذه

القراءن . ولما كان الهدف من بحث هذه المسألة هو معرفة مراد الشارع الحكيم لا مجرد البحث فقط وذلك لكي يصل المسلم الى معرفة الاحكام التي ارادها الشارع منه وكلفه بها فاننا نجزم بانه ليس في الشرع صيغة مجردة عما يدل على مراد الشارع منها .

ومن استقرأ استعمالات الشارع في ذلك واستشف الوقائع والاحالات التي جاء فيها الشارع بالصيغة ادرك جليا انه ما من صيغة الا وقصد حملت بين جنبتيها ما يدل على المراد منه .

وهذا القدر نعتقد ان لا يخالف فيه وذلك كاف في الالتزام والعمل وهو مراد الشارع من التكاليف . واما ما عدا ذلك من التكاليف في النظر فامر زائد لا يضيف شيئا ذا بال . والله اعلم .

مسألة

~~~~~

القائلون بالتحريم اختلفوا فيما بينهم في دلالة النهي على التحريم هل هي دلالة شرعية ام لغوية ام عقلية على مذاهب :

الاول : انها دلالة شرعية . اى باقتضاء وضع الشرع وهو قول جمهور العلماء من ارباب المذاهب الاربعة واختره ابو المعالي الجويني .<sup>(١)</sup>

قالوا : ان صيغة النهي في اللغة لمجرد طلب الترك ، والجزم المصقق للتحريم وذلك بترتيب العقاب على الفعل انما يستفاد من الشرع في نهيه تعالى او نهى من اوجب طاعته ان لا مجال للمقتل في معرفة المشيئة او العقوبة وانما ذلك موكل الى الشارع .<sup>(٢)</sup>

الثاني : انها دلالة لغوية اى تعرف باللغة من غير توقف على الشرع .<sup>(٣)</sup>

قال به جماعة منهم الامدي وابو اسحق الشيرازي ونقله ابو المعالي من الشافعي .<sup>(٤)</sup>

وقال صاحب مسلم الثبوت وهو الحق .

لانه ثبت في اطلاق اللغة تسمية من خالف مطلق النهي عاصيا وتقريره وتوبيخه بالمعصيان عند مجرد ذكر النهي ولا يستوجب التوبيخ الا بفعل معزم فاقضى ذلك دلالة النهي المطلق على التحريم .<sup>(٥)</sup>

وايضا فالتحريم لغة المنع ونهيه تعالى ليس الا منعه المخاطبين فوضع النهي المنع لا يتوقف على الشرع اصلا .<sup>(٦)</sup>

( ١ ) فواتح الرحموت ( ٣٧٧ : ١ ) ، شرح المصلى ( ٤٧٣ : ١ ) ، نزهة المشتاق

( ص ٦٧ ) ، شرح الكوكب المنير ( ص ٣٢٨ ) .

( ٢ ) شرح الكوكب المنير ( ص ٣٢٨ ) .

( ٣ ) نزهة المشتاق ( ص ٦٧ ) ، شرح المصلى ( ٤٧٣ : ١ ) .

( ٤ ) مسلم الثبوت ( ٣٧٧ : ١ ) .

( ٥ ) فواتح الرحموت ( ٣٧٧ : ١ ) ، شرح المصلى ( ٤٧٣ : ١ ) ، نزهة المشتاق

( ص ٦٧ ) ، شرح الكوكب المنير ( ص ٣٢٨ ) .

( ٦ ) فواتح الرحموت ( ٣٧٧ : ١ ) ، شرح الكوكب المنير ( ص ٣٢٨ ) .

( ٧ ) نزهة المشتاق ( ص ٦٧ ) ، شرح المصلى ( ٤٧٥ : ١ ) .

( ٨ ) مسلم الثبوت ( ٣٧٧ : ١ ) .

الثالث : انها دلالة عقلية اى باقتضاء الفعل واختاره بعضهم . (١)

ثم ان القائلين بالدلالة الشرعية اجابوا على القائلين باللغوية بأن حكم اهل اللغة بالحصيان واستحقاق العقاب للفعل مأخوذ من الشرع لا يجابه على العبد مثلا طاعة سيده . (٢)

والقائل بالدلالة اللغوية اجاب على القائل بالشرعية بان استحقاق العقاب بالفعل ليس لازما لطلب الترك الحتم مطلقا بل هو لازم لنهى من له ولاية الالزام مثلا وهو الله تعالى المالك للامور كلها ، او عادة كالسلطان وغيره . (٣)

وهناك قول رابع وهو ان التحريم مستفاد من اللغة والشرع ، لان المستفاد من جهة اللسان طلب الترك الجازم ، وكون هذا الطلب مترتباً عليه امر آخر من عقاب وثواب ثابت فى نواهي الشرع بالدليل الخارجى فالتحريم مستفاد بهذا التركيب من اللغة والشرع وهو اختيار امام الحرمين وابى حامد الاسفرايينى . (٤)

قلت : وهذا القول هو الذى تطمئن اليه النفس خاصة اذا علمنا ان الشارع انما جاء بمخاطباته موافقة لمخاطبات اهل اللغة لا مخالفة لها حتى تستقيم الدعوة ويتم الالزام . والله اعلم .

( ١ ) شرح الكوكب المنير ( ص ٣٢٨ ) ، شرح المصلى ( ١ : ٤٧٥ ) .

( ٢ ) شرح المصلى ( ١ : ٤٧٥ ) .

( ٣ ) مسلم الثبوت ( ١ : ٣٧٧ ) .

( ٤ ) نزعة المشتاق ( ص ٦٧ ) .

وابو حامد الاسفرايينى هو احمد بن ابي طاهر محمد بن احمد الاسفرايينى الفقيه الشافعى الاصولى ، عدّه العلماء من المجتهدين وانتسب اليه رئاسة الدنيا والدين حتى عظمت مكانته على مكانة الخليفة وكان نابغة فى الجدل ، له آراء متفرقة فى كتب الاصول وصنف فى الاصول كتاباً لم يصل اليها . ولد سنة ٣٤٤ هـ ومات سنة ٤٠٦ هـ .

انظر الفتح المبين ( ١ : ٢٢٤ ) .

## الفصل الثانى

### اقتضاء النهى السدوا

وتحت مباحث :

- المبحث الاول : تصحيح الترجمة فى المسألة .
- المبحث الثانى : الاقوال فى المسألة .
- المبحث الثالث : الادلة .
- المبحث الرابع : مناقشة الادلة .
- المبحث الخامس : خلاصة القول فى هذه المسألة

### البحث الاول : تصحيح الترجمة في المسألة

يحبر الاصوليون عن هذه المسألة بقولهم يقتضى التكرار ويقولهم—  
يقتضى الدوام .

فمنهم من يستعمل لفظ التكرار في الامر والنهي كابن الحاجب<sup>(١)</sup>  
والنسفي<sup>(٢)</sup> والشوكاني<sup>(٣)</sup> .

ومنهم من يستعمل لفظ التكرار في الامر ولفظ الدوام في النهي—  
كابن السبكي<sup>(٤)</sup> وابن عبد الشكور<sup>(٥)</sup> ومثلا خسرو<sup>(٦)</sup> .  
فهل هما شيء واحد او بينهما فرق .

لبيان ذلك نقول :

التكرار في اللغة هو الاتيان بالفعل مرة بعد اخرى<sup>(٧)</sup> .  
والدوام هو المواظبة على الفعل ولا استمرار فيه<sup>(٨)</sup> .

ويذكر بعض الاصوليين ان الذين قالوا بالتكرار ارادوا الدوام اى مدة  
الصرع الا مكان<sup>(٩)</sup> .

ويذكر بعضهم ان التكرار اتيان الفعل مرة بعد اخرى<sup>(١٠)</sup> .

ومثل انه بعضهم بان التكرار في قوله طلق مثلا ان يطلقها واحدا  
بعد واحد<sup>(١١)</sup> .

- 
- (١) مختصر ابن الحاجب (٢ : ٨١) ، (٢ : ٩٥) .
  - (٢) المنار (ص ١٣٦) والنهي فإسأ على الامر
  - (٣) ارشاد الفحول (ص ٩٧ ، ١١٠) .
  - (٤) جمع الجوامع (١ : ٤٨٠) ، (١ : ٤٩٧) .
  - (٥) مسلم الثبوت (١ : ٣٨٠) ، (١ : ٤٠٦) .
  - (٦) مرآة الاصول وشرحها مرآة الاصول (ص ٦٢ ، ١٣٨) .
  - (٧) معجم متايبس اللغة (٥ : ١٢٦) ، لسان العرب (٣ : ٢٤٠) ، والقاموس  
المحيى (٢ : ١٢٥) .
  - (٨) لسان العرب جلد (١ : ٣٦) ، تاج العروس (٨ : ٢٩٥) ، الصحاح  
(٥ : ١٩٢٣) .
  - (٩) مختصر ابن الحاجب (ص ٨١) ، شرح المحلى على جمع الجوامع—  
(٤٨٠ : ٤) ، ارشاد الفحول (ص ٩٧) .
  - (١٠) فواتح الربيع (١ : ٣٨٠) .
  - (١١) كشف الاسرار (١ : ١٢٢) .

وذكر بعضهم انه لا يراد بلفظ التكرار الحقيقة لانه عود عين الفصل الاول وهو لا يتحقق عند اكثر المتكلمين وانما يراد به تجديد امثاله على الترادف وهو معنى الدوام في الافعال<sup>(١)</sup>.

والذي اراه في هذه المسألة ان التكرار والدوام في اصل الوضع المعنى لهما مترادفين بل بينهما فرق . فالتكرار كما سبق هو الا تيان بالفعل مرة بعد اخرى بمعنى ان يفعل الفصل وبعد فراغه منه يـمـوـد اليه .

وهذا يلزم منه ان يكون بين الفعلين فصل .

واما الدوام فهو المواظبة والاستمرار ، وهذا يعنى اتصال الفصل وان لا يكون هناك فاصل .

وحينما استعمل الاصوليون لفظ التكرار في باب الا مراضطرب المراد هل المراد به معناه الاصلى او المراد به الدوام . ودليل هذا الاضطراب امور :

اولا : ان مثالا خسرو فسر التكرار بقوله وهو وقوع الفصل مرة بعد اخرى في اوقات متعددة<sup>(٢)</sup>.

ثانيا : ان شارح مسلم الثبوت قال والتكرار اتيان الفعل مرة بعد اخرى<sup>(٣)</sup>.

والتكرار هنا مستعمل بمعناه الاصلى في اللغة .

ثالثا : ان الذين قالوا بالتكرار ذكروا من حججهم ان الامر كالنهي فكما ان المطلوب في النهي دوام الترك فكذلك المطلوب في الامر دوام الفعل . رابعا : اجاب القائلون بعدم التكرار بأن دوام الترك في النهي ممكن .

اما في الامر فلا يمكن دوام الفعل لانه اذا استغرق الفعل جميع الاوقات تعطل ما سواه .

ومن هذه المناقشة يظهر ان المراد بالتكرار في هذه الاستعمالات

( ١ ) نقله كشف الاسرار ( ١ : ١٢٢ ) عن الميزان .

( ٢ ) مرآة الاصول ( ص ٦٢ ) .

( ٣ ) فواتح الرحموت ( ١ : ٣٨٠ ) .

الدوام . ومن هنا حصل الاضطراب .

اقول وبالله التوفيق : ان تحقيق المراد بالتكرار في باب الامر لا يلزمنا ولكننا نجهز بما يلي :

( ١ ) ان هناك اضطرابا في مراد الاصوليين بالتكرار في باب الامر .

( ٢ ) ان هذا الاضطراب في المراد كان سببا من اسباب الخلاف في مسألة الامر .

( ٣ ) ان الذين استعملوا لفظ التكرار في باب النهي ارادوا منه الدوام والاستمرار . ولم يريدوا به معناه الاصلى في اللغة الذي هو الاتيان بالفعل مرة بعد اخرى والا لم يكن هناك عاص البتة وهذا هو الذي يعنيننا هنا .

وهذا انجزم بأن الذين استعملوا لفظ التكرار ارادوا منه الدوام ميناه انهم قد فسروا التكرار بالاستمرار .

قال ابن الحاجب : وحكمها التكرار . قال شارحه فينسحب حكمها على جميع الزمان <sup>(١)</sup> .

وقال في تيسير التحرير : وحكمها التكرار اي الاستمرار <sup>(٢)</sup> .

وفسر الثرافي التكرار بالدوام في حجب الثاقلين بالتكرار <sup>(٣)</sup> .

وقال الشوكاني : ولا يخالف ( اي النهي ) الامر الا في كونه يقتضي التكرار في جميع الزمان <sup>(٤)</sup> .

ولما كان حمل التكرار على الدوام خروجها باللفظ عن معناه الاصلى ويدعو الى التبعس .

فاننا نرى ان يكون اللفظ المستعمل في الترجمة هو لفظ الدوام فيكون عنوان المسألة اقتضاء النهي الدوام .

وهنا ملاحظة وهي اننا حينما نقول في النهي انه يقتضي الدوام فان المراد بذلك ان اصل الوضع في النهي للدوام واذا ورد لغير الدوام فهو

( ١ ) مختصر ابن الحاجب وشرح الحفد ( ٢ : ٩٥ ) .

( ٢ ) تيسير التحرير ( ١ : ٣٧٦ ) .

( ٣ ) شرح تنقيح الفصول ( ص ١٧١ ) .

( ٤ ) ارشاد الفحول ( ص ١١٠ ) .



وضع مجازي .

(١)  
ولم هذا نجد بعض الأصوليين يعبر بقوله ( يوجب الدوام أولا يوجبه ) .  
وعيننا نقول انه لا يقتضى الدوام فان المرات بذلك انه ليس موضوعا  
اصلا للدوام بحيث يكون حقيقة فيه مجازا في غيره .  
ان لم يقل احد بأن النهي لا يقتضى الدوام بمعنى انه لا يرد له .  
فالحاصل ان القائلين بأن النهي يقتضى الدوام اى انه حقيقة  
فيه مجاز في غيره والقائلين انه لا يقتضيه اى انه ليس حقيقة فيه . فليلاحظ  
ذلك .

## المبحث الثاني : الاقوال في اقتضاء النهي الدوام

### القول الاول

(١) ان النهي يقتضى الدوام .

اي انه موضوع اصلا لافادة الدوام واذا ورد الخير ذلك فهو استعمال مجازي لا بد له من قرينة تدل عليه .  
(٢) وهذا القول هو قول الجمهور .

(٣) ومنهم ابو الحسين البصرى المعتزلى والجصاص وابن الهممام ومثلا عسرو ومحب الله بن عبد الشكور من الحنفية وابن الحاجب من المالكية وابو يعلى وابو الخطاب وابن عقيل وابن قدامة والطوفى من الحنابلة .

(١) المحتمد (١ : ١٨١) ، المنحول (ص ١٠٨) ، الاحكام للامدى (٢ : ١٨٠) ، جمع الجوامع (١ : ٤٩٧) ، اللمع مع شرحها (ص ١٢٠) ، الاسنوي على البيضاوى (٢ : ٥٣) ، البدخشى على البيضاوى (٢ : ٥٠) ، فصول البدائع (٢ : ٤٥) ، مرآة الاصول (ص ١٣٨) ، مرآة الاصول (ص ١٣٨) ، حاشية الازميرى (١ : ٣١٧) ، التمهيد (ص ٤٧) ، الواضح (ص ٣٦) ، شرح مختصر الروضة للطوفى (ص ١٤٦) ، شرح الكوكب الضير (ص ٣٤٢) ، المسبودة (ص ٨١) ، مختصر ابن الحاجب (٢ : ٩٩) ، شرح العنقد على ابن الحاجب (٢ : ٩٩) ، شرح تنقيح الفصول (ص ١٦٨) ، التهرير تيسير التحرير (١ : ٣٧٦) ، التقرير والتحبير (١ : ٣٢٩) ، مسلم الشبوت (١ : ٤٠٦) ، ارشاد الفحول (ص ١١٠) ، المحصول .  
(٢) الاحكام للامدى (٢ : ١٨٠) ، شرح العنقد (٢ : ٩٩) ، مسلم الشبوت (١ : ٤٠٦) ، حاشية الازميرى (١ : ٣١٧) ، حاشية الانطاكسى (ص ١٩٣) .

(٣) ابوبكر احمد بن على الرازى الحنفى الجصاص امام الحنفية فى عصره ينفذ ان الزاهد الورع ، عرض عليه ان يلى قضاء القضاة فامتنع ، يعسد من الطبقة الرابعة من طبقات الفقهاء السبع وعلى طبقة اصحاب التشريع من المقلدين له تصانيف فى احكام القرآن والفقه والحديث وفى الاصول له اصول الجصاص . ولد سنة ٣٠٥ ومات سنة ٣٧٠ .  
الفتح المبين (١ : ٢٠٣) .

(١) ونقل الاسنوي عن ابن برهان انه مجمّع عليه .

(٢) وقال الطوفي النهي يقتضي الترك باتفاق .

قلت : وفي دعوى الاجماع والاتفاق نظر لوجود المغالفة كما سيأتى في القول الثاني .

وقد اضرب رأي الخزالي في المسألة وبيان ذلك انه قال في باب النهي في المستصفي " اعلم ان ما ذكرناه من مسائل الامر تتضح به اعكام النواهي اذ لكل مسألة وزان من النهي على العكس فلا حاجة الى التكرار (٣) .

والذي يظهر من كلام الخزالي لا ول وهلة ان افادة النهي التكرار يجري فيه الخلاف الذي جرى في الامر، وقد اختار هو في الامران المرة الواحدة معلومة وما عداها فيتوقف على اللفظ (٤) .

فيكون ما اعتاره في مسألة النهي هو ما اختاره في مسألة الامر بنا على القياس السابق .

وقد صرح بهذا القول عند مناقشة القائلين بأن الامر يقتضي التكرار واستدلوا لهم بالقياس على النهي .

فقد قال الخزالي " واما قياسهم الامر على النهي فباطل من خمسة اوجه " . ذكر منها قوله " انا لا نسلم في النهي لزوم الانتهاء مطلقا بمجرد التلف بل لو قيل للمصائم لا تصم يجوز ان تقول نهاني عن صوم هذا اليوم او عن الصوم ابدا فيستفسر، بل التصريح ان يقول لا تصم ابدا ولا تصم يوما واحدا، فاذا اقتصر على قوله لا تصم فانهي يوما واحدا جاز ان يقال قضى حق النهي، ولا يفنيهم عن هذا الاستدراج الذي المناهي الشرعية وانحرافية وحملها على الدوام، فان هذا القائل يقول عرفت ذلك بأدلة افادت علما ضروريا بأن الشرع يريد عدم الزنا والسرقة وسائر الفواحش مطلقا وفي كل حال لا بمجرد صيغة النهي وهذا كما انا

(١) الاسنوي على البيضاوي (٢ : ٥٣) ، نزهة المشتاق (ص ١٢١) .

(٢) شرح مختصر الروضة للطوفي (ص ١١٦) .

(٣) المستصفي (٢ : ٩) .

(٤) المستصفي (٢ : ٢) .

نوجب الايمان دائما لا بمجرد قوله آمنوا ولكن الادلة دلت على ان دوام  
الايمان مقصود .<sup>(١)</sup>

فمن هذه النقول نستخلص ان رأى الفزالي ان مطلق النهي  
لا يقتضى الدوام بل لا بد من التصريح بالمرة او التأييد وان المرة الواحدة  
معلومة من مطلق النهي ، والقول بان مطلق النهي يقتضى الدوام قول  
مورد .

لكننا اذا دققنا النظر في كلام الفزالي في مواطن اخرى نخرج بما  
يعاكس هذا تماما .

فهو اولاً عند قياسه النهي على الامر فيما تقدم من المسائل ومنها  
مسألة اقتضاء النهي الدوام قال ( ان لكل مسألة وزن من النهي على  
العكس ) .

فقوله على العكس يقتضى ان الموازنة عكسية بمعنى ان رأيه في مسائل  
النهي معاكس لما في الامر ومنها انه اذا كان الامر عنده لا يقتضى التكرار  
والدوام فالنهي يقتضيه . وقد صرح ايضا بهذا الرأى في اكثر من  
موضع منها :

( ١ ) قال في المنقول ( مطلق النهي محمول على التكرار )<sup>(٢)</sup> .

( ٢ ) قال في الجواب على القائلين باقتضاء الامر التكرار وقياسهم على  
النهي :

( انا نفرق ولعله الاصح فنقول ان الامر يدل على ان الأمر ينبغي  
ان يوجب مطلقاً والنهي يدل على انه ينبغي ان لا يوجد مطلقاً  
والنهي المطلق يعنى ، والوجود المطلق لا يعنى فكل ما وجد مسرة  
فقد وجد مطلقاً وما انتفى مرة فما انتفى مطلقاً )<sup>(٣)</sup> .

هذا هو الجواب الثالث الذى ذكره الفزالي بعد الجواب الذى  
اسلفناه سابقاً والذى قال فيه بعدم التسليم باقتضاء النهي  
المطلق الدوام .

( ١ ) المستقصى ( ٢ : ٣ ) .

( ٢ ) المنقول ( ص ١٠٨ ) .

( ٣ ) المستقصى ( ٢ : ٣ ) .

( ٣ ) قال في جواب آخر ( انه لو حمل الامر على التكرار لتعطلت الاشغال كلها وحمل النهي على التكرار لا يفضي اليه )<sup>(١)</sup> .  
فمن هذه النصوص نرى ان الغزالي يرى ان النهي يقتضي التكرار وهو نقيض ما يفهم سابقا .

ولتبليط هذا الفموض في الموقف نقول :

( ١ ) ان الفهم بأن الغزالي يرى ان النهي كالا مرفى مسألة عدم اقتضاء التكرار من قوله ( ان لكل مسألة وزان من النهي ) فهم لا يستقيم لان قوله بعدها ( على العكس ) يفيد قياسا عكسيا كما وضحناه آنفا .

( ٢ ) ان جوابه بقوله لا نسلم في النهي لزوم الانتهاء مطلقا انما هو على سبيل الجدل لانهام الخصم خاصة وانه اجاب بمدة اجوبة اخرى تفيد عكس ذلك وقال في احدها ( ولعله الاصح ) .

( ٣ ) انه من في المنقول ان النهي يقتضي التكرار .  
ومن هنا نجزم والله اعلم ان رأى الغزالي ان النهي يقتضي التكرار في الازمنة الذي هو معنى الدوام كما هو رأى الجمهور .  
وكما حصل الاضطراب في قول الغزالي كذلك حصل مع الامدى ان قال في مسألة اقتضاء النهي الدوام :

" اتفق المعتزلة على ان النهي عن الفعل يقتضي الانتهاء عنه دائما خلافا لبعض الشاذين<sup>(٢)</sup> .

بل قال : " النهي حيث ورد غير مراد به الدوام يجب ان يكون ذلك لفريضة نظرا الى ما ذكرناه من الدليل<sup>(٣)</sup> .

لكنه في مناقشته للقائلين باقتضاء الامر التكرار وقياسهم على النهي يقول ردا عليهم " لا نسلم ان النهي المطلق للدوام وانما يقتضيه عند التصريح بالدوام او ظهور فريضة تدل عليه كما في الامر وان سلمنا اقتضاءه للدوام لكن ما ذكره من الحاق الامر بالنهي بواسطة الاشتراك بينهما فمضى

( ١ ) المستقصى ( ٢ : ٤ ) .

( ٢ ) الاحكام للامدى ( ٢ : ١٨٠ ) .

( ٣ ) الاحكام للامدى ( ٢ : ١٨١ ) .

الاقتضاء\* فرع صحة القياس في اللغات وقد ابطالناه<sup>(١)</sup>.

وبين القولين تناقض واضح ولا زالة هذا التناقض نقول :

ان رأى الامدى في اقتضاء\* النهى الدوام هو ما صرح به واستبدل عليه في باب النهى ، وهو ما اورده سابقا من ان النهى المطلق يقتضى السدوام .

واما مناقضته لذلك في مناقشة مسألة اقتضاء\* الامر التكرار فان الاصولى قد يتغلب عن قاعدته في سبيل ابطال حجة الخصم وهو ما حصل ——— الامدى هنا . فكلما ذلك كان على سبيل الجدل والتنزل خاصة وانه قال بعد ذلك وان سلمنا اقتضاء\*ه للدوام . الخ .

واذا فرأى الامدى هو ما رآه الجمهور من ان النهى المطلق يفيد السدوام .

فهو كما ستأذنه الفزالي والله اعلم . .

---

( ١ ) الاحكام للامدى ( ٢ : ١٤٧ ) .

القول الثاني

- انه موضوع للقدر المشترك بين المرة والدوام وهو مطلق طلب الكف  
 من غير دلالة على المرة والدوام .<sup>(١)</sup>  
 وهذا القول اغتاره الامام فخر الدين الرازي في المحصول .<sup>(٢)</sup>  
 وقال في الحاصل انه الحق .<sup>(٣)</sup>  
 وبه قال ابو بكر الباقلاني الاشعري .<sup>(٤)</sup>  
 وقد وصف بعض الاصوليين من قال بهذا القول بالشذوذ .<sup>(٥)</sup>

- 
- ( ١ ) جمع الجوامع ( ٤٩٧ : ١ ) ، شرح الجلال المحلي ( ٤٩٧ : ١ ) ،  
 تقريرات الشريفي ( ٤٩٧ : ١ ) ، الاسنوي على البيضاوي ( ٥٣ : ٢ )  
 اليد خشي على البيضاوي ( ٥٠ : ٢ ) ، الاحكام للامدي ( ١٨١ : ٢ ) ، حاشية الازميري ( ٣١٧ : ) ، حاشية الانطاكي ( ص ١٩٢ ) ، حاشية  
 السعد على ابن الحاجب ( ٩٩ : ٢ ) ، شرح تنقيح الفصول  
 ( ص ١٦٨ ) ، تيسير التحرير ( ٣٧٦ : ١ ) ، التقرير والتحبير  
 ( ٣٢٩ : ١ ) ، مسلم الثبوت ( ٤٠٦ : ١ ) ، التمهيد ( ص ٤٧ ) ، الواضح  
 ( ص ٣٦ ) ، المسودة ( ص ٨١ ) ، شرح الكوكب المنير ( ص ٣٤٢ ) .  
 ( ٢ ) الاسنوي ( ٥٣ : ٢ ) ، مسلم الثبوت ( ٤٠٦ : ١ ) ، المسودة ( ص ٨١ )  
 شرح تنقيح الفصول ( ص ١٦٨ ) ، المحصول  
 ( ٣ ) الاسنوي ( ٥٣ : ٢ ) ، مسلم الثبوت ( ٤٠٦ : ١ ) .  
 ( ٤ ) التمهيد ( ص ٤٧ ) ، الواضح ( ص ٣٦ ) ، المسودة ( ص ٨١ ) .  
 والباقلاني هو ابو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن  
 القاسم الباقلاني البصري المالكي الفقيه المتكلم الاصولي انتهت اليه  
 رئاسة المالكيين بالمراق في عصره وكان من الفضل والعلم علمي  
 قدر كبير له مصنفات كثيرة منها في اصول الفقه التمهيد والمقنع وكان  
 قوي الجدل اثنى عليه العلماء . مات سنة ٣٠٤ هـ .  
 الفتح المبين ( ٢٢١ : ١ ) .  
 ( ٥ ) الاحكام للامدي ( ١٨٠ : ٢ ) ، تيسير التحرير ( ٣٧٦ : ١ ) ، التقرير  
 والتحبير ( ٣٢٩ : ١ ) ، المضد على ابن الحاجب ( ٩٩ : ٢ ) ، السعد  
 على ابن الحاجب ( ٩٩ : ٢ ) .

وهذا الرأي هو الذى اختاره ابن السبكي فى جمع الجوامع حيث قال هو وشارحه :

" وقضىته الدوام على الكف مالم يقيد بالمرّة فان قيد بها كانت قضيته <sup>(١)</sup> .

وهو ايضا ما اختاره القاضى البيضاوى حيث قال :

" وهو - اى النهى - كالامر فى التكرار <sup>(٢)</sup> .

ومعنى هذا كما وضعه الاسنوى <sup>(٣)</sup> ان النهى حكمه حكم الامر فى انه لا يدل على التكرار .

ثم قال : " لانه قد يرد للتكرار كقوله تعالى ولا تقربوا الزنا وبخلافه كقول الطبيب لا تشرب اللبن ولا تأكل اللحم ، ولا شتراك والمجاز خلاف الاصل فيكون حقيقة فى القدر المشترك <sup>(٤)</sup> .

لكن هناك تناقض فى كلام البيضاوى نبه عليه الاسنوى .

ان قال البيضاوى ردا على القائلين بأن الامر يقتضى التكرار بقوله :

" قيل النهى يقتضى التكرار فكذلك الامر قلنا الانتها ايدا ممكن دون الامتناع <sup>(٥)</sup> .

قال الاسنوى : " وهذا الكلام من المصنف - اى البيضاوى - مناقض

لقوله بعد ذلك ان النهى كالامر فى التكرار <sup>(٦)</sup> .

( ١ ) جمع الجوامع ( ٤٩٧ : ١ ) ، شرح الجلال المحلى ( ٤٩٧ : ١ ) .

( ٢ ) المنهاج للبيضاوى ( ٥٠ : ٢ ) .

( ٣ ) ابو محمد جمال الدين عبدالرحيم بن الحسن بن علي القرشي الاموي الاسنوى المصرى الشافعى الفقيه الاصولى النحوى المتكلم برع فى كل العلوم وخاصة الاصول والحريية وكانت له شهرة فى الفقه انتهت اليه رئاسة الشافعية فى عهده له مصنفات منها فى الاصول نهاية السؤل شرح به منهاج الاصول للبيضاوى وله التمهيد فى تنزيل الفروع على الاصول . ولد سنة ٧٠٤ هـ ومات سنة ٧٧٢ هـ .

الفتح المبين ( ١٨٦ : ٢ ) .

( ٤ ) الاسنوى طوى البيضاوى ( ٥٣ : ٢ ) .

( ٥ ) المنهاج للبيضاوى ( ٣٨ : ٢ ) .

( ٦ ) الاسنوى طوى البيضاوى ( ٤٠ : ٢ ) .



قلت : وهو موافق للرأى السابق - رأى الجمهور - فى اقتضاء النهى الدوام . ولعل ما يعتذره عن البيضاوى ان قوله الانتهاء ابدًا ممكن دون الامتثال انما هو على سبيل المجادلة ودفع الحجة .

ثم هو قال الانتهاء ابدًا ممكن ولم يقل لا زم او واجب ، ومعلوم ان القائلين بالقدر المشترك لا ينگرون ورود النهى للدوام بل يعترفون بذلك . وهذا الجواب - والله اعلم - ينتفى التناقض الذى ذكره الاستوى ويكون رأى البيضاوى هو ما صرح به انه للقدر المشترك كالامر .

ومقتضى هذا القول - اى القول الثانى انه للقدر المشترك - انه ان قيد بالدوام كان حقيقة فيه وان قيد بالمرة او المرات كان حقيقة فيها .

قال ابن السبكي وشارحه " وقضيته الدوام على الكف مالم يقيد بالمرة فان قيد بها كانت قضيته <sup>(١)</sup> .

وقال الخطار " كان الاولى ان يقول مالم يقيد به بغير الدوام ليشمل المرتين والاكثر وقد يقال ان ذلك مستفاد من المرة بطريق المقايضة <sup>(٢)</sup> .

اما القول الاول - اى القائل بالدوام - فمقتضاه انه ان جاء فى غير الدوام فهو وضع مجازى .

( ١ ) جمع الجوامع مع شرح الجلال المحلى ( ١ : ٤٩٧ ) .

( ٢ ) حاشية الخطار على جمع الجوامع ( ١ : ٤٩٧ ) .

## المبحث الثالث : الأدلة

## أدلة القائلين بأن النهي يوجب الدوام

استدلوا بأدلة من الأجماع واللغة والعرف والعقل .

وأما الإجماع :

فإن العلماء سلفا وخلفا في جميع الأعصار والأعمار يستدلون بالنهي على دوام الانتهاء بلا توقف على قرينة دالة على الدوام فيكون أجماعا منهم على أن النهي يوجب الانتهاء دائما إلا أن يدل دليل على انتفاء الدوام .<sup>(١)</sup>

كما في قوله تعالى "لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى"<sup>(٢)</sup> . فإن النهي عن قربان الصلاة هنا مقيد بوقت السكر .

كما يدل هذا الاستدلال منهم على أن المتبادر من النهي نفى الحقيقة للفعل أو الفرد المنتشر وذلك إنما يكون بالانتفاء دائما لجميع الأفراد عرفا ولغة فيكون حقيقة في ذلك .<sup>(٣)</sup>

وأما اللغة فمن وجوه :

أحدها : أن النهي عنه في قوة النكرة الواقعة في حيز النفس فتكون للمصوم في جميع الأوقات .

وبيان ذلك أن معنى قوله لا تضرب مثلا أي لا يصدر منك ضرب البتة<sup>(٤)</sup> أي في أي وقت من الأوقات فكان دالا على دوام الانتهاء لغة .

( ١ ) مسلم الثبوت وشرحه ( ٤٠٦ : ١ ) ، فصول البدائع ( ٤٥ : ) ، تيسير التحرير ( ٣٧٦ : ١ ) ، التقرير والتحبير ( ٣٢٩ : ١ ) ، مختصر ابن الحاجب ( ٩٩ : ٢ ) ، شرح المضد ( ٩٩ : ٢ ) ، نزهة المشتاق ( ص ١٢١ ) ، شرح الكوكب المنير ( ص ٣٤٢ ) ، حاشية الأزْمَيرِي ( ٣١٧ : ١ ) ، حاشية الانطاكي ( ص ١٩٣ ) .

( ٢ ) النساء : ٤٣ .

( ٣ ) مسلم الثبوت وشرحه ( ٤٠٦ : ١ ) ، نزهة المشتاق ( ص ١٢١ ) .

( ٤ ) نزهة المشتاق ( ص ١٢٠ ) ، المسودة ( ص ٨١ ) ، حاشية المطار

( ٤٩٧ : ١ ) ، وآلة الأصول ( ص ١٣٨ ) ، حاشية الأزْمَيرِي

( ٣١٧ : ١ ) ، حاشية الانطاكي ( ص ١٩٣ ) .

الثاني : انه يصح لغة استثناء اي زمان شاء من المنهى عنه . . . .  
 فتقول مثلا لا تسافر الا في يوم الخميس ، والا استثناء معيار للعموم ، ان هو  
 عبارة عما لولاه لا ندرج المستثنى في الحكم فيندرج جميع الازمنة في الحكم  
 قبل الاستثناء وهو المراد <sup>(١)</sup> .

واما العرف :

فان السيد لو قال لعبده لا تفعل كذا مجردا عن جميع القرائن  
 اقتضى ان لا يفعل ذلك على الدوام فمتى فعل ذلك في اي وقت كان  
 غير ممثل لمنهى سيده ومستحقا للذم والعقوبة في عرف العقلاء واهل  
 اللغة <sup>(٢)</sup> . فدل ذلك على ان النهى للدوام ان لو لم يكن له لما صح الذم  
 والعقوبة واما كان مخالفا .

واما العقل فمن وجوه ايضا :

الاول : ان النهى منع من ادخال الماهية في الوجود فاذا نهاه  
 عن فعل اقتضى ترك ماهيته مطلقا وذلك لا يتحقق الا بتركها في كل زمان  
 كما اذا نهاه عن الزنا فالمقصود ترك ماهيته بالاستمرار على عدمه  
 ما عاش ان اواتى بالمنهى عنه مرة لزم دخوله في الوجود وهو خلاف مقتضى  
 النهى حتى انه لو عمر الف سنة او اكثر وزنا في آخر ساعة من عمره عد مخالفا  
 عاصيا <sup>(٣)</sup> .

الثاني : ان المقصود بالنهى ترك القبائح واجتناب المفاسد  
 والقبيح يجب اجتنابه في كل وقت واجتناب المفسدة انما يحصل باجتنابها  
 دائما كما اذا قلت لولدك لا تقرب الاسد ولا تشرب الخمر فمقصوده لا يتحقق  
 الا بالاجتناب دائما فدل ذلك على ان النهى يقتضى الدوام <sup>(٤)</sup> .

( ١ ) شرح تنقيح الفصول ( ص ١٧١ ) .

( ٢ ) التمهيد ( ص ٤٧ ) ، الاحكام للامدي ( ٢ : ٥٣ ) ، شرح الكوكب  
 المنير ( ص ٣٤٢ ) .

( ٣ ) نزعة المشتاق ( ص ١٢٠ ) ، البدع على البيضاوي ( ٢ : ٥٠ ) ،  
 شرح تنقيح الفصول ( ص ١٧١ ) ، شرح الطوفي ( ص ١١٦ - ١١٧ ) ، الحصول

( ٤ ) التمهيد ( ص ٤٧ ) ، شرح تنقيح الفصول ( ص ١٧١ ) .

### ادلة القائلين بمطلق الطلب

استدل القائلون بأن مقتضى النهي مطلق طلب ترك الفعل - أي  
القدر المشترك - بالادلة التالية :

( ١ ) ان النهي قد ورد تارة للدوام كما في النهي عن الزنا وشرب الخمر  
ونحوهما ، وورد تارة غير مراد به الدوام كما في نهى الحائض عن الصوم  
والصلاة ونحوهما . فالصورتان مشتركتان في مطلق طلب ترك الفعل  
ومفترقتان من حيث ان اولاهما مراد بها الدوام والاخرى غير مراد بها  
الدوام ، فلما ان يكون النهي حقيقة في احدهما ومجازا في الاخرى  
او يكون مشتركا لفظيا بينهما او موضوعا للقدر المشترك .  
اما المميز والمباز ولا مشترك فهما ، خلاف الاصل ان الاصل في اللفظ  
الحقيقة فوجب جعله حقيقة في القدر المشترك بين الصورتين وهو  
مطلق طلب ترك الفعل <sup>(١)</sup> .

( ٢ ) واستدلوا ايضا - وهو مثل الاول - ان النهي المطلق قد ورد غير  
مراد به الدوام كقول الطبيب للمريض لا تأكل اللحم ، وكون ذلك مجازا  
او لا اشتراك اللفظي مع الدوام خلاف الاصل كما سبق فيكون حقيقة  
في القدر المشترك <sup>(٢)</sup> .

( ٣ ) لو كان النهي مقتضيا للدوام لكان عدم الدوام في بعض صور  
النهي على خلاف الدليل وذلك ممتنع <sup>(٣)</sup> .

( ٤ ) ان صيغة النهي ليس فيها ذكر للدوام ، وانما تتلقى الاحكام الشرعية  
من الصيغ وانما لم يكن في الصيغ ذلك او قلنا القول بوجوب الدوام  
على دلالة زائدة على الصيغة <sup>(٤)</sup> . فلا يكون الدوام مستفادا من

( ١ ) الاحكام للامدى ( ٥٣ : ٢ ) ، مسلم الشوت وشرحه ( ٤٠٦ : ١ ) ، تيسير  
التعريب ( ٣٧٦ : ١ ) ، التقرير والتحبير ( ٣٢٩ : ١ ) ، شرح تنقيح  
الفصول ( ص ١٧ ) ، حاشية السعد ( ٩٦ : ٢ ) ، شرح الكوكب المنير  
( ص ٣٤٢ ) .

( ٢ ) البدع على البيضاء ( ٥٠ : ٢ ) ، الاسنوى على البيضاء ( ٥٣ : ٢ ) ، المحرر  
( ٣ ) الاحكام للامدى ( ٥٣ : ٢ ) .  
( ٤ ) الواضع ( ص ٣٧ ) .

الصيغة نفسها .

- ( ٥ ) انه لو قيل للمصائم لا تصم يجوز ان يقول نهاني عن صوم هذا اليوم او من الصوم ابدا فيستفسر، بل التصريح ان يقول لا تصم ابدا ولا تصم يوما واحدا، فاذا اقتصصر على قوله لا تصم فانتهى يوما واحدا جاز ان يقال قضي حق النهي<sup>(١)</sup> فانتفى القول بان النهي يقتضي الدوام .
- ( ٦ ) ان الامر لا يقتضي الدوام، والنهي كالا مرفى ان كلا منهما ~~استداه~~ <sup>(٢)</sup> وطلب فيكون النهي كالا مرفى لا يقتضي الدوام .

---

( ١ ) المستقصى ( ٣ : ١ ) .

( ٢ ) التمهيد ( ص ٤٧ ) ، مسلم الثبوت وشرحه ( ٤٠٦ : ١ ) ، المنهاج للبيضاوي ( ٥ : ٢ ) ، الا سنوى على البيضاوي ( ٥٣ : ٢ ) ، حاشية المسند ( ٩٩ : ٢ ) ، المسودة ( ص ٨ ) .

## المبحث الرابع : مناقشة الادلة

## مناقشة ادلة القائلين بالدوام

وقد نوقشت ادلة القائلين بالدوام بما يلي :

( ١ ) ان التكليف لا يتأتى مع الدوام فانه لا يمكن في حال الغفلة وان كان كذلك فلا يصلح ان يكون واجبا على الدوام والا لزم العصيان وهو ممنوع .

وقد اجابوا عنه بأن التكليف والاقتضاء مادام الشعور وعنده يجب التكليف دائما (٢) ان هو مناط التكليف فاما في حال الغفلة فلا يمكن التكليف ان يكون تكليفا بما لا يطاق وهو مستبعد ان اتفق العقلاء على ان من شرط المكلف ان يكون عاقلا فاهما لما كلف به (٣) وايضا فالمطلوب من النهي عدم ايجاد الفعل في الخارج وفي اثناء الغفلة لا يوجد منه ذلك الفعل ، وعلى فرض انه وبعد ذلك بفعل النهي عنه اثناء الغفلة فهو غير مكلف في هذه الحالة .

( ٢ ) ان هناك نواهي غير مراد بها الدوام كما في نهى الحائض عن الصلاة والصوم (٤) .

فدل ذلك على ان النهي بمطلقة لا يدل على الدوام ان لو كان كذلك لما وجد النقص بهذه الصور وامثالها (٥) .

- 
- ( ١ ) مسلم الثبوت وشرحه ( ٤٠٦ : ١ ) ، نزهة المشتاق ( ص ١٢١ ) .  
 ( ٢ ) مسلم الثبوت وشرحه ( ٤٠٦ : ١ ) ، نزهة المشتاق ( ص ١٢١ ) .  
 ( ٣ ) انظر تفصيل مسألة تكليف الخافئ في الاحكام للامدى ( ١ : ١٣٨ ) ، المستقصى ( ٥٤ : ١ ) ، وغيرها من كتب الاصول .

وقد اجاب القائلون بالدوام عن هذا الاعتراض بأن النقص بنهـى الحائض عن الصلاة والصوم لا يصح لما يأتى :

( أ ) انه نهى مقيد بوقت الحيض لقوله عليه السلام دعى الصلاة ايام اقرانه . . فيكون حمل النهى على عدم الدوام مجازا . . وان كان خلاف الاصل - لقرينة وجدت هنا وهى تقييده بالايام المذكورة وكذا اكل نهى لا يدل على الدوام فانه انما جاء من قرينة لفظية او عقلية .<sup>(١)</sup>

( ب ) ان الدوام ممكن هنا بحيث نقول انه عم اوقات القيد ( ايام الحيض ) . اذ المراد بالدوام مدة العمر فى المطلق ومدة القيد فى المقيد<sup>(٢)</sup> فالنهي هنا مستغرق لا وقات الحيض فى جميع العمر .

( ج ) ان الكلام انما هو فى النهى المطلق دون المقيد<sup>(٣)</sup> فالنقص غير وارد .

( ٣ ) القول بأن معنى لا تضرب اى لا يصدر منك ضرب فيعم جميع الاوقات غير مسلم بل هو محل النزاع ، ولو سلم ذلك فان كون الفكرة فى سياق النفي عاما انما يقتضى عموم الضرب لا فراده اى لا تضرب اى ضرب كان ولا يقتضى عموم الا زمان والاوقات فلا يمنع وقوع الضرب فى المستقبل ولا يوجب الدوام .<sup>(٤)</sup>

واجيب عن هذا الاعتراض بأن القول انه لا يقتضى عموم الزمان والاوقات غير مسلم فان الفعل المتمدى الواقع فى سياق النهى يكون لنفى حقيقة الفعل فانه لو قال والله لا اكل فانه يحث اتفاقا اذا اكل وقبوله التخصيص يدل على ذلك .<sup>(٥)</sup> ان لو قال والله لا اكل الا فى يوم كذا فانه لا يحث بالاكل فى هذا اليوم .

( ١ ) حاشية الانطاكي ( ص ١٩٤ ) .

( ٢ ) فصول البدائع ( ٤٥ : ٢ ) ، مسلم الثبوت ( ٤٠٦ : ١ ) ، وآراء الاصول

( ص ١٣٨ ) ، حاشية الانطاكي ( ص ١٩٤ ) .

( ٣ ) فصول البدائع ( ٤٥ : ) ، مسلم الثبوت ( ٤٠٦ : ١ ) ، وآراء الاصول

( ص ١٣٨ ) ، حاشية الانطاكي ( ص ١٩٤ ) ، ابن الحاجب ( ٩٩ : ٢ )

شرح المعتمد ( ٩٩ : ٢ ) .

( ٤ ) حاشية الزجري ( ٣١٧ : ١ ) .

( ٥ ) حاشية الانطاكي ( ص ١٩٣ ) .

- ( ٤ ) الاستدلال بالنواهي الشرعية والمرفية وحملها على الدوام ممن غير انتظار الى قرينة لا يفي في هذا المقام ، فان الدلالة على الدوام ليست لدلالة الصيغة بمجرد ها على ذلك بل بأدلة اخرى من الشرع دلت على ان مانهي عنه الشارع فانه يريد اجتنابه دائما فافادت علما ضروريا بان الشرع يريد مثلا عدم الزنا والسرقة وسائر الفواحش مطلقا وفي كل حال ، وذلك كما انا نوجب الايمان دائما لا بمجرد قوله آمنوا لكن الادلة دلت على ان دوام الايمان مقصود .<sup>(١)</sup>
- ( ٥ ) كما يران اعتراض على دليل الاجماع بأن دعوى الاجماع باطلة لما ذكرناه من خلاف قوم آخرين .



### مناقشة ادلة القائلين بالقدر المشترك

وقد نوقشت ادلة القائلين بالقدر المشترك بما يلي :

( ١ ) الاستدلال بأن النهى ورد تارة للدوام وتارة غير مراد به الدوام

يدفعه أن النهى حيث ورد غير مراد به الدوام فإنه يجب أن يكون ذلك لقربة صارفة له عن مقتضاه الاصلى الذى هو الدوام <sup>(١)</sup> .

ويتبين ذلك من الصورة التى استدلو بها وهى نهى الحائض عن الصلاة والصوم ، فإنه قد جاء فى الحديث الشريف قوله صلى الله عليه وسلم من الصلاة ايام اقراءك .

فتقوله صلى الله عليه وسلم ايام اقراءك قرينة للتقييد بفترة معينة صرفته عن مقتضاه الاصلى ، على انا نقول انه يفيد الدوام هنا ايضا فى هذا المثال الذى ذكرتموه والمراد الاستمرار بترك الصلاة والصوم طول وقت الحيض والا استمرار فى كل شىء بحسبه .

( ٢ ) القول بلزوم الاشتراك او المجاز على القائلين بالدوام كما سبق

بيانه فى الدليل الاول من ادلة نفاة الدوام ، اعترض عليه الامدى بأنه وان لزم منه ( اى الدوام ) التجوز وهو على خلاف الدليل لافتقاره الى القرينة الصارفة ، غير ان جملة حقيقة فى المرة الواحدة مما يوجب بعمله مجازا فى الدوام لا اختلاف حقيقتيهما ، وليس القول بجعله مجازا فى الدوام وحقيقة فى المرة الواحدة بأولى من العكس ، بل ان جعل النهى حقيقة فى الدوام ومجازا فى المرة الواحدة اولس لا مكان التجوز به عن البعض لا ستلزام الدوام للمرة الواحدة ولو جعلناه حقيقة فى المرة لما امكن التجوز به عن الدوام لعدم استلزام المرة للدوام <sup>(٢)</sup> .

وارى ان هذا الاعتراض من الامدى انما يستقيم لو كان رأى المخالف ان النهى حقيقة فى المرة الواحدة مجاز فى الدوام . فاما على

( ١ ) الاحكام للامدى ( ٢ : ٥٣ ) .

( ٢ ) الاحكام للامدى ( ٢ : ٥٣ ) .

القول بالنقد المشترك وهو مطلق الطلب من غير دلالة على مرة او دوام فلا يصح هذا الاعتراض والله اعلم .

( ٣ ) النقض بقول الطبيب للمريض لا تأكل اللحم لا يصح ان المقام والحال هنا قرينة صارفة عن الدوام ، فعدم الدوام هنا لقرينة وهو المرض فكأنه قال لا تأكل اللحم وانت مريض ، والكلام عند عدم القرائن .<sup>(١)</sup>

( ٤ ) القول بأن جعل النهي حقيقة في الدوام مجاز في غيره ، بخلاف الاصل مدفوع بأن خلاف الاصل قد يصار اليه لدليل ، وههنا قد دل الدليل على تبادل احدهما وهو الدوام فيكون حقيقة فيه مجاز في غيره .<sup>(٢)</sup>

( ٥ ) قياس النهي على الامر لا يصح لامور :

الاول : انه قياس في اللفات ولا يصح .

الثاني : ان الاصوليين قد ذكروا فروقا بين الامر والنهي منها : ان الانتهاء ابدى ممكن لان فيه بقاء على الصدم ، اما الامر فلا يمكن الاشتغال به ابدى ان يؤدي الى تعطيل المنافع الاخرى .<sup>(٣)</sup>

وايضا فان هذا القياس لا يتم الا على القول بأن الامر لا يقتضى الدوام وهذا غير متفق عليه ان الخلاف في المسألة معروف .

( ٦ ) وهناك سؤال يرد على نفاة الدوام وهو ان القائل بأن النهي لا يقتضى الدوام يلزمه ان لا يوجد عاص البتة في الدنيا .

وذلك ان النهي عنده لا يقتضى الا مطلق الترك كما ان الامر لا يقتضى الا مطلق الفعل فكما يخرج عن عهدة الامر فعل ما ففى زمن ما كذلك يخرج عن عهدة النهي بمطلق الترك في زمن ما

- 
- ( ١ ) البدن على البيضاوى ( ٢ : ٥ ) ، الاسنوى على البيضاوى ( ٢ : ٥٣ ) .  
 ( ٢ ) فواتح الرحموت ( ١ : ٤٠٦ ) ، شرح الكوكب المنير ( ص ٣٤٣ ) .  
 ( ٣ ) المستصفى ( ٣ : ٤ ) ، الاحكام للامدى ( ٢ : ١٤٧ ) ، المنهاج للبيضاوى ( ٢ : ٣٨ ) ، الاسنوى على البيضاوى ( ٢ : ٤٠ ) ، التمهيد ( ص ٢٢ ) ، شرح الكوكب المنير ( ص ٣٤٢ ) .

واشد الناس عصيانا وفسوقا لا بد ان يترك تلك المعصية في زمن ما  
فيخرج من عهدة النهي بذلك الزمن الفرد فلا يكون عاصيا ابدا  
ومارأينا احدا في العالم واظب على معصية فلم يفتر عنها الى  
ان مات ، بل لا بد من فترات ولو لضرورات الحياة من النوم  
والافتداء وغير ذلك فبطل قول القائلين بأن النهي لا يقتضي  
الدوام .<sup>(١)</sup>

وقد اورد القرافي جوابا للعزبين عبد السلام رحمه الله على

هذا السؤال .

قال القرافي بعد ايراده السؤال :

" قال لي رحمه الله - اى العزبين عبد السلام - هذه المسألة -  
اى عدم اقتضاء النهي الدوام - تتخرج على قاعدة وهى : ان القاعدة انه  
قد يكون عام في مطلق نحو اكرم الناس كلهم في يوم ، او مطلق في عام نحو  
اكرم زيدا في جميع الايام - كذا - ، او عام في عام نحو اكرم الناس فسى  
جميع الايام ، او مطلق في مطلق نحو اكرم رجلا في يوم .

اذا تقررت هذه القاعدة فالقائل بأن النهي يقتضى التكرار يقول  
هو عموم في عموم امر بجميع المتروك في جميع الازمان .

والذى يقول النهي لا يقتضى التكرار يقول المطلوب ترك واحد فسى  
جميع الازمان فهو مطلق في عام فلا يجوز ان يلبس المنهى عنه في زمن  
ما فيتحقق العصيان حينئذ بملابسة النهي متى وقعت فهذه صورة المسألة .<sup>(٢)</sup>

( ١ ) شرح تنقيح الفصول ( ص ١٦٩ ) ، شرح مختصر الروض للطفوف -  
( ص ١٥٢ ) .

( ٢ ) سلطان العلماء وشيخ الاسلام والمسلمين عز الدين عبد العزيز بن  
عبد السلام بن ابي القاسم السلمى الدمشقى الشافعى كان علما من  
الاطلام شجاعا في الحق آمرا بالمعروف ناهيا عن المنكر فقيها اصوليا  
محدثا خطيبا تغشى السلاطين والامراء صولته وسلطانه ومواقفه  
من الحكم مشهورة ، مصنفاته كثيرة . ولد سنة ٥٧٧ هـ ومات سنة ٦٦٠ هـ .  
الفتح المبين ( ٢ : ٧٣ ) .

( ٣ ) كذا ذكره القرافي وصوابه والله اعلم اكرم رجلا في جميع الايام كما  
ذكره الطوفى في شرحه ( ص ١٥٢ ) .

( ٤ ) شرح تنقيح الفصول ( ص ١٦٩ ) ، شرح الطوفى لمختصر الروضة  
( ص ١٥٢ ) .

غير ان الناظر في هذا الجواب الذى اجاب به المزبن عبد السلام  
يلاحظ ما يأتى :

( ١ ) انه فسر القول بالدوام بانه امر بجميع المتروك فى جميع الا زمان .

( ٢ ) انه فسر القول بعدم الدوام بانه ترك واحد فى جميع الا زمان .

وهذا هو - فى نظرى - ممكن الخطأ فى هذا الجواب وببانه :

( ١ ) ان المراد من الدوام عند من يقول به هو ترك الفعل الواحد -  
المنهى منه مدة العمر فى جميع الا زمان كما تبين لنا سابقا - من  
ادلتهم وتصريحهم بذلك .

( ٢ ) ان المراد من عدم الدوام عند من يقول به انه يكفى الترك مرة  
واحدة ولا يقتضى دوام الترك واستمرار المجانية كما ظهر لنا سابقا  
من ادلتهم حيث قالوا فيما قالوا من حججهم ان النهى ورد للترك  
كالسرقة والزنا ونحوهما وورد ايضا لعدم التكرار كقول الطبيب  
للمريض لا تأكل اللحم ولا تفصد<sup>(١)</sup> اى فى هذا الزمان . والمجاز  
والاشتراك خلاف الاصل فوجب جعله حقيقة فى القدر المشترك  
بين القسمين وهو مطلق الترك فهم لا يستوعبون الا زنة بمطلق  
الترك لان المشترك بين بعض الا زنة المعينة والتكرار يجب ان يكون  
اقل من ذلك البعض المعين حتى يصدق بدونه ، واعظم احواله  
ان يكون مساويا لاحد القسمين وهو ذلك البعض المعين<sup>(٢)</sup> .

وجواب الحزبن عبد السلام يقتضى كما قال القرافى ما يلى :

( ١ ) ان هناك مخالفة فى جوابه لمراد القائلين بالتكرار انهم  
لا يقولون بجمع بين تركين فى زمن ما لان الجمع بين المثليين محال  
بل يقولون ان الثابت فى كل زمان انما هو ترك واحد .

( ٢ ) انه لا يمكن ان يتحقق مذهب القائل بالتكرار لان مذهبهم جعله  
الشيخ مذهباً للقائلين بعدم التكرار على تفسيره فلا يبقى الا مذهب  
واحد فلا يتحقق المذهبان .

( ١ ) الفصد قطع العرق حتى يسيل . انظر معجم مقاييس اللغة  
• ( ٥٠٧ : ٤ )

( ٢ ) شرح تنقيح الفصول ( ص ١٧٠ ) .

( ٣ ) ان تفسير الشيخ رحمه الله لمذهب القائلين بعدم التكرار لا ينطبق

(١)

على مذهبهم بمقتضى حجته وظواهر الفاظهم .

وملاحظة القول ان جواب العز بن عبد السلام لا ينتهض لدفع هذا

السؤال الذى سماه القرافى اشكالا عظيما .

وقد اجهد القرافى نفسه فى الاتيان بجواب آخر لدفع هذا

الاشكال فقال :

والذى اراه فى دفع هذا الاشكال العظيم ان نقول : مطلق

الترك مشترك بين جميع الاقسام ولنا اخص منه وهو مشترك ايضا وهو مطلق

الترك بقيد كونه لا يقع الا فى احد مذهبى النوعين فكونه بقيد لا يتمسدى

النوعين وهو اطار التكرار او الزمن المعين كما فى مثال الطبيب - اى قول

الطبيب للمريض لا تأكل اللحم ولا تفصد - فوجب كون هذا المشترك اخص من

مطلق الترك ، والقاعدة ان كل مشترك ليس له الا نوعان اذا فقد احدهما

تعيين الاخر كالحديد ليس له الا الزوج والفرد ، فاذا تعذر الزوج تعيين

الفرد او الفرد تعيين الزوج ، وكذلك ههنا اذا فرغنا على عدم افادته

التكرار يكون موضوعا لهذا المشترك الخاص بهذين النوعين لانه موضوع

لمطلق الترك ، وحينئذ تصح جميع هذه المباحث ويذهب الاشكال بأن نقول

ان وجد دليل يدل على وقت معين كان التكليف خاصا به ومتى خالف فيه

عصى ومتى لم يوجد ذلك تعيين النوع الاخر بدليل يمينه وحينئذ يتممين

استغراق الزمنة فيعصى بطلاسته المنهى عنه فى اى زمان كان واذا عرى

عن دليل طى هذا وعلى النوع الاخر كان محتاجا للبيان ويجب تعجيل

البيان قبل وقت العمل فصح المذهب وتحقق الحصيان من كل عاص فى

العالم وانتظم الاستدلال الذى قالوه من مثال الطبيب والمنجم كما قالوا

بقول المنجم لا تخرج الى الصحراء ولا تفصل جديدا اى فى هذا اليوم

واندفعت الاشكالات كلها .<sup>(٢)</sup>

( ١ ) شرح تنقيح الفصول ( ص ١٧٠ ) .

( ٢ ) شرح تنقيح الفصول ( ص ١٧٠ - ١٧١ ) .

والذى بيدولى ان القرافى لم يعد على ان جاء بمذهب ثالث  
وهو الوقف حتى يأتى الدليل ، وذلك انه قسم الضاهى الى ثلاثة اقسام :  
( ١ ) قسم وجد معه دليل يدل على وقت معين فيكون التكليف خاصا به  
ومتى خالف فيه عصى .

( ٢ ) قسم يوجد معه دليل يدل على استغراق الزمنة وحينئذ يحصى  
بملاسته الضمى عنه فى اى زمان كان .

( ٣ ) قسم عرى من دليل يدل على النوعين السابقين فيكون محتاجا  
للبيان ويجب تعجيل البيان قبل وقت العمل .

اما التسمان الاولان اللذان ذكرهما فهما ليسا موطن خلاف  
اذ ان الخلاف انما هو فى النهى المطلق عن دليل المجرد عن قرينة  
لفظية او معنوية وهذا هو القسم الثالث الذى توقف فيه القرافى ولسم  
يحل فيه الاشكال فيبقى السؤال قائما ولم تندفع الاشكالات كلها كما قال  
القرافى ولا يعضها .

وقد اجاب الطوفى على ذلك السؤال فقال :

الجواب ان يقال هذا هو مقتضى النهى ولا زمة على هذا المذهب -  
اى مذهب نفاة الدوام - لكن ينفى ذلك ويثبت تكرار ترك النهى عنه  
بالادلة المنفصلة كالا جماع وغيره . ونحن كلامنا فيما يقتضيه النهى لفظة  
لا فيما استقرت عليه الاحكام شرعا<sup>(١)</sup> .

وقد وصف الطوفى هذا الجواب بأنه جواب سديد صحيح .

فأرى الطوفى ان السؤال يرد من الناحية الشرعية وهذه لا بد فيها  
من ادلة منفصلة تمنع ورود مثل هذا الاشكال فتدل على المراد .  
اما من الناحية اللغوية وهى موطن الجدل فلا يرد هذا السؤال .

( ١ ) شرح الطوفى على مختصر الروضة ( ص ١٥٧ ) .

### المبحث الخامس: خلاصة القول في هذه المسألة

#### ( أ ) بيان حالات النهي من حيث الدوام وعدمه

ان المستقرى\* والمتتبع لنواهى الشارع الحكيم يجدها لا تخرج من حيث الدوام او عدمه عن حالات ثلاث :

الحالة الاولى :

ان يكون النهي مقرونا بما يدل على الدوام . وفى هذه الحالة فالنهي يقتضى الدوام بلا خلاف .

ومثال ذلك ما يلى :

( ١ ) قوله تعالى فى المنافقين " فان رجعت الله الى طائفة منهم فاستأذنوك للخروج فقل لن تخرجوا معى ابدا ولن تقتلوا معى عدوا انكم رضيتم بالقسود اول مرة فاقعدوا مع الخالفين .

ولا تصل على احد منهم مات ابدا ولا تقم على قبره انهم كفروا بالله ورسوله وماتوا وهم فاسقون <sup>(١)</sup> .

( ٢ ) قوله تعالى " لا تقم فيه ابدا لمسجد اسس على التقوى من اول يوم احق ان تقوم فيه . فيه رجال يحبون ان يتطهروا والله يحب المتطهرين <sup>(٢)</sup> .

( ٣ ) قوله تعالى : " والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا واولئك هم الفاسقون <sup>(٣)</sup> .

( ٤ ) قوله تعالى : " يعظكم الله ان تعبدوا لمثله ابدا ان كنتم مؤمنين <sup>(٤)</sup> .

( ٥ ) قوله تعالى : " وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله ولا ان تنكحوا <sup>(٥)</sup> ازواجه من بعده ابدا ان ذلكم كان عند الله عظيما " .

( ١ ) التوبة : ٨٤ ، ٨٣ .

( ٢ ) التوبة : ١٠٨ .

( ٣ ) النور : ٤ .

( ٤ ) النور : ١٧ .

( ٥ ) الاحزاب : ٥٣ .

فالنهي في هذه الايات مقرون بما يدل على الدوام وهو كلمة  
التأييد (ابدا) ولا خلاف في ان جميع هذه النواهي على الدوام الا ما  
كان من الخلاف في قبول شهادة القاذف فالجمهور على قبول شهادته  
ان تاب .

وانما قال الجمهور بهذا لقوله تعالى بعد ذلك "الا الذين تابوا  
من بعد ذلك واصلحوا فان الله غفور رحيم" (١)  
ومثال ذلك من الاثر ما جاء في الموطأ ان طليحة الاسدي  
كانت تحت رشيد الشقي فطلقها فنكحت في عدتها فضرها عمر بن الخطاب  
وضرب زوجها بالمخفقة ضربات وفرق بينهما ثم قال عمر بن الخطاب ايما  
امراة نكحت في عدتها فان كان زوجها الذي تزوجها لم يدخل بها  
فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الاول ثم كان الاثر خاطبا  
من الخطاب وان كان دخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها  
من الاول ثم اعتدت من الاخر ثم لا يجتمعان ابدا (٢)  
قوله ثم لا يجتمعان ابدا لتأيد التحريم بالوطء في الحدة (٣)

### الحالة الثانية :

ان يكون النهي مقيدا بقيد يدل على عدم الدوام . وفي هذه  
الحالة يكون النهي خاصا بمدة القيد . ومثال ذلك

- (١) النور : ٥ . انظر تفسير القرطبي (١٢ : ١٧٨ - ١٧٩) .
- (٢) الموطأ ٢٨ كتاب النكاح ، ١١ باب جامع ما لا يجوز من النكاح ، حديث  
رقم (٢٧) .
- (٣) الزرقاني على الموطأ (٣ : ١٤٥) .  
وطليحة الاسدية هي بنت عبد الله لها ادراك .  
الاستيعاب (٤ : ٣٤٤) ، الاصابة (٤ : ٣٤٥) .  
ورشيد بضم الراء وفتح الشين وروي مصفرا روي رشيد الشقي صهر بني  
عدي بن نوفل بن عبد مناف احرق عمر بن الخطاب بيته لانه كان  
حائوث خمر . الاصابة (١ : ٥٠٧) .  
قال ابن حجر وانما ذكرته في الصحابة لان من كان بتلك السن  
في عهد عمر يكون في زمن النبي صلى الله عليه وسلم مميزا محالة .  
الاصابة (١ : ٥٠٧) .  
وقال عنه الزرقاني مخضرم . الزرقاني على الموطأ (٣ : ١٤٥) .



( ١ ) قوله تعالى " ويسألونك عن المحيض قل هو اذى فاعتزلوا النساء "

فى المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فاتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين <sup>(١)</sup> .

( ٢ ) قوله تعالى " ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ولا مة مؤمنة غير من "

مشركة ولو اعجبتكم ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولحميد مؤمن غير من مشرك ولو اعجبكم <sup>(٢)</sup> .

( ٣ ) قوله تعالى " واتموا الحج والعمرة لله فان احصرتم فما استيسر من "

الهدى ولا تعلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله <sup>(٣)</sup> .

فان النهى عن قربان فى الاية الاولى الى الطهر ويحد ذلك

فلا نهى .

والنهى عن نكاح المشركة وانكاح المشرك حتى يسلموا .

والنهى عن الحلق حتى بلغ الهدى محله .

ومثاله من الحديث النبوى قوله عليه الصلاة والسلام " لا تصوموا حتى "

تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فاقدروا له <sup>(٤)</sup> .

فالنهى عن الصوم مقيد بمدة وهى حتى يروا الهلال .

وكذا النهى عن الفطر .

### الحالة الثالثة :

ان يكون النهى مجردا عن قرينة تدل على الدوام او عديمه . وهذا

هو الذى وقع فيه الخلاف السابق ذكره .

والذى اراه راجحا فى هذه الحالة ان النهى يقتضى الدوام ويؤيد

ذلك ما يلى :

( ١ ) ما رواه مسلم فى صحيحه قال ( نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم

( ١ ) البقرة : ٢٢٢ .

( ٢ ) البقرة : ٢٢١ .

( ٣ ) البقرة : ١٩٦ .

( ٤ ) صحيح البخارى ٣٠ كتاب الصوم ، ١١ باب قول النبى صلى الله عليه

وسلم اذا رأيت الهلال فصوموا ، رقم ( ١٩٠٦ ) .

عن اكل لحوم الضحايا بعد ثلاث .  
 قال عبد الله بن ابي بكر<sup>(١)</sup> فذكرت ذلك لعمره<sup>(٢)</sup> فقالت صدق ، سمعت  
 عائشة تقول دف اهل ابيات من اهل البادية حضرة الاضحى زمن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ادغروا ثلاثا ثم تصدقوا بما بقى فلما كان بعد ذلك قالوا  
 يا رسول الله ان الناس يتغذون الاسقية من ضحاياهم ويحطون  
 منها الولك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ذاك قالوا  
 نهيت ان تؤكل لحوم الضحايا بعد ثلاث فقال انما نهيتكم  
 من اجل الدافة التي دفت فكلوا وادغروا وتصدقوا<sup>(٣)</sup> .  
 فالصحابة رضوان الله عليهم فهموا من النهى الاستمرار فى كل  
 عام فاخبرهم النبي صلى الله عليه وسلم ان ذلك انما كان  
 بسبب الدافة وقد زال .

- 
- ( ١ ) هو عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الانصارى المدنى  
 حجة ثقة ثبت قالوا عنه مات مثل عبد الله بن ابي بكر ولكن يمنع  
 ان يرتفع ذكره مكان ابيه انه حى ، مات سنة ١٣٥ .  
 تهذيب التهذيب ( ١٦٤ : ٥ ) ، التقريب ( ٤٠٥ : ١ ) ، الكاشف  
 ( ٧٥ : ٢ ) .
- ( ٢ ) هى عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارۃ الانصارية المدنية  
 من فقهاء التابعين ، اكرت عن عائشة وكانت فى حجرها ، ماتت سنة  
 ١٠٦ .  
 تقريب التهذيب ( ٦٠٧ : ٢ ) ، الكاشف ( ٤٧٧ : ٣ ) .
- ( ٣ ) صحيح مسلم ٣٥ كتاب الاضاحى ، ٥ باب بيان ما كان من النهى  
 عن اكل لحوم الاضاحى ، رقم ( ٢٨ ) .  
 والدف السير ليس بالشديد فى جماعة .  
 مشارق الانوار ( ٢٦١ : ١ ) ، النهاية ( ١٢٤ : ٢ ) .  
 ودافة الاعراب من يرد منهم المصر ، والمراد هنا من ورد من  
 ضعفاء الاعراب للمواساة . النووى ( ١٣٠ : ١٣ ) .  
 وقوله حضرة الاضحى باسكان الضاد وحكى فتحها ومعناها سواء  
 بمعنى القرب والمشاهدة . المشارق ( ٢٠٧ : ١ ) .  
 ومعنى يجلون بفتح الياء مع كسر الميم وضما ويقال بضم الياء  
 مع كسر الميم اى يذيبون .  
 المشارق ( ١٥٢ : ١ ) ، النهاية ( ٢٩٨ : ١ ) =

فان قال قائل قد جاء في رواية اخرى ان الرسول صلى الله عليه وسلم قال من ضحى منكم فلا يصبحن في بيته بعد ثلاثة شيئا فلما كان العام المقبل قالوا يا رسول الله نفعل كما فعلنا العام الماضي ؟ قال كلوا واطعموا وادخروا فان ذلك العام كان بالناس جهد فاردت ان تعينوا فيها<sup>(١)</sup> .

ووجه ذلك انهم لو فهموا الاستمرار لما سألوا هل نفعل كما كنا نفعل .

قلت : قد ذكر صاحب فتح الباري الجواب على ذلك فقال ( قال ابن المنير وجه قولهم هل نفعل كما كنا نفعل ؟ مع ان النهي يقتضى الاستمرار لانهم فهموا ان ذلك النهي ورد على سبب خاص فلما احتمل عندهم عموم النهي او خصوصه من اجل السبب سألوا فارشدتهم الى انه خاص بذلك العام من اجل السبب المذكور )<sup>(٢)</sup> .

( ٢ ) ما رواه مسلم ايضا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ونهيتكم عن لحوم الاضاحى فوق ثلاث فامسكوا ما بدا لكم ونهيتكم عن النبيذ الا في سقاء فاشربوا في الاسقية كلها ولا تشربوا مسكرا<sup>(٣)</sup> .

ووجه الدلالة انه لولا نسخ النهي عن زيارة القبور بالنسبة للرجال لبقى النهي على الاستمرار والدوام .

- 
- = والودك دسم اللحم ودهنه الذى يستخرج منه . النهاية ( ٥ : ١٦٩ ) .
- ( ١ ) صحيح مسلم ٣٥ كتاب الاضاحى ، ٥ باب بيان ما كان من النهي عن اكل لحوم الاضاحى رقم ( ٣٤ ) .
- صحيح البخارى ٧٣ كتاب الاضاحى ، ١٦ باب ما يؤكل من لحوم الاضاحى رقم ( ٥٥٦٩ ) .
- ( ٢ ) فتح البارى ( ١٠ : ٢٦ ) .
- ( ٣ ) صحيح مسلم ١١ كتاب الجنائز ، ٣٦ باب استئذان النبي صلى الله عليه وسلم ربه عز وجل في زيارة قبر امه رقم ( ١٠٦ ) .

## (ب) هل للخلاف أثر ؟

يقول الشيخ محمد بخيت المطيعي رحمه الله في حاشيته على  
الاسنوى :

والذى افهمه ان الخلاف لفظى وان من قال انه للقدر المشترك  
استدل لوروده مرة للدوام والتكرار كقوله تعالى ولا تقربوا الزنا ولخلافه  
كقول الطبيب . . . الخ

والذى قال انه للدوام والعموم والتكرار مدة القيد فى مثل قول  
الطبيب لا تشرب اللبن ولا تأكل اللحم فلا خلاف فى المعنى ، وعلى ذلك  
يكون النهى للدوام مدة العمر فى المطلق ومدة القيد فى المقيد اتفاقا .  
وغاية الامران من جعله للدوام اراد مطلق الاعمال من الدوام مدة  
العمر ومن مدة القيد .

ومن جعله للقدر المشترك بين الدوام مدة العمر والدوام مدة  
القيد فنظر للاطلاق والتقييد وغاير بين المعنيين .  
والدوام الاعمال الذى اعتبره الاول هو بعينه القدر المشترك الذى  
اعتبره الثانى فلا خلاف فى المعنى .<sup>(٢)</sup>

قلت : وعلى هذا فالخلاف فى هذه المسألة خلاف لفظى لا ترتب  
عليه احكام علية وذلك انا علمنا من مقصد الشارع الحكيم البيان والافهام  
وليس التعمية والابهام فكل نواهى الشارع لا بد ان تكون محفوفة بما يدل  
على مراد الشارع منها من حيث الدوام او عدمه وذلك حتى يمكن للمفسر  
الامتثال وحتى لا يكون تكليفا بما لا يطاق .

ونواهى الشرع الاسلامى كلها على الدوام سواء فى العبادات او فى  
المعاملات او الاخلاق ان لا يحصل الامتثال الا بدوام الانتباه ، الا ما جاء

( ١ ) مفتى الديار المصرية الاسبق . ولد سنة ١٢٧١ هـ ، تلقى العلوم على  
مشايخ عصره وتبحر فى العلوم العقلية والفلسفية وحقق المذهب  
تولى القضاء عدة مرات ، اشتغل بالتدريس والتأليف ، مات سنة ١٣٥٤ هـ .  
الفتح المبين ( ٣ : ١٨١ ) .  
( ٢ ) حاشية بخيت على الاسنوى ( ٢ : ٢٩٦ ) .

مقيدا بقيد يدل على ان الشارع اراد منه غير الدوام فانه يحمل عليه حينئذ نظرا للقيد .

اما في عادات الناس وخطاباتهم فانه وان لم ترد قرينة لفظية فان الحال والمقام يبينان المراد من الخطاب .

فانك اذا قلت لانسان مثلا لا تنم اولا تشرب اولا تفتح عينيك وامثالها مما يتعذر فيه الدوام فمن البديهي انه ليس المراد من هذا النهي الدوام وينظر الى قرينة الحال حينئذ فهي المبينة لمدة القيد ، اذ لا يعقل ان يصدر من عاقل ان يطلب من انسان عدم النوم او الشرب او فتح العينين مدة العمر .

وقد رأى محمد سلام مذكور<sup>(١)</sup> في باب الامر بهذا الرأي فقال : ( ان التحويل على القرائن امر لا يمكن اغفاله ولا التفاضل عنه بحال من الاحوال ويبدولنا من الناحية العطية انه لا يكاد امر يصدر من الشارع الا وهو محفوف بالقرائن التي تنادي على قصد الشارع وتوجه اليه<sup>(٢)</sup> ) .

ثم قال ولولا تقديرنا لبحث العلماء في تمحيصهم للمسائل التي ينبني عليها الفقه لقلنا ان بعض علماء الاصول في اثارهم لتلك المشاكل وامثالها يوشكون ان يدخلوا تحت تحذير النبي صلى الله عليه وسلم فانه ينصح الامة دائما بعدم الخوض في مسائل لا اثر لها ، وانما يلهب الخوض فيها رغبات في التعمقات الفلسفية<sup>(٣)</sup> .

---

( ١ ) كاتب معاصره في الاصول الامر في نصوص التشريع الاسلامي ، ولله نظرية الحكم التخيري (الاباحة) .  
يمتاز في تأليفه بعرضه لمناهج المؤلفين في علم الاصول في المسائل التي يبحثها .

( ٢ ) الامر في نصوص التشريع الاسلامي (ص ٢٧٨) .

( ٣ ) المرجع السابق (ص ٢٧٩) .

### الفصل الثالث

#### اقتضاء النهى الفور

و تحته مباحث :

- المبحث الاول : تمهيد في المراد بالفور وعنده .
- المبحث الثانى : الاقوال فى المسألة .
- المبحث الثالث : الادلة .
- المبحث الرابع : رأينا فى المسألة .

### المبحث الاول

#### تمهيد .

قبل ان نبدأ بذكر القول في اقتضاء النهي الفور او عدم اقتضاءه ذلك لابد ان نقدم تمهيدا موجزا بين يدي هذه المسألة يشتمل على المراد بالفور والتراخي ثم ترتب هذه المسألة على مسألة اقتضاء النهي الدوام ثم بيان محل الخلاف فنقول :

اولا : المراد بالفور هنا المبادرة من المكلف بالامتثال عند سماع التكليف دون تأخير فان تأخر ولم يبادر كان مؤاخذا في ذلك وعد عاصيا . والمراد من التراخي وهو القول بعدم الفورية انه ليس على المكلف ان يبادر بالامتثال بترك ما نهى عنه بمجرد توجيه الخطاب اليه بل بوسمه ان يؤديه في وقت آخر غير وقت صدور التكليف فهو مخير ان شاء اداه عقب سماع التكليف او اخره الى وقت آخر . فطلب الترك غير متعلق بزمان معين .

وليس المقصود بنفي الفورية انه يجب على المكلف التأخير بحيث لسو اداه فورا لم يصح منه ولم يعتد به .<sup>(١)</sup>

ثانيا : الخلاف في هذه المسألة مترتب على الخلاف في اقتضاء النهي الدوام .

فالقائلون باقتضاء النهي الدوام والا استمرار يلزمهم القول باقتضاءه الفور ضرورة لانه اذا اقتضى النهي الدوام والاستمرار شمل استغراق زمن العمر منذ صدور النهي فيدخل الفور والمبادرة عقيب صدور النهي دخول اوليا .<sup>(٢)</sup>

والقائلون بعدم دلالة النهي على الدوام يقولون انه لا يقتضى الفور . ان اللفظ بوضعه لا يدل على دوام ولا فور ولا يتعين ذلك لا بدليل منفصل .<sup>(٣)</sup>

(١) اثر الاختلاف (ص ٣٢١) ، الامر ودلالته (ص ٢٩٠) .

(٢) اصول ابي زهرة (ص ١٨٢) ، اصول الفقه لحسين حامد حسان (ص ٤٥٧) ، المحصول .

(٣) شرح تنقيح الفصول (ص ١٧١) ، اصول ابي زهرة (ص ١٨٢) .

ولا جل هذا الترتب فانا نجد ان الاصوليين يبحثون مسألة اقتضاء النهى الدوام والغور سلبا وايجابا فى موضع واحد دونما فصل . وما يستدلون به على اقتضاء النهى الدوام او عدم اقتضاءه ذلك يستدلون به على اقتضاء النهى الغور او عدم اقتضاءه ذلك . ولهذا كان الخلاف فى اقتضاء النهى الغور كالخلاف فى افادته الدوام او عدم افادته .

وقد زعم بعض المحدثين انه لا خلاف بين العلماء فى كون النهى يدل على الغور والتكرار ويقتضيهما <sup>(١)</sup> .

لكنه زعم يدفعه واقع الخلاف الحاصل .

ثالثا : اما موطن الخلاف فى هذه المسألة فليبينه نقول :

النهى اما ان يرد مقتربا بما يدل على التوسعة والتراخي ففى الامثال .

فهذا لا خلاف فى انه على التوسعة والتراخي .

واما ان يرد مقتربا بما يدل على الغور ووجوب الهدار .

وهذا ايضا لا خلاف فى انه يجب الامثال فيه على الغور حسب

ما يدل عليه اللفظ .

واما ان يرد مطلقا عن لفظ يدل على التوسعة او على الغور . .

فهذا هو موطن الخلاف الذى سنذكره .

والان وقد تبين لنا المراد من الغور وعدمه وترتب هذه المسألة على

مسألة اقتضاء النهى الدوام وموطن الخلاف نشرع فى بيان اقوال العلماء فى هذه المسألة .

---

( ١ ) اصول الفقه لابي المينين بدران ( ص ٢٦٥ ) .



## المبحث الثاني : الاقوال في المسألة

### القول الاول :

ان النهي يقتضى الفور<sup>(١)</sup> فمتى تأخر عن ترك ما نهى عنه مد عاصيا  
وغير مستثل ، واذا استعمل النهي في طلب الترك غير الفورى فذلك يكون  
بواسطة القرائن .

وهذا هو قول الجمهور من علماء العربية والاصول<sup>(٢)</sup> .

### القول الثانى :

ان النهي لا يقتضى الفور<sup>(٣)</sup> .

وليس معنى ذلك انه يوجب التراخى بل المراد ان اللفظ بمطلقه  
لا يدل الا على حقيقة طلب الترك ، اما الدلالة على الفور او التراخى فذلك  
لا بد فيه من دليل منفصل .

وهذا القول هو قول الامام فخر الدين الرازى<sup>(٤)</sup> وابوبكر الباقلانى  
الاشعرى . واختاره الامام البيضاوى<sup>(٥)</sup> وصححه الاسنوى<sup>(٦)</sup> .

(١) ابن الحاجب (٢ : ٩٥) ، شرح المعضد (٢ : ٩٥) ، العدة (١ : ٣٣٠)  
الواضح (ص ٣٦) ، المسودة (ص ٨١) ، شرح البدع (ص ٢ : ٥٠)  
تيسير التحرير (١ : ٣٧٦) ، مسلم الثبوت (١ : ٤٠٦) ، ارشاد  
الفحول (ص ١١٠) .

(٢) مسلم الثبوت (١ : ٤٠٦) .

(٣) العدة (١ : ٣٣٠) ، الواضح (ص ٣٦) ، المسودة (ص ٨١) ، المنهاج  
للبيضاوى (٢ : ٥٠) ، شرح تنقيح الفصول (ص ١٦٨) ، اصول  
ابى زهرة (ص ١٨٢) .

(٤) المسودة (ص ٨١) ، شرح تنقيح الفصول (ص ١٦٨) ، شرح الاسنوى  
(٢ : ٤٩٠ ، ٥٠٠) .

(٥) العدة (١ : ٣٣٠) ، الواضح (ص ٣٦) ، المسودة (ص ٨١) .

(٦) البيضاوى (٢ : ٥٠) .

وقع تناقض من الامام البيضاوى فانه في مسألة اقتضاء الامر بالفور  
ذكر من ادلة القائلين بالفور قولهم النهي يفيد الفور فكذلك الامر  
واجاب عن ذلك بأن النهي افاد الفور لانه يفيد التكرار بخلاف  
الامر ، لكنه في النهي اختار انه كالا مراءى في انه لا يقتضى التكرار ولا الفور .

= ولحل تسليحه باقتضاء النهى الفور فى معرض الرد على القائلين  
 باقتضاء الامر الفور انما هو على سبيل التنزل والحجاج .

( ٧ ) شرح الاسنوى ( ٤٩ : ٢ ) .

قال الاسنوى بعد جواب البيضاوى السابق على القائلين باقتضاء  
 الامر الفور قياسا على النهى ( والجواب الصحيح منع كون النهى  
 يفيد الفور لما فيه من الخلاف ) وقد عرجه الشيخ بخيت فى  
 حاشيته على انه ليس المراد به النهى على العموم بل المراد به  
 النهى الذى تضمنه الامر .

واستدل بما جاء فى مسلم الثبوت من ان القائلين بالفور فى الامر  
 قالوا النهى للفور والامر نهى عن ضده .

ثم قسم الشيخ بخيت النهى الى نهى صريح وهو يفيد الفور والنهى  
 نهى فى ضمن الامر . وهذا يكون بحسب الامر فان كان الامر داءيا  
 كان النهى كذلك ، وان كان الامر مقيدا بوقت كان النهى كذلك .

ثم قال : فان اراد - اى الاسنوى - بالنهى النهى فى ضمن  
 الامر فهو صحيح - اى منع كونه للفور - لما علمت ان النهى فى ضمن  
 الامر تابع للامر وان اراد بالنهى النهى الصريح فليس بصحيح .

وقال ايضا انه لا خلاف فى ان النهى الصريح يقتضى استيعاب  
 الاوقات فيستوعب الحال والاستقبال فيدل على الفورية .

حاشية بخيت المطيعى على الاسنوى ( ٢ : ٢٩١ ) .

قلت : ان تخريج الشيخ بخيت تخريج متكلف اذ ان كلام الاسنوى  
 ظاهر فى النهى عموما وليس فيما قيده به الشيخ بخيت ولما ذا هذا  
 التكلف فى التخريج والاسنوى نفسه قد صرح فى باب النهى حيث  
 قال ان النهى حكمه حكم الامر فى انه لا يدل على التكرار ولا على

الفور . شرح الاسنوى ( ٢ : ٥٣ ) .

وبهذا يندفع تخريج الشيخ بخيت لكلام الاسنوى .

وايضا فقول الشيخ بخيت انه لا خلاف فى ان النهى الصريح يدل  
 على الفورية ادعاء مردود بوجود الخلاف فى ذلك كما سبق بيانسه  
 والله اعلم . .

## المبحث الثالث : الأدلة

## أدلة القائلين بالفور

استدل القائلون باقتضاء النهى الفور بما سبق ان ذكر فـى الاستدلال على اقتضاء النهى الدوام ان القول بالفور لازم للقول بدوام لان القائل باقتضاء النهى الدوام يقول بوجوده لترك منذ صدور النهى اى استيعاب جميع الاوقات الحال والمستقبل - والوقت المتعقب لصدور النهى مباشرة داخل فى ذلك وهذا هو وقت الفور فكان القول بالفور لازما للقول بالدوام وكلما دل على الدوام دل على الفور بطريق الاولى .

ثم هناك أدلة أخرى اوردوها فى هذا المقام خصوصا وهى كالتالى :

( ١ ) ان الترك اذا تراخى عن صيغة النهى بحيث لا يكون النهى مبادرا بالترك فانه يكون المتعقب للنهى حينئذ استدانة الفعل المنهى عنه والمطلوب تركه وذلك بخلاف المراد من النهى فان المستمر على فعل ما نهى عنه مع امكان الكف عنه يسمى طائفا كـ  
ان المبادر بالترك يسمى طائفا<sup>(١)</sup> .

( ٢ ) ان الناهى اذا اصدر النهى فانه يريد المبادرة الى الترك ففى الحال ولو لم يرد ذلك لاخر الطلب الى ان يأتى الوقت الذى يريد فيه الترك فلا وجه للتراخى بعد صدور النهى مع تكامل شروط التكليف<sup>(٢)</sup> .

( ٣ ) انه يحسن من الناهى ان يلوم على التأخير ويقاقب على التغلف بعد صدور النهى مع ازالة العلل المانعة من الامثال وحصول اهلية التكليف الا اذا قامت دلالة على التخيير بين التقديس والتأخير<sup>(٣)</sup> .

( ٤ ) ان صيغة النهى طلب للترك الجازم وليس معها قرينة تدل على

( ١ ) الواضح ( ص ٣٦ ) .

( ٢ ) “ ( ص ٣٦ ) .

( ٣ ) “ ( ص ٣٦ ) .

التوسعة والغسحة والتراخي في الامتثال ، وطلب الترك الجازم انما  
يحصل امتثاله بالمبادرة الى تركه .<sup>(١)</sup>

( ٥ ) قياس النهي على اليمين فانه لو حلف ان لا يفعل لم يختلف العلماء  
انه اذا لم يبادر بالكف ويتمقب يمينه بالامتناع فانه يحنث ويكسبون  
مخالفا بفعله لقوله . والنهي منع من الفعل ، فاذا كان منع الا سان  
لنفسه باليمين يوجب الفور ، والتراخي يوجب الحنث ، فمنع الله  
سبحانه اولى بالبدار والفور .<sup>(٢)</sup>

( ٦ ) ان النهي يقتضي عدم الاتيان <sup>بالممنهي عنه وعدم الاتيان</sup> لا يتحقق الا بالترك في جميع الازمنة  
ومنها ما يلي النهي مباشرة وهو الفور .<sup>(٣)</sup>

( ٧ ) ان النهي عن الفعل انما هو للابتعاد عنه لتلافى ما فيه من مفسدة  
وضرر وذلك يقتضي الترك في الحال والا حصل الضرر من الفعل .<sup>(٤)</sup>

( ١ ) الواضح ( ص ٣٦ ) .

( ٢ ) " ( ص ٣٦ ) .

( ٣ ) اصول الفقهاء حسين حامد حسان ( ص ٤٠٧ ) .

( ٤ ) اصول ابى زهرة ( ص ١٨٢ ) ، اصول خلاف ( ص ٢٢٢ ) ، اصول

زكريا البري ( ص ٢٢٥ ) ، اصول ابى الصنين بدران ( ص ٢٦٥ ) .

ادلة القائلين بعدم اقتضائه الفور

وكما استدل القائلون بالفور بالادلة التي ذكروها في اقتضائه النهي الدوام . فكذا القائلون بأن النهي لا يقتضي الفور الا بدلالة زائدة على اللفظ يستدلون بالادلة التي ذكروها في عدم اقتضائه النهي الدوام .

اذ ان القائل بأن النهي لا يقتضي بمطلقه دواما يقول بأن النهي لا يقتضي بمطلقه فورا .

كما استدلوا ايضا بأن صيغة النهي انما جاءت لمطلق طلب الترك وليس للزمان ذكر في الصيغة لا بفور ولا بتراخي فلا بد اذا من دلالة زائدة على الصيغة توجب الفور .<sup>(١)</sup>

### المبحث الرابع: رأينا في المسألة

والذى نراه فى هذه المسألة - والله اعلم - ان نواهى الشارع على ضربين : نواهى مطلقة عن التقيد بزمان ما ، ونواهى مقيدة بزمان .

فاما المقيدة فان الامتثال فيها لا يطلب الا عند وجود القيد وتحققه . ومثال ذلك ما يلى :

( ١ ) قوله تعالى " يا ايها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرم " (١)

فان النهى فى هذه الآية لا يطلب امتثاله الا لمن يلبيح الاكسرام واما ما قبل ذلك فالامتثال غير مطلوب .

( ٢ ) قوله تعالى " يا ايها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنوهن الله اعلم بايمانهن فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعهن الا الكفار لهن حل لهن ولا هم يحلون لهن " (٢)

فالنهى عن ارجاعهن الى الكفار لا يكون الا عند تحقق الايمان والامتحان . فان لم يتحقق ذلك فالنهى من الارجاع غير مطلوب لعدم وجود القيد (٣)

( ٣ ) قوله تعالى " فاعتزلوا النساء فى الحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن " (٤)

فالنهى عن قربان النساء لا يطلب امتثاله الا عند وجود القيد وهو الحيض واما عند عدم الحيض فالنهى غير مطلوب الا امتثال .

( ٤ ) قوله تعالى فى آية الدين " ولا ياب الشهداء اذا ما دعوا " (٥)

فالنهى عن الاباء لا يطلب امتثاله الا بعد الدعوة لاداء الشهادة واما اذا لم يدع فالنهى هنا غير مطلوب الا امتثال .

وهذا الضرب من النواهى لا خلاف فيه .

(٦) واما النواهى المطلقة عن القيد كما فى قوله تعالى ولا تقربوا الفواحش

( ١ ) المائدة : ٩٥ .

( ٢ ) الممتحنة : ١٠ .

( ٣ ) اصول الفقه لبيد ران ابو العيينين ( ص ٢٦٥ ) .

( ٤ ) البقرة : ٢٢٢ .

( ٥ ) البقرة : ٢٨٢ .

( ٦ ) الانعام : ١٥١ .

ولا تقربوا الزنا<sup>(١)</sup> ولا تأكلوا الربا<sup>(٢)</sup> ونحوها وقوله صلى الله عليه وسلم لا تباعضوا لا تدابروا<sup>(٣)</sup> ونحوها وهذه هي موطن الخلاف فالقول الراجح انه لا بد فيها من الفور وهو حكمها وذلك انا علمنا من الشارع الحكيم انه انما اراد من النواهي الامتناع بالترك وذلك لا يكون الا بالمبادرة ولو لم يكن للفور لما كان لتعجيل الخطاب عن وقته فائدة ولا غير النهى الى ان يأتى الوقت الذى يطلب فيه الترك وذلك كما اخر تحريم الخمر لما علم من حكمته التدرج وهذا انما كان قبل كمال الدين واما بعد كمال الدين فلا يمكن تصور ان ينهى الشارع نهيا مطلقا عن شئ ما وهو يريد امكن التراخي .

ولهذا وجدنا الصحابة رضوان الله عليهم يبادرون الى ترك النواهي  
دونما تأخير مع انها نواهي مطلقة عن دلالة على الفورية وذلك كما حصل  
عند تحريم الخمر في المسارعة الى اكفاء الانية <sup>(٤)</sup> وكما حصل عند تحريم  
الحمر الاهلية من اكفاء القدير وهي تفور باللحم <sup>(٥)</sup> وتركهم المخايرة عند  
علمهم بنهي الرسول صلى الله عليه وسلم عنها . <sup>(٦)</sup>

وذلك انهم علموا ان مراد الشارع من الاحكام سرعة التنفيذ والالتزام  
وبذلك تتحقق الطاعة من المصيان الا فيما جاء فيه دليل يدل على  
التأخير فان ذلك نظرا للقرينة الصارفة . والله اعلم . .

- (١) الاسراء : ٣٢ .  
 (٢) آل عمران : ١٣٠ .  
 (٣) البخارى ٧٨ كتاب الادب، ٥٧ باب ما ينهى من التحامد والتدابير  
 حديث رقم (٦٠٦٤) .  
 (٤) صحيح البخارى ٧٤، كتاب الاشرية، ٣ باب نزل تحريم الخمس  
 حديث رقم (٥٥٨٢) .  
 (٥) سبق تخريجه فى دليل فهم الصحابة على دلالة النهى على التحريم .  
 (٦) “ “ “ “ “ “ “ “ “ “ “

## الفصل الرابع اقتضاء النهي الفساد

وتحته مباحث :

- المبحث الاول : تعريف الصحة والبطلان والفساد .
- المبحث الثاني : تصوير الخلاف في المسألة عند المتكلمين .
- المبحث الثالث : تصوير الاحناف للمسألة .
- المبحث الرابع : حالات المنهى عنه .
- المبحث الخامس : مذاهب المتكلمين في المنهى عنه بحسب اقسامه .
- المبحث السادس : مذهب الاحناف في المنهى عنه بحسب اقسامه .
- المبحث السابع : الادلة.
- المبحث الثامن : المناقشة .
- المبحث التاسع : المنهى عنه بوصفه .
- المبحث العاشر : المنهى عنه بغيره .
- المبحث الحادى عشر : الترجيح .



### المبحث الاول : تعريف الصحة والبطالان والفساد

اولا : تعريف الصحة .

الصحة في اللغة ضد القسم وهي زهاب المرض والبراءة من كل عيب .<sup>(١)</sup>

قال ابن فارس في معجمه : الصاد والمعاء اصل يدل على البراءة من المرض والعيب . وعلى الاستواء من ذلك الصحة زهاب السقم والبراءة من كل عيب .<sup>(٢)</sup>

اما في اصطلاح الاصوليين فقد ذكروا لها تعريفا مطلقا شاملا للعبادات والمعاملات كما ذكروا تعريفا تفصيليا للصحة في العبادات والصحة في المعاملات .

فاما التعريف الشامل للصحة فهو ان يكون الفعل موافقا لامر الشارع بأن يستكمل اركانه وشروطه التي اعتبرها الشارع لترتيب الاثر المطلوب على الفعل سواء كان في العبادات او في المعاملات .<sup>(٣)</sup>

فبصحة العقد يترتب اثره من التمكن من التصرف .

وبصحة العبادة اثرها على اختلاف في تعيين الاثر المطلوب في العبادات هل هو اسقاط التعبد قال به المتكلمون . او هو اسقاط القضاء قال به الفقهاء .<sup>(٤)</sup>

وبهذا التعريف للصحة لا يكون هناك خلاف في تفسير الصحة في العبادات بل الخلاف في تعيين الاثر .<sup>(٥)</sup>

اما التعريف التفصيلي فعلى النحو التالي :

الصحة اما في العبادات او في المعاملات ، فالصحة في المعاملات كون العقد سببا لترتيب ثمراته المطلوبة عليه شرعا ،<sup>(٦)</sup>

( ١ ) القاموس المحيط ( ٢٣٣ : ١ ) ، لسان العرب ( ٤١٠ : ١ ) .

( ٢ ) معجم مقاييس اللغة ( ٢٨١ : ٣ ) .

( ٣ ) شرح الجلال المحلي ( ١٣٩ : ١ ) ، كشف الاسرار ( ٢٥٩ : ١ ) ، فواتح الرحموت ( ١٢١ : ١ ) .

( ٤ ) شرح الكوكب المنير ( ص ١٤٦ ) .

( ٥ ) حاشية السعد ( ٨ : ٢ ) .

( ٦ ) كشف الاسرار ( ٢٥٨ : ١ ) ، المستصفى ( ٦١ : ١ ) .

او هو ترتب الثمرة المطلوبة من العقد عليه <sup>(١)</sup> .

وذلك كالبيع الصحيح فانه يترتب عليه ملك السلعة للمشتري وملك الثمن للبائع وحل الانتفاع لكل بما ملك .

وكالنكاح الصحيح فانه يترتب عليه حل استمتاع الزوج بزوجه .

ونحو ذلك من العقود الاخرى كالاجارة وغيرها <sup>(٢)</sup> .

وقد يرد اعتراض على هذا التعريف بانه قد يكون العقد صحيحا ومع ذلك لا تترتب ثمرته عليه كالبيع قبل انقضاء الخيار وقبل المبيع فانفسه صحيح ومع ذلك لم يترتب اثره عليه من الملك ونحوه <sup>(٣)</sup> .

وقد يكون العقد فاسدا وتترتب آثاره عليه كالخلع الفاسد والكتابة الفاسدة . فانه يترتب عليهما اثرهما من البيونة والحقوق مع انهما <sup>(٤)</sup> غير صحيحين .

ولذلك قال الجلال المحلي : فالصحة منشأ الترتب لانفسه بمعنى انه حينما وجد الاثر المترتب فهو ناشئ عن الصحة لا بمعنى انه حينما وجدت الصحة نشأ عنها الاثر المطلوب <sup>(٥)</sup> .

وهذا الجواب فيه تكلف واضح ، والا يسر من ذلك ما اجاب به العلائي <sup>(٦)</sup>

(١) الاحكام للامدى (١: ١٢١) ، شرح العضد (٢: ٨) ، شرح المحلي

(١: ١٤١) ، شرح الكوكب المنير (ص ١٤٧) ، شرح الاسنوى (١: ٥٨) .

(٢) شرح الكوكب المنير (ص ١٤٧) ، شرح المحلي (١: ١٤٢) .

(٣) شرح المحلي (١: ١٤٢) ، شرح الاسنوى (١: ٥٨) .

(٤) شرح الاسنوى (١: ٥٨) .

(٥) شرح المحلي (١: ١٤٢) .

(٦) هو ابو سعيد صلاح الدين خليل بن كيكدي العلائي الدمشقي

الشافعي المحدث الفقيه الاصولي المتكلم . رحل في طلب العلم

رحلات طويلة وسمع من الكثيرين وتفرد في الحديث الاصول فكان

حافظا ثبتا ثقة عارفا باسماء الرجال والعلل والمتون وله مؤلفات

كثيرة تزيد على الخمسين منها في الاصول تحقيق المراد ففى

ان النهى يقتضى الفساد وتلقيح الفهم في صيغ العموم وتفصيل

الاجمال في تمارض الاقوال والافعال . ولد سنة ٦٩٤ ومات سنة

٧٦١ هـ . انظر الفتح المبين (٢: ١٧٥) ، وتحقيق المراد تحقيق

ابراهيم السلفيتي دراسة من العلائي (ص ١٢) .

رحمه الله بأنه ليس المراد من الترتب الترتب بالفعل بل بالقوة، فتختلف  
الآثر عن المبيع قبل القبض وفي زمن الخيار لا يرد لأن العقد وإن كان  
صحيحاً لكنه لم يتم حتى يتمكن المشتري من جميع التصرفات، فالتخلف  
لمانع معارض لفساد العقد .

ونفوذ البيئونة والعتق ليس ناتجاً عن أنه ثمرة من ثمرات العقد بل  
من التعليق الذي اشتمل العقد عليه فلم يترتب في هذا على العقد  
الفاقد شيء<sup>(١)</sup> .

وأما الصحة في العبادات فهي عند المتكلمين أن تكون الصبابة  
موافقة لمر الشارع سواء وجب القضاء أو لم يجب<sup>(٢)</sup> .  
وعند الفقهاء أن تكون العبادات مسقطاً للقضاء<sup>(٣)</sup> .

ويمثلون بهذا بصلاة من ظن نفسه متطهراً وهو في الواقع غير  
متطهر . فهي عند المتكلمين صحيحة على تفسيرهم السابق، لأنه حينما  
صلى طائفاً الطهارة كان موافقاً لمر الشارع .  
وعند الفقهاء غير صحيحة لأنها لا تجزئة ولا تسقط عنه القضاء<sup>(٤)</sup> .

وهل لهذا الاختلاف في الاصطلاح وفي مسألة صلاة من ظن نفسه  
متطهراً أثر؟

أجاب الأصوليون بالنفي .

(١) تحقيق المراد (ص ٧١) .

(٢) المستصفي (٦٠:١)، الأحكام للامدني (١:٢١)، إيمان  
الحاجب (٧:٢)، شرح المضد (٧:٢)، شرح المحلى (١:١٤٠)،  
شرح تنقيح الفصول (ص ٧٦)، شرح الكوكب المنير (ص ١٤٦) .  
المنهاج للبيضاوي (١:٥٧)، شرح السنوي (١:٥٩)، كشف  
الأسرار (١:٢٥٨)، مسلم الثبوت (١:١٢٠) .

(٣) المستصفي (٦٠:١)، الأحكام للامدني (١:٢١)، شرح المحلى  
(١:١٤٠)، شرح تنقيح الفصول (ص ٧٦)، شرح الكوكب المنير  
(ص ١٤٦)، المنهاج (١:٥٧)، شرح السنوي (١:٥٩)، كشف  
الأسرار (١:٢٥٨)، فواتح الرحموت على مسلم الثبوت (١:١٢١) .

(٤) المستصفي (٦٠:١)، الأحكام للامدني (١:٢١)، شرح المضد  
(٧:٢)، شرح المحلى (١:١٤١)، شرح التنقيح (ص ٧٦)، شرح  
الكوكب المنير (ص ١٤٧)، شرح السنوي (١:٥٩)، كشف الأسرار  
(١:٢٥٨) .

فقال الفزالي : وهذه الاصطلاحات وان اختلفت فلا مشاحة فيها  
ان المعنى متفق عليه .<sup>(١)</sup>

وقال الاسنوى : الخلاف في اطلاق الاسم .<sup>(٢)</sup>

وقال في شرح التحرير : والقضاء واجب على قول الفقهاء وقول  
المتكلمين عند الاكثر وقطعوا به وهو الصحيح فيكون الخلاف بين الفريقين  
لفظياً .<sup>(٣)</sup>

ونذكر القرافي موطن الاتفاق في ذلك فقال :

اتفق الفريقان على جميع الاحكام، وانما الخلاف في التسمية، فاتفقوا  
على انه موافق لامر الله، وانه مثاب، وانه لا يجب عليه القضاء اذا لم يطلع  
على الحدث . وانه يجب عليه القضاء اذا طلع .

وانما اختلفوا في وضع لفظ الصحة هل يضمونه لما وافق الامر سواء  
وجب القضاء او لم يجب، او لما لا يمكن ان يتم فيه قضاء .<sup>(٤)</sup>

وعلى الفتوحى الخلاف في الاصطلاح بانه خلاف في النظر .<sup>(٥)</sup>

فالمتكلمون نظروا لظن المكلف، والفقهاء نظروا لما في نفس الامر .<sup>(٦)</sup>

لكن العلائى لا يسلم بأن الخلاف اصطلاحى ويقول بأن فيه نظير  
ولا يلزم من اتفاقهم على ما ذكر من الاحكام ان يكون الخلاف في التسمية لانه  
ثم احكام اخر غير هذه .<sup>(٧)</sup>

(١) المستصفى (١ : ٦١) .

(٢) شرح الاسنوى (١ : ٥٩) .

(٣) شرح الكوكب المنير (ص ١٤٦) .

(٤) شرح تنقيح الفضول (ص ٧٦ - ٧٧) .

(٥) محمد بن احمد بن محمد بن عبدالعزيز الفتوحى القاهرى الحنبلى  
الشهير بابن النجار . فقيه مشارك في العلوم العقلية والنقلية له  
في الفقه منتهى الارادات وله في الاصول مختصر التحرير وشرحه  
الكوكب المنير في اصول فقه السادة الحنابلة . مات سنة ٩٧٢ هـ .  
انظر هدية العارفين (١ : ٦٥٧) لكنه ذكره باسم عماد بن احمد وهو خطأ .

معجم المؤلفين (٦ : ٢٥٠) .

(٦) شرح الكوكب المنير (ص ٦٩) .

(٧) تحقيق المراد (ص ٦٩) .

وقد ذكر الا حنايف تحريفا خاصا للصحة وهو ما كان مشروعا باصله  
ووصفه جميعا<sup>(١)</sup>.

ذكروا هذا ليجعلوه مقابلا للبطلان والفساد ذلك ان الفعل اما  
ان يكون مشروعا باصله ووصفه فهو الصحيح ، او مشروعا باصله دون وصفه  
فهو الفاسد او غير مشروع باصله ووصفه وهو الباطل .

---

( ١ ) كشف الاسرار ( ١ : ٢٥٩ ) ، فواتح الرحموت ( ١ : ١٢٢ ) .

### ثانيا : تعريف البطلان

والبطلان في اللغة الضياع والخسران والهزل الذي لا فائدة فيه  
والهدر والباطل نقيض الحق .<sup>(١)</sup>

قال ابن فارس الباء والطاء واللام اصل واحد وهو ذهاب الشيء  
وقلة مكته ولبثه ، يقال بطل الشيء يبطل بطلا وبطولا ، وسعى الشيطان  
الباطل لانه لا حقيقة لافعاله .<sup>(٢)</sup>

وبالمعنى الاصطلاحي نقيض الصحة في جميع الاعتبارات السابقة<sup>(٣)</sup>  
في تعريف الصحة عند الجمهور من المتكلمين والفقهاء .

وبيان ذلك انا ان عرفنا الصحة بمعناها العام الشامل للعبادات  
والمعاملات فالبطلان يكون عبارة عن مخالفة الفعل لامر الشارع بأن لا يستكمل  
اركانه وشرائطه المعتمدة ولا يترتب عليه اثره .

فبطلان العقد يكون بتخلف مقصوده عنه وعدم ترتب الاثر المطلوب  
من الفعل عليه ، وخروجه عن كونه سببا مفيدا للاحكام<sup>(٤)</sup> .  
وبطلان العبادة عدم ترتب اثرها عليها<sup>(٥)</sup> على الغلاف السابق في  
المراد بالاثرفي العبادة .

واما بيان مناقضة البطلان للصحة على التفصيل السابق فـ  
تعريف الصحة فانا نقول :

البطلان اما في العبادات او في المعاملات .

فالبطلان في المعاملات خروج العقد عن كونه سببا لترتب الاحكام  
المطلوبة عليه شرعا .<sup>(٦)</sup>

( ١ ) القاموس المحيط ( ٣ : ٣٣٥ ) ، لسان العرب ( ١ : ٢٢٧ ) .

( ٢ ) معجم مقاييس اللغة ( ١ : ٢٥٨ ) .

( ٣ ) الاحكام للامدى ( ١ : ١٢٢ ) ، شرح المعتمد ( ٢ : ٨ ) ، حاشية السعد

( ٢ : ٨ ) ، شرح المحلى ( ١ : ١٤٦ ) ، شرح التنقيح ( ص ٧٦ ) ، شرح

الاسنوى ( ١ : ٥٨ ) ، كشف الاسرار ( ١ : ٢٥٩ ) ، المنهاج للبيضاوى

( ١ : ٥٧ ) .

( ٤ ) المستصفى ( ١ : ٦١ ) ، شرح الكوكب المنير ( ص ١٤٩ ) ، حاشية

السعد ( ٢ : ٨ ) ، كشف الاسرار ( ١ : ٢٥٨ ) .

( ٥ ) شرح الكوكب المنير ( ص ١٤٩ ) ، حاشية السعد ( ٢ : ٨ ) .

( ٦ ) كشف الاسرار ( ١ : ٢٥٨ ) .

والبطلان في العبادات على قول المتكلمين ان تكون العبادة واقعة  
على وجه مخالف للشرع .<sup>(١)</sup>

وعلى قول الفقهاء هو عدم سقوط القضاء بالفعل .<sup>(٢)</sup>

قلت : وهذه التعريفات السابقة للبطلان بالنسبة للمبطلات  
والمعاملات كلها تؤدي معنى واحدا وهو ان البطلان خروج الفعل - عبادة  
او عقدا - عن كونه سببا مفيدا للحكم وتخلف مقصوده عنه ، وذلك لعدم  
موافقته امر الشارع فلا يترتب عليه اثره في العقود ولا يسقط القضاء فمضى  
العبادات .

مثال البطلان في العبادات الوطء في الحج بعد الا حرام وقبل  
التحلل الاول .

فانه مخالف لامر الشارع ثم هو غير مسقط للفرض ويلزمه قضاؤه من  
عام قابل .

ومثاله في المعاملات والعقود بيع الطلاق والمضامين فانه لا يفيد  
الملك .

وعقد النكاح على اغت الزوجة وهي تحت عصمته فانه لا يفيد حل  
الاستمتاع .

واما الباطل على تعريف الاحناف للصحة بانها ما شرع باصله  
ووصفه . فالباطل عندهم ما لم يشرع باصله ووصفه اي ما نهى عنه باصله  
ووصفه .<sup>(٣)</sup>

وهو معنى قولهم ما كان فائت المعنى من كل وجه من وجوه الصورة  
اما لانعدام معنى التصرف كبيع الميتة والدم ، ولا لانعدام اهلية التصرف كبيع  
المجنون والصبي الذي لا يعقل .<sup>(٤)</sup>

(١) شرح المحلى (١: ١٤٦) ، شرح التنقيح (ص ٧٧) ، شرح الكوكب  
المنير (ص ١٤٨)

(٢) حاشية السعد (٢: ٨) ، شرح المحلى (١: ١٤٦) ، شرح التنقيح  
(ص ٧٧) ، شرح الكوكب المنير (ص ١٤٩) . كشف الاسرار (٦: ٢٥٨) .

(٣) شرح الاسنوى (١: ٥٩) ، شرح المحلى (١: ١٤٦) ، حاشية السعد  
(٢: ٨) ، شرح العضد (٢: ٨) .

(٤) كشف الاسرار (١: ٢٥٩) .

ومثال الباطل عندهم في العبادات الصلاة بدون بعض الشرائط  
والأركان<sup>(١)</sup>.

ومثاله في المعاملات بيع الملاقح<sup>(٢)</sup> وذلك لانعدام ركن من المبيع وهو  
المبيع<sup>(٣)</sup>. فان بيع الحمل وحده غير مشروع وليس امتناعه لا مر عارض<sup>(٤)</sup>.

- 
- (١) شرح المحلى (١٤٧:١)، حاشية السعد (٨:٢).  
(٢) شرح الاسنوى (٥٩:١)، شرح المحلى (١٤٧:١)، شرح  
المضد (٨:٢)، حاشية السعد (٨:٢).  
(٣) شرح المحلى (١٤٧:١)، حاشية السعد (٨:٢).  
(٤) شرح الاسنوى (٥٩:١).



### ثالثا : تعريف الفساد

الفساد والبطلان مترادفان عند الجمهور من ارباب المذاهب ما عدا  
الاحناف فهما بمعنى واحد <sup>(١)</sup> ويكونان في مقابلة الصحة بناء على التقسيم  
الشائى للفعل عندهم .

اما عند الاحناف فالفساد غير البطلان اذ القسمة عندهم ثلاثية  
فالفعل عندهم اما صحيح واما باطل واما فاسد وكل واحد يختلف عن  
الاخر . وقد سبق تعريف الصحة عندهم بانها ما شرع باصله ووصفه  
كالصلاة الصحيحة والبيع الصحيح .

والباطل ما كان غير مشروع باصله ووصفه كالصلاة بدون الركعات  
وكبيع الملائح .

واما الفاسد عندهم فهو ما كان مشروعاً باصله غير مشروع بوصفه <sup>(٢)</sup> .

اي ان النهى عنه لوصف عارض، وهو معنى قولهم ما كان مشروعاً ففى  
نفسه فائت المعنى من وجه لملازمة ما ليس بمشروع اياه بحكم الحال مع تصور  
الانفصال فى الجملة <sup>(٣)</sup> .

ومثال ذلك فى العبادات صوم الايام المنهية كيوم النحر <sup>(٤)</sup> فان  
النهى فيه ليس لذات الصوم وانما لوصف لحق به وهو اعراضه بصومه عن  
ضيافة الله للناس بلحوم الاضاحى التى شرعها الله <sup>(٥)</sup> .

(١) المستصفى (١: ٦١) ، الاحكام للامدى (١: ٢٢٢) ، ابن الحاجب  
(٢: ٢) ، جمع الجوامع (١: ١٤٦) ، شرح العضد (٢: ٨) ، شرح  
الاسنوى (١: ٥٨) ، شرح الكوكب المنير (ص ١٤٨) ، كشف الاسرار  
(١: ٢٥٩) ، التمهيد للاسنوى (ص ٨) ، قواعد ابن اللحام (ص ١١)  
المدخل (ص ٦٩) .

(٢) كشف الاسرار (١: ٢٥٩) ، المستصفى (١: ٦١) ، الاحكام للامدى  
(١: ٢٢٢) ، شرح العضد (٢: ٨) ، حاشية السعد (٢: ٨) ، شرح  
الاسنوى (١: ٥٩) ، شرح المحلى (١: ١٤٧) .

(٣) كشف الاسرار (١: ٢٥٩) .

(٤) شرح المحلى (١: ١٤٧) ، حاشية السعد (٢: ٨) .

(٥) شرح المحلى (١: ١٤٧) .

وفى المعاملات بيع الربا كالدراهم بالدرهمين فان النهي ليس  
لذات البيع ولكن لاشتماله على الزيادة التي هي فرع عن المزيد عليه فهي  
بمنزلة الوصف<sup>(١)</sup> .

---

(١) الاحكام للامدى (١٢٢:١) ، شرح الاسنوى (٥٩:١) ، شرح المحلى  
(١٤٧:١) ، شرح المضد (٨:٢) ، حاشية السعد (٨:٢) .

رابعا : مناقشة القول بالترادف بين البطلان والفساد

عند الجمهور

لقد علمنا فيما سبق ان البطلان والفساد عند جمهور الاصوليين غير الاحناف بمعنى واحد وقد اطلقوا هذه القاعدة - ترادف الفساد والبطلان -

وهل هذا الاطلاق مطرد ام لا ؟

منع بعض الاصوليين هذا الاطلاق لوجود مخالفة هذا الاصل ووقوع التفرقة بين البطلان والفساد في شيء من ابواب الفقه . قال الاسنوى من اصولي الشافعية :

" واعلم ان دعوى الترادف مطلقا ممنوعة فان ذلك خاص ببعض ابواب الفقه كالصلاة والبيع، واما الحج فقد فرقنا فيه بين الفاسد والباطل وكذلك العارية والكتابة والخلع وغيرها <sup>(١)</sup> .

وقال ايضا بعد ذكره لمذهب الشافعية والاحناف في الفساد والبطلان :

" اذا علمت ذلك فقد ذكر اصحابنا فروعا مخالفة لهذه القاعدة فرقوا فيها بين الفاسد والباطل وقد حصرها النووي في تصنيفه المسمى بالدقايق في اربعة وهو الحج والعارية والكتابة والخلع <sup>(٢)</sup> . ويمثل هذا القول قال اصوليو الحنابلة .

قال الفتوحى : " وفرق اصحابنا واصحاب الشافعي بين الباطل والفساد في الفقه في مسائل كثيرة <sup>(٣)</sup> .

وقال ابن بدران : " على ان اصحاب احمد واصحاب الشافعي فرقوا بين الفاسد والباطل في الفقه في مسائل كثيرة <sup>(٤)</sup> .

ثم نقلا - الفتوحى وابن بدران - عن المرادوى في شرح التحرير قوله <sup>(٥)</sup>

( ١ ) شرح الاسنوى ( ١ : ٥٩ ) .

( ٢ ) التمهيد للاسنوى ( ص ٨ ) .

( ٣ ) شرح الكوكب المنير ( ص ١٤٩ ) .

( ٤ ) المدخل ( ص ٦٩ ) .

( ٥ ) ابو الحسن علاء الدين على بن سليمان بن احمد المرادوى نبغ في =

" غالب المسائل التي حكموا عليها بالفساد هي ما اذا كان مختلفا فيها بين العلماء والتي حكموا عليها بالبطلان هي ما اذا كان مجمعا على بطلانها او الخلاف فيها شان، ثم وجدت بعض اصحابنا قال الفاسد من النكاح ما يسوغ فيه الاجتهاد والباطل ما كان مجمعا على بطلانه <sup>(١)</sup> .  
 على ان ابن اللحام <sup>(٢)</sup> لم يوافق على هذا القول فقال بعد ان عرف الفساد والبطلان عند الحنابلة وعند الاحناف قال :

" اذا تقرر هذا فذكر اصحابنا مسائل فرقوا فيها بين الفاسد والباطل ظن بعض المتأخرين انها مخالفة للقاعدة، والذي يظهر والله اعلم ان ذلك ليس بمخالفة للقاعدة وبيانه : ان الاصحاب انما قالوا البطلان والفساد مترادفان في مقابلة قول ابي حنيفة حيث قال ما لم يشرع بالكيفية هو الباطل وما شرع اصله وامتنع لاشتماله على وصف محسوم هو الفاسد فعندنا كل ما كان منهيا عنه اما لعينه او لوصفه ففاسد وباطل ولم يفرق الاصحاب في صورة من الصورتين بين الفاسد والباطل في المنهى عنه وانما فرقوا بين الفاسد والباطل في مسائل الدليل <sup>(٣)</sup> .

---

= فنون كثيرة من العلم وانتهت اليه رئاسة المذهب الحنبلي وولي نيابة الحكم فصار سيرة العادلين النصفين، له مؤلفات في الفقه تدل على تبحره وسعة علمه وكثرة اطلاعه وله في الاصول تحرير المنقول . ولد سنة ٨١٧ هـ، ومات سنة ٨٨٥ هـ .

انظر الفتح المبين (٣ : ٥٣) .

( ١ ) شرح الكوكب المنير (ص ١٩٩)، المدخل (ص ٧٠) .

( ٢ ) علاء الدين علي بن محمد بن عباس البعلبي دمشقي الحنبلي المعروف بابن اللحام، شيخ الحنابلة في وقته، برع في المذهب الحنبلي ورافق ابن مفلح وناب في الحكم وتنقل بين دمشق والقاهرة وكان حسن المجالسة كثير التواضع، من مصنفاته القواعد الاصولية . ولد سنة ٧٥٢ هـ، ومات سنة ٨٠٣ هـ .

الضوء اللامع للسكاوي (٥ : ١٩٤-٢٢٠) شذرات الذهب (٧ : ٣١) .

( ٣ ) قواعد ابن اللحام (ص ١١٠ - ١١١) .

### خامسا : فائدة التفريق بين الفاسد والبطلان

لما كان الشافعى واحدا واصحابهما لا يفرقون بين الفاسد والباطل فعندهم ان المنهى عنه لوصفه وهو المسمى بالفاسد عند الاحناف كالمنهى عنه لاصله سواء بسواء لان المنهى عن الوصف يدل على اختلاف الاصل، وكل<sup>(١)</sup> ممنوع بوصفه فهو ممنوع باصله<sup>(٢)</sup> .

واما عند الاحناف فانهم يفرقون بين المنهى عنه لاصله وهو الباطل والمنهى عنه لوصفه وهو الفاسد وقاعدة ذلك ان المنهى عنه لاصله لا ينعقد ابدا .

واما الفاسد فانه ينعقد اذا طرح الوصف الذى توجه اليه النهى . فلو نذر ان يصوم يوم النحر مثلا فان نذره يصح ان لا محصية فى النذر وانما المعصية فى الفعل فلو صام خرج عن عهدة النذر لانه ادى الصوم كما التزمه<sup>(٣)</sup> .

وفى الربا اذا طرحت الزيادة صح البيع ولم يحتج الى تجديد عقد<sup>(٤)</sup> .

فالفاسد يعمد به فاما الباطل فلا يعمد به<sup>(٥)</sup> .

وقد نوزع الاحناف فى هذا القول من قبل الشافعية بأن هذا التفريق لا يثبت والا فلو ثبت لهم ذلك لم ينازعوا لانه لا مشاحة فى الاصطلاحات حينئذ<sup>(٦)</sup> .

وقد رد العلائى اصطلاح الاحناف هذا بقوله " ان هذا الاصطلاح فاسد من جهة النقل فان مقتضى هذه التفرقة ان يكون الفاسد هو الموجود على نوع من القتل .

والباطل هو الذى لا يثبت حقيقة بوجه . وقد قال الله تعالى

( ١ ) تقريرات الشريينى ( ١ : ١٤٧ ) .

( ٢ ) المستصفى ( ١ : ٦١ ) .

( ٣ ) شرح المحلى ( ١ : ١٤٧ ) .

( ٤ ) شرح العضد ( ٢ : ٨ ) .

( ٥ ) شرح المحلى ( ١ : ١٤٧ ) .

( ٦ ) المستصفى ( ١ : ٦١ ) ، شرح العضد ( ٢ : ٨ ) ، حاشية السعد ( ٢ : ٨ ) .

" لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا <sup>(١)</sup> . فسمى السموات والارض فاسدة عند تقدير الشريك ووجوده ودليل التمانع يقتضى ان العالم على تقدير الشريك ووجوده يستحيل وجوده لحصول التمانع لانه يكون موجودا على نوع من الخلل ، فقد سعى الله تعالى الذى لا تثبت حقيقته بوجهه فاسدا وهو خلاف ما قالوه فى الفرق بين الباطل والفاسد ، وان كان مأخذهم فى التفريق مجرد الاصطلاح فهم مطالبون بمستند شرعى يقتضى اختلاف الحكم المترتب عليهما <sup>(٢)</sup> .

---

( ١ ) الانبياء : ٢٢ .

( ٢ ) تحقيق المراد ( ص ٧٣ ) .

## المبحث الثاني : تصوير الخلاف في المسألة عند المتكلمين

اختلف الاصوليون من المتكلمين في تصوير الخلاف في هذه المسألة فمنهم من نظر الى الخلاف على انه باعتبار انقسام المنهى عنه الى عبادات والى معاملات والى منهى عنه لمينه او لغيره ، ومنهم من نحى في الخلاف منهى آخر مبناه على انقسام المنهى عنه الى منهى عنه لمينه او لوصفه او لا مر خارج ، ومنهم من اطلق الخلاف في المسألة ومنهم من قيده ببعض الصور . ويمكن حصر الخلاف في تصوير المسألة فى الطرق التالية :

### الطريقة الاولى :

اطلاق الخلاف في المسألة ومن سلك هذا الطريق امام الحرمين في البرهان وابو الحسين البصرى في المعتمد والقاضى ابو يعلى فى العدة وابن عقيل الحنبلى فى الواضح وابو اسحق الشيرازى فى اللمع والاسنوى فى شرحه على المنهاج للبيضاوى وآل تيمية فى المسودة .

فقد قال امام الحرمين <sup>(١)</sup> : ذهب المحققون الى ان الصيغة المطلقة فى النهى تتضمن فساد المنهى عنه ، وغالف فى ذلك كثير من المعتزلة وبعض اصحاب ابى حنيفة <sup>(٢)</sup> .

وقال ابو الحسين البصرى : النهى هل يقتضى فساد المنهى عنه ام لا ؟ اختلف الناس فى ذلك فذهب اصحاب ابى حنيفة وبعض اصحاب

---

( ١ ) ابو المعالى ضياء الدين عبد الطك بن ابى محمد عبد الله بن يوسف الجوينى الاصولى الاديب الفقيه الشافعى المعروف بامام الحرمين لانه جاور بمكة والمدينة اربع سنين . نشأ فى بيت علم وتقوى واشتهر بالنجابة والذكاء حتى صار اعلم اهل زمانه واكثرهم تحقيقا واقواهم حجة . له مؤلفات كثيرة منها البرهان فى اصول الفقه . ولد سنة ٤١٩ هـ ، ومات سنة ٤٧٨ هـ .

انظر الفتح المبين ( ١ : ٢٦٠ ) .

( ٢ ) البرهان ( ص ٦٦ ) .

الشافعى الى انه يقتضى فساد ه .

وقال غيرهم من الفقهاء : لا يقتضيه وهو مذهب الشيعى ابنى الحسن  
وابى عبدالله وقاضى القضاة وذكر انه ظاهر مذهب شيوخنا المتكلمين .  
وانا اذهب الى انه يقتضى فساد المنهى عنه فى العبادات دون  
المقود والايقات .<sup>(٢)</sup>

وقال ابو يعلى : اطلاق النهى يقتضى الفساد . . . خلافا  
للمعتزلة<sup>(٣)</sup> والاشعرية فى قولهم لا يقتضى فساد المنهى عنه باطلاق<sup>(٤)</sup> .  
وقال ابن عقيل الحنبلى : اطلاق النهى يقتضى فساد المنهى عنه  
وبهذا قال الجمهور من اصحاب مالك والشافعى وابى حنيفة منهم  
الكرخى وعيسى بن ابان<sup>(٥)</sup> وجميع اهل الظاهر وقوم من المتكلمين كما

( ١ ) ابو عبدالله الحسن بن على البصرى درس علم الكلام على ابنى هاشم  
والفقه على ابنى الحسن الكرخى . توفى سنة ٣٦٧ هـ .  
طبقات المعتزلة

( ٢ ) المعتمد ( ١ : ١٨٣ - ١٨٤ ) .

( ٣ ) العدد ( ١ : ٣٣٣ ) .

( ٤ ) ابو الحسن عبيد الله بن الحسن بن دلال الكرخى الحنفى انتهت  
اليه رئاسة الحنفية فى عصره كان صواما قواما ورعا زاهدا . عده ابن  
كمال باشا فى طبقة المجتهدين فى المسائل له مؤلفات فى الفقه  
وله فى الاصول رسالة ذكر فيها الاصول التى عليها مدار كتب  
الحنفية . ولد سنة ٢٦٠ ومات سنة ٣٤٠ هـ .

انظر الفتح المبين ( ١ : ١٨٦ ) .

( ٥ ) عيسى بن ابان بن صدقة البغدادى الحنفى ابو موسى فقيه اصولى  
اغذ عن محمد بن الحسن وولى القضاء عشرين سنة . مات فى  
البصرة سنة ٣٢٠ هـ . له من المؤلفات اثبات القياس وخبر الواحد  
اجتهاد الرأى . انظر معجم المؤلفين ( ٨ : ١٨ ) هـ يد يسة  
المعارفين ( ١ : ٨٠٦ )



ان الامر به يدل على صحته واجزائه .

ونذهب ابو بكر القفال<sup>(١)</sup> من اصحاب الشافعى الى انه لا يقتضى الفساد وهو مذهب الممتزلة واكثر المتكلمين من الاشاعرة وغيرهم<sup>(٢)</sup> .

وقال ابو اسحاق الشيرازى : والنهى يدل على فساد النهى عنه فى قول اكثر اصحابنا كما يدل الامر على اجزاء الأمور به ، ومن اصحابنا من قال النهى عن الشئ لا يدل على الفساد لالفة ولا شرطا وحكى عن الشافعى رحمه الله تعالى ما يدل عليه وهو قول طائفة من اصحاب ابى حنيفة واكثر المتكلمين<sup>(٣)</sup> .

وقال الاسنوى : المسألة الثانية فى ان النهى هل يدل على الفساد ام لا ؟

فقال بعضهم : لا يدل عليه مطلقا ونقله فى المحصول عن اكثر الفقهاء والامدى عن المحققين ، وقال بعضهم : يدل مطلقا وصححه ابن الحاجب لكن ذكر هذا الحكم مغرقا فى مسألتين فافهمه ، وقال ابو الحسين البصرى : يدل على الفساد فى العبادات دون المعاملات واختاره الامام فى المحصول والمنتخب وكذلك اتباعه ومنهم صاحب الحاصل وغالغهم المصنف - اى البيضاوى - فاختار تفصيلا يأتى ذكره والكتلام عليه<sup>(٤)</sup> .

وقال آل تيمية<sup>(٥)</sup> : مسألة اطلاق النهى يقتضى الفساد نص عليه

( ١ ) ابو بكر محمد بن على بن اسماعيل القفال الكبير الشافعى ، اوجده عصره فى الفقه والكلام والاصول واللغة والادب كان يميل الى الاعتزال ثم رجع الى مذهب اهل السنة والجماعة وعنه انتشر مذهب الشافعى فيما وراء النهر ، له مؤلفات منها فى الاصول شرح الرسالة للشافعى وكتاب فى اصول الفقه . ولد سنة ٢٩١ هـ ومات سنة ٣٦٥ هـ . الفتح المبين ( ١ : ٢٠١ ) .

( ٢ ) الواضح ( ص ٤٠٥ ) .

( ٣ ) اللمع ( ص ١٢٢ ) .

( ٤ ) شرح الاسنوى ( ٢ : ٥٣ ) .

( ٥ ) هم الشيخ مجد الدين ابن تيمية المولود سنة ٥٩٠ هـ والمتوفى سنة ٦٥٢ هـ ، وولده عبد الحلیم شهاب الدين المولود سنة ٦٢٧ هـ والمتوفى سنة ٦٨٢ هـ ، وحفيده تقى الدين احمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام =

فى مواضع تصاك فيها بالنهى المطلق على الفساد ، قال القاضى وهو قول جماعة الفقهاء ، خلافا للمعتزلة والاشعرية فى قولهم لا يقتضى الفساد وهو اختيار ابى بكر القفال وابى الحسين الكرخى . حكاه القاضى وابو الخطاب (١) ثم قالوا : وقال ابو الحسين البصرى يقتضى الفساد فى العبادات دون العقود . (٢)

وقد نقل العلائى القول بالاطلاق عن جملة من علماء الاصول من مختلف المذاهب فنقله عن الاستاذ ابى بكر بن فورك (٣) والقاضى (٤) الماوردى فى الحاوى والامام ابى نصر بن الصباغ والقاضى عبد الجبار من المعتزلة فى ملخصه وابن برهان والقاضى ابى الوليد الباجى (٥) من المالكية

= شيخ الاسلام سبقت ترجمته .

انظر تراجمهم فى الفتح المبين ( ١ : ٦٨ ، ٨٣ ، ١٣٠ ) .

( ١ ) المسودة ( ص ٨٢ ) .

( ٢ ) المورد ( ص ٨٢ ) .

( ٣ ) ابو بكر محمد بن الحسن بن فورك الانصارى الاصبهانى الفقيه المتكلم الاصولى النحوى الاديب الواعظ من فقهاء الشافعية له مؤلفات كثيرة وآراؤه فى الاصول يعتد بها . توفي مسموما سنة ٤٠٦ هـ .

انظر الفتح المبين ( ١ : ٢٢٦ ) .

( ٤ ) ابو الحسن على بن محمد بن عبيد البصرى الماوردى الفقيه الشافعى كان اماما جليلا رفيع الشأن له الباع الطويل فى الاصول والفروع على مذهب الشافعى له تصانيف كثيرة فى شتى الفنون ولد سنة ٣٦٤ هـ ، ومات سنة ٤٥٤ هـ .

انظر الفتح المبين ( ١ : ٢٤٠ ) .

( ٥ ) ابو الوليد سليمان بن خلف بن سعد التجيبى الاندلسى المالكى الباجى كان نظارا قوى الحجّة قال عنه ابن حزم " لم يكن للمذهب المالكى بعد القاضى عبد الوهاب الا ابو الوليد الباجى " . له مؤلفات فى فنون كثيرة منها احكام الفصول فى احكام الاصول . ولد سنة ٤٠٣ هـ ، ومات سنة ٤٧٤ هـ .

الفتح المبين ( ١ : ٢٥٢ ) .

والامام المازرى<sup>(١)</sup> فى شرح البرهان والامام ابى نصر القشيري<sup>(٢)</sup> والامام ابى  
العباس القرطبي<sup>(٣)</sup> فى كتابه الوصول وابى الخطاب الحنبلى فى كتابه  
الهداية<sup>(٤)</sup>.

ويتلخص لنا من هذا المسلك ان الاقوال فى مطلق النهى كالتالى :

- ( ١ ) اقتضاؤه الفساد وهو قول الجمهور من اصحاب مالك والشافعى  
واحمد وجميع اهل الظاهر وقوم من المتكلمين وهو اختيار اصنام  
الحرمين وابن عقيل وابى اسحاق الشيرازى ، وحكاه ابن عقيل عن  
الجمهور من اصحاب ابى حنيفة منهم الكرخى وعيسى بن ابان وحكاه  
ابن برهان عن بعض الحنفية وابو الطيب عن اكثر الحنفية .
- ( ٢ ) لا يقتضى الفساد وهو قول كثير من المعتزلة والاشعرية واكثر  
المتكلمين وبعض اصحاب ابى حنيفة ونقله فى المحصول عن اكثر  
الفقهاء ونقله الامدى عن المحققين وهو اختيار ابى بكر القفال  
وابى الحسن الكرخى كما حكاه القاضى وابو الخطاب وقال به  
ابو هاشم والجبائى وابو عبد الله البصرى من المعتزلة .
- ( ٣ ) يقتضى الفساد فى المبادىء دون المقود - اى المحاملات - وهو  
قول ابى الحسين البصرى واختاره الامام فى المحصول والمنتخب  
وكذلك اتباعه ومنهم صاحب الحاصل .

---

( ١ ) ابو عبد الله محمد بن على بن عمر التميمي المازرى المعروف بالامام  
بلسغ درجة الاجتهاد وهو علم من اعلام المالكية متبحرا فى شتى  
العلوم وله مؤلفات عديدة تدل على ذلك منها فى الاصول ايضاح  
المحصول من برهان الاصول ، ولد سنة ٤٥٣ هـ ، ومات سنة ٥٣٦ هـ .  
الفتح المبين ( ٢ : ٢٦ ) .

( ٢ ) ابو نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن القشيري ، واعظ من  
علماء نيسابور كان ذكيا حاضرا لخطاير فصيحاً جريئاً وصارت لـه  
شهرة . مات سنة ٥١٤ هـ . البداية والنهاية ( ٢ : ١٨٧ ) .

( ٣ ) ابو العباس احمد بن عمر بن ابراهيم الانصارى القرطبي فقيه مالكي  
من رجال الحديث . ولد سنة ٥٢٨ هـ ومات سنة ٦٥٦ هـ .

البداية والنهاية ( ١٣ : ٢١٣ ) .

( ٤ ) تحقيق المراد ( ص ٧٤ - ٨١ ) .

الطريقة الثانية :

ومنهم من اجترى الخلاف في المنهى عنه باعتبار انقسامه الى عبادات ومعاملات ومن نهج هذا المنهج القاضى البيضاوى في المنهاج وابن السبكي في جمع الجوامع .

قال البيضاوى : النهى يدل شرعا على الفساد في العبادات لان المنهى عنه بعينه لا يكون مأثورا به وفي المعاملات اذا رجع الى نفس العقد او امر داخل فيه او لازم له كبيع الحصاة والملاقيح والربا لان الاولين تمسكوا على فساد الربا بمجرد النهى من غير تكثير وان رجع الى امر مقارن كالبيع في وقت النداء<sup>(١)</sup>، فلا .

وقال ابن السبكي : ومطلق نهى التحريم وكذا التنزيه في الاظهر للفساد شرعا وقيل لغة وقيل معنى فيما عدا المعاملات مطلقا وفيها - اى فى المعاملات - ان رجع قال ابن عبد السلام او احتمل رجوعه الى امر داخل او لازم وفاقا للاكثر .

وقال الغزالي والامام في العبادات فقط .

ثم قال : فان كان لخارج كالوضوء بمغصويلم يفد عند الاكثر .

وقال احمد يفيد مطلقا ولفظه حقيقة وان انتفى الفساد لدليل .

وابو حنيفة لا يفيد مطلقا ثم قال والمنهى عنه لوصف يفيد الصحة .

وقيل : ان نفى عنه القبول ، وقيل : بل النفى دليل الفساد ونفى

(٢)

الاجزاء كنفى القبول وقيل اولى بالفساد .

قلت : وحاصل هذا المسلك ان النهى اما ان يكون في العبادات

او في المعاملات . فان كان في العبادات اقتضى الفساد مطلقا اى سواء

كان النهى عنها لعينها او لامر قارنها .

وان كان في المعاملات فله اربع حالات هى : ان يكون النهى راجعا

الى نفس العقد كبيع الحصاة او الى امر داخل فيه كبيع الملاقيح او الى

امر لازم له كالربا او لامر مقارن كالبيع وقت النداء من يوم الجمعة ففى

الحالات الثلاث الاولى يقتضى النهى الفساد وفي الحالة الرابعة لا يقتضى

الفساد .

( ١ ) المنهاج ( ٢ : ٥ ) .

( ٢ ) جمع الجوامع ( ١ : ٤٩٩ - ٥٠٠ ) .

الطريقة الثالثة :

ومنهم من أجرى الخلاف باعتبار انقسام المنهى عنه الى منهى عنه لعينه او لوصفه او لغيره بفض النظر عن كونه من المبادات او المعاملات ومن درج على هذا السبيل ابن الحاجب في مختصره والفتوحى الحنبلى في مختصر التحرير وشرحه الكوكب المنير والشوكانى في ارشاد الفحول قال ابن الحاجب : النهى عن الشئ<sup>\*</sup> لعينه يدل على الفساد شرعا لا لغة وقيل لغة وثالثها في الاجزاء لا السببية، ثم قال : النهى عن الشئ<sup>\*</sup> لوصفه كذلك خلافا للاكثر، وقال الشافعى : يضاف وجوب اصله يعنى ظاهرا والا ورد نهى الكراهة، وقال ابو حنيفة - رحمه الله تعالى - يدل على فساد الوصف<sup>(١)</sup>.

وقد تابع ابن الحاجب في ذلك العضد والسعد التفتازانى من الشراح لكن ابن الحاجب لم يتعرض للنهى عنه لغيره .  
وكذلك الفتوحى قسم النهى الى اربعة اقسام :

( ١ ) منهى عنه لعينه كالكفر والظلم والكذب ونحوها من المستقيح لذاته .  
( ٢ ) منهى عنه لوصفه كالنهى عن نكاح الكافر للمسلمة وعن بيع المبيد المسلم من كافر .

( ٣ ) منهى عنه لمعنى غيره كالنهى عن عقد بيع بعد نداء الجمعة وكالوضوء بما<sup>\*</sup> مفضوب .

( ٤ ) منهى عنه لمعنى فى غير المنهى عنه كتلقي الركبان وكالنجش .  
فاما حكم القسم الاول فانه يقتضى الفساد شرعا عند الاثمة الاربعة والظاهرية وبعض المتكلمين، قال الخطابى<sup>(٢)</sup> : هذا مذهب العلماء فى قديم الدهر وحديثه .

---

( ١ ) مختصر ابن الحاجب ( ٢ : ٩٥ ) .

فقيه اصولى توفي بحوث فى رمضان سنة ٦٥٦ هـ من مؤلفاته الجوهرة فى اصول الفقه وشرحها والكاشف فى اربعة اجزاء .

معجم المؤلفين ( ١ : ١٩١ ) .

وثانيها : ما تتوقف معرفته على الشرع فلا يقتضى الفساد .  
فاما ان كان المنهى عن الفعل لوصفه كالنهي عن عقد الربا فقول  
الجمهور انه لا يقتضى فساد المنهى عنه بل يدل على فساد الوصف، وذهب  
جماعة الى انه يقتضى فساد الاصل .

واما النهي عن الشيء لغيره كالصلاة في الدار المخصصة فقيل  
لا يقتضى الفساد وقيل يقتضيه .<sup>(١)</sup>

وحاصل هذا المسلك ما يلي :

اولا :

ان المنهى عنه لعينه فيه مذاهب .  
احدها : انه يقتضى الفساد مطلقا اي في العبادات والمعاملات  
وسواء كان الفعل حسيا او شرعيا وهو مذهب الجمهور ومنهم الاثنية  
الاريمية والظاهرية وبعض المتكلمين على خلاف في اقتضاء الفساد هل  
هو من جهة اللفظ او من جهة الشرع او من جهة المعنى .  
الثاني : انه لا يقتضى الفساد مطلقا واليه ذهب جماعة من الشافعية  
والحنفية والمعتزلة .

الثالث : انه يقتضى الفساد في العبادات ولا يقتضيه في  
المعاملات وهو معنى قول ابن الحاجب في الاجزاء لا السببية وبه قال  
ابو الحسين البصري والفزالي والرازي وابن الملاحمي والرياص .  
الرابع : انه يقتضى الفساد في الحسيات وهو ما لا تتوقف معرفته  
على الشرع كالزنا ولا يقتضيه في الشرعيات وهو ما تتوقف معرفته على الشرع .

ثانيا :

ان المنهى عنه لوصفه فيه مذاهب :  
احدها : انه يقتضى الفساد - اي المرادف للبطلان - وبه قال  
الحنابلة والشافعية واختاره ابن الحاجب .

---

( ١ ) ارشاد الفحول ( ص ١١٠ - ١١١ ) .

الثاني : انه يقتضى فساد الوصف فقط دون الاصل وهو مذهب الجمهور ومنهم الحنفية .

ثالثا :

ان المنهى عنه لغيره فيه مذاهب :

احدها : انه يقتضى الفساد وهو مذهب احمد واكثر اصحابه  
والمالكية والظاهرية والجبائية .

الثاني : انه لا يقتضى الفساد وهو مذهب الاكثر ومنهم الشافعي .

وهذا القسم الثالث لم يتعرض له ابن الحاجب .

رابعا :

ذكر الفتوحى قسما رابعا من اقسام المنهى عنه وهو المنهى عنه

لمعنى فى غير المنهى عنه كتلقي الركبان والنجش وذكر فيه انه لا يقتضى  
الفساد بل العقد صحيح عند الاكثر .

الطريقة الرابعة :

تقييد الخلاف بصورة واحدة هي النهي عن الاسباب والمقـود  
والتصرفات المفيدة للاحكام كالبيع والنكاح وهذا هو منهج الغزالي فـى  
المستصفى والامدى فى الاحكام وابن قدامة فى روضة الناظر .

قال الغزالي : اختلفوا فى ان النهي عن البيع والنكاح والتصرفات  
المفيدة للاحكام هل يقتضى فسادها فذهب جماهير الفقهاء الى انه يقتضى  
فسادها وذهب قوم الى انه ان كان نهيا عنه لعينه دل على الفساد ، وان  
كان لغيره فلا والمختار انه لا يقتضى الفساد وهل يدل على الصحة  
نقل ابو زيد عن محمد بن الحسن وابى حنيفة انه يدل على الصحة ثم  
قال الغزالي : وهذا فاسد اى القول بالصحة .<sup>(١)</sup>

وفى مثل هذه الحالة ذكر الامدى قولين :

اولهما : اقتضاؤه الفساد واليه ذهب جماهير الفقهاء من اصحاب  
الشافعى ومالك وابى حنيفة والحنابلة وجميع اهل الظاهر وبجماعة من  
المتكلمين على خلاف فى جهة الفساد .

الثانى : لا يقتضى الفساد وهو اختيار المحققين من اصحابنا  
يعنى الشافعية كالقفال وامام الحرمين والغزالي وكثير من الحنفية وبه قال  
جماعة من المعتزلة كأبى عبدالله البصرى وابى الحسن الكرخى والقاضى  
عبد الجبار وابى الحسين البصرى وكثير من مشائخهم .

ثم قال مفرعا على القول بعدم اقتضاء الفساد : اتفق اصحابنا على  
ان النهي عن الفعل لا يدل على صحته ونقل ابو زيد عن محمد بن الحسن  
وابى حنيفة انهما قالا يدل على صحته .<sup>(٢)</sup>

وقال ابن قدامة<sup>(٣)</sup> : النهي عن الشيء لعينه يقتضى الفساد ، والنهي

( ١ ) المستصفى ( ٢ : ٩ - ١١ ) .

( ٢ ) الاحكام للامدى ( ٢ : ١٧٤ ، ١٧٩ ) .

( ٣ ) ابو محمد موفق الدين عبدالله بن احمد بن محمد بن قدامة المقدسى  
الحنبللى كان حجة فى المذهب الحنبلى برع فى الحديث والفقه  
واثنى عليه العلماء ثناء عاظرا قال عنه ابن تيمية ( ما دخل الشام  
بعد الاوزاعى افقه من الشيخ موفق ) وعده من المجتهدين لـه  
فى الاصول روضة الناظر ولد سنة ٥٤١ ومات سنة ٦٢٠ .  
الفتح السمين ( ٢ : ٥٣ ) .



عنه لغيره لا يقتضيه لان الشئ\* قد يكون له جهتان هو مقصود من احدهما  
مكروه من الاخرى على ماضى .

وقال آخرون : النهى عن العبادات يقتضى فسادها وفسـ  
المعاملات لا يقتضيه .

ثم قال تفريعا على القول بعدم الفساد : وحكى عن طائفة منهم  
ابو حنيفة ان النهى يقتضى الصحة . . . . . وقال بعض الفقهاء\* وعامة  
المتكلمين لا يقتضى فسادا ولا صحة .<sup>(١)</sup>

قلت : حاصل هذه المسألة انهم قيدوا الخلاف بالمعاملات وهو  
معنى قولهم فى الترجمة الاسباب والعقود والتصرفات المفيدة للاحكام  
والخلاف فى ذلك على مذاهب :

احدها : انه يقتضى الفساد .

ثانيها : انه لا يقتضيه .

ثالثها : انه ان كان نهيا لعينه اقتضى الفساد ، وان كان لغيره فلا .

رابعها : انه يقتضى الفساد فى العبادات دون المعاملات .

ويلاحظ ان هذا القول الرابع الذى ذكره ابن قدامة لا يقتصر على

الخلاف فى المعاملات فقط وانما ادخل فيه ايضا جانب العبادات وهذا

يصلح لو كان الخلاف مطلقا فى العبادات والمعاملات فاما ان كان الخلاف

خاصا بالمعاملات فهذا القول داخل فى القول الثانى انه لا يقتضى

الفساد .

---

( ١ ) روضة الناظر ( ص ١١٣ ) .

### خلاصة منهج المتكلمين في تصوير الخلاف في المسألة

ومما تقدم يتبين لنا المسالك المتعددة التي سلكها المتكلمون في بيان الخلاف في المسألة وهل هي متعارضة او متداخلة ؟  
الذي اراه والله اعلم انها متوافقة في النتيجة وان اختلفت الطريق وان مبنى الخلاف هو انقسام النهي الى منهي عنه لعينه او لوصفه او لغيره سواء كان في المبادات او في المعاملات وبيان ذلك كما يلي :

اولا :

ان الذين اطلقوا الخلاف في الطريقة الاولى ارادوا الخلاف في المنهي عنه لعينه اذ هو المتبادر عند الاطلاق ولان بعض الذين سلكوا هذا المنهج ذكروا بعد ذلك الخلاف في المنهي عنه لوصفه ولغيره مما يدلنا على انهم ارادوا بالنهي المطلق المنهي عنه لعينه .  
فهذا ابو اسحق الشيرازي يقول اولاً في ذكر الخلاف في النهي المطلق :

(ومن اصحابنا قال النهي عن الشيء<sup>(١)</sup>) وهذا يتبادر من نفسه ان المراد به النهي عن الشيء لعينه .

وهذا ابو يعلى يقول بعد ذكر مسألة النهي المطلق "مسألة النهي اذا تعلق بمعنى في غير المنهي عنه دل على الفساد ايضاً<sup>(٢)</sup> .  
وهو لا آل تيمية في المسودة يذكرون بعد الخلاف في هذه المسألة المطلقة مسألتين :

الاولى: ان تعلق النهي بمعنى في غير المنهي عنه<sup>(٣)</sup> ويذكرون الخلاف في ذلك .

الثانية : النهي اذا عاد الى وصف في المنهي عنه<sup>(٤)</sup> .

ومن هذا نستخلص ان القائلين باطلاق الخلاف ارادوا المنهي عنه

( ١ ) المسودة (ص ١٢٢) .

( ٢ ) المدة (١ : ٣٤٢) .

( ٣ ) المسودة (ص ٨٣) .

( ٤ ) المسودة (ص ٨٣) .

لعينه . . والله اعلم .

ثانيا :

ان اصحاب الطريقة الثانية الذين قسموا النهى الى عبادات ومعاملات جعلوا مدار الخلاف ايضا انقسام النهى الى منهي عنه لعينه اولغيره .

فالقاضى البيضاوى وابن السبكي يقولان باقتضاء النهى الفساد فى العبادات لانه لا يكون الا منهيها عنه ، واما المعاملات فاما ان يكون النهى راجعا الى نفس العقد او امر داخل او لازم او مقارن ، ومعنى هذا دوران الخلاف على حالات النهى هل هو لعينه اولغيره اولوصفه .

اما اصحاب الطريقة الثالثة فصرحوا بذلك فى تقسيماتهم كما سبق . واما الذين غصوا الخلاف بصورة واحدة وهى المعاملات فقد قال الامدى منهم ولا نعرف خلافا فى ان مانهى عنه لغيره انه لا يفسد كالنهى عن البيع فى وقت النداء يوم الجمعة الا ما نقل عن مذهب مالك واحمد بن حنبل فى احدى الروايتين عنه .

ثم قال : والمختاران مانهى عنه لعينه فالنهى لا يدل على فساد من جهة اللغة بل من جهة المعنى .

وفى هذا تصريح واضح بأن الخلاف انما هو فيما نهى عنه لعينه . واذا فیهصل لنا من هذا العرض للمناهج عند المتكلمين ان انقسام النهى الى منهى عنه لعينه اولوصفه اولغيره هو القاسم المشترك فى تصوير الخلاف وان اختلفت الطرق والمسالك وعلى هذا الاعتبار ينبغى الخلاف .

### المبحث الثالث : تصوير الاحناف للسألة

اما الاحناف فقد اتخذوا في تصوير الخلاف تفريعات وتشعبات .  
 فهم يقررون اولاً ان مقتضى النهي قبح المنهى عنه .  
 ثم المنهى عنه ينقسم في صفة القبح الى قسمين :  
 القسم الاول : القبح لعينه وهذا اما ان يكون قبيحاً لعينه وضماً  
 كالكفر والكذب او شرعاً كبيع الحر والملاقيح والمضامين .  
 القسم الثاني : القبح لمعنى في غيره وهذا المصنف اما ان يكون  
 وصفاً لا زماً كصوم يوم النحر او معنى مجاوزاً كالبيع وقت النداء من يوم الجمعة  
 والصلاة في الدار المفصولة .

وبعد هذا التقسيم قسموا النهي المطلق الى قسمين :  
 الاول : نهى عن الافعال الحسية كالزنا وشرب الخمر .  
 الثاني : نهى عن التصرفات الشرعية كالبيع .  
 ويقررون ما يلي :

( ١ ) الاصل في النهي المطلق عن الافعال الحسية ان يكون قبيحاً  
 لعينه وعلى هذا فيقتضى البطلان اتفاقاً عند الاحناف والشافعية  
 ومن وافقهم . الا اذا قام دليل على ان النهي لقبح في غيره  
 فحينئذ لا يخلو اما ان يكون المنهى عنه وصفاً لا زماً او مجاوزاً فان  
 كان وصفاً لا زماً فهو كالقبح لعينه يقتضى البطلان كالزنا وان كان  
 مجاوزاً كالنهي عن الوطء في زمن الحيض فلا يقتضى البطلان  
 ولهذا يثبت به النسب والحمل للمزوج الاول وتكميل المهر واحصان  
 الرجم .

( ٢ ) الاصل في النهي المطلق عن التصرفات الشرعية ان يكون قبيحاً  
 لغيره وصفاً فيقتضى الفساد - وعند الشافعي هو قبح لعينه فيقتضى  
 البطلان - الا اذا دل دليل على ان النهي لقبح في عينه فيقتضى  
 البطلان كبيع الملاقيح والمضامين .  
 وان كان قبيحاً لغيره مجاوزاً كالصلاة في الدار المفصولة فلا يقتضى

بطلانا ولا فسادا بل هو صحيح ولكنه مكروه خلافا لاجماد والامامية  
والزيدية .

وان كان قبيحا لوصفه فانه يقتضى الفساد فى الوصف لا البطالان  
خلافا للشافعى .

وهذا المسلك سلكه من الاحناف البزدوى فى اصوله وشرحه كشف  
الاسرار لعبد العزيز البخارى والشاشى<sup>(١)</sup> فى اصوله ، والحافظ النسفى  
فى المنار وصدر الشريعة فى التوضيح<sup>(٢)</sup> على التنقيح<sup>(٣)</sup> ومثلا غصروفى  
المرقاة وشرحها مرآة الاصول . والفاضل الزميرى فى حاشيته على  
المرآة .

وهذا هو المسلك الاول من مسالك الاحناف فى تصوير الخلاف<sup>(٤)</sup> .

- 
- ( ١ ) ابو يعقوب اسحاق بن ابراهيم الخراسانى الشاشى الفقيه الحنفى  
الاصولى شيخ اتباع ابي حنيفة فى عصره ، برع فى اصول الفقه والف فيه  
كتابا اسمه اصول الشاشى . مات سنة ٣٢٥ هـ .  
الفتح المبين ( ١ : ١٧٧ ) .
- ( ٢ ) عبد الله الملقب بصدر الشريعة الاصفهاني مسعود بن تاج الشريعة  
الامام الحنفى الفقيه الاصولى كان حافظا لقوانين الشريعة محيطا  
بمشكلات الفروع والاصول متبحرا فى المعقول والمنقول . له فنى  
الاصول متن التنقيح وشرحه التوضيح . مات سنة ٧٤٧ هـ .  
الفتح المبين ( ٢ : ١٥٥ ) .
- ( ٣ ) هو سليمان الازميرى عالم من علماء الحنفية المشهور لهم بالبراعة  
والتفوق فى العلوم العقلية والنقلية . من مؤلفاته حاشية على صرآة  
الاصول شرح مرآة الوصول لمثلا غصرو ، مات سنة ١٠٢٠ هـ .  
الفتح المبين ( ٣ : ١١٧ ) .
- ( ٤ ) انظر كشف الاسرار ( ١ : ٢٥٧ ) ، اصول الشاشى ( ص ٤٦ ) ، المنار  
( ص ٢٥٩ ) ، التوضيح ( ٢ : ٢٢٣ ) ، المرقاة وشرحها ( ص ١٣٨ ) ،  
حاشية الازميرى ( ١ : ٣١٧ ) .

المسلك الثانى :

مسلك الامام السرخسى فقد صور الغلاف بالنظر الى انقسام المنهى عنه فى صفة القبح ان قسم المنهى عنه فى صفة القبح الى قسمين :

الاول : ما هو قبيح لمعينه كالعيب والسفه واللواطه ومن العقود بيع الملاقيح والمضامين ومن المبادات الصلاة بغير طهارة .

وحكم هذا القسم انه غير مشروع اصلا اى باطل .

الثانى : ما هو قبيح لغيره وذلك قسمان :

احدهما : ما هو قبيح لمعنى جاوزه جمعا كوطء الرجل زوجته فى حال الحيض ومن العقود البيع وقت النداء ومن المبادات الصلاة فى الارض المفصولة .

وحكم هذا القسم انه صحيح مشروع بعد النهى اى غير باطل ولا فاسد لان القبح لما كان باعتبار فعل آخر سوى الصلاة والبيع والوطء لم يكن مؤثرا فى المشروع لا اصلا ولا وصفا .

ثانيهما : ما هو قبيح لمعنى اتصل به وصفا كالزنا ومن العقود الربا ومن المبادات النهى عن صوم يوم العيد .

وحكم هذا القسم انه ان كان من الافعال التى تتحقق حسبا فهو ملحق بالقبح لمعينه اى باطل بلا خلاف .

وان كان من العقود والعبادات فعند الاحناف هو فاسد وعند الشافعى هو باطل<sup>(١)</sup> .

---

( ١ ) اصول السرخسى ( ١ : ٨٠ ) .

المسلك الثالث :

مسلك ابن الهمام في التحرير وشارحه امير باد شاه في التيسير .  
فقد ذكر الخلاف في المنهى عنه لعينه مطلقا حسيا كان او شرعيا  
وفصلا فيه المذاهب كالتالي :

اولا : يقتضي الفساد بمعنى البطلان شرعا وقيل لغة وقيل  
يقتضي الفساد في العبادات فقط قال وهو مذهب الاكثر .

ثانيا : الحنفية وعندهم ان الفعل المنهى عنه اما ان يكون حسيا  
او شرعيا . ففي الحس كالا زنا وشرب الخمر يقتضي البطلان الا اذا دل  
الدليل على ان النهي لوصف لازم او مجاور فلا يكون النهي حينئذ لعينه  
بل هو لغيره كالنهي عن قران العائض . واما في الشرعي فالنهي عن نفسه  
لغيره وصفا لازما كصوم يوم العيد او مجاورا كالصلاة في الاوقات المكروهة .<sup>(١)</sup>

ومما يلاحظ على ابن الهمام وامير باد شاه انهما وان كانا هنفسيين  
المذهب الا انهما هنا قد جمعا بين مسلك الشافعية والاحناف .

اما المسلك الرابع وهو مسلك صاحب مسلم الثبوت وشارحه فقد ذكرنا  
المسألة مفرقة في مواضع :

الموضع الاول : ترجحا له بقولهم النهي هل يدل على الفساد شرعا  
ام لا ؟

ونذكر المذاهب وهي اولا : يدل عليه مطلقا في العبادات  
والمعاملات وهو المختار .

الثاني : عكسه اي لا يدل عليه مطلقا في العبادات والمعاملات .

الثالث : يدل عليه في العبادات فقط دون المعاملات .<sup>(٢)</sup>

الموضع الثاني : ذكرنا فيه ان النهي عن الشرعيات لا يكون نهيا  
لعينه بل لوصف لازم او مجاور .<sup>(٣)</sup>

( ١ ) تيسير التحرير مع متن التحرير ( ١ : ٣٧٦ ) .

( ٢ ) مسلم الثبوت وشارحه ( ١ : ٣٩٦ ) .

( ٣ ) مسلم الثبوت وشارحه ( ١ : ٣٩٩ ) .

الموضع الثالث : تقسيم النهي الى نهى في الحسيات ونهى فسي  
الشرعيات .

ففي الحسيات يقتضى البطلان باتفاق الال دليل صارف كنهى قربان  
الحائض .

(١) وفي الشرعيات يقتضى الفساد عند الاحناف والبطلان عند غيرهم .

---

( ١ ) مسلم الثبوت وشرحه ( ٤٠٣ : ١ ) .



### خلاصة ما تقدم

ومما تقدم من العرض نرى ان انقسام المنهى عنه بحسب اوصافه الى منهى عنه لعينه او لغيره وصفا لازما او مجاورا هو مدار ترتب الحكم بمس بالفساد او البطلان او بعدمهما .

اما التقسيم الى حسى وشرعى فانه غير مناقض للتقسيم السابق بل هو عينه .

فالنهى عن الحسى هو القبيح لعينه الا اذا قام دليل صارف عن هذا الاصل .

والنهى عن الشرعى هو القبيح لغيره الا اذا قام دليل صارف عن هذا الاصل .

وهذا واضح ومصرح به فى المسلك الاول والثانى والثالث ولا حاجة لاعادته هنا .

وفى المسلك الرابع المراد بقولهم النهى هل يدل على الفساد شرعا ام لا المنهى عنه لعينه .

وبهذا التقرير يتبين لنا ان مدار الخلاف هو انقسام المنهى عنه الى منهى عنه لعينه او لغيره وصفا لازما او مجاورا سواء كان حسيا او شرعيا سواء كان فى العبادات او المعاملات .

وهذا هو ما سبق ان قررناه فى مبنى الاختلاف عند المتكلمين . وعلى هذا فمدار الخلاف عند المتكلمين وعند الاحناف واحد غير مختلف وان اختلفت الطرق وتشعبت المسالك الا انها تؤدى الى نتيجة واحدة .

واذا تقرر هذا فاننا سنبين اذا حالات المنهى عنه بحسب توجه النهى اليه وامثلة ذلك مع تعريف الحسى والشرعى الواردان فى اصطلاح الاحناف ثم اختلاف العلماء فى كل حالة .

### المبحث الرابع : حالات النهي عنه

الفعل النهي عنه لا يخلو من حالتين :

أما ان يكون نهياً عنه لعينه او لغيره .

( أ ) فان كان النهي راجعاً الى ذات الفعل النهي عنه او الى جزء من أجزائه فهو النهي عنه لعينه .

ومثال ما كان النهي راجعاً فيه الى ذات الفعل نهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصاة فيما رواه مسلم في صحيحه عن ابي هريرة رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصاة وعن بيع الخمر .<sup>(١)</sup>  
قال بعض الشراح : وبيع الحصاة هو ان يجعل نفس الرمي بيعاً .<sup>(٢)</sup>

ومثال ما كان النهي راجعاً فيه الى جزء من أجزاء الفعل النهي عنه نهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع المضامين والملاقيح وحبل الحيلة فيما روى ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع المضامين والملاقيح وحبل الحيلة .<sup>(٣)</sup>

والمضامين ما في بطون اناث الابل ، والملاقيح ما في ظهور الجمال وحبل الحيلة واد ولد الانثى من الابل .<sup>(٤)</sup>

( ١ ) أخرجه مسلم في ( ٢١ ) كتاب البيوع ، ( ٢ ) باب الخمر والحصاة رقم ٤

( ٢ ) هذا احد التفسيرات لبيع الحصاة وقيل هو ان يقول بحتك من هذه الاثواب ما وقعت عليه هذه الحصاة ويرى حصاة او من هذه الارض ، ما انتهت اليه في الرمي وقيل هو ان يشترط الغبار الى ان يرمى الحصاة . فتح الباري ( ٤ : ٣٦٠ ) ، النووي على مسلم ( ١٠ : ١٥٦ ) .

( ٣ ) بيع حبل الحيلة أخرجه البخاري ٣٤ كتاب البيوع ٦١ باب بيع الخمر وحبل الحيلة رقم ( ٢١٤٣ ) .

وأخرجه مسلم في ( ٢١ ) كتاب البيوع ، ( ٢ ) باب تحريم بيع حبل الحيلة رقم ( ٥ ) أخرجه ابن عمر وفيه انه قال كان يباعا يتبايعان اهل الجاهلية كان الرجل يبتاع الجزور الى ان تنتج الناقة ثم تنتسب التي في بطنها . واما المضامين والملاقيح فأخرجه مالك ٣١ كتاب البيوع ، ٢٦ باب ما لا يجوز من بيع الحيوان رقم ( ٦٣ ) .

( ٤ ) الموطأ ٣١ كتاب البيوع ، ٢٦ باب ما لا يجوز من بيع الحيوان رقم ( ٦٣ ) فسر سعيد بن المسيب .

فالنهي راجع الى البيع وشوركن من ارکان العقد وجزء من اجزائه ولا شك ان الركن داخل في الماهية<sup>(١)</sup>.

وهذا القسم الاول شامل للحسيات كالنهي عن الزنا كما في قوله تعالى " ولا تقربوا الزنا"<sup>(٢)</sup> وللشرعيات كالا مثلة السابقة .

الا الا حنا فان النهي عنه لعينه عندهم هي الحسيات، اما الشرعيات فلا تكون منهي عنها لعينها الا بقريئة صارفة<sup>(٣)</sup>.

ومرادهم بالحسيات هي الافعال التي تعرف حسا ولا يتوقف حصولها وتحققها على الشرع كالزنا والقتل وشرب الخمر اذ لا يتوقف تحققها ومعرفتها على الشرع لانها كانت معلومة قبل الشرع عند اهل الملل اجمع .

والشرعيات هي التي يتوقف حصولها وتحققها على الشرع كالصلاة والصوم، اذ ان كون كل من الصلاة والصوم قربة وعبادة على هذه الهيئـة لم يكن معلوما قبل الشرع<sup>(٤)</sup>.

قلت : وهذه التفرقة غير مسلمة للاحناف لانهم ان ارادوا بقولهم في الحسيات انها معلومة قبل الشرع اي صفة الفعل فكذلك الصلاة والصوم معلومة قبل الشرع .

وان ارادوا كونها قربة وعبادة - اي الشرعيات - فكذلك الزنا والقتل وشرب الخمر غير معلوم كونها معصية قبل الشرع .

فالحسيات والشرعيات كلها معلومة الصفة قبل الشرع .

والحسيات والشرعيات غير معلوم كونها قربة او معصية الا بعد الشرع.

(١) شرح الا سنوى (٢: ٥٤) .

(٢) الاسراء : ٣٢ .

(٣) انظر اصول البزدوى (١: ٢٥٧ - ٢٥٨) ، المرأة على المرقاة (ص ١٤١، ١٤٢) ، اصول الشاشى (ص ٤٦) ، التوضيح على التحقيق (٢: ٢٢٢ - ٢٢٣) ، التلويح (٢: ٢٢٣) ، مسلم الثبوت (١: ٣٩٩) .

(٤) انظر كشف الاسرار (١: ٢٥٧) ، التوضيح على التحقيق (٢: ٢٢٢) ، التلويح (٢: ٢٢٢ - ٢٢٣) ، فواتح الرحموت (١: ٣٩٩) ، امرأة الاصول (ص ١٤١، ١٤٢) ، حاشية الزميرى (١: ٣٢٢) .

والا حنـاف يـمـاـعـكـون فـى سـبـيـل هـذه التـفـرقة مـا حـكـت ظـاهـرـة  
البـطـسـلان .

ولا جـل هـذه التـفـرقة عـند الـا حـنـاف بـيـن الحـسـيـات والـشـرعيـات جـعـلـها  
بـمـض البـا حـثـيـن حـالـة مـسـتـقـلـة مـن حـالـات النـهـى وهـى ان يـأتـى النـهـى مـطـلـقـا  
عـن القـرائـن الدالـة عـلى ان المـنـهـى عـنـه قـبـيـح لـعـيـنه او لـغـيـره ، وقـسـمـهـا  
اـلى نـوعـيـن ، نـوع يـكـون النـهـى فـيـه عـن الـا فـعـال الحـسـيـة ، ونـوع يـكـون النـهـى  
فـيـه عـن التـصـرـفـات الشـرعيـة<sup>(١)</sup> مـقـتـديـا فـى هـذا التـصـنـيـف بـمـض اـصـولـى  
الـا حـنـاف كـالـبـز دوى وشارحه .

والحق - والله اعلم - ان هـذه الحـالـة عـائـدة اـمـا اـلى المـنـهـى عـنـه  
لـعـيـنه او المـنـهـى عـنـه لـغـيـره ، لان الـا صـل فـى الحـسـيـات عـند الـا حـنـاف ان تـكـون  
مـنـهـية عـنـها لـعـيـنـها ولا تـكـون مـنـهـية عـنـها لـغـيـرـها الا بـقـرـيـنة صـارـفة .  
والـا صـل فـى الشـرعيـات ان تـكـون مـنـهـية عـنـها لـغـيـرـها ولا تـكـون مـنـهـية  
عـنـها لـعـيـنـها الا بـقـرـيـنة صـارـفة فـلم تـعـرـج فـى كـلـتا الحـالـتـيـن عـن المـنـهـى عـنـه  
لـعـيـنه او لـغـيـره .

( ب ) وان لم يـكـن النـهـى راجـعـا اـلى ذـات المـنـهـى عـنـه ولا اـلى جـزء مـن  
اـجـزائه وذـلـك بـأن يـتـعـلـق النـهـى بـمـعـنـى فـى غـيـر المـنـهـى عـنـه  
فـهـو المـنـهـى عـنـه لـغـيـره ويـنـدـرج تـحـتـه نـوعـان :  
الـا و : ان يـكـون النـهـى راجـعـا اـلى وـصف لـا زـم لـلمـنـهـى عـنـه  
لا اـلى اـصـل الفـعـل .

ومـثـال ذـلـك النـهـى عـن صـوم يـوم النـحر<sup>(٢)</sup> فان النـهـى لـيـس لـذـات الصـوم  
بـل لـما لـزمـه مـن وـصف مـنـهـى عـنـه وهـو الـا عـراض عـن ضـيـافـة الله تـعـالـى  
فـى هـذا الـيـوم ، وذـلـك لـيـس نـفـس الصـوم ولا جـزء مـنـه .

ومـثـالـه اـيـضـا النـهـى عـن الرـبا<sup>(٣)</sup> فالنـهـى لـيـس لـا جـل الـبـيـع بـل لـا جـل  
الـزـيـادـة ، اـمـا نـفـس الـبـيـع فـعـقـد جـائـز ، والـزـيـادـة لـيـسـت هـى عـقـد الـبـيـع  
ولا جـزء مـنـه بـل هـى وـصف لـه فـى حـالـة الرـبا .

( ١ ) انظر اثر الاختلاف فى القواعد الاصولية ( ص ٣٣٩ - ٣٤٠ ) .

( ٢ ) اخرجـه البـخـارى ٣٠ كـتاب الصـوم ، ٦٢ باب صـوم يـوم النـحر رـقـم  
( ١٣٩٣ ) ، ومـسـلم ( ١٣ ) كـتاب الصـوم ، باب تـحـريـم صـوم يـومـى

العـيـدين رـقـم ( ١٣٨ )

( ٣ ) الـا صـل فـى تـحـريـم الرـبا قـولـه تـعـالـى " واحـل الله الـبـيـع وحـرم الرـبا " =

الثانى : ان يكون النهى عن الفعل راجعا الى وصف مجاور للفعل منفك عنه غير لازم له .

ومثال ذلك النهى عن الصلاة فى الارض المخصصة<sup>(١)</sup> فالنهي هنا هو لشغل ملك الغير بغير حق وهو امر مجاور غير لازم لانه قد يحصل بغيرها .

والنهي عن البيع وقت النداء لصلاة الجمعة فى قوله تعالى " يا ايها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع<sup>(٢)</sup> " .

فالنهي عن البيع عند النداء ليس راجعا الى ذات الشئ ولا الى صفة من صفاته بل هو راجع الى امر خارج عن البيع وهو الانشغال عن السعى الى صلاة الجمعة .

ومثاله ايضا النهى عن وطء المرأة حالة الحيض فى قوله تعالى " فاعتزلوا النساء فى المحيض ولا تقربوهن حتى يطمهرن<sup>(٣)</sup> " فان النهى عن الاستمتاع بالوطء حال الحيض ليس للوطء ذاته بل لما يجاوره من الاذى .

وخلاصة القول انه يتحصل لنا ان للنهي ثلاث حالات :

الحالة الاولى : ان يكون النهى راجعا الى عين الفعل المنهى عنه سواء لذاته او لجزئه ، وهذا هو المنهى عنه لمينه .

الحالة الثانية : ان يكون النهى راجعا الى غير الفعل المنهى عنه وذلك الغير وصف لازم للنهى عنه ، وهذا هو المنهى عنه لوصفه .

الحالة الثالثة : ان يكون النهى راجعا الى غير الفعل المنهى عنه وذلك الغير وصف مجاور للفعل المنهى عنه غير لازم له يمكن انفكاكه عنه وهذا هو المنهى عنه لمجاوره .

وهذا التقسيم لحالات النهى بناء على ان القسمة ثنائية اى ان النهى

= سورة البقرة . وفى النهى عنه احاديث كثيرة .

( ١ ) لم يرد نص على تحريم الصلاة فى الارض المخصصة بل حرم الفصص مطلقا ولكن اشتهر بين الاصليين والفقهاء هذا .

( ٢ ) الجمعة : ٩ .

( ٣ ) البقرة : ٢٢٢ .

ينقسم الى منهي عنه لعينه والى منهي عنه لغيره ثم هذا القسم الثانى وهو المنهى عنه لغيره ينقسم الى وصف لازم ووصف مجاور .

وهذا هو الذى سلكه السرخسى فى اصوله والحافظ النسفى فى المنار والجزوى فى اصوله وعبد العزيز البخارى فى شرحه كشف الاسرار ومنلا خسرو فى مرآته ومرتاته<sup>(١)</sup> لكنهم ماعدا السرخسى قد قسموا القبح فى المنهى عنه لعينه الى قسمين ماقبح وضما وماقبح شرعا . وابو يعلى وابن عقييل والامدى وابن الحاجب من المتكلمين جعلوا القسمة ثنائية غير ان ابا يعلى ، وابن عقييل والامدى جعلوا المنهى عنه لغيره قسيم المنهى عنه لعينه<sup>(٢)</sup> وابن الحاجب جعل المنهى عنه لوصفه قسيم المنهى عنه لعينه<sup>(٣)</sup> .

ومن الاصوليين من جعل القسمة ثلاثية منهى عنه لعينه ومنهى عنه لوصفه ومنهى عنه لغيره .

ومن سلك هذا المسلك الامام الشوكانى فى ارشاد الفحول<sup>(٤)</sup> .

ومنهم من جعل القسمة رباعية وهى اما ان يرجع النهى الى نفس العقد او الى امر داخل فى العقد او الى امر لازم او الى امر مقارن . وهذا التقسيم للبيضاوى<sup>(٥)</sup> .

وللمفتوحى قسمة رباعية تختلف عن قسمة البيضاوى وهى منهى عنه لعينه ومنهى عنه لوصفه ومنهى عنه لمعنى غيره ومنهى عنه لمعنى فى غير المنهى عنه<sup>(٦)</sup> .

وهذه التقسيمات اصطلاحية ولا مشاحة فى الاضطلاح ونحن هنا جعلنا القسمة ثلاثية لانها ادق فى رأينا . . والله اعلم .

( ١ ) انظر السرخسى ( ١ : ٨٠ - ٨١ ) ، المنار ( ص ٢٦٤ - ٢٦٦ ) ، اصول الجزوى ( ١ : ٢٥٧ - ٢٥٨ ) ، كشف الاسرار ( ١ : ٢٥٧ ) ، المرآة والمرآة ( ص ١٣٩ - ١٤٧ ) .

( ٢ ) انظر العدة ( ١ : ٣٣٣ - ٣٤٢ ) ، الواضح ( ص ٤٠ - ٤٥ ) ، الاحكام للامدى ( ٢ : ١٧٤ ، ١٧٥ ) .

( ٣ ) انظر مختصر ابن الحاجب ( ٢ : ٩٥ - ٩٨ ) .

( ٤ ) ارشاد الفحول ( ص ١١٠ - ١١٢ ) .

( ٥ ) المنهاج للبيضاوى ( ٢ : ٥١ - ٥٢ ) .

( ٦ ) شرح الكوكب المنير ( ص ٣٣٩ - ٣٤٢ ) .

وقد ضرب القرافي مثالا للفرق بين ما اذا كان النهي في نفس الماهية او في امر خارج عنها فقال :

وتحريره ان اركان العقد عوضان وعاقدان فمتى وجدت الاربعة من حيث الجطة سالمة عن النهي فقد وجدت الماهية المحبوبة شرعا سالمة عن النهي فيكون النهي انما يتعلق بامر خارج عنها ، ومتى انخرم واحد من الاربعة فقد عدت الماهية لان الماهية المركبة كما تعدم لعدم كل اجزائها تعدم لعدم بعض اجزائها ، فاذا باع سفيه من سفيه غمرا بخنزير فجميع الاركان معدومة فالماهية معدومة والنهي والفساد في نفس الماهية ———— واذا باع رشيد من رشيد ثوبا بخنزير فقد ركن من الاربعة وهو احد العوضين فتكون الماهية معدومة شرعا ولا فرق في ذلك بين واحد من الاربعة او اثنين او اكثر .

فاذا باع رشيد من رشيد فضة بفضة فالاركان الاربعة موجودة سالمة عن النهي الشرعي . فاذا كانت احدي الفضتين اكثر فالكثرة وصف حصل لاحد العوضين فالوصف متعلق بالنهي دون الماهية فهذا هو تحرير كون النهي في الماهية او في امر خارج عنها <sup>(١)</sup> .

قلت : وهذا الفرق الذي بينه القرافي هو الفرق بين المنهي عنه لعينه والمنهي عنه لغيره ولكنه لم يبين الفرق بين قسعي المنهي عنه لغيره وهما الوصف اللازم والوصف المجاور والفرق بينهما ان الوصف اللازم لا يمكن وجوده منفكا عن الفعل المنهي عنه . اما المجاور فيمكن انفكاكه .

ومبانه ان الربا - اي الزيادة - لا يمكن وجودها بل وتصورها بدون عقد بيع . ان الزيادة لا تقوم بنفسها وهذا للوصف اللازم .

اما الخصب فيمكن وجوده بدون الصلاة وقيامه بنفسه في حالات السطو والاغتصاب والظلم وهذا للوصف المجاور .

وهذا هو الفرق بينهما فليتنبه اليه . . والله اعلم .

وقد نقل الحافظ العلائي عن امام الحرمين تحقيق الفرق بين المنهي

عنه لعينه ولوصفه ولخيرته فقال :

فإذا كان النهي يختص بالفعل المأمور به ويرجع إلى عينه فلا يجامعه الأمر بل هما متناقضان نحو صم لا تصم فهذا هو المنهى عنه لعينه .

وأما المنهى عنه لوصفه فإنه يفرض أمر مطلق يتبين به أن مراد الأمر تحصيله ثم يفرض نهى عن إيقاع ذلك المأمور السابق على وجه خاص مع التعرض في النهى للمأمور به أو يفهم منه قصد تطبيق النهى به كالأمر بالصوم مطلقاً والنهى عنه يوم العيد .

ثم قال : وأما القسم الثالث فإن يجري الأمر مطلقاً ويتبين أن الفرض إيقاع المأمور به من غير تخصيص له بحال ومكان ثم يرد نهى مطلق عن كونه في مكان من غير تخصيص له بموجب الأمر الأول فيقع النهى مسترسلاً ولا ارتباطاً لا أحدهما بالآخر .<sup>(١)</sup>

---

(١) تحقيق المراد (ص ١٦٢) ، البرهان (ص ٦٩) .



## المبحث الخامس: مذاهب المتكلمين في المنهى عنه بحسب اقسامه

### ( أ ) المنهى عنه لعينه .

لقد ذكر المتكلمون من الاصوليين في المنهى عنه مذاهب متعددة  
وهي في مجموعها لا تخرج عن الاتي :

#### القول الاول :

انه يقتضى الفساد - المرادف للبطلان - مطلقا اي سواء كان فى  
العبادات او فى المعاملات حسيا كان او شرعيا .<sup>(١)</sup>

والى هذا ذهب جماهير الفقهاء من اصحاب ابى حنيفة ومالك  
والشافعى واحمد بن حنبل وجميع اهل الظاهر .<sup>(٢)</sup>

واختاره من الاصوليين الكرخى وعيسى بن ابان<sup>(٣)</sup> الحنفيان وابى  
الحاجب<sup>(٤)</sup> والقرافى<sup>(٥)</sup> المالكيان والبيضاوى<sup>(٦)</sup> وابن السكيت<sup>(٧)</sup> الشافعيان والقاضى  
ابو يعلى<sup>(٨)</sup> وابو الخطاب<sup>(٩)</sup> وابن عقيل<sup>(١٠)</sup> الحنبلين والشوكانى<sup>(١١)</sup> المجتهد .

( ١ ) المستصفى ( ٩ : ٢ ) ، الاحكام للامدى ( ١٧٥ : ٢ ) ، شرح الاسنوى  
( ٥٣ : ٢ ) ، شرح تنقيح الفصول ( ص ١٧٤ ) ، مختصر ابن الحاجب  
( ٩٥ : ٢ ) ، شرح المضد ( ٩٥ : ٢ ) ، حاشية السعد ( ٩٥ : ٢ ) ، جمع  
الجوامع ( ٤٩٩ : ١ ) ، ارشاد الفحول ( ص ١١٠ ) ، المسودة ( ص ٨٢ )  
نزهة المشتاق ( ص ١٢٢ ) ، المعتمد ( ١٨٣ : ١ ) ، الحدة ( ٣٣٣ : ١ )  
الواضح ( ص ٤٠ ) ، التمهيد ( ص ٤٨ ) .

( ٢ ) المستصفى ( ٩ : ٢ ) ، الاحكام للامدى ( ١٧٥ : ٢ ) ، ارشاد الفحول  
( ص ١١٠ ) ، المسودة ( ص ٨٢ ) ، الواضح ( ص ٤٠ ) ، التمهيد ( ص ٤٨ ) .

( ٣ ) الواضح ( ص ٤٠ ) ، المسودة ( ص ٨٢ ) .

( ٤ ) مختصر ابن الحاجب ( ٩٥ : ٢ ) .

( ٥ ) تنقيح الفصول ( ص ١٧٣ ) .

( ٦ ) المنهاج ( ٥٠ : ٢ ) .

( ٧ ) جمع الجوامع ( ٤٩٩ : ١ ) .

( ٨ ) الحدة ( ٣٣٣ : ١ ) .

( ٩ ) التمهيد ( ص ٤٨ ) .

( ١٠ ) الواضح ( ص ٤٠ ) .

( ١١ ) ارشاد الفحول ( ص ١١١ ) .

وقال ابن السمعاني انه الظاهر من مذهب الشافعي <sup>(١)</sup> .

قلت : قد نص الشافعي في الرسالة على ذلك بحيث قال :

فاذا جمع النكاح اربحا رضا الزوجة الشيب والمزوج وان يزوج المرأة وليها بشهود حل النكاح الا في حالات سأذكرها ان شاء الله ، واذا نقص النكاح واحد من هذا كان النكاح فاسدا لانه لم يوث به كما سن رسول الله فيه الوجه الذي يحل النكاح <sup>(٢)</sup> .

وقال في موضع آخر :

والحالات التي لو اتى بالنكاح فيها على ما وصفت انه يجوز النكاح فيما لم يته فيها عنها من النكاح فاما اذا عقد بهذه الاشياء كان النكاح مفسوخا بنهي الله في كتابه وعلى لسان نبيه عن النكاح بحالات نهى عنها <sup>(٣)</sup> .  
فذلك منسوخ .

كما ذكره القاضي ابو يعلى وابو الخطاب عن الامام احمد فسمى

موضحين :

الاول : قال احمد رضى الله عنه في رواية ابي القاسم اسماعيل ابن عبد الله بن ميمون العجلي <sup>(٤)</sup> في الشفار يفرق بينهما لان النبي صلى الله عليه وسلم قد نهى عنه وقال ارأيتلو تزوج امرأة ابيه اليس قال الله تعالى <sup>(٥)</sup> " ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء " <sup>(٦)</sup> .

الثاني <sup>(٧)</sup> قال رضى الله عنه في رواية ابي طالب <sup>(٨)</sup> وقد سئل عن

( ١ ) نزهة المشتاق ( ص ١٢٢ ) .

( ٢ ) الرسالة ( ص ٣٤٤ - ٣٤٥ ) .

( ٣ ) الرسالة ( ص ٣٤٥ - ٣٤٦ ) .

( ٤ ) المدة ( ١ : ٣٣٣ ) .

( ٥ ) اسماعيل بن عبد الله بن ميمون العجلي ذكره ابو يعلى في طبقات الحنابلة ( ١ : ١٠٥ ) في الطبقة الاولى وذكر انه نقل عن الامام احمد اشياء منها ما رواه ابو بكر الخلال عنه ان احمد قال في الشفار يفرق بينهما .

( ٦ ) النساء : ٢٢ .

( ٧ ) المدة ( ١ : ٣٣٥ ) ، التمهيد ( ص ٤٨ ) .

( ٨ ) ابو طالب احمد بن حميد المشككي المتخصص بصحبة الامام احمد بن حنبل روى عنه مسائل كثيرة وكان احمد يكرمه ويحفظه وصحب احمد الى =

بيع الباقل قبل ان تحمل وهو ورد فقال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمار حتى بيد وصلاحها<sup>(١)</sup> هذا بيع فاسد .

### القول الثانى :

انه لا يقتضى الفساد مطلقا اى سواء كان فى الحيات او الممايلات<sup>(٢)</sup> .  
والى هذا ذهب بعض الشافعية<sup>(٣)</sup> ومنهم القفال وامام الحرمين<sup>(٤)</sup> .  
وهكى عن الشافعى ما يدل عليه<sup>(٥)</sup> وبه قال جماعة من الاحناف<sup>(٦)</sup> منهم  
ابو الحسن الكرخي<sup>(٧)</sup> وقال ابن السكيت ان ابا حنيفة قال به<sup>(٨)</sup> .  
واليه ذهب جماعة من المعتزلة<sup>(٩)</sup> منهم ابو عبد الله البصرى وابو الحسين

= ان مات وكان رجلا صالحا فقيرا صبورا على الفقر طمعه احمد مذهب  
القنوع والاحتراف . طبقات الحنابلة ( ٣٩ : ١ ) .

( ١ ) هذا الحديث رواه ابن عمر رضى الله عنهما اخرج به البخارى ٣٤ كتاب  
البيوع ، ٨٥ باب بيع الثمار قبل ان بيد وصلاحها رقم ( ٢١٩٤ ) وفى  
٨٦ باب بيع النخل قبل ان بيد وصلاحها رقم ( ٢١٦٧ ) .  
واخرجه مسلم فى ( ٢١ ) كتاب البيوع ، ( ١٦ ) باب النهى عن بيع الثمار قبل  
ان بيد وصلاحها رقم ( ٨١ ) .

( ٢ ) الاحكام للامدى ( ١٧٥ : ٢ ) ، شرح الاسنوى ( ٥٣ : ٢ ) ، شرح التنقيح  
( ص ١٧٤ ) ، حاشية السعد ( ٩٥ : ٢ ) ، جمع الجوامع ( ٥٠٢ : ١ ) ،  
ارشاد الفحول ( ص ١١١ ) ، المسودة ( ص ٨٢ ) ، نزعة المشتاق  
( ص ١٢٢ ) ، المعتمد ( ١٨٤ : ١ ) ، المدة ( ٣٣٥ : ١ ) ، الواضح  
( ص ٤٠ ) ، التمهيد ( ص ٤٨ ) .

( ٣ ) الاحكام للامدى ( ١٧٥ : ٢ ) ، ارشاد الفحول ( ص ١١١ ) ، نزعة  
المشتاق ( ص ١٢٢ ) .

( ٤ ) الاحكام للامدى ( ١٧٥ : ٢ ) ، الواضح ( ص ٤٠ ) ، التمهيد ( ص ٤٨ ) .  
( ٥ ) نزعة المشتاق ( ص ١٢٢ ) ، والصحيح من مذهب الشافعى انه يدل  
على الفساد مطلقا كما بيناه .

( ٦ ) الاحكام للامدى ( ١٧٥ : ٢ ) ، ارشاد الفحول ( ص ١١١ ) ، نزعة  
المشتاق ( ص ١٢٢ ) .

( ٧ ) الاحكام للامدى ( ١٧٥ : ٢ ) ، المسودة ( ص ٨٢ ) .

( ٨ ) جمع الجوامع ( ٥٠٢ : ١ ) .

( ٩ ) الاحكام للامدى ( ١٧٥ : ٢ ) ، ارشاد الفحول ( ص ١١١ ) ، العبد

( ٣٣٥ : ١ ) ، المسودة ( ص ٨٢ ) ، الواضح ( ص ٤٠ ) .

البصري وقاضي القضاة<sup>(١)</sup> ونقله آل تيمية عن أبي هاشم والجبائي<sup>(٢)</sup> وبه قال  
أكثر الأشعرية<sup>(٣)</sup>.

### القول الثالث :

انه يقتضى الفساد فى العبادات ولا يقتضيه فى المعاملات<sup>(٤)</sup>.  
وعذا هو مذهب أبى الحسين البصرى<sup>(٥)</sup> واختاره الإمام الرازى<sup>(٦)</sup> والفزائى  
وابن الملاعى والرصاص<sup>(٧)</sup>.

### القول الرابع :

هو ما ذكره القرائى من مالك بانه يفيد الفساد على وجه يثبت معه  
شبهة الطك<sup>(٨)</sup>.

- 
- (١) الاحكام للامدى (١٧٥: ٢)، المعتمد (١٨٤: ١).
  - (٢) المسودة (ص ٨٢).
  - (٣) المدة (١: ٣٣٥)، الواضح (ص ٤٠).
  - (٤) المعتمد (١: ١٨٤)، شرح الاسنوى (٢: ٥٤)، شرح تنقيح  
الفصول (ص ١٧٣ - ١٧٤)، مختصر ابن الحاجب (٢: ٩٥)، شرح  
المضد (٢: ٩٥)، حاشية السعد (٢: ٩٥)، جمع الجوامع  
(١: ٥٠١)، ارشاد الفحول (ص ١١٠)، المسودة (ص ٨٢).
  - (٥) المعتمد (١: ١٨٤)، التمهيد (ص ٤٨).
  - (٦) شرح الاسنوى (٢: ٥٤)، تنقيح الفصول (ص ١٧٣)، جمع الجوامع  
(١: ٥٠١)، ارشاد الفحول (ص ١١٠)، المحصول.
  - (٧) ارشاد الفحول (ص ١١٠).
  - (٨) شرح تنقيح الفصول (ص ١٧٤).

( ب ) المنهى عنه لوصفه .

اما المنهى عنه لوصفه ففيه قولان :

القول الاول :

مذهب جمهور المتكلمين انه كالمنهى عنه لمحينه يقتضى الفساد  
- المراد ف للبطلان - (١) اى فساد الاصل .  
وهو مذهب الشافعى (٢) والحنابلة ومن وافقهم (٣) من ارباب المذاهب  
- غير الاحناف - كالظاهرية والمالكية .  
واختار هذا المذهب ابن الحاجب (٤) وابن السبكي (٥) وانقاضى  
البيضاوى (٦) .

القول الثانى :

انه لا يدل على فساد الاصل بل يدل على فساد الوصف (٧) والاصل  
صحيح .

- 
- ( ١ ) ارشاد الفحول ( ص ١١١ ) ، مختصر ابن الحاجب ( ٢ : ٩٨ ) ، شرح  
المضد ( ٢ : ٩٨ ) ، جمع الجوامع ( ١ : ٥٠٠ ) ، المسودة ( ص ٨٣ ) ،  
شرح الكوكب المنير ( ص ٣٤١ ) .  
( ٢ ) مختصر ابن الحاجب ( ٢ : ٩٨ ) ، المسودة ( ص ٨٣ ) ، شرح الكوكب  
المنير ( ص ٣٤١ ) .  
( ٣ ) شرح الكوكب المنير ( ص ٣٤١ ) .  
( ٤ ) مختصر ابن الحاجب ( ٢ : ٩٨ ) .  
( ٥ ) جمع الجوامع ( ١ : ٥٠٠ ) .  
( ٦ ) المنهاج ( ٢ : ٥١ ) .  
( ٧ ) ارشاد الفحول ( ص ١١١ ) ، مختصر ابن الحاجب ( ٢ : ٩٨ ) ، شرح  
المضد ( ٢ : ٩٨ ) ، المسودة ( ص ٨٣ ) ، شرح الكوكب المنير ( ص ٣٤١ ) .

## ( ج ) المنهى عنه لغيره .

اما المنهى عنه لغيره وهو ما يعبر عنه بعض الاصوليين بقولهم المنهى عنه لخارج وبعضهم بقولهم امر مجاور ففيه مذهبان :

المذهب الاول :

- وهو مذهب جمهور الفقهاء<sup>(١)</sup> والاصوليين انه لا يدل على الفساد .  
وهو مذهب الشافعى رحمه الله .<sup>(٢)</sup>

وقال الامدى لا نعرف خلافا ان منهى عنه لغيره انه لا يفسد الا ما نقل عن مذهب مالك واحمد بن حنبل في احدى الروايتين<sup>(٣)</sup> .

المذهب الثانى :

وهو مذهب الامام احمد واكثر اصحابه الحنابلة والظاهرية والجبائية اتباع ابي حاشم انه يدل على الفساد<sup>(٤)</sup> كالمنهى عنه لمحيمه ولو صفه اللازم .  
وقال الاسنوى : " انه مذهب الشافعى نفسه ان نص في الرسالة قبيل باب اصل العلم على انه يدل على الفساد فانه عدد بيوعا كثيرة وحكم بابطالها لنهى الشارع .

ثم قال : ماى الشافعى - مانعه : وذلك ان اصل مال كل امرئ معص على غيره الا بما احل به وما احل به من البيوع مالم يته عنه فلا يكسبون مانهى عنه من البيوع محلا ما كان اصله معصرا ثم قال - ماى الشافعى - وهذا يدخل في عامة العلم انتهى ونص في البويطى في باب صفة النهى عن مثله ايضا<sup>(٥)</sup> .

- 
- ( ١ ) ارشاد الفحول ( ص ١١١ ) ، المسودة ( ص ٨٣ ) ، شرح الكوكب المنير ( ص ٣٤٢ ) ، البيضاوى ( ٥٣ : ٢ ) ، جمع الجوامع ( ٥٠١ : ١ ) ،  
المدة ( ٣٤٣ : ١ ) ، الواضح ( ص ٤٤ ) .  
( ٢ ) شرح الكوكب المنير ( ص ٣٤٢ ) .  
( ٣ ) الاحكام للامدى ( ١٢٥ : ٢ ) .  
( ٤ ) المسودة ( ص ٨٣ ) ، شرح الكوكب ( ص ٣٤٢ ) ، المدة ( ٣٤٢ : ١ ) ،  
الواضح ( ص ٤٤ ) .  
( ٥ ) الاسنوى على المنهاج ( ٥٥ : ٢ ) .

قلت وهذا الذى قاله الاسنوى من ان الشافعى يقول انه يدل على الفساد فير صحيح وبما ذلك :

( ١ ) ان البيوع التى عدد بها الشافعى قبل النص السابق هى فيما كان النهى عنه لعينه ولوصفه وهى ليست بيوعا فعسب بل وعقود اخرى فقد عدد ان ينكح الرجل اخت امرأته وان ينكح الغامسة او ان ينكح المرأة على عمتها او خالتها ونكاح الشغار ونكاح المتعة ونكاح المحرم ونكاح المرأة بغير اذنها وبيع المرايا وبيع الرطب بالتمر<sup>(١)</sup> الا فى المرايا .

هذه هى التى عدد بها الشافعى قبل النص الذى ذكره الاسنوى وهى اما منهيات عنها لعينها او لوصفها اللازم اما المجاور فلا .  
( ٢ ) ان الشافعى نص على التفريق بين المنهى عنه لعينه ولوصفه وبين المنهى عنه لامر خارج فقال :

فان قال قائل ما الوجه المباح الذى نهى المرء فيه عن شئ وهو يخالف النهى الذى ذكرت قبله ؟ فهو ان شاء الله مثل نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يشتمل الرجل على الصماء وان تجتنب فى ثوب واحد مفضيا بفرجه الى السماء وانه امر غلاما ان يأكل مما بين يديه ونهاه ان يأكل من اعلى الصحيفة ويروى عنه وليس كسبوت ما قبله مما ذكرنا انه نهى ان يقرب الرجل اذا اكمل بين التمرتين وان يكشف الثمرة عما فى جوفها وان يحرس على ظهر الطريق الى ان قال - فان قال قائل فما الفرق بين هذا والا اول ؟ قيل له من قامت عليه الحجة يعلم ان النهى نهى عما وصفنا ومن فعل ما نهى عنه - وهو عالم بنهيه - فهو عاص بفعله ما نهى عنه وليستغفر الله ولا يعمود ، فان قال فهذا عاص والذى ذكرت فى الكتاب قبله فى النكاح والبيوع عاص فكيف فرقت بين حالهما ؟ فقلت اما فى المعصية فلم افرق بينهما لاني قد جعلتهما عاصيتين وبعض المعاصى اعظم من بعض .

فان قال فكيف لم تحرم على هذا لبسه واكله ومسه على الارض بمعصيته  
وعزمت على الاخر نكاحه وبيعه بمعصيته ؟ قيل هذا امر يأمر فـى  
مباح حلال له فاحللت له ما حل له وعزمت عليه ما حرم عليه وما حرم عليه  
غير ما احل له ومعصيته فى الشئ<sup>١</sup> المباح لا تحرمه عليه بكل حال  
ولكن تحرم عليه ان يفعل غيه المعصية<sup>(١)</sup> .

وكالا سنوى قال الشوكانى والظاهر انه يضاف وجود اصله لان التحريم  
هو ايقاع الصلاة فى ذلك المكان كما صرح به الشافعى واتباعه وجماعة ممن  
اهل العلم فهو كالنهي عن الصوم فى يوم العيد لا فرق بينهما<sup>(٢)</sup> .  
وهذا من الشوكانى غير صحيح لان الشافعى حكم بمضادة وجود  
الإصل فى المنهى عنه لوصفه لا لغيره .

ثم ان الصلاة فى الارض المفصولة صحيحة فى المذهب الشافعى قال  
الشيرازى فى المذهب : ولا يجوز ان يصلى فى ارض مفصولة لان اللبث فيها  
يحرم فى غير الصلاة فلان يحرم فى الصلاة الاولى فان صلى فيها صحت صلاته  
لان المنع لا يختص بالصلاة فلا يمنع صحتها<sup>(٣)</sup> .

وقال ايضا فى البيع فى يوم الجمعة بعد النداء :

واما البيع فينظر فيه فان كان قبل الزوال لم يكره له وان كان بعد  
الزوال وقبل ظهور الامام كره فان ظهر الامام واذن المؤذن حرم لقوله  
تعالى " اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع"  
فان تباع رجلان احدهما من اهل فرض الجمعة والاخر ليس من اهـل  
الفرض اشأا جميعا لان احدهما توجه عليه الفرض وقد اشتغل عنه والاخر  
شغله عن الفرض ولا يبطل البيع لان النهى لا يختص بالحق فـلم يمنع الصحة  
كالصلاة فى ارض مفصولة<sup>(٤)</sup> .

اما الامام مالك فعنده ان المنهى عنه لغيره يقتضى البطلان ايضا .

روى ذلك عنه فى مسألة البيع والشراء يوم الجمعة ان قال :

( ١ ) الرسالة ( ص ٣٤٩ - ٣٥٤ ) .

( ٢ ) ارشاد الفحول ( ص ١١٢ ) .

( ٣ ) المذهب ( ١ : ٦٤ ) .

( ٤ ) المذهب ( ١ : ١١٠ ) .



إذا قعد الامام على الضبر واذن المؤذنون فعند ذلك يكره البيع والشراء وان اشترى رجل او باع في تلك الساعة فسخ <sup>(١)</sup>.

لكن القرافي وهو مالكي ذكر ان مذهب المالكية في الصلاة فليس الدار المخصوصة انها لا تبطل وتصح عند المالكية والشافعية والحنفية خلافا للحنابلة <sup>(٢)</sup>.

وفرق بين المنهى عنه لوصفه كصوم يوم النحر وبين المنهى عنه لغيره كالصلاة في الارض المخصوصة فقال :

الفرق الثالث والمئة بين قاعدة الصلوات في الدور المخصوصة تتعقد قرينة بخلاف الصيام في ايام الاعياد والجمع منهي عنه اما الصلوات فمشهور المذهب ذلك وهو قول الشافعي وابي حنيفة رضي الله عنهما وقال ابن حنبل وابن حبيب <sup>(٣)</sup> من اصحابنا رحمهما الله لا تتعقد قرينة ويجب القضاء فسوى بين الباين فلا فرق على مذهبه لتسويته بين القاعدة انما الفرق على مذهب الجماعة <sup>(٤)</sup>.

اما الحنابلة فمذهبيهم في هذه الحالة مشهور ان لا يقولون بالصحة بل الصلاة عندهم باطلة وكذلك الظاهرية ان قال ابن حزم : وكل امر علق بوصف ما لا يتم ذلك العمل المأمور به الا بما علق به فلم يأت به المأمور كما امر فلم يفعل ما امر به فهو باق عليه كما كان وهو عاص بما فعل والمعصية لا تنوب عن الطاعة ولا يشكل ذلك في عتق ذي عتق .

ثم ضرب على ذلك امثلة منها من صلى بثوب نجس او مضموم او صلى في مكان نهى عن الإقامة فيه كمكان نجس او مضموم وقال فيها فمن صلى كما ذكرنا فلم يصل ومن توضأ كما ذكرنا فلم يتوضأ <sup>(٥)</sup>.

( ١ ) المدونة ( ١ : ١٥٤ ) .

( ٢ ) الفروق ( ٢ : ٨٥ ) .

( ٣ ) هو عبد الملك ابن حبيب بن سليمان السلمي من المفتين بقرطبة وانفرد بالرئاسة بعد يحيى بن يعقوب كان متفنيا في ضروب من العلم كاللغة والنحو واللغة والانساب والتاريخ والشعر والحروف وغيرها له في الفقه كتاب الواضحة احد الكتب الجامعة في المذهب المالكي غير انه مضعف في الحديث . مات سنة ٢٣٨ هـ .

انظر الفكر السامي ( ٢ : ٩٧ ) .

( ٤ ) الفروق ( ٢ : ١٨٢ ) .

( ٥ ) الاحكام لابن حزم ( ٣ : ٣٠٧ ) .

### المبحث السادس من مذهب الاحناف في المنهى عنه بحسب اقسامه

اما مذهب الاحناف فهو ان المنهى عنه اذا كان المنهى فيه لعين المنهى عنه فانه يقتضى البطلان اى عدم المشروعية بالاصل والوصف سواء كان المنهى عنه لعينه وضما كالكفر او شرعا كبيع الحر .

وهم بذلك يوافقون جماهير الفقهاء من الشافعية والمالكية والحنابلة والظاهرية اما اذا كان المنهى عن الشئ لغيره فاما ان يكون ذلك الغير وصفا لازما للمنهى عنه او امرا مجاورا .

فاما ان كان وصفا لازما كصوم الايام المنهية فانه يقتضى الفساد الخاير للبطلان وسواء ان يكون الاصل صحيحا وان كان الوصف فاسدا بحيث اذا زال الوصف الفاسد بقى الاصل صحيحا .

وهذا خلاف ما ذهب اليه جمهور المتكلمين فانهم يرون البطلان فى المنهى عنه لوصفه اما ان كان امرا مجاورا كالمنهى عن البيع وقت النداء والنهى عن الصلاة فى الدار المفصولة فانه يقتضى الكراهة لا البطلان ولا الفساد .

وهم بذلك يوافقون جمهور الفقهاء والاصوليين الا ما ذكر عن الحنابلة والظاهرية والامامية والزيدية انها تقتضى البطلان .

واذا فالمنهى عنه لعينه يقتضى البطلان والمنهى عنه لوصفه يقتضى الفساد الخاير للبطلان والمنهى عنه لامر مجاور وهو ما سميناه بالمنهى عنه لغيره او لخارج يقتضى الكراهة .

وعلى هذا فالخلاف بين الاحناف وبين الشافعى فى المنهى عنه لوصفه لكن هناك قاعدة عند الاحناف وهى ان النهى عن العصيات يكون لعين الفعل فيقتضى البطلان .

والنهى عن الشرعيات يكون لوصفه فيبقى الاصل صحيحا ويفسد الوصف .

وعند الشافعى النهى عن الشرعيات يكون لعينه فيقتضى البطلان . وهذا هو منشأ الخلاف بين الاحناف والشافعى .

فالا حنـاف حينـما يحكمـون في الشرعيات بصحة الاصل وفساد الوصف  
فذلك لانه منهي عنه لوصفه لالعينه لا لانهم يرون ان المنهي عنه لعينه  
يقتضي الفساد المفـاير للبطلان .

والشافعي حينما يحكم في الشرعيات بالبطلان فذلك لان النهي عنه  
لعينه واذا فهما متفقان على ان المنهي عنه لعينه يقتضي البطلان ولكن  
الخلافا هو هل هذا الفعل منهي عنه لعينه او لوصفه ، ولذلك نسـرى  
الاعناف يوافقون الشافعي في الافعال الحسية في انها تقتضي البطلان  
وذلك لان النهي فيها عندهم لعين الفعل فحكموا فيه بالبطلان .  
(١)  
هذا هو مذهب الاعناف في المنهي عنه كما وضحه كتبهم .

---

(١) اصول السرخسي (١: ٨٠، ٨١) ، اصول الجزوي مع شرحه  
(١: ٢٥٧ - ٢٦٠) ، الضار وشروحه (ص ٢٥٩ - ٢٦٦) ، المرآة  
والمرقاة (ص ١٣٩ - ١٤٧) ، حاشية الازميري (١: ٣١٨، ٣٢٤) ،  
التلويح على التوضيح (٢: ٣٢٢ - ٣٢٥) .

## المبحث السابع

اولا : ادلة القائلين باقتضاء النهى البطلان مطلقا

استدل القائلون بالبطلان مطلقا بادلة من النص والاجماع والمعقول .  
اما النص فعلى وجهين :  
الوجه الاول :

دليل عام شامل للنهييات فيها كلها<sup>(١)</sup> وهو :

الحديث الذى روته عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من احدث فى امرنا هذا ما ليس منه فهو رد . رواه البخارى<sup>(٢)</sup> ومسلم .

وفى رواية من عمل عطلا ليس عليه امرنا فهو رد . رواه مسلم<sup>(٣)</sup> .

ووجه الدلالة من هذا الحديث ان الرسول صلى الله عليه وسلم حكم على كل عمل مخالف لما جاء به الشرع بأنه رد اى مردود وهذا هو معنى البطلان وما لا شك فيه ان النهى عنه مردود .

قال الحافظ الملايى : والرد هنا باتفاق ائمة اللغة والحديث بمعنى المردود كالمخلق بمعنى المخلوق<sup>(٤)</sup> .

وقال ابن حجر فى الفتح : وقوله رد معناه مردود من اطلاق المصدر على اسم المفصول مثل خلق ومخلوق ونسخ ومنسوخ وكأنه قيل فهو باطل غير معتد به . واللفظ الثانى وهو قوله ( من عمل ) اعم من اللفظ الاول وهو قوله ( من احدث ) فيحتج به فى ابطال جميع المقسود المصنية وعدم وجود ثمراتها المرتبة عليها ، وفيه رد المحدثات وان النهى

( ١ ) انظر فى ذلك المعتمد ( ١ : ١٨٧ ) ، العدد ( ١ : ٣٣٦ ) ، المستصفي

( ٢ : ١٠ ) ، الاحكام للامدى ( ٢ : ١٧٦ ) ، تحقيق المراد ( ص ١١١ )

شرح الطوفى على الروضة ( ٢ : ١٥٠ ) ، روضة الناظر ( ص ١١٤ ) ، ( اصول

( ٢ ) صحيح البخارى ٥٣ كتاب الصلح ، ٥ باب اذا اطلقوا على صلح

جور فالصلح مردود ، عدد يشرقم ( ٦٦٦٧ ) .

صحيح مسلم ٣٠ كتاب الاقضية ، ٨ باب نقض الاحكام الباطلة

ورد محدثات الامور ، حديث رقم ( ١٧ ) .

( ٣ ) صحيح مسلم ٣٠ كتاب الاقضية ، ٨ باب نقض الاحكام الباطلة

ورد محدثات الامور ، حديث رقم ( ١٨ ) .

( ٤ ) تحقيق المراد ( ص ١١١ ) ، وانظر فى معنى كلمة رد معجم مقاييس =

يقتضى الفساد لان المنهيات كلها ليست من امر الدين فيجب ردّها (١)  
والمراد بالامر هنا شرعه صلى الله عليه وسلم وطريقته ولا شك ففى  
ان المنهى عنه ليس من الدين فكان مردودا .  
والمردود هو المفسوخ الذى لا يعمل به ولا يلتفت اليه وهو نقيض  
المقبول والصحيح .

يقال رد عبارته اذا لم يقبلها وكذلك رد دعاه ورد كلام الخصم اذا  
ابطلته (٢) .

الوجه الثانى :

احاديث جاءت مختصة ببعض الصور منها (٣) :

اولا : حكمه صلى الله عليه وسلم على المسمى \* صلاته بالعدم فى قوله  
ارجع فصل فانك لم تصل (٤) . ولا معنى للعدم الا البطلان وعدم الاعتداد بها (٥)  
ثانيا : قوله صلى الله عليه وسلم ان الله اذا حرم على قوم اكمل

= اللغة (٢ : ٣٨٦) ، لسان العرب جلد (١ : ٤٩١) .

(١) فتح البارى (٥ : ٣٠٣) .

(٢) تحقيق المراد (ص ١١٢) .

(٣) انظر تحقيق المراد (ص ١١٦) .

(٤) هذا جزء من حديث رواه البخارى ونصه عن ابى هريرة رضى الله عنه  
ان رجلا دخل المسجد يصلى ورسول الله فى ناحية المسجد فجاءه  
فسلم عليه فقال له ارجع فصل فانك لم تصل فرجع فصلو ثم سلم فقال  
وعليك ارجع فصل فانك لم تصل . قال فى الثالثة طمئنى قال : اذا  
قمت الى الصلاة فاسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر واقرأ بما تيسر  
معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راكعا ثم ارفع رأسك حتى  
تعتدل قائما ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تستوى  
وتطمئن جالسا ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تستوى  
قائما ثم افعل ذلك فى صلاتك كلها .

صحيح البخارى ٨٣ كتاب الايمان والنذور ١٥ باب ان حنث

ناسيا فى الايمان ، حديث رقم (١٦٦٧) .

(٥) تحقيق المراد (ص ١١٧) .

شيء\* حرم عليهم ثمنه رواه ابو داود<sup>(١)</sup> .

وهذا يتضمن الدليل على ان البيع الفاسد لا يتقرر اصلا بوجه ما  
ان لو كان كذلك لما حرم التصرف في الثمن مطلقا<sup>(٢)</sup> .

ثالثا : حكمة صلى الله عليه وسلم على البيوع المنهي عنها بالرد  
والابطال<sup>(٣)</sup> وذلك في صور كثيرة منها :

( ١ ) مارواه ابو سعيد الخدري رضى الله عنه قال جاء بلال<sup>(٤)</sup> الى النبي  
صلى الله عليه وسلم بتمر برني فقال له النبي صلى الله عليه وسلم من  
ابن لك هذا ؟ قال بلال : كان عندي تمر ردي\* فبعت منه صاعين  
بصاع لنطعم النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه  
وسلم عند ذلك اوه اوه عين الربا لا تفعل ولكن اذا اردت ان تشتري  
فبع التمر ببيع آخر ثم اشتريه<sup>(٥)</sup> .

( ٢ ) ماروى عن ابى المنهال<sup>(٦)</sup> انه قال اشتريت انا وشريك لي شيئا يدا

( ١ ) هذا الحديث رواه ابو داود عن ابن عباس رضى الله عنهما قال رأيت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا عند الركن، قال : فرفع بصره  
الى السماء فضحك فقال لعن الله اليهود - ثلاثا - ان الله حرم  
عليهم الشموم فباعوها واكلوا اثمانها وان الله اذا حرم على قوم اكل  
شيء\* حرم عليهم ثمنه . سنن ابى داود ١٧ كتاب البيوع والابحار  
٦٦ باب في ثمن الخمر والميتة، حديث رقم ( ٣٤٨٨ ) .

( ٢ ) تحقيق المراد ( ص ١٢٠ ) .

( ٣ ) تحقيق المراد ( ص ١١٧ ) .

( ٤ ) هو بلال بن رباح الحبشي المؤذن تعذب في سبيل الله كثيرا ثم  
اشتراه ابو بكر الصديق من المشركين واعتقه فلزم النبي صلى الله عليه  
وسلم واذن له وشهد معه بجميع المشاهد وآغى الرسول صلى الله  
عليه وسلم بينه وبين ابى عبيدة بن الجراح ثم خرج بعد وفاة  
الرسول صلى الله عليه وسلم مجاهدا الى ان مات بالشام زمن عمر بن  
الخطاب . مناقبة مشهورة كثيرة . الاصابة ( ١ : ١٦٩ ) .

( ٥ ) صحيح البخارى ٤ . باب الوكالة ، ١١ باب اذا باع التوكيل شيئا  
فاسدا فبيعه مردود ، حديث رقم ( ٢٣١٢ ) .

وصحيح مسلم ٢٢ كتاب المساقاة ، ١٨ باب بيع الطعام مثلا بمثل  
رقم ٩٦ مع اختلاف في اللفظ بسيط .

( ٦ ) ابو المنهال غير منسوب ذكره ابو يشر الدؤلى في الصحابة ولم  
يشرح له شيئا . الاصابة ( ٤ : ١٨٧ ) .

بيد ونسيئة ، فجاءنا البراء بن عازب<sup>(١)</sup> فسألناه فقال فعلت انسا  
وشريكي زيد بن ارقم<sup>(٢)</sup> وسألنا النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك  
فقال ما كان يدا بيد فخذوه وما كان نسيئة فردوه . رواه البخاري<sup>(٣)</sup> .

رابعا : حكمه صلى الله عليه وسلم على المحقود المضمي عنها بالرد  
والابطال وذلك كما في الحديث الذي رواه البخاري عن خنساء بنت خدام  
الانصارية<sup>(٤)</sup> ان اباها زوجها وهي شيب فكرهت ذلك فأتت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فرد نكاحها<sup>(٥)</sup> .

خامسا : حكمه صلى الله عليه وسلم على بعض النكاحات والمقود  
بالبطلان ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بطمهور<sup>(٦)</sup> ولا نكاح

( ١ ) البراء بن عازب بن الحارث بن عدي الانصاري الاوسى يكنى ابا عمار  
ويقال ابا عمرو له ولا بيه صحبة استتصره الرسول صلى الله عليه  
وسلم يوم بدر ورده وشهد احدا غزا مع الرسول صلى الله عليه وسلم  
خمسة عشرة غزوة وشهد مع علي رضي الله عنه الجمل وصفين وقتال  
الخوارج . مات في امارة مصعب بن عمير سنة ٧٢ هـ . روى عن  
النبي صلى الله عليه وسلم جملة من الاحاديث وعن ابيه وابي بكر  
وعمر وغيرهما من اكابر الصحابة . الاصابة ( ١ : ٤٧٠ ) .

( ٢ ) زيد بن ارقم بن زيد بن قيس الخزرجي استتصر يوم احد واول  
مشاهدته الخندق وقيل المريسيع غزا مع النبي صلى الله عليه وسلم  
سبع عشرة غزوة له حديث كثير ، شهد صفين مع علي رضي الله عنه  
وهو الذي سمع عبد الله بن ابي بن سلول يقول ليخبرن الا عز منها  
الا نزل فاخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل عبد الله فأنكر  
فانزل الله تصديق زيد فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم ان الله  
قد صدقك يا زيد . مات بالكوفة ايام المقتدر سنة ٦٦ وقيل سنة  
٦٨ هـ . الاصابة ( ١ : ٥٤٢ ) .

( ٣ ) صحيح البخاري ٤٧ كتاب الشركة ، ١ باب الاشتراك في الذهب  
والفضة وما يكون فيه الصرف ، حديث رقم ( ٢٤٩٧ ) .

( ٤ ) خنساء بنت خدام بن خالد الانصارية من بني عمرو بن عوف .  
الاصابة ( ٤ : ٢٧٩ ) .

( ٥ ) صحيح البخاري ٦٧ كتاب النكاح ، ٤٢ باب اذا زوج الرجل ابنته  
وهي كارهة فنكاحه مردود ، حديث رقم ( ٥١٣٨ ) .

( ٦ ) هذا الحديث رواه ابن عمر رضي الله عنه مرفوعا أخرجه عنه مسلم  
في ( ٢ ) كتاب الطهارة ، ( ٢ ) باب وجوب الطهارة للصلاة رقم  
( ٢٢٤ ) بلفظ لا تقبل صلاة بغير طهور

الا بولوى<sup>(١)</sup> ومعلوم انه لم يرد بذلك نفى الفعل لان الفعل لا يمكن رفعه وانما اراد نفى حكمه فاقترض ذلك ان الفعل اذا وجد على الصفة النهى عنها لم يكن له حكم وكان وجوده كعدمه فيكون الغرض باقيا على حالته فوجب الاتيان به .<sup>(٢)</sup>

واما الاجماع فقد تواتر عن الصحابة رضى الله عنهم من وجوه عديدة الاستدلال بالنهى على الفساد والحكم على النهى منه بفساده في وقائع كثيرة يقتضى مجموعها القطع بذلك لاشتمالها على المعنى الكلى المشار اليه ولم ينقل عن احد منهم انكار ذلك فكان في ذلك اجماع منهم على ان النهى للفساد .<sup>(٣)</sup>

ومن هذه الوقائع مايلى :

اولا : في العبادات .

مارواه البخارى قال ( رأى حذيفة<sup>(٤)</sup> رجلا لا يتم الركوع والسجود قال ماصليت ولو صليت على غير الفطرة التى فطر الله محمدا صلى الله عليه وسلم ) .<sup>(٥)</sup>

ثانيا : في الحمايلات .

احتجاج الصحابة رضوان الله عليهم في افساد حقوق انرها بقوله صلى الله عليه وسلم لا تبعموا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا البر بالبر ولا الشعير بالشعير ولا التمر بالتمر ولا الطح بالطح الا سواء بسواء

( ١ ) هذا الحديث أخرجه الترمذى عن ابى موسى الاشعرى رضى الله عنه مرفوعا في كتاب النكاح باب ما جاء لانكاح الا بولوى ( ١٢ : ٥ ) ، وابوداود في كتاب النكاح ٦٧٧ ، باب في الولوى رقم ( ٢٠٨٥ ) وابن ماجة ٩ في كتاب النكاح ١٥ ، باب لانكاح الا بولوى رقم ( ١٨٨٠ ) ، والدارى في كتاب النكاح باب النهى عن النكاح بغيرولوى ( ١٣٧ : ٢ ) .

( ٢ ) العدد ( ٣٣٧ : ١ ) ، شرح الكوكب ( ص ٣٤٠ ) .

( ٣ ) العدد ( ٣٣٧ : ١ ) ، المستصفي ( ١٠ : ٢ ) ، الاحكام للامسدى ( ١٧٧ : ٢ ) ، تحقيق المراد ( ص ١٢٠ ) ، والمعتد ( ١٩٠ : ١ ) ، شرح الطوفى على الروضة ( ١٥٠ : ٢ ) ، روضة الناظر ( ص ١١٤ ) ، المحصول .

( ٤ ) حذيفة بن اليمان العيسى من كبار الصحابة اسلم وهو ابوه واراد شهود بدر فصد هما المشركون ثم شهدا احدا واستشهد بهما ابوه على يد المسلمين وهو صاحب سر رسول الله صلى الله عليه وسلم



(١) عينا بعين يدا بيد، ومن ذلك :

(١) انكار عبادة بن الصامت على معاوية رضى الله عنهما ببيع الذهب بالفضة نسيئة واستدلاله بنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فرد الناس تلك البيوع التي تباعونها يومئذ على الوجه المنهى عنه .<sup>(٢)</sup>

= روى عن النبي صلى الله عليه وسلم الكثير وروى عن عمر رضى الله عنه وروى عنه كثير من الصحابة والتابعين . استعمله عمر على المدائن فلم يزل بها حتى مات بعد قتل عثمان وبعد بيعة على سنة ٣٦ هـ . الاصابة (١: ٣١٦) .

(٥) صحيح البخارى ١٠، كتاب الاذان، ١١٩ باب اذا لم يتم الركوع حديث رقم (٧٩١) .

(١) صحيح مسلم ٢٢ كتاب المساقاة، ١٥ باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا حديث رقم (٨١ - ٨٢) .

(٢) عبادة بن الصامت بن قيس بن اضم الانصارى الخزرجى ابو الوليد شهد بدرًا والمشاهد كلها بعدها كان احد النقباء بالتحقيق روى عن النبي صلى الله عليه وسلم كثيرا وروى عنه كثير من الصحابة والتابعين ومن بعدهم كان قويا في دين الله قائما في الامر بالمعروف انكر على معاوية في اشياء رجع في بعضها وشكاه فمضى بعضها الى عثمان رضى الله عنه، اختلف في وفاته قيل بالوطنة سنة ٣٤ وقيل ببית المقدس وقيل انه عاش الى سنة ٤٤ هـ . الاصابة (٢: ٢٦٠) .

(٣) صحيح مسلم ٢٢ كتاب المساقاة، ١٥ باب الصرف وبيع الذهب بالورق

نقدا حديث رقم (٨٠) . وقصته رواها مسلم كالتالى :  
عن ابي قلابة قال كنت بالشام في حلقة فيها مسلم بن يسار فاجاب ابو الاشعث قال : قالوا : ابو الاشعث، ابو الاشعث فجلس فقلت له حدث اخانا حديث عبادة بن الصامت قال نعم فزونا غزاة وعلى الناس معاوية ففتمنا غنائم كثيرة فكان فيما غنمناه آنية من فضة فامر معاوية رجلا ان يبيعها في اعطيات الناس فتسارع الناس فمضى ذلك فبلغ عبادة بن الصامت فقام فقال انى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشمير بالشمير والتمر بالتمر والطح بالطح الا سوا سوا، عينا بعين فمن زاد او ازيد فقد اربى، فرد الناس ما اخذوا فبلغ ذلك معاوية فقام خطيبا فقال الا ما بال رجال يتحدثون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم احاديث قد كنا نشهده ونصحبه فلم نسمعها =

( ٢ ) انكار معمر بن عبد الله <sup>(١)</sup> رضى الله عنه على غلامه بيع الحنطة بالشعير  
وامره برده واستدلاله بنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام  
بالطعام الا مثلا بمثل <sup>(٢)</sup> .

ثالثا : فى العقود الاخرى .

ومثال ذلك ما رواه مسلم فى صحيحه ان ابن عمر رضى الله عنهما كان  
يكرى مزارعه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى امانة ابى بكر  
وعمر وعثمان وصدرنا من خلافة معاوية حتى بلغه فى آخر خلافة معاوية  
ان رافع بن خديج يحدث فيها بنهى عن النبي صلى الله عليه وسلم قد غل  
عليه وانا معه فسأله فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عمن  
كراء المزارع فتركها ابن عمر بعد وكان اذا سئل عنها بعد قال زعم رافع بن  
خديج ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها <sup>(٣)</sup> .

الى غير ذلك من الوقائع الكثيرة التى حفظتها كتب السنة عن الصحابة  
رضوان الله عليهم .

= منه فتقام عبادة بن الصامت فاعاد القصة ثم قال لنحدثن بما سمعنا  
من رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كره معاوية ( او قال وان رغم )  
ما ابالى ان لا يصحبه فى جنده ليلة سوداء .

( ١ ) معمر بن عبد الله بن نضلة بن نافع القرشى العدوى اسلم قد يما  
وهاجر الهجرتين وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ومن عمره قال  
ابن سعد كان قديما الا سلام ولكنه هاجر الى الحبشة ثم رجع الى  
مكة فاقام بها ثم قدم المدينة بعد ذلك .  
الاصابة ( ٣ : ٤٢٨ ) .

( ٢ ) صحيح مسلم ٢٢ كتاب المساقاة ١٨ باب بيع الطعام مثلا بمثل  
رقم ٩٣ ونصه :

عن معمر بن عبد الله انه ارسل غلامه بصاع قمح فقال بعه ثم اشترى به  
شعيرا فذهب الغلام فاعذ صاعا وزيادة بعض صاع فلما جاء معمر  
اغبره بذلك فقال له معمر لم فعلت ذلك انطلق فرده ولا تأخذن الا  
مثلا بمثل فاني كنت اسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
الطعام بالطعام مثلا بمثل قال وكان طحمانا يومئذ الشعير . قيل  
له فانه ليس بمثله قال انى اخاف ان يضارع .

( ٣ ) صحيح مسلم ٢١ كتاب البيوع ١٧ باب كراء الارض رقم ( ١٠٩ ) .

وأما المصقول فمن وجوه سبعة أيضا :

( ١ ) ان المنهى عنه لو لم يفسد لزوم من نفيه حكمة يدل عليها النهى ومن ثبوته حكمه يدل عليها الصحة واللازم باطل لانه اما ان تكون حكمة النهى راجعة على حكمة الصحة او مساوية لها او مرجوعة ،

اما كون حكمة النهى مرجوعة فذلك غير جائز في قضايا الحقسول لان المرجوح لا يكون مطلوبا ومقصودا . واذا لم يكن مقصودا فلا وجه لطلب الكف لان الشارع الحكيم لا يطلب ما ليس مقصودا لخلوه عن الحكمة ولانه يكون من العبث .

وان كانتا متساويتين تعارضتا وتساقطتا فيكون عمله كلا فمطلوب ويمتنع النهى عنه لخلو ذلك عن الحكمة ولانه يكون عبثا .

فلم يبق الا ان تكون حكمة النهى راجعة ويلزم من رجوعها إلى امتناع الصحة وعدم ترتب آثارها وهو معنى البطلان وتكون مصلحة النهى <sup>(١)</sup> مصلحة خالصة .

( ٢ ) ان الامر بالعبادة يقتضى شغل الذمة بفعلها على وجه غير منهى عنه .

فاذا فعلها على الوجه المنهى عنه لم يحصل فراغ ذمته لانه لم يأت بها على الوجه الذى امر به وانما اتى بها على وجه آخر فأتى بغير ما طلب منه . كمن امر بالصلاة فأتى بالصوم واذا لم يمسأ بالعبادة بشروطها وقعت باطلة كمن امر بالصلاة على طهارة فأتى بها على غير طهارة فانه لا يصح ويبقى في ذمته <sup>(٢)</sup> .

( ٣ ) وهو قريب من الثانى ان المنهى عنه لم يتناول التعبد ، والم يتناول التعبد لا يستقط التعبد .

اما انه لا يتناول التعبد فلانه لو قال تعالى صلوا ولا تصلوا بغير طهارة فان قوله صلوا يدل على حسن الصلاة وقوله لا تصلوا بغير

( ١ ) الاحكام للامدى ( ٢ : ١٧٥ ) ، ابن الحاجب ( ٢ : ٩٥ ) ، شرح المفرد

( ٢ : ٩٧ ) ، ارشاد الفحول ( ص ١١٠ ) ، المصقول من تنقيح

الحقول ( ص ١٧٤ ) .

( ٢ ) التمهيد ( ص ٤٨ ) ، الواضح ( ص ٤٢ ) ، شرح تنقيح الفصول ( ص ١٧٤ ) .

طهارة يدل على قبورها .

واحد هما غير الاخر فنصح ان المنهى عنه لم يتناوله التعميد .

واما ان ما يتناوله التعميد لا يسقط التعميد فلان فاعله على الوجه المنهى عنه لم يفعل ما تعبد به وفرض عليه فصار بمثابة ان يأمرنا ان نصلي فنتصدق فانه لا يسقط عنا فرض الصلاة <sup>(١)</sup> .

قلت : وهذان الدليلان غاصان بالمباديات والدعوى انه يقتضى الفساد فى العبادات والمعاملات ولذا فتكلمة الدليل ان يقال وفى المعاملات ان النهى يعتمد وجوه المفسدة المعالصة او الراجعة فى المنهى فورود النهى من الشارع لبيان خروج المعاملات عن كونها ملكه او مشروعة ان لو ثبت الملك والاذن فى التصرف لكان ذلك تقريرا للمفسدة وذلك غير جائز <sup>(٢)</sup> .

( ٤ ) ان المنهى عنه لو كان مجزئا لكان طريق اجزائه الشرع اما امرا او ايجابا او اباحة وكل ذلك يمنع منه النهى <sup>(٣)</sup> .

قلت : وهذا هو معنى قول القاضى ابى يعلى ( ان ما يفصل على وجه منهى عنه لا يجوز ان يكون هو المفروض ولا المندوب والمباح لان المنهى عنه لا يكون مأمورا به ولا مندوبا اليه لاستحالة اجتماع الشئ<sup>٤</sup> وضده فاذا لم يكن هو المأمور به لم يؤثر فعله فى اسقاط حكم الامر الاخر فكان حكمه باقيا عليه فيلزمه الاتيان به وهذا <sup>(٤)</sup> هو الفساد .

وهو ايضا معنى قول الغزالى ان المنهى عنه قبيح ومقصية فكيف يكون مشروعا <sup>(٥)</sup> .

( ٥ ) ان النهى عن الشئ<sup>٥</sup> يدل على تعلق المفسدة به او بما يلزمه لان الشارع الحكيم لا ينهى عن المصالح انما ينهى عن المفاسد وفى

( ١ ) التمهيد ( ص ٤٨ ) .

( ٢ ) المستصفى ( ٢ : ١٠ ) ، تحقيق المراد ( ص ١٣٥ ) .

( ٣ ) المحتمل ( ١ : ١٨٧ ) ، التمهيد ( ص ٤٨ ) ، الواضح ( ص ٤٢ ) .

( ٤ ) الحدة ( ١ : ٣٣٩ ) .

( ٥ ) المستصفى ( ٢ : ١٠ ) .

القضاء بالافساد للمنهي عنه وعدم ترتيب اثاره عليه اعدام لتلك  
المفسدة <sup>(١)</sup> بالبلغ الطريق .

واعدام المفسدة مناسب عقلا وشرعا ، لما دلالة النهي على تعليق  
المفسدة فلان الشارع حكيم ومقتضى الحكمة ان لا ينهى عن مصلحة  
واذا انتفى نهيه عن المصلحة لم يبق الا نهيه عن مفسدة ان لا واسطة  
بين المصلحة والمفسدة . واما مناسبه عقلا وشرعا فلان المفسدة  
ضرر على الناس في المعاملات وشين يجب ان تنزه عنه العبادات  
واعدام الضرر مناسب عقلا وشرعا عملا بقوله عليه السلام " لا ضرر  
ولا ضرار " <sup>(٢)</sup> .

( ٦ ) القياس على الامر فكما ان الامر يدل على الصحة فكذلك النهي  
يدل على الفساد المقابل للصحة لاشتراكهما في ان كلا منهما  
طلب فيجب ان يكون حكم احد المتقابلين مقابلا لحكم الاخر <sup>(٣)</sup> .

( ٧ ) ان النهي يقتضى اجتناب المنهى عنه بوضع اللفظة وعرف الاستعمال  
وتصحيح الحكم يقتضى ملاسته وقربانه ، والاجتناب والقربان  
متناقضان والشرع برى من التناقض وما يفيض اليه ويلزم ذلك ان  
النهي يقتضى فساد المنهى عنه <sup>(٤)</sup> .

قلت : وهناك ادلة اخرى من المصقول ذكرها الحافظ العلائق  
استقصاء لكل ماورد في الباب وهي اما عائدة الى ما ذكرنا من  
الادلة او خاصة بجزء من الدعوى وحتى هذه الادلة انقوت اكتفينا  
بها بعضها يشبه بعضها ولكننا ذكرناها لبيان اساليب الاصوليين في  
تقرير الدليل .

( ١ ) روضة الناظر <sup>(١٤)</sup> شرح الكوكب المنير ( ص ٣٤٠ ) .

( ٢ ) شرح الطوفى ( ٢ : ١٥١ ) .

( ٣ ) المحتمد ( ١ : ١٨٢ ) ، الواضح ( ص ٤٢ ) ، الاحكام للامدى ( ٢ : ١٧٧ ) ، المحصول

( ٤ ) شرح الطوفى ( ٢ : ١٥١ ) .

ثانيا : دليل القائلين باقتضاء النهى الفساد  
في العبادات دون المعاملات

هذه الدعوى ذات شقين :

الشق الاول : أن النهى يقتضى الفساد في العبادات .

الشق الثانى : أنه لا يقتضيه في المعاملات .

فاما ان النهى يقتضى الفساد في العبادات فقد استدلوا عليه

بأن المنهى عنه لم يتناوله التعبد ومالم يتناوله التعبد لا يسقط التعبد .

اما ان المنهى عنه لا يتناوله التعبد فلان التعبد يتناول ماله صفة

زائدة على حسنه والنهى يتناول ماله بحسن يبين ذلك ان الله سبحانه

وتعالى اذا قال لنا صلوا الظهر ثم قال لا تصلوها بخير لمارة فان هذا

النهى يدل على ان الصلاة بخير طهارة قبيحة غير حسنة وغير مرادة

والامر يدل على ان الصلاة المأمور بها حسنة مرادة فاعند فما غير الاخر

فصح ان المنهى عنه لم يتناوله التعبد .

واما ان مالم يتناوله التعبد فالتكليف لم يسقط به اذا تجرد النهى

عن دلالة فلان فاعله لم يفعل ماتعبد به فجرى مجرى ان يقول الله

سبحانه لنا صلوا بظهارة في انا اذا صلينا بخير طهارة لم يسقط التعبد

عنا ويلزمنا ان نصلى مابقى الوقت وجرى مجرى ان يأمر الله سبحانه

بالصلاة فنتصدق في ان التعبد يكون باقيا لما كنا فاعلين لما لم يتناول

التعبد (١) .

وايضا فان العبادات المنهى عنها لو صحت لكانت مأمورا بها ندبا

لعموم ادلة مشروعية الصلوات فيجتمع النقيضان لان الامر بالطلب الفعل

والنهي لطلب الترك وهو محال (٢) .

قلت : وهذا الدليل سبق ان ذكرناه نقلا عن ابي الخطاب في

التمهيد دليلا للقائلين باقتضاء النهى الفساد مطلقا ونبيها عليه

(١) المعتمد (١ : ٢٨٥ - ٢٨٦) .

(٢) ارشاد الفحول (ص ١١٠ - ١١١) .

بانه دليل شاع في العبادات وهو جزء من الدعوى .

واما ان النهى لا يقتضى الفساد في المعاملات فقد استدلوا عليه بانه لو صرح الشارع وقال حرمت عليك استيلاء جاريتك الابن ونهيتك عنه لعينه لكن ان فعلت ملكك الجارية ونهيتك عن الطلاق في الحيض لعينه لكن ان فعلت بانت زوجتك ونهيتك عن ازالة النجاسة من الثوب بالماء المصنوب لكن ان فعلت طهر الثوب ونهيتك عن ذبح شاه الخير بسكين الخير من فيراذن لكن ان فعلت حلت الذبيحة فشى من هذا ليس يمتنع ولا يتناقض بخلاف قوله حرمت عليك الطلاق وامرتك به او ابحتس لك وحرمت عليك الاستيلاء لجارية الابن واوجبتك عليك فان ذلك متناقض لا يعقل ان التحريم يضاد الايجاب ولا يضاده كون المحرم منصوبا علامه على حصول الطلک والحل وسائر الاحكام .

ان يتناقض ان يقول حرم الزنا وابحت ان يقول حرمت الزنا وجعلت الفعل الحرام في عينه سببا لحصول الطلک في الحوضين فان شرط التحريم التعرض لعقاب الاثرة فقط دون تشلف الثمرات والاحكام (١) عنه .

وايضا فالمعاملات اسباب والسبب ليس من شرطه ان يكون مأمورا به (٢) ولا تضاد بين تحريم العقود وبين جعلها سببا للطلک والتصرف .

دليل ثان : ان دلالة النهى على الفساد في المعاملات لا يخلو اما ان يدل من حيث اللفظة او من حيث الشرع ومحال ان يدل من حيث اللفظة لان العرب قد تنهى عن الطاعات وعن الاسباب المشروعة وتحتقد ذلك نهيا حقيقيا دالا على ان المصهى ينبغى الا يوجد اما الاحكام فانها شرعية لا يناسبها اللفظ من حيث وضع اللسان ان يعقل ان يقول العربي هذا العقد الذى يفيد الطلک والاحكام اياك ان تفعله وتقدم عليه واوصح بسبه الشارع ايضا لكان منتظما مفهوما .

( ١ ) المستصفى ( ٢ : ٩ ) ، ارشاد الفحول ( ص ١١١ ) ، الاحكام للامدى

( ٢ : ١٧٥ ) .

( ٢ ) شرح التنقيح ( ص ١٧٥ ) .

اما من حيث الشرع فلو قام دليل على ان النهى للافساد ونقضه  
ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم صريحا لكان ذلك من جهة الشرع تصرفا  
فى اللغة بالتفجير او كان صيغة النهى من جهته مقصودا علامة على الفساد  
ويجب قبول ذلك ولكن الشأن فى اثبات هذه الحجة ونقلها<sup>(١)</sup>.

دليل ثالث :

ذكره الرازى فى المحصول حيث قال لو دل النهى على عدم الملك  
لدل عليه اما بلفظه او بمعناه ولا يدل عليه بلفظه لان لفظ النهى لا يدل على  
الزجر ولا يدل عليه بمعناه ايضا لانه لا استبعاد فى ان يقول الشارع نهيتك  
عن هذا البيع لكن ان اتيت به حصل الملك كالطلاق فى زمن الحيف والبيع  
وقت النداء.

واذا ثبت ان النهى لا يدل على الفساد لا بلفظه ولا بمعناه وجب  
ان لا يدل عليه اصلا<sup>(٢)</sup>.

دليل رابع :

ذكره الطوفى لبيان وجه التفريق بين العبادات والمعاملات واثبات  
الفساد فى الاول دون الثانى قال :

ان العبادة قربة وارتكاب النهى معصية فيتناقضان اذ المعاصى  
لا يتقرب بها بخلاف المعاملات فانها ليست قريبا فلا يناقضها ارتكاب  
النهى كقوله لا تبع وقت النداء ولا تنجس ولا تطلق الركب ان فعلت اثمت  
وافدت الملك<sup>(٣)</sup>.

دليل خامس :

ذكره الطوفى ايضا وهو :

ان فساد المعاملات بالنهى يضر بالناس وفساد العبادات لا يضر  
بهم .

بيان الاول ان فساد المعاملات يقتضى الى قتل معاش الناس

( ١ ) المستصفى ( ٢ : ١٠ ) .

( ٢ ) المحصول

( ٣ ) شرح الطوفى على الروضة ( ٢ : ١٤٨ ) .



او تقليلها فراجع الشرع مصلحتهم بتصحيحها وعليهم اثم ارتكاب النهي  
والصحة مع عدم الاثم لا يتنافيان .

وبيان الثاني ان العبادات معق الله عز وجل فتعطيلها بافسادها  
بالنهي عنها لا يضر بها بل من اوقعها بسبب صحيح اطاع ودين لم يوقعها  
بسبب صحيح عصي فامر المطيع والمعاصي اليه في الاخرة فله ان يعاقب من  
شاء منهما ويثيب من شاء بحسب سوابقهم عنده ان ذلك وقت ظهور سر الله  
فيهم ونحن كلامنا في ظاهر التكليف وهو ما قلنا .<sup>(١)</sup>

---

( ١ ) شن الطوفى على الروضة ( ٢ : ١٤٨ ) .

ثالثا : أدلة القائلين بعدم انتضاء الفساد

( ١ ) لو كان النهي يدل على الفساد لكان كل فعل منهي عنه لا بد أن

يكون فاسدا وهذا غير مسلم لأننا وجدنا في الشرح أفعالا منهي عنها ومع هذا فإنها لا تقع فاسدة ولذلك أمثلة كثيرة منها .

الوضوء بالماء المخصوب والصلاة في الدار المخصوبة وفي السبورة المخصوبة والذبح بالسكين المخصوبة والصلاة في الحرير والوضوء في آنية الذهب والفضة .

ومنها البيع وقت النداء .

ومنها الطلاق في حال الحيض والوطء فيه .

فهذه الأفعال منهي عنها ولكن مع ذلك فإنها لا تفسد .

ففي العبادات لا يجب القضاء وفي المعاملات والمحتود الأخرى ثبت وقوعها ونفاذها وإزالة الملك عن البضغ في الطلاق فمضى الميضي وترتب الأحكام عليه من انتضاء الحدة وإباحة المطلقة للأزواج .

ولو كان النهي يفيد الفساد لوجب القضاء في العبادات وعدم استتباع الأثر في المعاملات .

فدل ذلك على أن النهي إنما يدل على قبح المنهي عنه وكراهة الناهي له وذلك لا يدل على البطلان <sup>(١)</sup> .

( ٢ ) لو كان النهي يدل على الفساد لكان حقيقة فيه ولما انفكت عنه

هذه الصفة ولكن ثبت انفكاك الفساد عن النهي فدل ذلك على أنه

ليس حقيقة فيه لأنه لا يتعلق به مدلوله وهو الفساد والدليل لا ينفك عن مدلوله <sup>(٢)</sup> .

( ١ ) المعتد ( ١ : ١٨٨ ) ، الحدة ( ١ : ٣٤١ ) ، التمهيد ( ص ٤٨ ) ،  
الواضح ( ص ٤٣ ) ، تحقيق المراء ( ص ١٥ ) ، مع اختلافات  
بسيطة في اللفظ .

( ٢ ) المعتد ( ١ : ١٨٩ ) ، الحدة ( ١ : ٣٤١ ) ، التمهيد ( ص ٤٩ ) ،  
الواضح ( ص ٤٣ ) .



والتقذف محرمات وهى اسباب لا يحكم اجماعا وكذلك الطلاق فى زمن  
الحيض عرام ويترتب عليه اثره الذى هو ازالة العصمة . الى ان قال :  
فقواعد الشريعة تشهد انه ليس من شرط السبب ان يكون مشروعا  
ولا مساويا لسببه فى الحكم بل يكون السبب حراما والعترب عليه  
واجبا .<sup>(١)</sup>

( ٦ ) لو دل النهى على الفساد لكان ذلك لدليل يقضيه والدليل اما  
عقلى او نقلى والنقلى اما اجماع او نص والنص اما متواترا واحادا ولم  
يثبت شىء من ذلك جميعه ولا دلالة من جهة التحمل ايضا فلم يكن  
النهى دالا على الفساد .<sup>(٢)</sup>

( ٧ ) ان النهى اما ان يدل على الفساد دلالة لفظية او معنوية وهما  
باطلتان . فالقول ان الفساد باطل .

اما بطلان الدلالة اللفظية فلانها اما ان تكون بحسب اللفظة  
او مستقادة من جهة الشرع وكونها بحسب اللفظة باطل لانه ليس فى  
اللفظة ما يدل على انتفاء ثمرات النهى عنه ولان الهدى العارف  
باللغة غير العارف بالاحكام الشرعية اذا سمع لفظ النهى لم يفهم  
منه سوى المنع من الفعل ولا يخطر بباله الفساد فقد ولو كان موضوعا  
له لفة لم يكن كذلك .

وكونها بحسب الشرع باطل ايضا لان الاصل عدم الفعل ولانه  
لو كان موضوعا للفساد من جهة الشرع لزمه ترك مقتضى اللفظ ففى  
الصور التى استعمله فيها ولم يترتب عليه فساد واما بطلان الدلالة  
المعنوية فلان شرطها اللزوم ومفهوم الفساد غير لازم لمفهوم التحريم  
الذى هو مدلول اللفظ .<sup>(٣)</sup>

( ١ ) شرح تنقيح الفصول ( ص ١٧٤ ) .

( ٢ ) تحقيق المراد ( ص ١٤٩ - ١٥٠ ) .

( ٣ ) تحقيق المراد ( ص ١٥٠ - ١٥١ ) ، المصنوع .

### المبحث الثامن : المناقشة

#### أولا : مناقشة أدلة القائلين باقتضاء النهي الفساد

مناقشة الوجه الأول من دليل النص وهو الاستدلال بحديث من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد .

هذا الحديث الذي استدل به القائلون بأن النهي يقتضي الفساد في العبادات والمعاملات وردت عليه اعتراضات هي :<sup>(١)</sup>

( ١ ) ان هذا حديث آحاد ولا يفيد الا الظن ومسألة اقتضاء النهي الفساد من امهات مسائل اصول الفقه فلا يحتاج فيها الا بالقاطع .  
( ٢ ) ان الضمير - هو رد - عائد الى الفاعل ومعنى الكلام من عمل عملا ليس عليه امرنا فالفاعل رد اي مردود ومعنى كونه مردودا انه غير مثاب .

( ٣ ) انه لو عاد الضمير الى المفعول وهو نفس العمل فان معنى الرد هنا عدم القبول .

والقبول من الله تعالى هو الاثابة على الفعل فيكون معنى فهو رد اي لا يترتب عليه ثواب ولا يلزم من نفي القبول نفي الصحة .  
وانما ترجع حمل الحديث على هذا المعنى لما فيه من التعميم لشمول جميع الصور الممنوعة عنها .

اما اذا حمل على نفي الصحة فانه يخرج عنه كل فعل مطهى عنه حكم بصحته كالطلاق في الحيض والذبح بسكين مخضوب والبيع وقت النداء والصلاة في الارض المخصوبة والامان المأكنة المكروسة المسمى غير ذلك من الصور الكثيرة فكان الحمل على نفي القبول ارجح .

( ٤ ) ان الطلاق في زمن العيف يوصف بامرئ :

( ١ ) انظر المناقشة في الحدة ( ١ : ٣٣٦ ) ، الواضح ( ص ٤٠ ) ، التمهيد ( ص ٤٨ ) ، تحقيق المراد ( ص ١١٢ ) .

احدهما : انه غير مطابق لامر الله تعالى .

الثاني : انه سبب للبينة .

اما الاول فالقول به ادغال في الدين مالم ينه فلا يجرم كان ردا .

واما الثاني فانا لا نسلم انه ليس من الدين حتى يلزم منه ان يكون

ردا فان هذا هو عين المتنازع فيه (١)

والجواب عن هذه الاعتراضات كما يلي :

اما الاول : فانا نمنع ان هذا الحديث لا يفيد الا الظن بل

احاديث الصحيحين تفيد العلم النظري لاجماع الامة على صحتها وتلقيهم

اياها بالقبول كما يفيد خبر المصنف بالقراءن . وان سلمنا بانه لا يفيد

الا الظن فانا لا نسلم ان هذه المسألة ما يطلب فيها العلم بل هي

ظنية ويكتفى فيها بالظن الراجح .

وعلى التسليم ايضا بان هذه المسألة علمية فان هذا الحديث اذا

انضم اليه ما بعده من الادلة افاد مجموع ذلك العلم .

واما الثاني : فان عود الضمير الى الفعل اولى من عوده الى

الفاعل لوجهين :

احدهما : انه اقرب مذكور .

ثانيهما : ان عوده الى الفاعل يستلزم ان يكون المراد هنا

اريد به المجاز لان حمله على الفاعل بمعنى انه غير ثابت يكون مجازا

بخلاف ما اذا حمل على نفس الفعل لان رده يكون حقيقة والحمل على

الحقيقة اولى من الحمل على المجاز ولا يصار الى المجاز الا اذا تعذر الحمل

على الحقيقة .

واما الثالث : فان الرد يحتل نفى القبول ويحتل الابطال

والافساد ولا يمتنع حمله على المعنيين .

وايضا فان نفى القبول يلزم منه نفى الصحة لان القبول ترتب الفرض

المطلوب من الشيء عليه يقال قبل فلان عذر فلان ان ترتب على عذره

الفرض المطلوب من محو جنايته ولهذا اتى النبي صلى الله عليه وسلم

(١) بنفى القبول حيث المراد نفى الصحة مثل لا يقبل الله صلاة بفجر طهر (١)  
ومثل لا يقبل الله صلاة احدكم اذا احدث حتى يتوضأ (٢) الى غير ذلك ممن  
الا حاديث .

فان قيل انه قد وردت احاديث نفى فيها القبول وهي صحيحة  
كحديث اذا ابق العبد لم تقبل له صلاة (٣) وقوله من اتى مراقا فسأله عن  
شيء لم تقبل له صلاة اربعين ليلة وغيرها (٤) .

فالجواب عليه : ان هذه الاحكام قد قام على صحتها دليل من  
خارج ففسرنا القبول فيها بلازمه وهو ترتب الثواب وذلك لا يلزم في كل  
الصور اذا لم يقم دليل من خارج على صحة ما حكم برده او نفى عنه القبول .  
وعلى التسليم بان نفى القبول لا يلزم منه نفى الصحة فاننا لانسلم  
تعيين الحمل على هذا المعنى في قوله فهو رد بل حمله على نفى الصحة  
اولى لوجهين :

احدهما : انه هو حقيقة اللفظ او هو اقرب الى الحقيقة كما بيناه  
سابقا .

ثانيهما : انه اكثر فائدة لان الحمل على نفى الصحة يلزم منه نفى  
القبول دون العكس والحمل على الاكثر فائدة اولى او هو المتعين .  
واما الذبح بالسكين المقصوب وطلاق الحائض وما ذكره من  
فهو غير معتبر ولا نقض بها علينا لان النهي فيها كلها لا مر خارجي لاعتينها  
فالاتى بذلك الفعل المقترن بهذا الخارجى لم يأت به مرتكبا لنهى بالنسبة  
اليه بل بالنسبة الى غيره .

( ١ ) صحيح مسلم ٢ كتاب الطهارة ، ٢ باب وجوب الطهارة للصلاة حديث  
رقم ( ١ ) .

( ٢ ) صحيح البخارى ٩٠ ، كتاب الحيل ، ٢ باب في الصلاة حديث  
رقم ( ٦٩٥٤ ) ويلفظ لا تقبل صلاة من احدث حتى يتوضأ رواه البخارى  
في ٤ كتاب الوضوء ، ٢ باب لا تقبل صلاة بفجر طهر رقم ( ١٣٥ ) .

( ٣ ) صحيح مسلم ٦ كتاب الايمان ، ٣١ باب تسمية العبد الا بى كافرا  
حديث رقم ( ١٢٤ ) .

( ٤ ) صحيح مسلم ٣٩ كتاب السلام ، ٣٥ باب تحريم الكهانة واتيان  
الكهان رقم ( ١٢٥ ) .

وأما الاعتراض الرابع وهو النقض بالطلاق في الحيض فيقال فيه أصلا  
ان يكون النقض خاصا بصورة الطلاق في الحيض او يكون المراد العموم في  
كل الصور وطلاق الحائض انما جئ به على وجه المثال .

فان كان المراد التخصيص بالصورة نفسها فالنقض بهما غير وارد علينا  
لان النهي فيها ليس للممن المنهى عنه بل لا مر خارج .

وان كان المراد العموم فيجاب عليه بأن الحديث - من عمل عملا -  
مصدر بلفظ ( من ) التي هي من صيغ العموم فيعم ذلك كل فعل ليس على  
طريق الشرع بالحكم عليه بانه مردود .

ولما كان رد الواقع متمذرا تعين صرفه الى آثاره ويعم جميع الاثار  
المرتبة عليه .

أما الوجه الثاني من دليل النص وهو ما جاء من الاحاديث المختصة  
ببعض الصور المنهى عنها فليما قيل في ذلك ان الاحاديث نفسها  
اثبتت ان الصحابة رضوان الله عليهم تعاطوا هذه العقود المنهى عنها  
فلو كان النهي للفساد لم يتعاط الصحابة ذلك وجواب هذا ان يقابل  
ان من تعاطى ذلك منهم فانما كان قبل علمه بالنهي وقبل ان يبلغه  
اما بعد علمهم بذلك فلم يثبت ان احدا منهم تعاطاه مرة اخرى بمسند ان  
ابطله النبي صلى الله عليه وسلم .

فان قيل احتمال عدم بلوغ النهي احتمال ضعيف لان الصحابة  
رضوان الله عليهم كانوا محيطين بالرسول صلى الله عليه وسلم ودائمي  
الترداد على مجلسه .

قلنا قد ثبت عدم البلوغ في صور كثيرة منها قول ابن عمر رضي الله  
عنهما في المشاورة كنا نخبر حتى اخبرنا رافع بن خديج ان النبي صلى  
الله عليه وسلم نهى عنها فتركناها .

هذا مع ان ابن عمر رضي الله عنهما من اكثر الصحابة ملازمة  
للرسول صلى الله عليه وسلم ومن القلائل الذين رروا الحديث من النبي  
صلى الله عليه وسلم بكثرة ومع ذلك لم تبلغه بعض الاحكام فكيف بمسند  
بعد مكانه عن الرسول صلى الله عليه وسلم او غاب عنه لبضعة ايام فمسى  
حرب او غيره .



وقد ذكر العلماء ان من اسباب اختلاف الصحابة رضوان الله عليهم في الاحكام بل السبب الاول ان لا يكون الحديث قد بلغه وهذا السبب هو الغالب على اكثر ما يوجد من اقوال السلف مخالفا لبعض الاحاديث .  
 فان الاحاطة بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تكن لاحد من الامة ولا يمكن ادعائه قط وضربوا لذلك بامثلة كثيرة جدا ~~مما~~ حصلت للصحابة ومنهم من كان ملازما للرسول صلى الله عليه وسلم كذلكه كابي بكر وعمر وغيرهما مما يطول ذكره في هذا المقام <sup>(١)</sup> .

---

( ١ ) انظر تفصيل ذلك في رفع الملام عن الائمة الاطلام ( ص ٥ ) ، حجة الله البالغة ( ١ : ٢٩٩ ) .

## مناقشة دليل الاجماع

واما دليل الاجماع فقد اعترض عليه الخزالي بأن هذا الحكم بالفساد انما حصل من بعض الصحابة واما انه حصل من جميعهم فلا يصح بل هو ادعاء ولا حجة في قول البعض (١).

وجواب ذلك ان هذه القضايا شاعت وزاعت بين الصحابة رضوان الله عليهم ولم ينقل ان احدا منهم انكر ذلك مع ما علم من طائفتهم رضوان الله عليهم من انكار ما كان مخالفا وانهم لا يقرون على باطل وقد نقل الينا الكثير من الوقائع التي انكر فيها الصحابة رضوان الله عليهم على بعضهم الحكم بامر ما مخالفا لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .  
فدل عدم الانكار منهم مع اشتهاار الواقعة على الاجماع منهم على الحكم .

فان قيل انا لانسلم ان الصحابة رضوان الله عليهم رجعوا فلى الحكم بالفساد الى مجرد النهى وذلك انهم حكموا في كثير من المنهيات بالصحة فلو قيل بان تمسكهم في فساد تلك الصور لمجرد النهى لزم ان يكون تخلف الحكم عن هذه الصور التي قيل فيها بالصحة لمانع على خلاف الظاهر والاصل عدمه بخلاف ما اذا قلنا بأن النهى لمجرده لا يقتضى الفساد فان حكمهم بالفساد في تلك الصور يكون لدليل منفصل وليس فيه ترك للظاهر فكان اولى وهذا الاعتراض اورده الرازي في المحصول (٢).

وجوابه ان هذه الصور التي حكموا فيها بالصحة مع ورود النهى ليس النهى عن شىء منها لعينه فلا يتوجه بها نقض بل جميع تلك الصور النهى فيها لامر خارجي مجاور . والدعوى شى ان الصحابة رضوان الله عليهم حكموا بالفساد في كل منهى عنه لعينه وهذا غير منتقضى بصورة الصور التي حكم فيها بالصحة .

اما ان يحكم صحابي بالصحة في صورة من الصور التي فيها النهى راجع الى عين المنهى عنه فذلك لا يوجد ومن ادعاه فعليه البيان .

واما قول المعتز بن الحكم بالفساد لدليل منفصل فدعوى باطلية ان اننا نقطع بان حكمهم به لمجرد النهى كما جاء مصرحا به في بيان تلك

الصوره وادعاء دليل منفصل لا دليل عليه .

وان قيل انها اخبار آحاد قلنا بل هي متواترة في المعنى كما  
ذكرنا في الدليل سابقا .

اما دليل العقل فقد اوردت عليه اعتراضات لا تخرج عن الاتي :

( ١ ) ان النهي يناسب نفى الصحة الا انه لا يلزم منه نفى الصحة ، الا ان  
يتبين له شاهد بالاعتبار وحينئذ لا يكون الفساد من لفظ النهي ،  
ولا من معناه بل من دليل خارجي .<sup>(١)</sup>

( ٢ ) ان القياس على الصور التي حكم فيها بالفساد انما يتم اذا كان الحكم  
بالفساد لجرد النهي فاما اذا كان الحكم بالفساد لدليل خارجي  
فلا يصح ذلك .<sup>(٢)</sup>

( ٣ ) النقض بالصور التي نهى عنها وحكم فيها بالصحة كبيع الحاضر  
للبادي ونحوه .<sup>(٣)</sup>

( ٤ ) قول المبطلين لو كان النهي عنه مجزئا لكان طريق اجزائه  
الشرع اما امرا او ايجابا او اباحا وكل ذلك يمنع منه النهي . اعترض  
عليه بان هذا الحصر في طرق الاجزاء ممنوع ان قد يدل على  
الاجزاء غير ذلك نحو ان يقول اذا فعلتم ما نهيتكم عنه اجزاءكم عمن  
الغرض او تقول اذا بستم هذا على هذا الوجه فقد ملكتكم به .  
او يكون اجزاء ذلك الفعل معلوما بالعقل وذلك كله لا يمنع منه  
النهي .<sup>(٤)</sup>

وقولهم ان النهي عنه قبيح ومعصية فكيف يكون مشروعا .

اعترض عليه الفزالي بقوله ان اردتم بالمشروع كونه مأمورا به او مباحا  
او مندوبا فذلك محال ولسنا نقول به ، وان عنيتم به كونه منصوبا  
علامة للملك او الحل او حكم من الاحكام ففيه وقع النزاع فلم ادعيتم  
استحالته ؟ ولم يستحل ان يحرم الاستيلاء وينصب سبيها

( ١ ) الاحكام للامدى ( ٢ : ١٧٧ ) ، شرح الكوكب المنير ( ص ٣٤١ ) تحقيق  
المراد ( ص ١٣٥ ) .

( ٢ ) تحقيق المراد ( ص ١٣٥ ) .

( ٣ ) تحقيق المراد ( ص ١٣٦ ) .

( ٤ ) المعتمد ( ١ : ١٨٧ ) .

لذلك الجارية ويحرم الطلاق وينصب سببا للفراق بل لا يستحيل  
ان ينهى عن الصلاة في الدار المخصوصة وتنصب سببا لبراءة الذمة  
وستقوط الفرض (١).

( ٥ ) القياس على الامر لا يصح لانه اذا دل الامر على اجزاء الأمور به  
فيجب ان لا يدل النهي على اجزاء النهي عنه وذلك لان مخالف في  
القول به (٢).

واورد الامدى اعتراضا على القياس بقوله ان النهي وان كان مقابلا  
للامر فلا نسلم ان الامر مقتضى للصحة حتى يكون النهي مقتضيا  
للفساد .

وان سلمنا اقتضاء الامر للصحة وان النهي مقابل له فلا نسلم  
لزوم اختلاف حكميهما لجواز اشتراك المتقابلات في لازم واحد .  
وان سلم انه يلزم من ذلك تقابل حكميهما فيلزم ان لا يكون النهي  
مقتضيا للصحة اما ان يكون مقتضيا للفساد فلا (٣).

( ١ ) المستصفى ( ٢ : ١٠ ) .

( ٢ ) المصتمد ( ١ : ١٨٧ ) .

( ٣ ) الاحكام للامدى ( ٢ : ١٧٨ ) ، المحصول

الجواب على الاعتراضات الواردة  
على دليل العقل  
~~~~~

(١) اما قولهم ان النهى يناسب نفي الصحة الا انه لا يلزم منه نفي الصحة الا ان يتبين له شاهد بالاعتبار فقد قيل في الجواب عليه : ان القضاء بالفساد لازم الصحة فلا يفتقر الى شاهد بالاعتبار^(١) .

وقد اجاب الامدى ايضا بقوله انا لانقضى بالفساد لوجود مناسب الفساد ليفتقر الى شاهد بالاعتبار وانما قضينا بالفساد لعدم المناسب المعتبر بما بيناه من استلزام النهى لذلك^(٢) .

وقد وصف الملايى جواب الامدى هذا بانه غير متين وقال :
والحق ان مجرد النهى اذا كان على ظاهره للتحريم مناسب للفساد لما يشتمل المنهى عنه من المفسدة الخالصة او الراجعة وشاهد ذلك بالاعتبار المواضع المنهى عنها التى اتفق على القول بالبطالان فيها كبيع الملاحق والمضامين ونكاح ذوات المحارم وما لا يحصى كثرة^(٣) .

وقولهم فحينئذ يكون الفساد من دليل خارجى لا من لفظ النهى .
اجيب عنه بان فى الشرعيات منبهات باطلة ولا مستند لها الا النهى^(٤) .
وان وجد الدليل الخارجى فى بعض الصور الا انه لا يمكن ان يكون الحكم عاما فى كل منهى عنه ، ثم ان الصور التى حكم فيها بدليل خارجى ليس النهى فيه لصين المنهى عنه وانما لغيره فلا يرد هذا الا على من قال باقتضاء النهى الفساد فى المنهى عنه لغيره .
اما القائلون باقتضاء الفساد فى المنهى عنه لعينه او لوصفه
اللازم فلا يرد عليهم النقض بهذا ، ولو سلم على وجه التنزل ان الصحة وجدت فى منهى عنه لعينه او لوصفه اللازم ففاته ان الفساد تخلف لهليل منفصل ولا يلزم من تخلف الحكم المدلول عند قيام مانع تخلفه فى جميع الصور^(٥) .

(١) شرح الكوكب المنير (ص ٣٤١) .

(٢) الاحكام للامدى (٢ : ١٧٨ - ١٧٩) .

(٣) تحقيق المراد (ص ١٣٧) .

(٤) شرح الكوكب المنير (ص ٣٤١) .

(٥) تحقيق المراد (ص ١٣٩) .

وهذا هو الجواب على الاعتراضين الثانى والثالث ايضا من وجوه
الاعتراض على دليل العقل .

(٢) اما قولهم فى الاعتراض الرابع بانه يصح ان يقول اذا فعلتم ما نهيتكم

عنه اجزاءكم عن الفرض ويكون دليلا على الاجزاء . ولا يمنع منه النهى .

فجوابه ان الدلالة على الاجزاء هنا ليست من ذات النهى بل
من خارجى وهو قوله فان فعلتم اجزاءكم عن الفرض ولولا هذا القول
لما صح ان يقال انه يدل على الاجزاء . والنزاع ليس فيما يثبت فيه
دليل خارجى يدل على الاجزاء بل فيما ليس كذلك .

كما انهم يقولون انه ليس النزاع فيما دل فيه على الفساد من دليل
خارجى فكذا هنا .

واما اعتراض الغزالي فقد اجاب عليه العلائى بقوله :

ان المراد بالمشروع الاعم من ذلك - اى ما ذكره الغزالي - وهو كل
مارتب الشارع عليه آثاره لان الصحة والفساد من تصرفات الشارع
وكذلك ترتيب الاثار على الفعل والمنهى عنه ليس بمشروع فلا يترتب
اثره .

والنقض بصحة الصلاة فى الارض المفصولة تقدم الجواب عنه وانسه
غير وارد .^(١)

اى ان النهى فيه ليس لعين المنهى عنه ولا لوصفه اللازم بل لامر
خارجى .

(١) تحقيق المراد (ص ١٤٢) .

ثانيا : مناقشة القائلين بالتفريق بين العبادات والمعاملات

اما القائلون باقتضاء النهى الفساد في العبادات دون المعاملات
فقد رد عليهم بما يلي :

(١) ان التفريق غير ممكن وما قالوه في المعاملات من انه يصح ان يقول
حرمت عليك استيلاء جارية الابن ونهيتك عنه لعينه لكن ان فعلت
ملكك الجارية يلزمهم ان يقولوا به في العبادات فيصح ان تقول مثلا
نهيتك عن الصلاة في الاوقات المكروهة وان فعلتها اجزأت عنك
وصحت وليس ذلك بممتنع ولا متناقض .^(١)

وايضا فقولهم حرمت عليك استيلاء الجارية ونهيتك عنه لعينه غير
صحيح لان النهى هنا لا يتأتى لعين النهى عنه بل هو لغيره .
فالصور التي ذكروها ليس النهى فيها لعين النهى عنه اول وصفه
بل لا مر خارج .^(٢)

وايضا لو سلم ان النهى لعينه فان عدم الفساد في هذه الصور
ونحوها لدليل خارجي .^(٣)

ثم ان قولهم في هذه الصور ليس يمتنع ولا يتناقض قلنا بل يمتنع
ويتناقض . اذ قولهم حرمت عليك استيلاء جارية الابن يقتضي نفى
الملك وقولهم لكن ان فعلت ملكك الجارية يقتضي الملك فهما
متناقضان .

قال العلائي " قولهم ان النهى لا ينافي افادة الملك وصحة
التصرف ممنوع بما تقدم من الادلة الدالة على تنافيهما ، وان سلم انه
لا ينافي ذلك قطعا فهو ينافيه ظاهرا وذلك كافى^(٤) .

(٢) نفهم ثبوت الفساد في المعاملات من حيث اللفظة ومن حيث الشرع
غير مسلم لانا اقمنا الادلة من النص والاجماع والمصقول على دلالة

(١) تحقيق المراد (ص ١٥٦) .

(٢) ارشاد الفحول (ص ١١١) .

(٣) ارشاد الفحول (ص ١١١) .

(٤) تحقيق المراد (ص ١٥٦) .

النهي على الفساد شرعا فثبت مانعوه .

(٣) قولهم ان النهي لا يدل على الفساد لا بلفظه ولا بمحناه لان لفظه لا يدل الا على الزجر ولا نه لاستبعاد ان يقول الشارع نهيتك عن هذا البيع لكن ان اتيت به حصل لملك .

يقال فيه هذه هي نفس الدعوى .

ولو سلم ذلك فانه يلزم في العبادات مثل ذلك فبطل التفريق بينهما .

(٤) قولهم ان العبادة قرينة وارتكاب النهي معصية فيتناقضان

بخلاف المعاملات فانها ليست قرينة فلا يناقضها ارتكاب النهي .

قلنا كون احدهما قرينة والاخر غير قرينة غير مؤثر في ثبوت الاحكام وترتيبها او عدم ذلك ، وكما ان المعصية تكون في العبادات فكذلك تكون في المعاملات اذ ان كليهما حكم شرعي يكون المكلف مطيعا بالا مثالا فيه وعاصيا بمخالفته .

ثم ان كل طاعة لله تعالى فهي قرينة سواء في العبادات او في المعاملات فانتنفى التفريق بينهما .

(٥) قولهم ان فساد المعاملات يضر بالناس وفساد العبادات لا يضر بهم

قلنا المفسدة الحاصلة من ترتب الاثار على عقد مخالف لمقصود الشارع يؤدي الى ضرر الناس ايضا فليس تصحيحه باولوى من افساده .

بل افساده اولوى لان درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة .

ولان في افساده عقوبة لمن مخالف مراد الشارع الحكيم وفي افساده تشجيع للناس على مخالفة الشارع .

وعلى التسليم بأن في افساد المعاملات ضرر بالناس فكذلك الحال

في افساد العبادات وهل اضر على الانسان من ان تعطل

العبادات التي يؤديها .

ثالثا : مناقشة أدلة القائلين بعدم اقتضاء النهي البطلان

(١) قولهم في الدليل الاول لو كان النهي يدل على الفساد لكان كل فعل منهي عنه لا بد ان يكون فاسدا وهذا غير مسلم اوروث صور كثيرة لا يلزم منها الفساد .

اجيب على هذا بما يلي :

ان القائلين بالفساد على قسمين :

الاولي : من يقول بالفساد في جميع صور المنهي عنه سواء كان لعينه او لوصفه او لغيره كاحمد بن حنبل والظاهرية .

وهؤلاء لا يرد عليهم النقض لشيء من هذه الصور لانهم يقولون فيها بالفساد^(١) .

الثاني : من لم يقل بالفساد في المنهي عنه لعينه وهؤلاء لا يرد عليهم النقض بهذه الصور وقد قالوا في الجواب عن ذلك :

ان القول بعدم الفساد في الصور المذكورة واشباهها انما هو لدليل خارجي قام بها ، فانفصال الفساد عن النهي انما كان بدلالة وذلك لا يمنع كون الفساد من مقتضى النهي كالتحريم فانه قد يفصل عن النهي بدلالة ولا يدل ذلك على انه ليس من مقتضاه ولا يلزم منه ابطال الاصل فيكون خروج هذه الصور عن الفساد كتشخيص المصام ان ليس ترك ظاهر اللفظ في بعض المواضع لقيام الدليل عليه دليلا على انه ليس مقتضاه^(٢) .

ومثال قيام الدليل الخارجي قوله صلى الله عليه وسلم لا تلقوا الجلب فمن تلقى شيئا من ذلك فاشتره فصاحبه اذا اتى السوق بالخير^(٣) .

فاثبات الخيار فيه للبائع دليل على ان البيع صحيح .

(١) الواضح (ص ٤٤) ، تحقيق المراء (ص ١٥٤) .

(٢) الواضح (ص ٤٣ - ٤٤) ، تحقيق المراء (ص ١٥٤) .

(٣) أخرجه مسلم في كتاب البيوع باب النهي عن تلقى السلع .

وقوله صلى الله عليه وسلم لا تصروا الفهم فمن ابتاعها فهو بخير
النظرين بعد ان يظليها ان شاء امسكها وان شاء ردها وصاعا من
تمس (١).

فأثبت الخيار للمشتري دليل على ان البيع صحيح .
ومن ذلك ايضا ثبوت الطلاق في الحيض لخبر ابن عمر ان الرسول
صلى الله عليه وسلم امره ان يراجعها ثم يمسكها حتى تطهر ثم
تعيض ثم تطهر ثم ان شاء طلقها وان شاء امسكها (٢).
فثبت الطلاق في الحيض في حديث ابن عمر دليل على صحة
الطلاق فيه .

قال العلائي : ولا شك ان المواضع التي قيل فيها بالصعوبة
مع وجود النهي كثيرة جدا في العبادات والمقود ولا يقاعات وغيرها
كما تقدم ذكر كثير منها ويحتاج سالك هذه الطريق الى دليل
يخص كل واحد منها وهو متعذر قطعاً .

فالجواب الصحيح عن ذلك كله ما سبقنا لشارة اليه غير مرة وهو ان
النهي في هذه جميعها ليس لمين المنهى عنه ولا لوصفه اللازم بسلب
لغيره المجاور له ولا يقتضي النهي في هذا القسم الفساد (٣).

(٢) قولهم ان النهي انما يدل على قبح المنهى عنه وكراهته له وذلك
لا يدل على البطلان .

اجاب عنه ابو الخطاب بقوله :

انا لانقول قبحه دل على الفساد وانما يفيد كونه يدل على وجوب
الامتناع من الفعل والاغلال به واذا وجب ذلك علمنا انه لا يتناول
التمتع واذا لم يتناوله التمتع لم يقع مجزئاً على ما بينا ان من فعل
غير ما امر به لم يجزه عما امر به واذا لم يجزه وجب اعادة المباداة
لنا ذلك على بطلانه وفساده (٤).

(١) صحيح البخاري ، كتاب البيوع ، باب النهي للبائع ان لا يحفل الابل والبقر والفهم .

(٢) صحيح مسلم كتاب الطلاق ، باب في الرجل لا يطلق امرأته وهي حائض .

(٣) تحقيق المراد (ص ١٥٤ - ١٥٥) .

(٤) التمهيد (ص ٤٨) .

(٣) قولهم في الدليل الثاني انه قد انفك الفساد عن النهي فسي
صور كثيرة وذلك يدل على انه ليس حقيقة فيه لعدم تحقق مدلوله به .
رد بما يلي :

(أ) ان مذكروه من الصور فاسد الا ما دل عليه دليل ^(١) . وهذا
الرد آت من قال بالفساد في النهي عنه لغيره .

(ب) القول بانه اذا انفصل عنه الفساد وجب ان يبقى مجازا هذه
ملازمة منوعة فانه لم ينتقل عن جميع موجبه وانما انتقل عن
بعض موجبه فصار كالعموم الذي اذا اخرج بعضه بقي حقيقة
فيما بقي ^(٢) .

(٤) قولهم ان لفظ النهي لغوي والفساد حكم شرعي فلا يجوز ان يكون
موضوعا له قيل في نقضه انا لا نقول ان لفظ النهي وضع للفساد كما
وضع لفظ العموم للاستغراق وانما اقتضى الفساد لكونه يدل على
وجوب الامتناع من الفعل والا خلال به واذا اوجب ذلك علمنا انه
لا يتناوله التمديد وما لا يتناوله التمديد لا يقع مجزئا فدل ذلك على
الفساد .

ولو قلنا انه موضوع للفساد لم يلزم مذكروه لان الفساد في الفعل
هو انتفاء الاغراض المقصودة به او وجوب اعادته وذلك امر معقول
قبل الشرع فلا يمتنع ان يوضع له لفظ النهي كما وضعوا ان هذا
تجب اعادته لانه لا يتعلق به مقصود وان كان لفظ لغوي ^(٣) .
وقولهم ان الفساد صفة زائدة على النهي .

قيل فيه ان الصحة من مقتضى متابعة الشرع ولا متابعة مع النهي فلم
يبق الا عدم الصحة وليس بين الصحة والفساد واسطة فاذ
اوجب الدليل عدم الصحة وجب الفساد لا محالة وليست امرا زائدا
على النهي لان النهي منع وما امر الله به فلم يأمر به على وجه
النهي فالفعل غير مأمر فلم يعتمد به كفعل آخر غير المأمور به ^(٤) .

(١) التمهيد (ص ٤٩) .

(٢) الواضح (ص ٤٤) .

(٣) التمهيد (ص ٤٩) ، المصتمد (١ : ١٨٩) .

(٤) الواضح (ص ٤٤) .

وقولهم ليس في لفظ النهي ما يوجب الاعادة قول مردود بأن الاتيان بالفعل على وجه النهي اعدمه شرطا فلم تبرأ به الذمة عن الفعل والاعادة استغيدت من ههنا لا من نفس الصيغة لانه لما اتى به على وجه النهي جعلناه كأنه لم يأت به ولا خرج عن عهده ^(١) .

(٥) قولهم لو دل النهي على الفساد لكان ذلك مناقضا للتصريح بصحة المنهى عنه .

هذه ملازمة منوعة ان ان قيام الدليل الظاهر لا يمنع التصريح بخلافه بل التصريح يكون قرينة صارفة عن العمل على الظاهر الذي يجب الحمل عليه عند التجرد عن القرينة .

فالتصريح بصحة المنهى عنه قرينة صارفة عن الحمل على الظاهر وهو الفساد ^(٢) .

وقولهم لانه يصح لغة وشرعا ان تقول نهيتك عن الربا لعينه ولو فعلت لما قبلك لكن يحصل به الطك .

قال السعد التفتازاني نقلا عن بعض الشراح لا نسلم صحة ان يقول نهيتك وتطك من غير تناقض لما تبين انهما لا يجتمعان ^(٣) .

(٦) اما ما ذكره القرافي في الدليل الخاص فجوابه من طرفين :

الطرف الاول : في صور النواهي التي ذكروها في العبادات وجوابها هو ما سبق ان ذكرناه من ان هذه الصور منهي عنها لغيرها فلا ترد نقضا على القائلين بتعميم الفساد في جميع انواع المنهى عنه لانهم لا يسلمون بعدم الفساد في هذه الصور بل هي عندهم للفساد كالمنهى عنه لعينه ولوصفه .

وكذا لا ترد نقضا على القائلين بالفساد في المنهى عنه لعينه ولوصفه لان هذه منهيات عنها لغيرها وهم لا يقولون بالفساد في ذلك .

(١) الواضح (ص ٤٤) .

(٢) مفتصر ابن الحاجب (٢ : ٩٧) ، شرح العضد (٢ : ٩٧) ، حاشية

السعد (٢ : ٩٧) .

(٣) حاشية السعد (٢ : ٩٧) .

او يقولون ان هذه الصور ثبت فيها عدم الفساد بدليل خارجي .
الطرف الثاني : في المعاملات وهو اننا لانسلم ان الاسباب
الشرعية ليس من شرط افادتها الملك ان تكون مشروعة وهذه دعوى
باطلة .

وامثلتهم التي ذكرها لا تنطبق على الدعوى .
فقولهم السرقة محرمة وهي سبب القطع والضم وسقوط الحدالة
قلنا نعم ولكنها ليست سببا لملك المال المسروق وقولهم الزنا
والحرابة والقتل وهي اسباب لاحكام اجماعا قلنا الاحكام التي
ترتب عليها وعلى السرقة انما هي عقوبات على ارتكاب المنهي عنه
وهو غير المدعى .

(٧) الدليل السادس الذي ذكره من عدم النقل مردود باننا قد نقلنا
فيما تقدم دلالة النص والاجماع والمقل على ان النهي يقتضي
الفساد (١) .

(٨) اما نفهم الدلالة اللفظية والممنوية فانا لو سلمنا انه لا يدل النهي
على الفساد بحسب وضع اللغة لكن ما المانع ان يدل عليه دلالة
لفظية بحسب وضع الشرع ؟

وقولهم يلزم منه النقل والاصل خلافه .

قلنا قد تقدم النقل على انه للفساد .

وقولهم يلزم ترك مقتضى اللفظ في الصور التي نهى عنها ولم يقلل
بفسادها قلنا لقيام الدليل على ذلك كما قالوا ان النهي حقيقة
في التحريم وثبت استعماله في الكراهة في صور كثيرة عند قيام
الدليل (٢) .

وابطالهم الدلالة الممنوية بعدم لزوم مفهوم الفساد للنهي .

قلنا ان نفاك لدليل فلا يخرج من الاصل .

(١) تحقيق المراد (ص ١٥١) .

(٢) تحقيق المراد (ص ١٥٢ - ١٥٣) .

المبحث التاسع : المنهى عنه لوصفه

اولا : دليل الاحناف على ان المنهى عنه لوصفه يقتضى صحة الاصل
وفساد الوصف .

اعلم قبل الشروع فى المراد ان هذا القسم من اقسام النهى وهو المنهى
عنه لوصفه هو الذى خالف فيه الاحناف جمهور الاصوليين .
ومعقبة هذا الخلاف ترجع الى ان الشارع اذا امر بشئ مطلقا ثم
نهى عنه فى بعض احواله فهل يقتضى ذلك النهى الحاق شرط بالمأمر به
حتى يقال انه لا يصح بدون ذلك الشرط ؟ ويصير الفعل الواقع بدونـه
كالعدم ام لا يكون كذلك ؟

ومثاله فى العبادات الصوم فانه مأمر به على الاطلاق فى قوله
تعالى " يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم " (١)
ثم نهى عن ايقاعه فى يوم النحر والفطر بما رواه عمر بن الخطاب
رضى الله عنه قال هذان يومان نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
صيامهما يوم فطرکم من صيامکم واليوم الاخر تأکلون فيه من نسککم (٢) .

ومثاله فى المعاملات شرع البيع مطلقا بقوله تعالى " واحل الله
البيع " (٣) .

ونهى عن بيع الربوى متفاضلا بنهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع
الطعام الا مثلا بمثل (٤) .

-
- (١) البقرة : ١٨٣ .
(٢) أخرجه البخارى فى ٣٠ كتاب الصوم ، ٦٦ باب صوم يوم الفطر ، رقم
(١٩٩٠) .
ومسلم فى ١٣٠ كتاب الصوم ، ٢٢ باب النهى عن صوم يوم الفطر
ويوم الاضعى واللفظ للبخارى .
(٣) البقرة : ٢٧٥ .
(٤) صحيح مسلم ٢٢ كتاب المساقاة ، ١٨ باب بيع الطعام مثلا بمثل
فى الباب احاديث كثيرة .

فمئذ الجمهور ان النهي على هذا الوجه يقتضى الفساد والحاق شرط بالمأمور به لا تثبت صحته بدونه .

وعند الحنفية يخص الفساد بالوصف النهي عنه دون الاصل المتصف به حتى لو اتى به المكلف على الوجه النهي عنه يكون صحيحا بحسب الاصل فاسدا بحسب الوصف (١) .

ثم اعلم ان اصولى الاحناف قد غصوا الشافعى رحمه الله بمخالفتهم فى هذا القسم . والصحيح ان المخالفين للاحناف هم جمهور الاصوليين المالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية . وانما غص الشافعى رحمه الله بذلك لانه ابرز المخالفين لهم فى هذا القسم ولانه اذا اطلق قسما كتب الاصول لفظ الشافعية فالمراد به من عدا الاحناف .

وهذه المسألة ذكرها بعض الاصوليين من المتكلمين كالغزالي والامدى وابن قدامة والطوفى فى شرحه فرموا على القول بعدم الفساد حيث قالوا ان من القائمين بعدم الفساد من قال ان النهي يدل على الصحة نقله ابو زيد عن محمد بن الحسن وابى حنيفة (٢) .

ومنهم من ذكرها مسألة مستقلة كالشوكانى وابن السبكي وابن الحاجب (٤) .

وايضا فان بعض الاصوليين قد ذكر مذهب الاحناف على انه مذهب الجمهور (٥) .

(١) تحقيق المراد (ص ١٨٨) .

(٢) ابو زيد الدبوسى عبد الله بن عمر بن عيسى القاضى الحنفى كان يضرب به المثل فى النظر واستخراج الحجج وسؤال من وضع علم الغلاف وابرزته الى الوجود له كتاب تأسيس النظر فيما اختلف فيه ابو حنيفة وصاحبا ومالك والشافعى وكتاب الاسرار والامد الاقصى وغيرها من كتب الاصول . مات سنة ٤٣٠ هـ . الفتح المبين (١: ٢٣٦) .

(٣) انظر المستصفى (٢: ١٠) ، الاحكام للامدى (٢: ١٧٩) ، روضة

الناظر (ص ١١٣) ، شرح الطوفى (ص ١٤٩) .

(٤) انظر ارشاد الفحول (ص ١١١) ، جمع الجوامع (١: ٥٠٣) ، مختصر

ابن الحاجب (٢: ٩٨) .

(٥) ارشاد الفحول (ص ١١١) .

وهو قول غير صحيح بل مذهب الجمهور هو ممكن ذلك .
 ويعد ان علمنا هذا فلنبدا بالشروع في المراء فنقول :
 (١) استدلال احناف على مذهبهم هذا بما قاله محمد بن الحسن
 رحمه الله ردا على من زعم ان الطلاق لغير السنة لا يقع حيث قال :
 ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم يوم النحر انما ناهى عما
 يتكون او عما لا يتكون . والنهى عما لا يتكون لغيره لا يقال للاص لا تبصر
 ولادى لا تظر .

وتقرير هذا الدليل من وجوه :

الوجه الاول : ان موجب النهى هو الانتها والانتها لا يتحقق
 الا ان يكون عن شىء ممكن والمعدوم ليس بشىء فكان من ضرورة صحة النهى
 موجبا للانتها كون المنهى عنه مشروعا لانه لو لم يكن مشروعا لم يبيح
 للمنهى موجب ولكان نهيا عن مستحيل وهو عبث .

الوجه الثانى : ان المنهى عنه يجب ان يكون متصورا للوجوب
 بحيث لو اقدم عليه لوجد حتى يكون العبد مبتلى بين ان يقدم على
 الفعل فيعاقب وبين ان يكف عنه فيثاب بامتناعه . وهذا يستلزم ان يكون
 مشروعا لانه لو لم يبق مشروعا كان العبد عاجزا عن تحصيل المشروع
 وحينئذ يكون ذلك نهيا للمعاجز وهو محال .

الوجه الثالث : وهو قريب من الثانى . ان النهى يوجب اعدا
 المنهى عنه بفعل مضاف الى كسب العبد واختياره لانه ابتلاء كالا مروانا
 يتحقق الابتلاء اذا بقى للعبد فيه اختيار حتى اذا انتهى معظما لعزيمة
 الناهى كان مثابا عليه . واذا اقدم عليه تاركا تعظيم حرمة الناهى كان
 معاقبا على ايجاده ولا يتحقق ذلك الا فيما هو مشروع (٢)

(١) ابو عبد الله محمد بن الحسن الشيبانى الفقيه الاصول اخذ عن
 ابيه حنيفة وابى يوسف وسمع من مالك والشافعى ونبغ نبوغا عظيما
 فى الفقه حتى صار مرجع اهل الرأى فى الطرق واثنى عليه
 الشافعى ، تولى القضاء فى عهد الرشيد ثم ابقى له مؤلفات نادرة
 ولد سنة ١٣١ هـ ومات سنة ١٨٦ هـ فى صحبة الرشيد .

الفتح الصين (١ : ١١٠) .

(٢) انظر اصول السرخسى (١ : ٨٥ - ٨٨) ، اصول الجزوى (١ : ٢٦٥) =

هكذا قرر الاحناف دليلهم، ويمثل هذا التقرير قرره اصوليون—
 المتكلمين حيث قالوا لودل النهى عن الشئ^١ لوصفه على الفساد لناقض
 النهى التصريح بالصحة ولا تناقض .

وايضا وجب ان لا يعتبر طلاق الحائض ولا ذبح ملك الخير لحرمة^(١)
 اجماعا وهما معتبران .

وقالوا : ان النهى عن الشئ^٢ يستدعى امكان وجوده والا كان
 النهى عنه لغوا كقولك للاعمى لا تبصر .^(٢)

وقالوا : ان النهى يقتضى الصحة لان النهى يدل على التصور
 لكونه يراد للامتناع والممتنع فى نفسه المستحيل فى ذاته لا يمكن الامتناع عنه
 فلا يتوجه اليه النهى كنهى الزمن^(٣) عن القيام والاعمى عن النظر^(٤) .

وقد نقل القرافي بيان وجهة نظر الاحناف فقال :
 (قال ابو حنيفة^(٥) اصل الماشية سالم عن المفسدة والنهى انما هو
 فى الخارج عنها فلو قلنا بالفساد مطلقا لسوينا بين الماشية المتضمنة
 للفساد وبين السالمة عن الفساد ولو قلنا بالصحة مطلقا لسوينا بين الماشية

-
- = كشف الاسرار (٢٦٤ : ١) ، المنار وشرحه (ص ٢٦٨ ، ٢٦٩) ، التوضيح
 والتلويح (٢ : ٢٢٤) ، اصول الشاشي (ص ٤٦) ، المرأة والمرقاة
 (ص ١٤٢ - ١٤٣) ، حاشية الازميري (١ : ٣٢٥) .
 (١) مختصر ابن الحاجب (٢ : ٩٨) ، شرح العضد (٢ : ٩٨) ، ارشاد
 الفحول (ص ١١١) .
 (٢) شرح الجلال المحلى (١ : ٥٠٣) ، المستصفى (٢ : ٧) .
 (٣) الزمن : المريض .
 (٤) المستصفى (٢ : ٧) ، روضة الناظر (ص ١١٣) .
 (٥) الامام ابو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطى ادرك بعض الصحابة
 ونبغ فى العلوم الشرعية والعربية ومهر فى الفقه ونبغ فيه نبوغا فذا
 حتى قال عنه الشافعى الناس فى الفقه عيال على ابن حنيفة
 وثناء العلماء عليه جد كثير وزهد فى الدنيا وتعرض للادنى وهو
 صاحب مدرسة خاصة فى الفقه والاصول . ولد سنة ٨٠ هـ ومات
 سنة ١٥٠ هـ .
 الفتح المبين (١ : ١٠١) .

السالمة في ذاتها وصفاتها وبين المتضمنة للفساد في صفاتها وذلك
غير جائز فان التسوية بين مواطن الفساد وبين السالم عن الفساد بخلاف
القواعد فتعين حينئذ ان يقابل الاصل بالاصل والوصف بالوصف فنقول
اصل الماهية سالم عن النهي والاصل في تصرفات السالمين وعقودهم
الصحة حتى يرد نهى فيثبت لاصل الماهية الاصل الذي هو الصحة
ويثبت للوصف الذي هو الزيادة المتضمنة للمفسدة الوصف العارض وهو
النهي فيفسد الوصف دون الاصل وهو المطلوب (١).

(١) الفروق (٢: ٨٤ - ٨٥) .

ثانيا : تقرير مذهب الشافعى

وقد قرر اصوليو الاحناف مذهب الشافعى فى هذه المسألة بانـه
قال :

(موجب مطلق النهى انتساخ المنهى عنه وغروجه من ان يكون مشروعا
اصلا الا بدليل)^(١) .

وقد ردوا هذا القول بالتفريق بين النهى والنسخ فان النسخ
تصرف فى المشروع بالرفع لبيان ان الفعل لم يبق متصور الوجود شرعا
فينعدم اداء العبد باعتباره لم يبق مشروعا وذلك كالتوجه الى بيت
المقدس وحل الاخوات .

فامتناع العبد بناء على عدمه (اى الفعل) فى نفسه لا تعلق لـه
باختياره ولهذا لا يثاب على الامتناع فى المنسوخ .

بخلاف النهى فانه لبيان ان الفعل متصور الوجود والنهى عنـه
تصرف فى منع المشاطب من اداء ما هو مشروع فى الوقت فيكون انعدام
الاداء من العبد انتهاء عما نهى عنه)^(٢) .

وقرر بعض الاحناف والمتكلمين رأى الشافعى بانه قال :

(النهى عن الشئ لوصفه يضاف وجوب اصله اى ظاهرا) .

واحترزوا بقولهم (ظاهرا) من ايراد النقض بنهى الكراهة فانـه
يضاف وجوب الاصل ولا يقتضى الفساد^(٣) .

وهذان التقريران لمذهب الشافعى لم اجد لهما فى كتب الشافعى

وانما الذى وجدته ما يلى :

(١) السرخسى (٨٦ : ١) ، التوضيح والتلويح (٢ : ٢٢٤) ، المرأة والمرقاة

(ص ١٤٢ - ١٤٣) ، كشف الاسرار (١ : ٢٦٤) ، المنار وشرحه

(ص ٢٦٩ - ٢٧٠) .

(٢) السرخسى (٨٦ : ١) ، التوضيح والتلويح (٢ : ٢٢٤) ، المرأة والمرقاة

(ص ١٤٢ - ١٤٣) ، كشف الاسرار (١ : ٢٦٤) ، المنار وشرحه

(ص ٢٦٩ - ٢٧٠) .

(٣) ابن العاجب وشرحه للمضد (٢ : ٩٨) ، مسلم الثبوت (١ : ٤٠٥) .

(١) قال في الرسالة بعد ان ذكر المنهى عنه لعيله :

(ومثله والله اعلم ان النبي نهى عن الشغار وان النبي نهى عن
نكاح المتعة وان النبي نهى المحرم ان ينجح او ينجح فنهى
نفسه بهذا كله من النكاح في هذه الحالات التي نهى عنها بمثل
ما فسحنا به مانهى عنه ما ذكر قبله .

وقد يخالفنا في هذا غيرنا وهو مكتوب في غير هذا الموضع (١) .

(٢) قال في الام في نكاح الشغار (فاذا انكح الرجل ابنته او المرأة

بلى امرها من كانت على ان ينجحه ابنته او المرأة بلى امرها كانت على
ان صداق كل واحدة منهما بضع الاخرى ولم يسم لواحدة منهما
صداق فهذا الشغار الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه
وسلم فلا يحل النكاح وهو مفسوخ وان اصاب كل واحد منهما فلكل
واحدة منهما مهر مثلها وعليها العدة وهو كالنكاح الفاسد فسي
جميع احكامه لا يختلفان) (٢) .

وقال في نكاح المحرم (فاي نكاح عقده محرم لنفسه او محرم لغيره
فالنكاح مفسوخ) (٣) .

هذا ما قاله الشافعي بنفسه الا ترى انه قال بالفسخ ولم يقل بالنسخ
كما ذكره عنه الاحناف وفرق بينهما .

فاذا كان النسخ تصرفا في المشروع بالرفع . فالفسخ تصرف في
غير المشروع بالرفع .

واذا كان النسخ لاتعلق له باختيار العيد . فارتكاب المنهى عنه
وفسخه له تعلق باختيار العيد .

واذا كان في النسخ لا يثاب على الامتناع . ففي الفسخ يثاب على
الامتناع عن المنهى عنه .

(١) الرسالة (ص ٣٤٧ - ٣٤٨) .

(٢) الام (٥ : ٧٧) .

(٣) الام (٥ : ٧٨) .

فثبت الفرق بين النسخ والفسخ وثبت ان الفسخ من مقتضى النهي
فان الفعل المنسوخ المنهى عنه متصور الوجود والمخاطب تصرف في
الامثال بالامتناع او الحميان بالارتكاب .
هذا ما اراه في تقرير قول الشافعي وشوغير ما قرره الاحناف ...
والله اعلم .

ثالثا : مناقشة دليل الاحناف

اعترض على دليل الاحناف بما يلي :

ان قولهم بوجوب الامكان الشرعى ورد عليه ان امكان الفعل
باعتبار اللغة كاف ولا نسلم احتياجه الى امكان المعنى الشرعى (١).

واصل هذا الاعتراض اورده الغزالي جوابا عليهم فقال :

الاصل ان الاسم لموضوعه اللغوى الا ما صرفه عنه عرف الاستعمال فى
الشرع وقد الفينا عرف الشرع فى الاوامر انه يستعمل الصوم والنكاح والبيع
لمعانيها الشرعية . واما فى المنهيات فلم يثبت هذا العرف المحضير
للوضع بدليل قوله دعى الصلاة ايام اقرانك ، ولا تتكحوا ما نكح آباؤكم من
النساء .

وامثال هذه المناهى مما لا ينعقد اصلا ولم يثبت فيه عرف استعمال
الشرع فيرجع الى اصل الوضع ونقول اذا تعارض فيه عرف الشرع والوضع فمن
صام يوم النحر فقد ارتكب النهى وان لم ينعقد صومه ويكون هذا اولى (٢).

وقد اجابوا عن هذا الاعتراض بالقطع بان الحائض انما نهيت عما
سماه الشرع صوما وصلاة لا من نفس الامساك والدعاء لانه لو امسك حمية
او لعدم اشتهاء او عدم طعام لا يكون مرتكبا للمنهى عنه باتفاق مع تحقق
الامساك اللغوى فعلم انه ليس المراد الا الصوم الشرعى (٣).

واذا فقول الغزالي ان المراد به المعنى اللغوى غير مسلم .

وتفصيل هذا الجواب كالتالى :

ان امكان الفعل اما ان يكون بحسب المعنى الشرعى او اللغوى
والثانى (اى اللغوى) باطل لان المعنى اللغوى لا يوجب المفسدة التى
نهى لا جلتها حتى لو اوجب المفسدة يكون النهى عن الحسيات ولا نزاع فيه

(١) التوضيح (٢ : ٢٢٤) ، التلويح (٢ : ٢٢٤) ، امرأة الاصول (ص ١٤٣)

حاشية الاثيرى (١ : ٣٢٦) ، كشف الاسرار (١ : ٢٦٧) .

(٢) المستصفى (٢ : ١٠٠) ، الاحكام للامدى (٢ : ١٨٠) ، روضة الناظر (ص ١١٥) .

(٣) التوضيح (٢ : ٢٢٤) ، التلويح (٢ : ٢٢٤) ، امرأة الاصول (ص ١٤٣)

حاشية الاثيرى (١ : ٣٢٦) ، كشف الاسرار (١ : ٢٦٧) .

فتعين الاول وهو الشرعى (١).

ومثال ذلك انه اذا نهى عن بيع درهم بدرهمين فهذا امران
احدهما امر لغوى من غير المعنى الشرعى وهو قولهما بعت واشتريت . . .
وهذا امر حصى .

والثانى هذا القول مع المعنى الشرعى وهذا هو البيع الشرعى
فان كان النهى عن الامر الاول - اللغوى - يكون النهى عن الحصىات
وهيئذ ان كانت المفسدة التى نهى لا يخلها فى نفس هذا القول من
حيث هو القول فلا نزاع فى كونه باطلا لكن الواقع ليس هذا القسم
لان المفسدة ليست فى نفس هذا القول وهو بعت هذا الدرهم بدرهمين .
وان كان النهى عن الامر الثانى - الشرعى - يجب امكانه بحسب
المعنى الشرعى .

وايضا فلما اجتمع الموضوع له لغة وشرعا لا بد من حمل اللفظ على
الموضوع له الشرعى فيجب الامكان بالمعنى الشرعى (٢).

قلت : والذي اراه فى الاعتراض على قول الاحناف هو ما يلى :

ان عدم الامكان الشرعى انما كان لاجل النهى وهذا هو معنى
البطلان ولولا النهى لتحقق الامكان الشرعى . الا ترى انه لو لم ينه
الشارع عن صوم يومى العيدين الا يكون ممكنا شرعا ان ليس لليوم بذاته
تأثير فى الاعداد وعدم الامكان وانما التأثير هو من نهى الشارع بحيث جعله
كان لم يكن .

وكذلك الربا لو لم ينه عنه الشارع لم يكن للزيادة تأثير فى الاعداد .
وقد ذكر الاحناف اعتراضا اورده عليهم ابو المظفر السمعاني من
الشافعية وحاصله ان النهى راجع الى الفعل المتصور من العيد حسبا
لا شرعا ولا يحتاج الى امكانه الشرعى كما ادعاه الحنفية وقد اجابوا عن هذا
بان فعل العيد بدون اعتبار الشرع اياه لا يسمى بالاسم الشرعى حقيقة
كالصوم فانه اسم لفعل معلوم معتبر فى الشرع فبدون اعتبار الشرع لا يسمى

(١) التنقيح (٢: ٢٢٤) .

(٢) التوضيح على التنقيح (٢: ٢٢٤) .

صوما حقيقة الا ترى ان الاساك في الليل لا يسمى صوما وان وجدت النية لعدم اعتبار الشرع اياه واذا كان كذلك كان صرف النهي اليه مجازا لا حقيقة والنهي ورد عن مطلق الصوم فيحمل على حقيقته .^(١)

قلت : لكن هناك فرقا بين اطلاق الاسم على الفعل المنهى عنه وبين اعتبار الشارع له فاما اطلاق الاسم على الفعل فمتحقق فانه اطلق على صوم العديد بن صوما وعلى صلاة الحائض صلاة في قوله نهي الصلوة وليس المراد هنا الا المعنى الشرعي .

اما المعنى اللغوي فغير مراد ان النهي متوجه الى المعنى الشرعي فنفي الاحناف التسمية مخالفة في مدلولات الالفاظ الا ترى ان الشغار يسمى نكاحا والربا يسمى بيعا واما عدم اعتبار الشارع له فلا تأثير له في نفي التسمية .

الا ترى انه لو نهى عن الصوم في الليل الا ينصرف الى الصوم الشرعي وقد انصرف اليه في النهي عن الوصال .

قول الاحناف ان المنهى عنه يجب ان يكون متصورا بوجوب . اعترض عليه بانه ان اريد بوجوب التصور وجوبه قبل النهي فمسلّم لكنه لا يفيد لجواز ان يتمتع بعده ولا يعد عبثا نظرا الى الامكان السابق .

وان اريد وجوبه بعده فممنوع ان لا يد له من دليل . واجاب الاحناف عن ذلك بان المراد بوجوب التصور وجوبه وقت الانتهاء عن الفعل وهو المستقبل لان الابتلاء بالنهي لا يكون الا بامكان التصور في المستقبل ولهذا قالوا بعد ذلك في الدليل (بحيث لو اقدم عليه)^(٢) .

قلت استلزام وجوب التصور للمشروعية ممنوع ان في النهي يجب تصور المنهى عنه ولكن لا يلزم منه المشروعية نعم ان اريد به قبل

(١) كشف الاسرار (١: ٢٦٦) ، التوضيح (٢: ٢٢٤) ، التلويح (٢: ٢٢٥)

حاشية الفتاوى (٢: ٢٢٥) ، حاشية عبد الحكيم (٢: ٢٢٥) ، حاشية

الازميري (١: ٣٢٦) .

(٢) المرأة (ص ١٤٣ - ١٤٤) ، حاشية الازميري (١: ٣٢٧) ، حاشية

عبد الحكيم (٢: ٢٢٤) .

النهي لكن بعد النهي تزول المشروعية والتصور لازم لا مكان الانتهاك لكنه غير مستلزم للمشروعية .

وقد اورد على الاحناف اعتراض آخر متوجه الى اصل القول بالصحة وهو ان الصحة ثلاثة اقسام :

الاول الصحة العقلية وهي امكان الشيء وقبوله للمعدم والوجود . اي كون المنهي عنه ممكن الوجود لا مستعصم .

الثاني الصحة العادية كالحركة الممكنة من القادر عليها مثل المشي اماما ويمينا وشمالا دون الصعود في الهواء .

الثالث الصحة الشرعية وهي الاذن الشرعي في جواز الاقدام على الفعل وهي مستفادة من الشرع .

فان اردتم بالصحة العقلية او العادية فذلك مسلم ولا نزاع فيهم وقولكم لا يقال للاعمى لا تطر وللزمن لا تمش لان ذلك حيث انما يعود الى اشتراط الصحة العادية وهي مجمع على اعتبارها فانه ليس في الشريعة ما موره ومنهي ولا مشروع على الاطلاق الا وفيه الصحة العاد يقبل لم يقع في اللغة طلب وجود ولا عدم الا فيما يصح عادة .

وان اردتم الصحة الشرعية فغير مسلم لانه يحصل التناقض بين النهي وبين الصحة الشرعية (١).

قال الطوفي بعد ذلك وحينئذ دليلهم - اي الاحناف - لا يمس محل النزاع ويرجع الخلاف لفظيا عند التحقيق (٢).

وقد اجاب الاحناف بان مرادهم بالصحة سقوط القضاء وموافقة امر الشارع وترتب الاثار عليه .

اما سقوط القضاء فلان الصلاة التي ترك فيها واجب يسقط بهما القضاء حتى لا يجب اعادةها وان حصل الاثم بترك الواجب .

واما موافقة امر الشارع فلانها تحصل بالنظر الى الوصف ولذلك لا يجب الاعادة بترك الواجب .

واما ترتب الاثار عليه كالمالك فليظهر ترتب المانع على البدوع الفاسدة (٣).

(١) تحقيق المراد (ص ١٨٦) ، شرح الطوفي (ص ١٤٩ - ١٥٠) .

(٢) شرح الطوفي (ص ١٥٠) .

(٣) حاشية الفخاري وحاشية عبد الحكيم (٢: ٢٢٧ - ٢٢٨) .

رابعا : دليل الشافعى كما قرره الاحناف

وقد قرر الاحناف دليل الشافعى على النحو التالى :

ان العمل بحقيقة كل قسم واجب لا معالة ان الحقيقة هى الاصل
فى كل باب وهى المراد من كل نوع حتى يقوم دليل على المجاز .
والنهى حقيقة فى اقتضاء القبح كما ان الامر حقيقة فى اقتضاء
الحسن .

وكما ان العمل بحقيقة الامر واجب وهو اثبات صفة الحسن فى الأمور
به شرعا لعينه لا لغيره فكذلك العمل بحقيقة النهى وهو اثبات صفة
القبح فى المنهى عنه لعينه لا لغيره .

وذلك لان المطلق من كل شىء يتناول الكامل منه وينصرف اليه
دون الناقص لان الناقص موجود من وجه دون وجه والحمل عليه مع امكان
الحمل على الكامل لا يصح والكمال فى الامر الذى هو طلب الاجاز بأن
يحسن الأمور به لعينه .

فكذلك الكمال فى النهى الذى هو طلب الاعدام اثبات صفة القبح
فى ايجاده لعينه فمن قال بانه يكون مشروعا فى الاصل قبيحا ففى
الوصف يجعله مجازا فى الاصل حقيقة فى الوصف وهذا عكس الحقيقة
وقلب الاصل .

اذا تقرر هذا فان المنهى عنه يخرج عن ان يكون مشروعا من طريقتين :

الاول : ان ينعدم المشروع باقتضاء النهى .

الثانى : ان ينعدم بحكمه .

اما بيان انعدام المشروع باقتضاء النهى فلان من ضرورات كسـون
التصرف مشروعا ان يكون مرضيا قال تعالى " شرع لكم من الدين ما وصى به
نوحا والذى اوحينا اليك " (١) .

وللمشروعات درجات وادناها ان يكون مباحا مرضيا ، وكون الفعل

قبيحا منهيها ينافي هذا الوصف لانه لا يكون مرضيا به اصلا وان كان لا تتعدم به الارادة والقضاء والمشية بمنزلة الكفر والمعاصي فانها تكون من المعبد بالارادة والمشية والقضاء ولا يكون مرضيا به قال تعالى * ولا يرضى لعباده الكفر * (١).

فبهذا تبين ان المنهى عنه غير مشروع اصلا .

اما بيان انعدامه بحكم النهى فلان من حكم النهى وجوب الانتهاء ليكون معظما مطيعا للناسى في حال الانتهاء وان يصير الفعل على خلاف موجبة معصية، وبين كون الفعل معصية وكونه مشروعا تضاد وتناف لانه اما يكون عاصيا بمباشرة ما هو خلاف المشروع فبهذا تبين ان الفعل يخرج بالنهى من ان يكون مشروعا (٢).

هكذا قرر الاحناف دليل الشافعى وقد ردوه من اوجه :

الاول : عدم التسليم بان الكمال في كون المنهى عنه قبيحا لعينه بل ذلك مسلم في الحسيات، اما في الشرعيات فالكمال فيها ان يكون القبيح لغيره ابقاء للنهى على حقيقته (٣).

الثاني : التفريق بين الامر والنهى في كمال الحقتضى فان مطلق الامر يوجب حسن المأمور به لعينه لانه طلب الايجاز بابلغ الجهات فتمام ذلك بالوجود حقيقة فكان في اثبات صفة الحسن بمقتضى الامر على هذا الوجه تحقيق المأمور به .

فاما النهى فطلب الاعداء بابلغ الجهات ولكن مع بقاء اختيار المبد فيه ليكون مبتلى كما في الامر وحقيقة ذلك انما يتكون به فيما هو مشروع ويبقى بعد النهى مشروعا فيثبت مقتضاه على الوجه الذي يوجبه ما هو الموجب الاصلى فيه حقيقة . وكما ان المأمور به لا يصير موجودا بمقتضى الامر لانه ينعدم به معنى الابتلاء فكذلك المنهى عنه لا ينعدم بمجرد النهى

(١) الزمر : ٧ .

(٢) اصول السرخسى (١ : ٨٢) ، اصول البزدوى مع كشف الاسرار

(١ : ٢٥٩ - ٢٦١) ، الضار وشرحه (ص ٢٧٨) ، مرآة الاصول

(ص ١٤٢) ، حاشية الزميرى (١ : ٣٢٥) .

(٣) حاشية الرهاوى (ص ٢٧٨) .

لتحقق معنى الانتهاء وإذا لم ينعدم بقى مشروعا لا محالة .
 وايضا فكمال المقتضى فى الامر وهو كمال الحسن لا يبطل الامر بل
 يحققه ويقرره .

واما فى النهى فان كمال المقتضى وهو القبح لعينه يبطل النهى
 حيث لا يبقى النهى على حاله .^(٢)

الثالث : عدم التسليم بالتضاد بين القبح والمشروعية لتفاسير
 الجهتين واختلافهما اصلا ووصفا ، فالمشروعية بالنظر الى الاصل ، والمحصية
 بالنظر الى الوصف .

وتفاسير الجهتين واختلافهما ممكن فى المشروعات فلا تضاد بينهما^(٣) .
 قلت : ومع ان هذه الردود التى ذكرها الاعناف متهاوية
 الا ان الذى اعتمده الشافعى ومن وافقه دليلا على ان المنهى عنه لوصفه
 يقتضى الفساد - المراد ف للبطلان - ليس هو ما قرره الاعناف سابقا
 بل دليلهم ان المنهى عنه لوصفه كالمنهى عنه لعينه سواء بسواء ان الوصف
 لازم للماهية وركن من اركانها واذ كان الوصف كذلك فان الادلة التى
 استدل بها الجمهور على فساد المنهى عنه لعينه شىء ادلتهم شئافى
 المنهى عنه لوصفه من النص والاجماع والمعقول .

ولزوم الوصف للماهية بحيث لا يستقيم الوصف بدون الماهية
 وبحيث يكون الوصف ركنًا من اركان الماهية وجزءًا من اجزائها امر يضاف
 دونه دليل المخالف .

اما بيان ضعف ردود الاعناف فمن عدة اوجه :
 الاول : قولهم بأن الكمال فى الشرعيات ان يكون القبح لغايره
 وفى الحسيات ان يكون لعينه غير مسلم عند الجمهور ولا فرق بين
 الحسيات والشرعيات .

الثانى : تفريقهم بين الامر والنهى فى كمال المقتضى فيه تكلف

(١) اصول السرغسي (١ : ٨٧ - ٨٨) .

(٢) مرآة الاصول (ص ١٤٢) .

(٣) شرح المنار (ص ٢٧٨) ، مرآة الاصول (ص ١٤٤) .

واضح والحكم على الفعل بالبطالان لا ينفي امكان الابتلاء الحيوان بل الابتلاء
حاصل بالطاعة وعدمها .

الثالث : قولهم ان كمال المقتضى وهو القبح لعميقه يبطل النهى
قلنا وهل قاعدة النهى الا اعدام المنهى عنه والحكم ببطلانه .

الرابع : نفى التضاد بين المشروعية والقبح فيه تعميف بل التضاد
بينهما واضح لا شك فيه . . والله اعلم .

المبحث العاشر : المنهى عنه لغيره

اولا : ادلة القائلين بالفساد فى النهى عنه لغيره .

والذين قالوا بالفساد فى هذا القسم يستدلون بنفس الادلة التى سبق ان ذكرناها فى المنهى عنه لعينه اذ لا فرق عندهم بين المنهى عنه لعينه ولوصفه ولغيره فى الفساد اذ يشتملها عموم النهى وكل نهى فهو للفساد فطردوا هذا الحكم على جميع انواع النهى ولهم ادلة خاصة فى هذا المقام هى كالتالى :

(١) روى عن ابن سلام فى تفسيره باسناده عن ابن عباس قال اذا اذن المؤذن يوم الجمعة حرم البيع وتحريمه يدل على النهى عنه والنهى يقتضى فساد المنهى عنه .^(١)

(٢) ان النهى عن الفعل على هذه الصفة - اى لغير المنهى عنه - يخرج عن ان يكون شرعيا والصحة والجواز من احكام الشرع وهذا الفعل منهى عنه فوجب ان لا يكون ذلك شرعا .^(٢)

(٣) ان النهى فى هذا القسم راجع الى شرط معتبر من شروط المنهى عنه وانعدام الشرط عائد بالاغلال على نفس الفعل . ومثال ذلك الصلاة مثلا فانها افعال تفتقر الى اكوان وقد امر به الشارع مشروطة بالتمكين والاستقرار على بقعة ونهى عن الاستقرار على الخصب فاذا لابس المنهى على ارض مفضوعة كان عديم الاستقرار حكما وكأنه صلى معلقا الا ترى انه لو صلى فى ثوب نجس فان صلاته لا تصح مع ان النهى رجع الى شرط معتبر ولم يرجع الى نفس الفعل .

وقد اجمعت الامة على ان الاغلال بالشرط المعتبر شرعا يخل بصحة العبادة .

(١) العدد (ص ٣٤٤) .

(٢) العدد (ص ٣٤٣) .

وكما ان العبادات هكذا فكذلك العقود اذ لا فرق بين ان يرجع
النهي الى نفسه كأكل الربا او يرجع الى شرط كالبيع بشرط خيار
مجهول او اجل مجهول .
كل ذلك يقتضى البطلان (١) .

(٤) ان اهل اللغة اجمعوا على ان القائل لعبد له امر برسالتى الى
فلان وقف فى خدمتى وقت كذا ولا تلبس من الثياب الا ما كسوتك به
ولا تركب الا الدابة التى خصصتك بها عين مضىك فى رسالتى الى
فلان انه امره امر على صفة مشروطة بشروط وانه لو مضى فى الرسالة
على غير الدابة وخدمه فى غير ما كساه به لم يكن مثلاً امره بـ
مخالفا وانه بمثابة من وقف فى خدمته عريانا ومضى فى رسالته
ماشياً وكذلك ههنا حيث قال له الشرع صل مستترا ولا تستتر بالفصيص
ومتكئاً من الارض ولا تنقف على بقعة مفصوية لا يكون لامر الله مثلاً
فبقيت الصلاة المأمور بها على ما كانت مشغلة لذمته غير خارج من
عهدها (٢) .

(١) العدة (ص ٣٤٤) ، الواضح (ص ٤٤) .

(٢) الواضح (ص ٤٥) .

ثانيا : ادلة القائلين بعدم الفساد

اما القائلون بعدم الفساد في هذا التسم فهم يفرقون بين ما كان النهي فيه لعينه ووصفه وبين ما كان النهي فيه لامر خارج . ان الامر بالخارج لا تعلق له بماهية الفعل سلبا وايجابا وانما له تعلق بالقاعنل ثوبا وعقبا .

فالصلاة في الارض المخصوبة مثلا لا تغرح الصلاة عن وصفها بأنها صلاة كاملة بحركاتها وسكناتها ولكن المصلى آثم بصلاته في المخصوب . وقد اجمع العلماء على ان الظلمة لا يجب عليهم قضاء الصلوات اذا صلوا في الدور المخصوبة .^(١)

وذلك لان الجهتين منفكتان لا تعلق لاحدهما بالآخر . فالصلاة توجد بدون الغصب والغصب يوجد بدون الصلاة . ان ورد النهي عن الغصب عاما في الصلاة وغيرها .

وقول القائلين بالفساد ان النهي عن الفعل على هذه الصفة يخرجهم عن ان يكون شرعا غير مسلم ان احكام الصفات لا تنتقل للموصوفات واحكام الموصوفات لا تنتقل للصفات والحكم على الصفة لا يلزم ان يتعدى الى الموصوف وبالعكس .^(٢)

وهؤلاء الذين طردوا القول بالفساد لم يفرقوا بين تأدية الفعل وبين وصف الفاعل بالعصيان او عدمه وهو طرد باطل ان لا تلازم بينهما .

(١) الفروق (ص ١٨٣) .

(٢) الفروق (ص ١٨٤) .

المبحث الحادي عشر : الترجيع

والقول اذى نراه راجحا فى هذه المسألة هو ما قال به الامام الشافعى ومن وافقه وهو ان النهى يقتضى الفساد فى المنهى عنه لعينه و لوصفه ولا يقتضيه فى المنهى عنه لامر خارج .

اما ترجيح القول بالفساد فى المنهى عنه لعينه فلما تقدم من الأدلة من النص والاجماع والمحقق .

واما ترجيح القول بالفساد فى المنهى عنه لوصفه فلانه كالمنهى عنه لعينه كما سبق بيانه .

واما ترجيح القول بعدم الفساد فى المنهى عنه لخارج فلعدم التلازم بينهما ولتغاير الجهتين كما سبق بيانه .

اذا علمت هذا فاعلم ان كل المذاهب السابقة لم تلزم فى فروعها اطرادا لا يخرج منه اى حكم بل قد نقض كل قول ببعض الصور التى خالف فيها كل جماعة قاعدتهم .

وهم يردون على كل نقض بأن المخالفة فيه كانت لدليل خارجى وهذا - والله اعلم - لا يتأتى لهم فى كل صورة .

تفريعات

اولا : القول بالفساد هل هو لغوي او شرعي

القائلون بالفساد اختلفوا في ذلك هل الفساد من جهة اللفظ وموضوع اللفظة او هو متعلق من الشرع .

والجمهور منهم على ان ذلك من الشرع لان معنى الفساد في المنهى عنه سلب احكامه وانتفاء ثمراته المقصودة منه وخروجه عن كونه سببا مفيدا لذلك وليس في لفظ المنهى ما يدل عليه لغة .

وبيان ذلك ان المنهى في اللفظة طلب ترك الفعل ولا اشعار له بسلب احكامه وثمراته وخروجه عن كونه سببا مفيدا له ولذلك لو قال قائل لا تبع هذا فان فعلته عاقبتك ولكن يثبت حكم البيع وينتقل الملك الى المشتري فان هذا لا يكون متناقضا من حيث اللفظة ولو كان المنهى لغة يقتضي الفساد لتناقض .

ثم ان الصحة والفساد احكام شرعية متلقاة من الشرع وقبل الشرع لا يدل المنهى على شيء من ذلك .

وقد احتج القائل بالفساد اللغوي بدليلين :

الاول : استدلال الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم من العلماء في المنهيات بالمنهى عنها فدل ذلك على فهمهم له من حيث اللفظة .

الثاني : ان المنهى نقيض الامر والامر يقتضي الصحة من حيث اللفظة فيكون المنهى مقتضيا للفساد من حيث اللفظة ايضا لانه مشارك له في الطلب والافتضاء غير ان الامر طلب فعل والمنهى طلب ترك .

وقد اجاب الجمهور عن هذه الادلة بما يلي :

(١) منع انهم فهموا الفساد من موضوع اللفظة وانما فهموه من جهة الشرع كما تقدم في الادلة .

قال الملائي وفي هذا الجواب نظران يلزم ان يكون الشارع نقل المنهى عن موضوعه في اللفظة والاصل عدم النقل .

واجاب عنه بانه انما يلزم النقل اذا كان الفساد مستقفاً من
لفظ النهى بطريق المطابقة، اما اذا كان بطريق التضمن او الالتزام
فلا يلزم النقل . اذ لم يتغير موضوع اللفظ . .

اما الدليل الثانى فقد اجابوا عنه بعدة اجوبة منها :

(١) منع ان الامر يدل على الاجزاء الذى هو الصحة .

(٢) لو سلم انه يدل طية فلا نسلم ان دلالة من حيث اللفظة بل من
حيث الشرع .

(٣) لا يلزم من دلالة الامر على الصحة دلالة النهى على الفساد ان لا يلزم
اشترك المتقابلات فى جميع اللوازم . . والله اعلم .^(١)

(١) مختصر ابن الحاجب (٢ : ٩٥ ، ٩٦) ، شرح الحنفى (٢ : ٩٦) ،
الاحكام للامدى (٢ : ١٧٥) ، جمع الجوامع (١ : ٤٩٩) ، شرح
الجلال المحلى (١ : ٤٤٩) ، حاشية المطار (١ : ٤٩٩) ، تحقيق
المراد (ص ١٤٥ - ١٤٩) ، ارشاد الفحول (ص ١١٠) .

ثانيا : تفهيم الفساد على التحريم

الذى يفهم من كلام جمهور الاصوليين فى مسألة اقتضاء النهى الفساد انها مفرعة على اقتضائه التحريم ذلك لان المعنى الاصلى للنهى عند جمهور العلماء هو التحريم كما سبق بيانه ولا يحمل على الكراهية الا بقريضة صارفة فاطلاقهم اقتضاء النهى الفساد يدل على انهم ارادوا به النهى المطلق عن قريضة صارفة وهو التحريم .

لكن ابن السبكي اشار الى ما يخالف هذا فقال :

(١) (ومطلق نهى التحريم وكذا التنزيه فى الاظهر للفساد) .

قال بعض الشراح (ووجه اقتضائه - اى التنزيه - الفساد ان المكروه

مطلوب الترك والمأمور به مطلوب الفعل شرعا فيتنافيان) (٢) .

ثم قالوا : (لان العبادة مطلوبة والمنهى مطلوب عدله وكذلك

المعاملات اقل مراتبها الاباحة والمنهى مطلوب الترك فتتافعا ثم ان الكراهة

من جهة النهى انما تقتضى خصوص الفساد فلا منافاة بين التنزيه وعمرسة

التلبس كما توهم) (٣) .

ومثلوا لذلك بصلاة النفل المطلق فى الاوقات المكروهة فلا تصح على

القول بالتحريم وعلى القول بالتنزيه . (٤)

ونقل ذلك العلائى عن الشيخ ابي عمرو بن الصلاح (٥) .

والجمهور على ان الفساد انما هو مفرع على التحريم ان لا مانع من

الاعتداد بالشئ مع كونه مكروها . (٦)

(١) جمع الجوامع (١ : ٤٩٩) .

(٢) حاشية المطار (١ : ٤٩٩) .

(٣) تقريرات الشريينى (١ : ٤٩٩) .

(٤) شرح الجلال المحلى (١ : ٤٩٩) ، تحقيق المراد (ص ٦٤) .

(٥) تحقيق المراد (ص ٦٤) . و ابو عمرو بن الصلاح هو تقي الدين عثمان

ابن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى الكردى الشهرزورى الشرخانسى

الشافعى احدى الفضلاء المقدمين فى التفسير والحديث والفقه واسماء

الرجال وله آراء فى الاصول . ولد سنة ٥٧٧ هـ ومات سنة ٦٤٣ هـ .

الفتح المبين (٢ : ٦٣) .

(٦) تحقيق المراد (ص ٦٤) .

وأما مسألة اختلافهم في الصلاة في الاوقات المكروهة فعنه جوابان :

الاول : ان المراد بالكراهة الكراهة التحريمية ^(١) .

الثاني : ان الخلاف ليس عائدا الى القول بالكراهة او التحريم

بل عائدا الى هل يعود النهي الى نفس الصلاة ام الى خارج عنها ^(٢) .

(١) حاشية العطار (١ : ٤٩٩) .

(٢) تحقيق المراد (ص ٦٥) .

الباب الثالث

في مباحث متعلقة بالنهي

ويشتمل على الفصول التالية :

- الفصل الأول : اقتضاء النهي عن الشيء الأمر بضده .
- الفصل الثاني : حالات النهي عنه من حيث الأفرار والتحذر .
- الفصل الثالث : النهي على جهة التغيير .

الفصل الاول

اقتضاء النهى عن الشئ المرئى

كما قد ذكرنا في تعريف النهى عند مناقشة قيد (كف عن فعل) مسألة هل المطلوب في النهى فعل او كف وذكرنا انه يترتب عليها مسألة هل مقتضى النهى فعل الضد ام لا ؟

اذا علمت ذلك فاعلم ان الجمهور على ان النهى يقتضى الامر بـضده ، والـضـد له حالات . .

لانه اما ان يكون النهى عن فعل شئ له ضد واحد او اضداد متعددة . فان كان النهى عن فعل شئ له ضد واحد فانه يكون امرا بضده من جهة المعنى وذلك كالنهي عن الكفر والشرك اذ ليس ضد الكفر الا الايمان وليس ضد الشرك الا التوحيد .

مثال ذلك قوله تعالى " وما يعلمان من احد حتى يقولوا انما نحن فتنه فلا تكفر " (١) ففي قوله ولا تكفر امر بضده وهو الايمان . وكذا قوله تعالى " واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا " (٢) ففي قوله ولا تشركوا امر بضده وهو التوحيد .

فاما ان كان للمنهى عنه اضداد متعددة فانه يكون النهى متضمنا للامر بضد واحد من الاضداد اذ لا يمكن الامر بجميع الاضداد .

فاذا قلت لا تسان مثلا لا تجلس في البيت فان في ذلك امر بالجلوس في اى موضع غير البيت .

هذا هو مذهب الجمهور .

وخالف في ذلك ابو هاشم وابو عبد الله الجرجاني فلا يكون النهى عنـهـمـالـرا بشئ من الاضداد (٣) .

وعجدة الجمهور في ذلك :

انه اذا نهى عن فعل شئ تضمن ذلك وجوب الكف عنه ولا يمكنه

(١) البقرة : ١٠٢ .

(٢) النساء : ٣٦ .

(٣) المدة (١ : ٣٣٢) ، شرح تنقيح الفصول (ص ١٧٦) .

الكف عنه الا بفعل واحد من الاضداد فثبت ان النهي منه تضمن واحدا
من اضداده لا محالة الا ترى انه لا يتوصل الى ترك الحركة الا بفعل ضد هما
من السكون فصار كأنه ترك الحركة بالسكون فتضمن ذلك ايجاب فعله عليه .
ويؤيد ذلك قاعدة الامر بالشئ * امر بما لا يتم الا به ^(١) .
فاذا كان لا يتوصل الى امتثال النهي الا بفعل ضده لزم ان يتعلق
به .

اما حجة ابي عبدالله الجرجاني فهي :
ان اللفظ يصح وروده مقترنا بذكر اباحة جميع اضداده فلو كان النهي
يتناول ذلك لم يجهز نفيه بما يقترن به ^(٢) .
ولم يسلم الجمهور له شذا وانما يصح ان يرد باباحة بعض اضداده
لا جميعها ^(٣) .

واحتج ابو هاشم :
بأن متعلق النهي هو عدم فعل الضهي عنه لا فعل ضده فاذا قال
له لا تتحرك فمتعلق النهي هو عدم الحركة لا السكون ^(٤) .
ومن دعى الى زنا او قتل فلم يفعل فان العقلاء يمدحونه على انه
لم يفعل من غير ان يخطر ببالهم فعل ضد الزنا او القتل ^(٥) .
ورد عليه الجمهور بأن عدم ليس في وسعه فلا يمدح عليه بل
المدح على الكف عن الزنا والكف فعل الضد ^(٦) .
قال القرافي : فملاحظة المعنى مدرك الجمهور وملاحظة صورة
اللفظ هو مدرك ابي هاشم والمعنى اتم اعتبارا من صورة اللفظ ^(٧) .
قلت ان نفس الترك وهو عدم الحركة وعدم الزنا وعدم القتل في الامثلة

-
- (١) العدد (١ : ٣٣٢ - ٣٣٣) .
(٢) العدد (١ : ٣٣٣) .
(٣) العدد (١ : ٣٣٣) .
(٤) شرح تنقيح الفصول (ص ١٧١) .
(٥) المنهاج للبيضاوي (٢ : ٥٢) ، شرح البدعي (٢ : ٥٢) ، شرح
الاسنوي (ص ٥٥) .
(٦) المراجع السابقة .
(٧) شرح تنقيح الفصول (ص ١٧١ - ١٧٢) .

السابقة هي ضد المنهى عنه الا ترى انه لو امر انسان انسانا بالحركة
او الزنا او القتل فلم يتحرك ولم يزن ولم يقتل الا يكون مرتكباً ضد ما طلب
منه .

اذا علمت هذا فاعلم ان الاصوليين قد اوردوا سؤالاً وهو ما الفرق
بين قولنا متعلق النهى ضد المنهى عنه وقولنا النهى عن الشيء^(١) امر بـضده ؟
اجاب القرافي عن ذلك بقوله ان الامر والنهى متعلقان - بكسر
اللام - والمنهى وضده متعلقان - بفتح اللام - .

فاذا قلنا النهى عن الشيء^{*} امر بـضده هو بحث في المتعلقات
- بكسر اللام - .

هل هو ذاك او غيره ثم اذا تقرر بيننا شي^{*} من المتعلقات - بكسر
اللام - من اتحاد او تعدد امكنا بعد ذلك ان نختلف في المتعلقات
- بفتح اللام - هل المتعلق نفس العدم والاضد فهذه مسألة اخرى
وليست عن المسألة الاولى^(٢) .

قلت : ومعنى كلام القرافي اي ان النهى عن الشيء^{*} امر بـضده
التزاماً .

والمطلوب بالنهى فعل الضد مطابقة .
اي ان البحث في الاولى عن الدلالة الالتزامية .
وفي الثانية عن الدلالة المطابقة .
وقال بعض الاصوليين ان مسألة النهى عن الشيء^{*} امر بـضده مترتب
على مسألة لا يتم الواجب الا بما هو واجب .
ومسألة متعلق النهى فعل الضد مترتب على مسألة لا تكليف الا بفعل^(٣) .
وهل يستلزم النهى عن الشيء^{*} وجوب ضده او ابعثه ؟
قالوا في الجواب عن ذلك :

ان كان للنهى ضد واحد فانه يستلزم وجوب الضد بالاتفاق لانه
ان لم يجب فوات المقصود بالنهى . وذلك كما في قوله تعالى " ولا تعزموا

(١) شرح تنقيح الفصول (ص ٢٧٢) ، شرح الاسنوي (٥٥ : ٢) .

(٢) شرح تنقيح الفصول (ص ١٧٢) .

(٣) انظر عاشية بخيت على الاسنوي (٣٠٩ : ٢) .

عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله" (١).

فالنهي عن عزم عقدة النكاح يقتضى وجوب الكف عن التزوج لان عدم الكف عن التزوج يفوت ترك العزم .

وَلَمَّا قَوْلَهُ تَعَالَى " وَلَا تَتَّبِعُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَتَّبِعْهَا فَإِنَّهُ أَوْ شَرُّ قَلْبٍ " (٢).

فالنهي عن كتم الشهادة يقتضي وجوب اظهارها .

وان كان الضد متعديا فقال بعضهم يستلزم وجوب جميع الاضداد .

وقال بعضهم يستلزم وجوب واحد من الاضداد بلا تعيين .

وقال بعضهم يستلزم السنة المؤكدة وقيل يحتلها ولا يستلزمها .

ومثال ذلك نهى المحرم عن لبس المخيط^(٣) فيكون لبس الأزار والبراءة

سنة لا واجباً لجواز ان لا يلبس المغيط ولا يلبس الا زار والرداء.

ومع ذلك لا يغفل بالمقصور وهو النهي عن لبس المشيط. (٤)

والذى اراه فيما اذا كان الضد متعادلا مايلى :

(١) القول بأنه يستلزم جميع الأضداد مردود لا استحالة ذلك .

(٢) ترجيح القول بأنه يستلزم واحدا من الاضداد لكن على التفصيل

الافتتاحی :

(أ) ان كان النهي للتحريم كان استلزامه للمضد وجوباً .

(ب) ان كان النهي للكراهة كان استلزامه الضد ندبا .

والله اعلم ..

(١) البقرة : ٢٣٥ .

(٢) البقرة : ٢٨٣ •

(٣) لم يرد في الحديث لفظ المغيث وإنما هو تصوير الفتح وهو تعبير

صحيح والذي جاء في الحديث الذي رواه ابن مهران رجلا سأل رسول

اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا يَلْبِسُ الْمُحَرَّمُ مِنَ الشَّيْءِ أَفْأَلُ رَسُولِ اللَّهِ

صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا القصص ولا العمام ولا السراويلات ولا البرانس

ولا الخفاف الا احد لا يجد نعلين فليلبس الخفين وليعلمهم

اسفل من الكعبيين ولا تلبسوا من الثياب شيئا فيه الزعفران ولا الورس.

اخرجه البخاري ٢٥ كتاب الحج ، ٢١ باب ما لا يلبس المحرم من

الشباب رقم ١٥٤٢، ومسلم ١٥، كتاب الحج، ١ باب ما يباح للمحرم بحج

• او عصرة ومالا يباح رقم (١) .

(٤) التنقيح والتوضيح والتلويع (٢: ٢٣٨ - ٢٤٣) والمرأة والمراقبة

(ص ١٥٠-١٥١)، حاشية الزميرى (١: ٣٢٥-٣٣٨)، المنهاج

• للبيضاوى (١ : ١٠٥) ، الا سنوى (١ : ١٠٧) .

الفصل الثاني

حالات المنهى عنه من حيث الافراد والتعدد

المنهى عنه اما ان يكون واحدا او متعددا .

فاما اذا كان المنهى عن واحد مثل قوله تعالى " ولا تقربوا الزنا ^(١) " ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق ^(٢) . فانه يقتضى ترك ذلك الواحد المنهى عنه بعينه . ^(٣)

واما اذا كان المنهى عن متعدد وهو اثنين فاكثر فلا يغلو من حالات :

الحالة الاولى : ان يكون المنهى عن الجمع بين المتعدد كالمنهى عن الجمع بين الاختين وبين المرأة وخالتها وبين المرأة وعمتها ^(٤) . وحكم هذه الحالة ان يحرم على المكلف الجمع بينهما فاما فعلى واحد منهما فلا يحرم ويكون له فعل ايهما شاء على انفراده فيجوز تسزق احدي الاختين ويحرم الجمع بينهما ويجوز تزوج المرأة ويحرم تزوج خالتها معها وكذا العممة ^(٥) .

(١) الاسراء : ٣٢ .

(٢) الانعام : ١٥١ . الاسراء : ٣٣ .

(٣) جمع الجوامع مع شرح المحلى وحاشية المطار (١ : ٤٩٨) ، البيضاوى

وشرح البدخشى (٢ : ٥٢ - ٥٣) ، شرح الاسنوى (٢ : ٥٥) ، شرح

الكوكب المنير (ص ٣٤٣) ، اصول ابى النور (٢ : ١٨٩ - ١٩٠)

شرح تنقيح الفصول (ص ١٧٢) .

(٤) اغرجه مسلم فى كتاب النكاح باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها .

(٥) جمع الجوامع مع شرح المحلى وحاشية المطار (١ : ٤٩٨) ، البيضاوى

وشرح البدخشى (٢ : ٥٢ - ٥٣) ، شرح الاسنوى (٢ : ٥٥) ، شرح

الكوكب المنير (ص ٣٤٣) ، اصول ابى النور (٢ : ١٨٩ - ١٩٠)

شرح تنقيح الفصول (ص ١٧٢) .

الحالة الثانية : ان يكون النهى عن التفريق بين المتعدد و ^(١) من الجمع بينهما وذلك كالتنهي عن المشي بنعل واحدة .

وهكم هذه الحالة ان ينهى عن التفريق لا عن الجمع ففي النملين مثلا لا يجوز ان يمشى في نعل واحدة ولكن يجوز له الجمع بينهما لبسهما او نزعا ولذلك جاء في الحديث (لا يمشين احدكم في نعل واحد لينطلمها جميعا او ليخلعها جميعا) .

الحالة الثالثة : ان يكون النهى عن المتعدد جميعا كالتنهي عن الزنا والسرقه وشرب الخمر .

وهكم هذه الحالة ان النهى يقتضى المنع من الجميع ومن كـل واحد على انفراده ^(٢) .

وهذا يصح ان يكون داخلا في النهى عن الواحد بالنظر الى كل واحد منها على انه منهي عنه ويكون داخلا في النهى من الجميع بالنظر اليها جميعا ^(٣) .

وللمعتزلة تقسيمات في النهى عن الجمع وعن الجميع .

فاما النهى عن الجمع بين المتعدد فعلى ضربين :

الضرب الاول : ما يمكن الجمع بينهما ، وذلك قسما :

الاول : ان يمكن ان لا يجمع بينهما نحو الاكل والصلاة وهذا

يحسن النهى عن الجمع بينهما .

الثاني : ان لا يمكن ان لا يجمع بينهما بان يكون ملجأ الى الجمع

بينهما وهذا لا يحسن النهى عنهما لانه كالتنهي عما لا يطلق .

الضرب الثاني : ما لا يمكن الجمع بينهما فالتنهي عن الجمع بينهما

قبيح لانه عبث يجرى مجرى نهى الهاوى من شاهرع عن الاستقرار في

(١) اخرجوه مسلم في كتاب اللباس والزينة باب التنهي عن المشي في نعل واحدة .

(٢) جمع الجوامع مع شرح المصلي وحاشية العطار (١ : ٤٩٨) ، البيضاوى

وشرح البدخشى (٢ : ٥٢ - ٥٣) ، شرح الاسنوي (٢ : ٥٥) ، شرح

الكوكب الصغير (ص ٣٤٣) ، اصول ابى الفوز شهير (٢ : ١٨٩ - ١٩٠) ،

شرح تنقيح الفصول (ص ١٧٢) ، المعتمد (ص ١٨٢) .

(٣) شرح الجلال المصلي (١ : ٤٩٩) .

الهواء وذلك ان ينهى الانسان عن القيام والاغلال به او ان يجمع بين القيام والقعود .

واما النهى عن الجميع فضربان ايضا :

الضرب الاول : ما يمكن الانسان الغلو منها ، وهو قسار :

الاول : ما يمكن الانسان ان لا يخلو منه . وهو قسار ايضا :

(أ) يميز كونه فاعلا . وهذا يجوز ان ينهى عنهما معا كضرب زيد وعمر .

(ب) لا يميز كونه فاعلا نحو المضطجع لا يميز كونه فاعلا للسكون من نفسه .

ويجوز ان يخلو من فعله ومن فعل الحركة ولا يجوز ان ينهى عن

الغلو منهما معا لفقد التمييز الثانى ما لا يمكنه ان لا يخلو منه لانه ملجأ الى

الجميع وهذا لا يجوز النهى عن جميعه لان فى ذلك ايجاب الغلو منه مع انه ملجأ الى غلافه .

الضرب الثانى : ما لا يمكنه الغلو منها وهذا لا يحسن النهى عن

جميعها ولا فرق بين ان يكون النهى ايجابا للغلو من الشئ ونفيه نحو

ان يقول انسان لا غر لا تكن قائما ولا غير قائم . او ايجابا للغلو من الشئ

وضده نحو ان تقول للقائم لا تفعل قيا ما ولا قعودا ولا حالة من حالات

(١)

الانسان .

قلت وهذه التقسيمات لا طائل تحتها وانما ذكرت هنا لبيان

التصالحات فى التقسيمات والتفريعات .

الفصل الثالث

(١) النهي على جهة التخيير

المذاهب

النهي عن المتعدد اما ان يكون على سبيل التخيير اولا ، وما تقدم من الاقسام في بحث النهي من حيث الافراد والتعدد فهو ما ليس على سبيل التخيير .

اما ما كان على سبيل التخيير وهو ما كان بلفظ (او) مثل لا تكل زيدا او عمرا ، فمذهب الجمهور في ذلك ان المنع على التخيير فيكون المطلوب ترك واحد لا بعينه من الاشياء المخير بينها ويجوز فعل واحد منها ولا يجوز الجمع بينها .

وخالف في ذلك المعتزلة فعندهم يقتضي النهي المنع منها جميعا ومن كل واحد منها هذا اذا امكن الجمع .

اما ان كان الفعلان المخير بينهما ضدین كالحركة والسكون والصوم والافطار فلا لانه محال (٢) .

وهذا قال ابو عبد الله الجرجاني من الحنفية .

(١) هذه المسألة بحثها بعض الاصوليين في اقسام الحكم الشرعي في بحث الحرام تحت عنوان يجوز ان يكون المحرم واحدا لا بعينه .

وفعل ذلك الامدي وابن الحاجب وابن السبكي .
ومنهم من بحثها في باب النهي كالتقاضي ابن علقم في المسئلة وابن عقيل في الواضح .

(٢) الاحكام للامدي (١٠٦: ١) ، جمع الجوامع وشرح الجلال المحلي وحاشية العطار (١: ٢٣٤ - ٢٣٥) ، مختصر ابن الحاجب وشرح العضد وحاشية السعد (٢: ٢) ، العدد (١: ٣٣٠) ، الواضح (ص ٣٧) .

(٣) العدد (١: ٣٣٠) ، الواضح (ص ٣٧) .
وابو عبد الله الجرجاني هو محمد بن يحيى بن مهدي الجرجاني =

= الحنفى فقيه سكن بغداد ودرس فيها بمسجد قطيعة الربيع . من
مؤلفاته القول المنصور فى زيارة سيد القبور وترجيح مذهب ابي
حنيفة . ط سنة ١٣٩٧ هـ .
معجم المؤلفين (١١٢ : ١١٢) .

الادلة

~~~~~

وصحجة الجمهور في ذلك انه يجوز لغة ان تقول لا تكلم زيدا او عمرا  
وقد حرمت عليك كلام احد هما لا بعينه ، ولست احرم عليك الجمع ولا واحدا  
بعينه ، ولا يمتنع ذلك وليس المحرم مجموع كلاميهما ولا كلام احد هما على  
التعيين لتصريحه بنقيضه فلم يبق الا ان يكون المحرم احد هما لا بعينه .<sup>(١)</sup>

وايضا قياسا على الامر فانه يصح ان تقول اكرم غالدا او بكسرا  
ويكون المراد اكرام واحد لا بعينه ولا يقتضى الجمع بينهما .  
فكذلك النهى ان كلاهما طلب غير ان الامر طلب فعل والنهى  
طلب ترك .<sup>(٢)</sup>

وصحجة المعتزلة ان حرف (او) اذا ورد في النهى لم يقتضى  
التخيير بل يقتضى الجمع بدليل قوله تعالى " ولا تطع منهم اثما او كفورا " .<sup>(٣)</sup>  
فان المراد النهى عن طاعتهم جميعا اجماعا .<sup>(٤)</sup>  
وايضا فان ما كان منهي عنه مع غيره اذا وجب تركه مع ذلك الفسخ  
وجب تركه على انفراده .<sup>(٥)</sup>

وايضا ففي المنع من الجميع احتياط من الوقوع في المنهى عنه .<sup>(٦)</sup>  
ثم اننا وجدنا ان اهل اللغة يريدون بالمنهى المأمور فنهما جميعا  
فيقولون لا تطع زيدا او عمرا ومرادهم لا تطعهما .<sup>(٧)</sup>

- 
- ( ١ ) الاحكام للامدى ( ١٠٦ : ١ ) .  
( ٢ ) العدة ( ١ : ٣٣١ ) ، الواضح ( ص ٣٧ ) .  
( ٣ ) الانساب ( ٢٤٠ ) .  
( ٤ ) الاحكام للامدى ( ١٠٦ : ١ ) ، العدة ( ١ : ٣٣١ ) ، الواضح ( ص ٣٨ ) .  
( ٥ ) العدة ( ١ : ٣٣٢ ) ، الواضح ( ص ٣٨ ) .  
( ٦ ) العدة ( ١ : ٣٣٢ ) ، الواضح ( ص ٣٨ ) .  
( ٧ ) العدة ( ١ : ٣٣٢ ) ، الواضح ( ص ٣٨ ) .



### المناقشة والترجيح

- وقد اجاب الجمهور عن شبه المعتزلة بما يلي :
- ( ١ ) استدلالهم بقوله تعالى " ولا تطع منهم آثما او كفورا <sup>(١)</sup> " لا يستقيم ولا حجة لهم في الآية لانه قد قامت دلالة على ان طاعة الاثم والكفور جميعا محظوران محرمان وكلامنا فيما لم تتم فيه دلالة على ان المراد النهي عنها جميعا <sup>(٢)</sup> .
- ( ٢ ) قولهم ما وجب تركه مع غيره وجب تركه بانفراده قول باطل لانفسه يجوز ان ينص الله تعالى الحظر بالجمع دون التفرقة كما سبق بيانه في تحريم الجمع بين الاختين وبين المرأة وعمتها وبين المرأة وشاقتها فيحرم الجمع ولا يعزم الافراد <sup>(٣)</sup> .
- ( ٣ ) قولهم بان في المنع منهما احتياطا .
- جوابه انه يلزم عليه اذا ذلك ايضا في الامر التخيري فيقال يلزم فعلهما احتياطا لانه ان فعل واحدا منهما لا يأمن من ترك واجب وهذا اللازم باطل لانه لا يجب فعل المخيرين جميعا <sup>(٤)</sup> .
- ( ٤ ) قولهم ان اهل اللغة يقولون لا تطع زيدا او عمرا ويريدون المنع من طاعتها قول غير مسلم ودعوى لا يرتفعان عليها <sup>(٥)</sup> وان صح لهم ذلك في موضع ما فبدلالة تدل من حال او قرينة <sup>(٦)</sup> .
- قلت : والذي اراه راجحا هو قول الجمهور .
- وقد رجح القرافي رأى المعتزلة مفرقا بين الامر والنهي في هذه المسألة فقال ( الفرق السابع والاربعون بين قاعدة المأمور به يصح مسع التخير وقاعدة المنهى عنه لا يصح مع التخير ) <sup>(٧)</sup> .

- 
- ( ١ ) الانساب ( ٢٤ ) .
- ( ٢ ) الاحكام للامدى ( ١ : ١٠٦ ) ، العدد ( ١ : ٣٣١ ) ، الواضح ( ص ٣٨ ) .
- ( ٣ ) العدد ( ١ : ٣٣٢ ) ، الواضح ( ص ٣٩ ) .
- ( ٤ ) العدد ( ١ : ٣٣١ - ٣٣٢ ) ، الواضح ( ص ٣٩ ) .
- ( ٥ ) العدد ( ١ : ٣٣١ ) ، الواضح ( ص ٤٠ ) .
- ( ٦ ) الواضح ( ص ٤٠ ) .
- ( ٧ ) الفروق ( ٢ : ٤ ) .

وقال : مع ان الشيخ سيف الدين - اى الامدى - فى الاحكام له  
الموضوع فى اصول الفقه حكى عن اصحابنا صحة النهى مع التخيير كالا مـ  
وعكس عن المعتزلة منعه والحق مع المعتزلة فى هذه المسألة دون اصحابنا<sup>(١)</sup> .  
قلت : ولكن تأملت كلام القرافى فوجدته قد خلط بين التخيير فى  
افراد المشترك وبين التخيير فى اشياء مختلفة منهى عنها .  
فهو حينما قال بأن الأمور به يصح مع التخيير والنهى عنـــــــــه  
لا يصح مع التخيير انما اراد بهذا المشترك وذلك انه قال :  
وسر الفرق بين هاتين القاعدتين ان الأمور به مع التخيير كخصال  
الكفارة يكون الامر فيه متعلقا بمفهوم احدها الذى هو قدر مشترك بينهما  
لصدقه على كل واحد منها فيكون المشترك متعلق الامر<sup>(٢)</sup> .  
ثم قال : واما النهى عن المشترك الذى هو مفهوم احدهـــــــــا  
فالقاعدة تقتضى ان النهى متى تعلق بمشترك حرمت افراده كلها فاذا حرم  
الله تعالى مفهوم الخنزير حرم كل خنزير او مفهوم المحر حرم كل محر<sup>(٣)</sup> .  
ومسألتنا هذه فى التخيير عن اشياء مختلفة لامن افراد المشترك ..  
والله اعلم ..

---

( ١ ) الفروق ( ٢ : ٨ ) .

( ٢ ) “ ( ٢ : ٤ ) .

( ٣ ) “ ( ٢ : ٥ ) .

### الخاصة

~~~~~

وفيما يلي النتائج التي توصلت اليها في هذا البحث :

- (١) ان موضوع النهي من المواضيع المهمة في علم اصول الفقه خاصة وفي علوم الشريعة عامة .
- (٢) ان النهي الذي تنبنى عليه الاحكام الشرعية انما هو النهي اللفظي وهو الذي عنيناه في بحثنا هذا .
واما النهي النفسي فلا تترتب عليه الاحكام .
- (٣) ان صيغة النهي الاصلية هي لا تفعل وما تصرف منها تثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا .
واما ماعداها من الصيغ فهي مؤولقها معنى .
- (٤) تنوع اساليب النهي في القرآن الكريم والسنة النبوية وذلك من تمام الاعجاز في تأدية المعنى المراد باساليب مختلفة .
- (٥) ان صيغة النهي المجردة عن قرينة موضوعة في الاصل للتحريم .
واما ماعدا ذلك من المحابى فهي معان مجازية لا يد فيها من قرينة .
- (٦) ان صيغة النهي المجردة عن قرينة تقتضي الدوام والاستمرار .
- (٨) ان صيغة النهي المجردة عن قرينة تقتضي الفور .
- (٨) ان انقسام النهي الى منهي عنه لعينه او لوصفه او لغيره هو مدار الخلاف في اقتضاء النهي الفساد .
- (٩) الحنابلة والظاهرية طردوا القول بالفساد في جميع حالات المنهي عنه .
- (١٠) الشافعية يقولون بالفساد في المنهي عنه لعينه ووصفه اما المنهي عنه لغيره فلا يقتضي الفساد وهو ما نراه راجعا .
- (١١) المالكية يقولون بالفساد في المنهي عنه لعينه ووصفه واختلف النقل عنهم في المنهي عنه لغيره .
والمروى عن مالك رضي الله عنه القول بفساده .

- (١٢) الاحتاف يقولون بالبطلان في المنهى عنه لعينه .
وبالفساد للوصف مع صحة الاصل في المنهى عنه لوجوه .
ومع عدم البطلان والفساد في المنهى عنه لغيره .
- (١٣) النهى عن الشيء يقتضى الامر بضده ان كان الضد واحدا
وبأحد الاضداد ان كان متعدد .
- (١٤) النهى على جهة التخيير لا يقتضى المنع من الفعلين او الافعال .
والله اعلم وصلى الله على رسوله محمد وعلى آله وصحبه وسلم . .

قائمة المراجع
~~~~~

- ( ١ ) اثر الاختلاف فى القواعد الاصولية فى اختلاف الفقهاء  
د . مصطفى سعيد الخن ( دكتوراه فى اصول الفقه من جامعة الازهر )  
مؤسسة الرسالة ( ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م ) .
- ( ٢ ) الاحكام فى اصول الاحكام  
( الامدى ) ابو الحسن سيف الدين على بن ابي على بن محمد ٦٣١ هـ  
حققه احد الافاضل ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .  
دار الاتحاد العربى للطباعة ، الناشر مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر  
والتوزيع القاهرة .
- ( ٣ ) الاحكام فى اصول الاحكام  
( ابن حزم ) ابو محمد على بن حزم الاندلسى الظاهرى ٤٦٥ هـ  
اشرف على طبعتها الاستاذ احمد شاكر  
الناشر زكريا على يوسف ، مطبعة العاصمى بالقاهرة .
- ( ٤ ) ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الاصول  
( الشوكانى ) محمد بن على بن محمد الشوكانى ١٢٥٠ هـ  
الطبعة الاولى ، شركة مكتبة احمد بن سعد بن نيهان - سورابايا  
اندونيسيا - الناشر دار الفكر ببيروت .
- ( ٥ ) الاستيعاب فى اسماء الاصحاب ( بهامش الاصابة )  
( ابن عبد البر ) ابو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر النمرى  
القرطبى المالكي  
مطبعة مصطفى محمد ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر ١٣٥٨ هـ / ١٩٣٩ م
- ( ٦ ) الاصابة فى تمييز الصحابة  
( ابن حجر ) احمد بن على بن محمد بن حجر العسقلانى  
مطبعة مصطفى محمد ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر ١٣٥٨ هـ / ١٩٣٩ م .

( ٧ ) اصول الشاشي

( الشاشي ) ابو يعقوب اسحاق بن ابراهيم الشاشي الحنفى ٣٢٥ هـ  
تصحيح وتنقيح مولانا محمد اسحاق مالك  
مكتبة الرحيمية الواقعة بدويوند - الهند .

( ٨ ) اصول السرخسى

( السرخسى ) ابو بكر محمد بن احمد بن ابي سهل السرخسى ٤٩٠ هـ  
تحقيق ابو الوفا الافغانى  
عنيت بنشره لجنة احياء المعارف النعمانية بحيدر اباد الدكن بالهند  
دار المصرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .

( ٩ ) اصول الفقه

( البرى ) زكريا البرى  
دار النهضة العربية ١٣٩١ هـ - القاهرة .

( ١٠ ) اصول الفقه

( ابو العنين ) بدران ابو العنين بدران ( معاصر )  
مطبعة اسكندرية ١٣٩٣ هـ .

( ١١ ) اصول الفقه

( حسان ) د . حسين حامد حسان ( معاصر )  
دار النهضة العربية بالقاهرة .

( ١٢ ) اصول الفقه

( ابو النور ) محمد ابو النور زهير ( معاصر )  
دار الاتحاد العربى للطباعة لصاحبها محمد عبد الرزاق - مصر .

( ١٣ ) اصول الفقه

( ابو زهرة ) محمد ابو زهرة  
دار الثقافة العربية للطباعة - مابدين .  
ملتزم الطبع والنشر دار الفكر العربى .

( ١٤ ) اصول الفقه

( الخضرى ) الشيخ محمد الخضرى بك

الطبعة السادسة ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .

المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، دار الاتحاد العربى للطباعة .

( ١٥ ) الاعلام

( الزركلى ) خير الدين الزركلى

الطبعة الثالثة .

( ١٦ ) الامر فى نصوص التشريع الاسلامى ودلالته فى الاحكام

( مذكور ) محمد سلام مذكور ( معاصر )

دار النهضة العربية ، المطبعة العالمية بالقاهرة ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .

( ١٧ ) الام

( الشافعى ) الامام ابو عبد الله محمد بن ادريس الشافعى ٢٠٤ هـ

اشرف على طبعه وياشر تصحيحه محمد زهرى النجار من علماء الاثر .

دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية

١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .

( ١٨ ) الايات البينات ( حاشية على شرح جمع الجوامع )

( العبادى ) شهاب الدين احمد بن قاسم العبادى الشافعى ٩٤٤ هـ

دار الطباعة ١٢٨٩ هـ .

( ١٩ ) ايضاح المكنون

( البخدادى ) اسماعيل باشا بن محمد امين البخدادى

المطبعة الاسلامية بطهران ، الطبعة الثالثة ١٣٨٧ هـ .

( ٢٠ ) البداية والنهاية فى التاريخ

( ابن كثير ) عماد الدين ابوالفداء اسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقى ٧٧٤ هـ

الطبعة الاولى ١٣٥١ هـ / ١٩٣٣ م - مطبعة السعدية بمصر .

( ٢١ ) البرهان

( الجوينى ) عبد الملك بن ابي محمد عبد الله بن يوسف الجوينى ٤٧٨ هـ

المشهور بامام الحرمين

صورة ميكروفيلم مأخوذة عن نسخة مخطوطة موجودة بمكتبة دار الكتب

المصرية بالقاهرة .

- (٢٢) تاج المروس من جواهر القاموس  
(الزبيدي) الامام السيد محمد مرتضى الزبيدي الحسيني الواسطي
- (٢٣) التحرير في اصول الفقه الجامع بين اصطلاحى الحنفية والشافعية  
(ابن الهمام) كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد  
الشهير بابن الهمام الحنفى ٨٦١هـ  
مطبعة مصطفى البابى الحلبي واولاده بمصر ١٣٥١هـ .
- (٢٤) تحقيق المراد في ان النهى يقتضى الفساد  
(العلائي) الحافظ صلاح الدين خليل بن كيكليدي العلائي ٦٧١هـ  
تحقيق ابراهيم محمد السلقيني (دكتوراه في اصول الفقه من جامعة  
الازهر) .  
مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، مطبعة زيد بن ثابت .  
ينشر لأول مرة ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م .
- (٢٥) تذكرة الحفاظ  
(الذهبي) شمس الدين محمد بن احمد الذهبي ٧٤٨هـ  
صحح عن النسخة القديمة المحفوظة في مكتبة الحرم المكي ١٣٧٤هـ .  
دار احياء التراث العربي .
- (٢٦) تفسير التنقيح في الاصول  
(ابن كمال باشا) شمس الدين احمد بن سليمان بن كمال باشا  
طبعة عثمانية - استانبول ١٣٠٨هـ .  
جمال افندي .
- (٢٧) تفسير الجلالين  
(المحلى) جلال الدين محمد بن احمد المحلى  
السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي  
مطبوع مع القرآن الكريم ، المكتبة الشعبية .
- (٢٨) تفسير القرآن العظيم  
(ابن كثير) اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي ٧٧٤هـ  
الطبعة الرابعة ١٣٧٥هـ - مطبعة الاستانة بالقاهرة .



- (٢٩) التقرير والتعبير شرح التحرير  
(ابن امير الحاج ) شمس الدين محمد بن محمد بن الحسن ٨٧٩هـ  
الطبعة الاولى ، المطبعة الاميرية الكبرى ببغداد ١٣١٦هـ .
- (٣٠) تقريرات الشربيني على شرح الجلال المصطفى على جمع الجوامع  
(بها مش حاشية العطار)  
(الشربيني ) عبدالرحمن الشربيني ١٣٢٦هـ  
مطبعة مصطفى محمد صاحب المكتبة التجارية الكبرى بمصر .
- (٣١) تقريب التهذيب  
(ابن حجر) احمد بن علي بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ  
تحقيق وتعليق عبد الوهاب عبد اللطيف  
مطابع دار الكتاب العربي بمصر - الناشر محمد سلطان النمنكاني  
صاحب المكتبة العلمية بالمدينة المنورة .
- (٣٢) التلويح على التوضيح  
(التفتازاني ) سعد الدين التفتازاني ٧٩١هـ  
الطبعة الاولى بالمطبعة الخيرية لملكها السيد عمر حسين الخشاب  
١٣٢٢هـ .
- (٣٣) التمهيد في اصول الفقه  
(ابو الخطاب) محفوظ بن احمد بن الحسن بن احمد الكلوذاني ٥١٠هـ  
ميكروفيلم مصور عن دار الكتب الظاهرية .
- (٣٤) التمهيد فعي تخريج الفروع على الاصول  
(الاسنوي ) جمال الدين عبدالرحيم بن الحسن الاسنوي ٧٧٢هـ  
الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ طبع في مكتبة دار الاشاعت الاسلامية .  
الناشر مكتبة النهضة العربية بمكة المكرمة .
- (٣٥) تنقيح الفصول في اختصار المحصول  
(القرافي ) شهاب الدين ابو العباس احمد بن ادريس القرافي ٦٨٤هـ  
حققه عبدالرؤف سعد - الطبعة الاولى ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م .  
منشورات مكتبة الكليات الزهرية ودار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .  
مطبوع مع شرحه .

## (٣٦) التنقيح

التوضيح شرح التنقيح

(صدر الشريعة) كلاهما للامام صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود ٧٤٧ هـ  
الطبعة الاولى بالمطبعة الخيرية لمالكها عمر حسين الخشاب ٣٢٢ هـ .

## (٣٧) تهذيب التهذيب

(ابن حجر) احمد بن على بن حجر العسقلاني ٨٥٢ هـ

الطبعة الاولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر اباد الدكن  
بالهند ٣٢٦ هـ .

## (٣٨) تيسير التحرير شرح كتاب التحرير

(امير بادشاه) محمد امين المصروف بامير بادشاه

مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر ٣٥٠ هـ .

## (٣٩) الجامع الصحيح (سنن الترمذى)

(الترمذى) محمد بن عيسى الترمذى ٢٧٩ هـ .

الطبعة الاولى ٣٥٠ هـ . المطبعة المصرية بالازهر، نفقة عبدا لواحد  
محمد التازى، مطبوع مع شرح ابن العربي .

## (٤٠) الجامع لاحكام القرآن

(القرطبي) ابي عبدالله محمد بن احمد الانصارى القرطبي

الطبعة الثالثة - من طبعة دار الكتب المصرية - دار الكاتب العربى

للطباعة والنشر ٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .

## (٤١) جامع البيان عن تأويل آى القرآن

(الطبرى) ابو جعفر محمد بن جرير الطبرى ٣١١ هـ

الطبعة الثانية ٣٧٣ هـ / ١٩٥٤ م .

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر .

## (٤٢) جمع الجوامع

(ابن السكيت) تاج الدين ود الوهاب بن السكيت ٧٧١ هـ

مطبعة مصطفى محمد صاحب المكتبة التجارية الكبرى بمصر .

مطبوع مع شرح المعلى وحاشية العطار .

- (٤٣) حاشية البناني على شرح الجلال المحلي لجمع الجوامع  
(البناني) عبدالرحمن بن جاز الله البناني المخرقي ١١٩٧هـ  
مطبعة دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه .  
(مطبوع مع شرح المحلي على جمع الجوامع وتقريرات الشرييني .  
(٤٤) حاشية السعد على ابن الحاجب  
(التفتازاني) سعد الدين التفتازاني ٧٩١هـ  
مراجعة وتصحيح شعبان محمد اسماعيل من علماء الأزهر .  
الناشر مكتبة الكليات الأزهرية، مطبعة الفجالة الجديدة ٣٩٣هـ /  
١٩٧٣ م .  
(٤٥) حاشية الرهاوي على المنار  
(الرهاوي) يميني الرهاوي المصري  
مطبعة عثمانية ١٣١٥هـ درسمات .  
مطبوع مع المنار وشرحه ومعايشه .  
(٤٦) حاشية عبد الحكيم على التوضيح  
(عبد الحكيم) عبد الحكيم بن شمس الدين السيالكوتي ١٠٦٧هـ  
الطبعة الاولى بالمطبعة الخيرية لمالكها عمر حسين الخشاب ١٣٢٢هـ .  
(٤٧) حاشية المطار على جمع الجوامع  
(المطار) حسن بن محمد المطار الشافعي ١٢٥٠هـ  
مطبعة مصطفى محمد صاحب المكتبة التجارية الكبرى بمصر .  
(٤٨) حاشية الفاضل الازميري على مرآة الاصول  
(الازميري) سليمان بن عبد الله الازميري ١٠٢٠هـ  
مطبعة الحاج محرم افندي البوسنوي (عثماني) ١٣٠٢هـ .  
(٤٩) حاشية الفناري على التوضيح  
(الفناري) محمد بن حمزة الفناري ٨٣٤هـ  
الطبعة الاولى بالمطبعة الخيرية لمالكها عمر حسين الخشاب ١٣٢٢هـ .

- (٥٠) حجة الله البالغة  
(الدهلوى) شاه ولي الله بن عبدالرحيم الدهلوى ١١٧٦ هـ  
عقده وراجعها السيد سابق، طبع ونشر دار الكتب الحديثة بالقاهرة.
- (٥١) الدرر الكامنة فى اعيان المائة الثامنة  
(ابن حجر) شهاب الدين احمد بن على بن حجر الحسقلانى ٨٥٢ هـ  
تحقيق محمد سيد جاد الحق من علماء الازهر الشريف .  
الطبعة الثانية ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٦ م مطبعة المدنى بالقاهرة - الناشر  
دار الكتب الحديثة - عابدين .
- (٥٢) ذيل تذكرة الحفاظ  
(الحسينى) ابو المحاسن الحسينى الدمشقى  
دار احياء التراث العربى .
- (٥٣) الرسالة  
(الشافعى) محمد بن ادريس الشافعى ٢٠٤ هـ  
تحقيق وشرح احمد محمد شاكر ١٣٠٩ هـ .
- (٥٤) رفع الظلام عن الائمة الاعلام  
(ابن تيمية) شيخ الاسلام احمد بن عبدالحليم الحرانى ٧٢٨ هـ  
الطبعة الخامسة، طبع مؤسسة مكة للطباعة والاعلام .
- (٥٥) روضة الناظر وجنة المناظر  
(ابن قدامة) موفق الدين عبدالله بن احمد بن قدامة المقدسى ٦٢٠ هـ  
المطبعة السلفية ومكتبتها ١٣٧٨ هـ .
- (٥٦) سلم الوصول لشرح نهاية السؤل  
(المطيعى) محمد بخيت المطيعى ١٣٥٤ هـ .  
عنيت بنشره جمعية نشر الكتب المعوية بالقاهرة ١٣٤٣ هـ .  
المطبعة السلفية ومكتبتها .
- (٥٧) سنن ابى داود  
(ابو داود) سليمان بن الاشعث بن اسحاق الازن والسجستانى ٢٧٥ هـ  
تحقيق محمد محمى الدين عبد الحميد - الطبعة الثانية ١٣٦٩ هـ .  
المكتبة التجارية الكبرى، مصطفى محمد - مطبعة السحابة .

( ٥٨ ) سنن ابن ماجه

( ابن ماجه ) محمد بن يزيد ابى عبدالله بن ماجه القزوينى ٢٥٧ هـ  
 خدمة محمد فؤاد عبد الباقي ١٣٧٢ هـ .  
 دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبي وشركاه .

( ٥٩ ) سنن الدارمى

( الدارمى ) عبدالله بن عبدالرحمن الدارمى ٢٥٥ هـ  
 طبع عام ١٣٤٩ هـ المطبعة الحديثة بدمشق  
 طبع بحناية محمد احمد دهمان .

( ٦٠ ) شذرات الذهب فى اخبار من ذهب

( ابن العماد ) ابو الفلاح عبد الحى بن العماد الحنبلى ١٠٨٩ هـ  
 المكتب التجارى للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان .

( ٦١ ) شرح تنقيح الفصول فى اغتصار المحصول فى الاصول

( القرافى ) شهاب الدين ابو الحباس احمد بن ادريس القرافى ٦٨٤ هـ  
 عققه عبدالرؤف سعد - الطبعة الاولى ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .  
 منشورات مكتبة الكليات الأزهرية ودار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

( ٦٢ ) شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع لابن السبكي

( المحلى ) جلال الدين محمد بن احمد بن محمد بن ابراهيم الشافعى  
 مطبعة مصطفى محمد صاحب المكتبة التجارية الكبرى بمصر .  
 مطبوع مع حاشية الخطار .

( ٦٣ ) شرح الزرقانى على موطأ الامام مالك

( الزرقانى ) محمد بن عبد الباقي الزرقانى ١٢٢٢ هـ  
 تصحيح نخبة من علماء الأزهر .

ملتزم الطبع والنشر عبد الحميد احمد عتقى - مصر .

( ٦٤ ) شرح الطوفى على مختصر الروضة

( الطوفى ) نجم الدين سليمان بن عبد القوى الطوفى المصرى الحنبلى ٧١٦ هـ  
 مخطوط بمكتبة الحرم المكى بمكة المكرمة .

- (٦٥) شرح المضد على ابن الحاجب  
(المضد) القاضي عضد الملة والدين الايجي ٥٧٥٦هـ.  
مراجعة وتصحيح شعبان محمد اسماعيل من علماء الأزهر .  
الناشر مكتبة الكليات الأزهرية ٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .
- (٦٦) شرح العقيدة الطحاوية  
(الطحاوي) ابو جعفر احمد بن محمد الأزدي الطحاوي ٣٢١ هـ  
الطبعة الثالثة، منشورات المكتب الاسلامي بدمشق .
- (٦٧) شرح الكوكب المنير  
(الفتوحى) محمد بن احمد بن عبد العزيز الفتوحى ٩٧٢ هـ  
تحقيق محمد حامد الفقى - الطبعة الاولى - مطبعة السنة المحمدية  
بالقاهرة ٣٩٢ هـ .
- (٦٨) شرح المنار  
(ابن ملك) عز الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز بن الملك ٨٥٥ هـ  
مطبعة عثمانية ١٣١٥ هـ، دار سماعات (مطبوع مع متن المنار وحواشيه) .
- (٦٩) شرح النووى على صحيح مسلم  
(النووى) ابو زكريا يحيى بن شرف النووى ٧٧٦ هـ  
الطبعة الاولى بالمطبعة المصرية بالأزهر ٣٤٩ هـ .
- (٧٠) الصماح  
(الجوهري) اسماعيل بن عماد الجوهري  
تحقيق احمد عبد الخفور عطار - مطابع دار الكتاب العربى بمصر ٣٧٧ هـ .
- (٧١) صحيح البخارى (مطبوع مع فتح البارى)  
(البخارى) ابو عبد الله محمد بن اسماعيل البخارى ٢٥٦ هـ  
خدمة محمد فؤاد عبد الباقي، اشراف واخراج محب الدين الخطيب .  
المطبعة السلفية ومكتبتها .

(٧٢) صحيح مسلم

(مسلم) ابو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ٢٦١هـ  
خدمة محمد فؤاد عبد الباقي - الطبعة الاولى ٣٧٤هـ / ١٩٥٥ م  
دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

(٧٣) الضوء اللامع في اعيان القرن التاسع

(السعداوي) شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي  
مكتبة القدسي، القاهرة ٣٥٤هـ .

(٧٤) طبقات الحنابلة

(ابن ابي يعلى) ابو الحسين محمد بن ابي يعلى  
وقف على طبعه وصححه محمد حامد الفقى - مطبعة السنة المحمدية بمصر .

(٧٥) الهدى في اصول الفقه

(ابو يعلى) محمد بن الحسين الفراء الحنبلي ٤٥٨هـ  
رسالة دكتوراه بجامعة الازهر كلية الشريعة والقانون .  
تحقيق ودراسة احمد على سير مباركى .  
مطبوع على الاستنسل ٣٩٧هـ / ١٩٧٧ م .

(٧٦) علم اصول الفقه وخاصة تاريخ التشريع الاسلامي  
(خلاف) عبد الوهاب خلاف

مطبعة النصر، الطبعة الثالثة ٣٦٦هـ .

(٧٧) فتح الباري بشرح صحيح البخاري

(ابن حجر) احمد بن على بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ  
خدمة محمد فؤاد عبد الباقي، اشراف واخراج معبد الدين الخطيب .  
المطبعة السلفية ومكتبتها .

(٧٨) فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير

محمد بن على بن محمد الشوكاني ٢٥هـ  
الطبعة الثانية ٣٨٣هـ / ١٩٦٤ م .

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر .

- (٧٩) الفتح المبين في طبقات الاصوليين  
(المراغي) عبدالله مصطفى المراغي  
الطبعة الثانية ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .  
الناشر محمد امين دمج وشركاه - بيروت - لبنان .
- (٨٠) الفرق  
(القرافي) شهاب الدين ابو العباس احمد بن ادريس القرافي ٦٨٤هـ  
دار المصرف للطباعة والنشر - بيروت - لبنان .
- (٨١) فصول البدائع في اصول الشرائع  
(الفناري) محمد بن حمزة بن محمد الفناري ٨٣٤هـ  
طبع مطبعة يحيى افندي ١٢٨٩هـ .
- (٨٢) الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي  
(الثعالبي) محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الفاسي ١٣٧٦هـ  
تفريغ وتعليق عبدالعزيز بن عبدالفتاح القاري  
الطبعة الاولى ١٣٩٦هـ - الناشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة .
- (٨٣) فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت في اصول الفقه  
(الانصاري) عبدالعلي محمد بن نظام الدين الانصاري  
الطبعة الاولى - المطبعة الاميرية ببولاقي مصر ١٣٢٢هـ .  
مطبوع مع المستصفي للفرزالي .
- (٨٤) القاموس المحيط  
(الفيروز ابادي) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي ٨١٧هـ  
المكتبة التجارية الكبرى لصاحبها مصطفى محمد بمصر - مؤسسة  
فن الطباعة .
- (٨٥) القواعد والفوائد الاصولية وما يتعلق بها من الاحكام الفرعية  
(ابن اللحام) علاء الدين علي بن عباس اليعلبي الحنبلي المعروف  
بابن اللحام ٨٠٣هـ  
تحقيق وتصحيح محمد حامد الفقي  
مطبعة السنة المحمدية - القاهرة ١٣٧٥هـ / ١٩٥٦م .



## (٨٦) الكاشف

(الذهبي) شمس الدين محمد بن احمد الذهبي ٧٤٨هـ  
تحقيق وتعليق عزت على عيد عطية وموسى محمد على الحوشى  
دار النصر للطباعة بالقاهرة - الطبعة الاولى ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م .

(٨٧) الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل  
( الزمخشري ) ابو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي  
شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده بصر .  
الطبعة الاخيرة ١٣٨٥هـ / ١٩٦٩م .

(٨٨) كشف الظنون عن اسامى الكتب والفنون  
( حاجى خليفة ) مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجى خليفة ويكتاتب  
جلبي ١٠٦٧هـ

المطبعة الاسلامية بطهران - الطبعة الثالثة ١٣٨٧هـ .  
(٨٩) كشف الاسرار عن اصول البزدوى

(البخارى) علاء الدين عبد العزيز بن احمد البخارى ٧٣٠هـ  
دار الكتاب العربى - بيروت - لبنان .  
طبعة جديدة بالافست ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .

## (٩٠) لسان العرب

(ابن منظور) ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ٧١١هـ  
اعداد وتصنيف يوسف خياط ونعيم مرعشلى .  
دار لسان العرب - بيروت - لبنان .

## (٩١) اللصع

(الشيرازى) ابو اسحاق ابراهيم بن على بن يوسف الشيرازى ٤٧٦هـ  
مطبعة حجازى - القاهرة ١٣٧٠هـ .  
الناشر المكتبة العلمية بحكة .  
مطبوع مع شرحه نزهة المشتاق .

- (٩٢) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية  
(ابن تيمية) احمد بن عبد الحليم الحراني ٧٢٨ هـ  
جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي  
وساعده ابنه محمد  
الطبعة الاولى ١٣٨٢ هـ - مطابع الرياض .
- (٩٣) المحصول  
(الرازي) فخر الدين ابو عبد الله محمد بن عمرو بن الحسين الرازي ٦٠٦ هـ  
مخطوط بالا حنفية بحلب .
- (٩٤) مختصر المنتهى الاصولي  
(ابن الحاجب) عثمان بن عمر بن ابي بكر ابن الحاجب المالكي ٦٤٦ هـ  
مراجعة وتصحيح شعبان محمد اسماعيل من علماء الأزهر .  
الناشر مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .  
مطبوع مع شرحه وحواشيه .
- (٩٥) مختصر التحرير في اصول فقه السادة الحنابلة  
(الفتوحى) محمد بن احمد بن عبد العزيز الفتوحى ٩٧٢ هـ  
الطبعة الاولى ، مطبعة مصطفى البابى الحلبي بمصر ١٣٦٧ هـ .
- (٩٦) المدخل الى مذهب الامام احمد بن حنبل  
(ابن بدران) عبد القادر بن احمد بن مصطفى المعروف بابن  
بدران الدمشقي ١٣٠٨ هـ  
قام بتصحيحه ونشره جماعة من العلماء باشراف ادارة المطابع  
الحنبلية بمصر .
- (٩٧) المدونة الكبرى لامام دار الهجرة مالك بن انس  
(الاصحى) مالك بن انس ١٧٩ هـ  
رواية الامام سحنون بن سعيد عن الامام عبد الرحمن بن القاسم  
الطبعة الاولى - الناشر محمد الساسي الصخري - مطبعة  
السعادة - مصر ١٣٢٣ هـ .

- ( ٩٨ ) مرقاة الوصول
- ( ٩٩ ) مرآة الاصول في شرح مرقاة الوصول  
( مثلا خسرو ) محمد بن قراموز ٨٨٥ هـ  
المطبعة العثمانية ٣١٧ هـ - استانبول .
- ( ١٠٠ ) المستصفي من علم الاصول  
( الفزالي ) حجة الاسلام ابي حامد محمد بن محمد الفزالي ٥٠٥ هـ  
مطبعة مصطفى محمد صاحب المكتبة التجارية الكبرى بمصر .  
الطبعة الاولى ٣٥٦ هـ / ٩٣٧ م .
- ( ١٠١ ) مسلم الثبوت في اصول الفقه  
( ابن عبد الشكور ) محب الله بن عبد الشكور البهاري ١١٩ هـ  
الطبعة الاولى بالمطبعة الاميرية ببولاق مصر ٣٢٢ هـ .  
مطبوع مع المستصفي للفزالي .
- ( ١٠٢ ) المسودة في اصول الفقه  
( آل تيمية ) المجد والشهاب والحفيد ثقي الدين  
تحقيق وضبط وتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد  
مطبعة المدني - القاهرة .
- ( ١٠٣ ) مشارق الانوار على صحاح الاثار  
( اليحصبي ) ابو الفضل عياض بن موسى اليحصبي المالكي  
طبع ونشر المكتبة الحتيقة ودار التراث .
- ( ١٠٤ ) المطول على التلخيص  
الخطيب الدمشقي  
مطبعة احمد كامل ، طبعة عثمانية ٣٣٠ هـ .
- ( ١٠٥ ) المعتمد في اصول الفقه  
( البصري ) ابو الحسين محمد بن علي البصري المحتزلي ٤٣٦ هـ  
اعتنى بتهديه وتحقيقه محمد حميد الله - بتمان محمد بكر وحسن  
حنفي - المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية بدمشق .  
٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م .

- ( ١٠٦ ) معجم مقاييس اللغة  
 ( ابن فارس ) ابو الحسين احمد بن فارس بن زكريا ٣٩٥ هـ  
 تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون  
 شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .  
 الطبعة الثانية ٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م .
- ( ١٠٧ ) معجم المؤلفين  
 ( كحالة ) عمر رضا كحالة  
 الناشر مكتبة المثنى بيروت ، دار احياء التراث العربى بيروت .
- ( ١٠٨ ) مفتاح الاصول ( حاشية على مرآة الاصول )  
 ( الانطاكي ) عبد الرزاق بن مصطفى الانطاكي  
 طبعة عثمانية ، دار الطباعة العامة ١٢٨٩ هـ .
- ( ١٠٩ ) المفردات فى غريب القرآن  
 ( الراغب الاصفهاني ) ابو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب  
 الاصفهاني  
 تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني  
 شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .  
 الطبعة الاخيرة ١٣٨١ هـ / ١٩٦١ م .  
 توزيع دار الباز للنشر والتوزيع بمكة المكرمة .
- ( ١١٠ ) منار الانوار فى اصول الفقه  
 ( النسفى ) ابو البركات عبد الله بن احمد حافظ الدين النسفى ٧١٠ هـ  
 مطبعة عثمانية ١٣١٠ هـ - در سعادت ( مطبوع مع الشرح والحواشى ) .
- ( ١١١ ) مناهج العقول شرح منهاج الوصول ( شرح البدخشى )  
 ( البدخشى ) محمد بن الحسن البدخشى  
 مطبعة محمد على صبيح وأولاده بالازهر ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .  
 مطبوع مع شرح الاسنوى .
- ( ١١٢ ) المنعول من تعليقات الاصول  
 ( الخزالي ) ابو حامد محمد بن محمد الخزالي ٥٠٥ هـ  
 حققه وعلق عليه محمد حسن شيتو - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

- ( ١١٣ ) منهاج الوصول في علم الاصول  
( البيضاوى ) عبد الله بن عمرو البيضاوى ١٢٨٥ هـ  
مطبعة محمد على صبيح واولاده بالازهر بمصر ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .  
مطبوع مع شرحى السنوى والبدغشى .
- ( ١١٤ ) المذهب في فقه مذهب الامام الشافعى  
( الشيرازى ) ابواسحاق ابراهيم بن على بن يوسف الشيرازى ٤٧٦ هـ  
طبع بمطبعة عيسى البابى الحلبي وشركاه بمصر .
- ( ١١٥ ) الموافقات في اصول الاحكام  
( الشاطبى ) ابواسحاق ابراهيم بن موسى اللخمي الشاطبى ٧٩٠ هـ  
تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - مطبعة المدنى بالقاهرة .  
الناشر مكتبة ومطبعة محمد على صبيح واولاده بمصر .
- ( ١١٦ ) مواهب الفتاح شرح تلخيص المفتاح  
( ابن يعقوب ) المغربى  
المطبعة الاميرية ببولاى - الطبعة الاولى ١٣١٧ هـ .
- ( ١١٧ ) الموطأ  
( الاصبهى ) مالك بن انس رضى الله عنه ١٢٩ هـ  
خدمة محمد فؤاد عبد الباقي ١٣٧٠ هـ / ١٩٥٩ م .  
دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبي وشركاه .
- ( ١١٨ ) نزهة المشتاق شرح اللمع  
( امان ) محمد يحيى بن الشيخ امان  
مطبعة عجازى بالقاهرة ١٣٧٠ هـ . الناشر المكتبة العلمية بمكة .
- ( ١١٩ ) نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر  
( ابن بدران ) عبد القادر احمد مصطفى بدران ١٣٠٨ هـ  
المطبعة السلفية بمصر لصاحبها محب الدين الخطيب ١٣٤٢ هـ .
- ( ١٢٠ ) نظرية التكليف ( آراء القاضى عبد الجبار الكلامية )  
الدكتور عبد الكريم عثمان  
مؤسسة الرسالة - بيروت ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .

- (١٢١) نهاية السؤل شرح منهاج الوصول (شرح الاسنوى)  
(الاسنوى) الامام جمال الدين عبدالرحيم ٥٢٢٢هـ.  
مطبعة محمد علي صبيح واولاده بصرى ٣٨٩هـ / ١٩٦٩م .  
مطبوع مع شرح البدخشى .
- (١٢٢) النهاية فى غريب الحديث والاشر  
(ابن الاثير) الامام ابو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد  
الجزرى ٦٣٠هـ  
تحقيق طاهر احمد الزاوى ومحمود محمد الطناحى  
الطبعة الاولى ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م .  
دار احياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبي وشركاه .
- (١٢٣) الواضح فى اصول الفقه  
(البغدادى) ابو الوفا على بن عقيل بن محمد البغدادى ٥١٣هـ  
ميكروفيلم مصور عن دار الكتب الظاهرية .
- (١٢٤) وفيات الاعيان  
(ابن خلكان) شمس الدين احمد بن محمد بن ابي بكر ٦٨١هـ
- (١٢٥) هدية العارفين  
(البغدادى) اسماعيل باشا  
المطبعة الاسلامية بطهران - الطبعة الثالثة ١٣٨٢هـ .

فهرس الاعلام

~~~~~

الصفحة

٦٦	(١) ابو بردة بن ابى موسى الاشعري
٢٥١	(٢) ابو المنهال
٢٨	(٣) ابن فارس ، احمد
٣١	(٤) القرافي ، احمد بن ادريس
٥٠	(٥) ابن برهان ، احمد بن على
٥٦	(٦) ابن تيمية ، احمد بن عبد الحليم
٨٩	(٧) ابن عنبيل ، احمد بن محمد
١٥٢	(٨) الاسفراييني ، احمد بن ابى طاهر
١٥٨	(٩) الجصاص ، احمد بن على
٢١٥	(١٠) القرطبي ، احمد بن عمر
٢١٧	(١١) القطايب ، احمد بن عثمان
٢١٨	(١٢) الرصاص ، احمد بن الحسن
٢٣٩	(١٣) ابو طالب ، احمد بن حميد
٢٢٦	(١٤) الشاشي ، اسحاق بن ابراهيم
٦٥	(١٥) اسامة بن زيد
٦٣	(١٦) ابن كثير ، اسماعيل بن عمر
٢٣٩	(١٧) الصبلي ، اسماعيل بن عيرون
٢٥٢	(١٨) البراء بن عازب
٢٥١	(١٩) بلال بن رباح
٨٢	(٢٠) جابر بن عبد الله
٧٨	(٢١) ابو ذر ، جندب بن جنادة
٢٥٣	(٢٢) عذيفة بن اليمان
٢٠	(٢٣) الخطار ، عس بن محمد
٢١٢	(٢٤) البصري ، الحسن بن على
٧٧	(٢٥) خالد بن الوليد

١٩٨	(٢٦) العلائي ، خليل بن كيكدي
٢٥٢	(٢٧) غنساء بنت خدام
١٠٢	(٢٨) ابن خديج ، رافع
١٨٠	(٢٩) رشيد الثقفي
٢٥٢	(٣٠) زيد بن ارقم
٣٩	(٣١) ابو طلحة ، زيد بن سهل
١٠٩	(٣٢) زيد بن عارضة
١٠٩	(٣٣) زينب بنت جعش
٧٧	(٣٤) سالم بن عبد الله
١٦	(٣٥) التفازاني ، سعد الدين
٣٠	(٣٦) ابن جبير ، سعيد
٥١	(٣٧) الطوفي ، سليمان بن عبد القوي
٢١٤	(٣٨) الباجي ، سليمان بن خلف
٢٢٦	(٣٩) الازميري ، سليمان بن عبد الله
٦٦	(٤٠) صفية بنت حيي
١٨٠	(٤١) طليحة الاسدي
٢٥٤	(٤٢) عبادة بن الصامت
٥٠	(٤٣) القاضي ، عبد الجبار الهمداني
٤٩	(٤٤) ابو هاشم ، عبد السلام بن محمد
٣٣	(٤٥) ابن الصباغ ، عبد السيد بن محمد
٢٥	(٤٦) العضد ، عبد الرحمن
٦٥	(٤٧) ابو هريرة ، عبد الرحمن بن صخر
٦٨	(٤٨) ابن ابي بكر الصديق ، عبد الرحمن
١٦٤	(٤٩) الاسنوي ، عبد الرحيم جمال الدين
٢١٥	(٥٠) القهيري ، عبد الرحيم بن عبد الكريم
١٦	(٥١) البخاري ، عبد العزيز
١٧٥	(٥٢) العزيز بن عبد السلام ، عبد العزيز
٥١	(٥٣) ابن بدران ، عبد القادر

الصفحة

٦	(٥٤) البيضاوى ، عبد الله بن عمرو
٩	(٥٥) النسفى ، عبد الله بن احمد
٧٠	(٥٦) ابن عباس ، عبد الله
١٠٣	(٥٧) ابن ابى اوفى ، عبد الله
١٨٢	(٥٨) ابن ابى بكر ، عبد الله الانصارى
٢٢١	(٥٩) ابن قدامة ، عبد الله بن احمد
٢٢٦	(٦٠) صدر الشريعة ، عبد الله بن مسعود
٢٨٤	(٦١) الدبوسى ، عبد الله بن عمر
٢١٢	(٦٢) الكرخى ، عبد الله بن الحسن
٣٠	(٦٣) ابن جريج ، عبد الملك
٢١١	(٦٤) الجوينى ، عبد الملك بن ابى محمد
٢٤٦	(٦٥) ابن عقيب ، عبد الملك
١٠	(٦٦) ابن السبكي ، عبد الوهاب
٦	(٦٧) ابن الحاجب ، عثمان بن عمر
٣٠٥	(٦٨) ابن الصلاح ، عثمان بن عبد الرحمن
٣٠	(٦٩) عكرمة مولى ابن عباس
٥	(٧٠) الامدى ، على بن ابى على سيف الدين
٨	(٧١) البزدوى ، على بن محمد
٣٥	(٧٢) الاشعرى ، على بن اسماعيل ابو الحسن
٦٤	(٧٣) ابن عقيل ، على بن عقيل
٦٥	(٧٤) زين العابدين ، على بن الحسين
٩٠	(٧٥) ابن حزم ، على بن احمد
٢٠٧	(٧٦) المرداوى ، على بن سليمان
٢٠٨	(٧٧) ابن اللحام ، على بن محمد
٢١٤	(٧٨) الماوردى ، على بن محمد
١٨٢	(٧٩) عمرة بنت عبد الرحمن
٢١٢	(٨٠) ابن ابان ، عيسى البغدادى

الصفحة

٢٧	(٨١) الا غطل ، غياث بن غوث
٦٩	(٨٢) فاطمة بنت ابي حبيش
٢١٨	(٨٣) مالك بن انس
١١	(٨٤) ابن عبد الشكور ، محب الله بن عبد الشكور
٤	(٨٥) الغزالي ، محمد
٧	(٨٦) القاضي ابو يعلى ، محمد بن الحسين
٨	(٨٧) السرغسي ، محمد بن احمد
٩	(٨٨) منلا غسرو ، محمد بن قراموز
٩	(٨٩) ابن الهمام ، محمد بن عبد الواحد
٢٠	(٩٠) المصلى ، محمد بن احمد
٢٥	(٩١) امير باد شاه ، محمد امين
٢٥	(٩٢) ابن امير الحاج ، محمد بن محمد
٤٩	(٩٣) الجبائي ، محمد بن عبد الوهاب
٨١	(٩٤) ابن جرير ، محمد بن جرير
٨٩	(٩٥) الشافعي ، محمد بن ادريس
١٦٣	(٩٦) الباقلاني ، محمد بن الطيب
١٨٤	(٩٧) بخيت ، محمد بخيت المطيعي
١٨٥	(٩٨) مدكور ، محمد سلام
٢٠٠	(٩٩) الفتوحى ، محمد بن احمد
٢١٣	(١٠٠) القفال ، محمد بن على
٢١٤	(١٠١) ابن فورك ، محمد بن الحسن
	(١٠٢) المازرى ، محمد بن على
٣١٥	(١٠٣) الجرجاني ، محمد بن يحيى
٢٨٥	(١٠٤) محمد بن الحسن
٣٠	(١٠٥) البطيين ، مسلم بن عمران
٦٦	(١٠٦) معاذ بن جيل

الصفحة

٢٥٥	(١٠٧) معمر بن عبد الله
٣٣	(١٠٨) السمعاني ، منصور بن محمد
١٢٧	(١٠٩) الخزالي بن سبرة
٢٨٦	(١١٠) ابو حنيفة ، النعمان بن ثابت
١٧	(١١١) الرهاوي ، يحيى بن قرايخا

فهرس الموضوعات
~~~~~

الصفحة

|    |                                            |
|----|--------------------------------------------|
|    | اهـدا.....                                 |
|    | شكر وتقدير.....                            |
| ٩  | المقدمة .....                              |
| ١  | التمهيد .....                              |
| ٢  | اولا : مكانة النهى فى علم اصول الفقه ..... |
| ٤  | ثانيا : مناهج الاوليين فى بحث النهى .....  |
| ٤  | ( ١ ) مبحث النهى عند المتكلمين .....       |
| ٤  | ( أ ) الفزالى .....                        |
| ٥  | ( ب ) الامدى .....                         |
| ٦  | ( ج ) البيضاوى .....                       |
| ٦  | ( د ) ابن الحاجب .....                     |
| ٧  | ( هـ ) القاضى ابويطلى .....                |
| ٧  | خلاصة منهج المتكلمين .....                 |
| ٨  | ( ٢ ) مبحث النهى عند الفقهاء .....         |
| ٨  | ( أ ) السرخسى .....                        |
| ٨  | ( ب ) الجزوى .....                         |
| ٩  | ( ج ) ملا خسرو .....                       |
| ١٠ | خلاصة منهج الفقهاء فى بحث النهى .....      |
| ١٠ | ( ٣ ) منهج الجمع بين الطريقتين .....       |
| ١٠ | ( أ ) ابن السبكى .....                     |
| ١٠ | ( ب ) ابن الهمام .....                     |
| ١١ | ( ج ) محب الله بن عبد الشكور .....         |
| ١٢ | خلاصة منهج الجمع بين الطريقتين .....       |

الصفحة

## الباب الاول

|    |                                                          |
|----|----------------------------------------------------------|
| ١٣ | في تعريف النهي وصيغه ومعانيه                             |
| ١٤ | الفصل الاول : تعريف النهي                                |
| ١٥ | المبحث الاول : تعريف النهي لغة                           |
| ١٦ | المبحث الثاني : تعريف النهي اصطلاحا                      |
| ١٦ | المسألة الاولى : تعاريف الاصوليين للنهي                  |
| ١٩ | المسألة الثانية : المقارنة بين التعاريف                  |
| ٢٣ | المسألة الثالثة : مناقشة القيود الواردة في التعاريف      |
| ٢٣ | اولا : مناقشة قيد ( لا تفعل ، او اطلاق القول والاقتضاء ) |
| ٢٨ | ثانيا : مناقشة قيد العلو والا ستعلاء وعدهما              |
| ٢٨ | الفرق بين العلو والا ستعلاء                              |
| ٢٩ | تعريف العلو                                              |
| ٣١ | تعريف الا ستعلاء                                         |
|    | الخلاف في اشتراط العلو والا ستعلاء او عدم                |
| ٣٣ | اشتراطهما                                                |
| ٣٣ | المذهب الاول : اشتراط العلو                              |
| ٣٤ | المذهب الثاني : اشتراط الا ستعلاء                        |
| ٣٥ | المذهب الثالث : عدم اشتراطهما                            |
| ٤٠ | مناقشة الادلة                                            |
| ٤٠ | اولا : مناقشة القائلين بعدم اشتراطهما                    |
| ٤٣ | ثانيا : مناقشة القائلين باشتراط العلو                    |
| ٤٥ | ثالثا : مناقشة القائلين باشتراط الا ستعلاء               |
| ٤٨ | الخلاصة                                                  |
| ٤٩ | ثالثا : مناقشة قيد الارادة                               |
| ٥١ | محل الخلاف بين المعتزلة واهل السنة                       |
| ٥٤ | تحقيق القول في الارادة                                   |

الصفحة

|    |                                                      |
|----|------------------------------------------------------|
| ٥٤ | ..... انواع الارادة                                  |
| ٥٦ | ..... الخلاصة                                        |
| ٥٧ | ..... رابعا : مناقشة التقييد بالكف او الترك          |
| ٦١ | ..... خلاصة المناقشات                                |
| ٦٢ | ..... المبحث الثالث : التصريف المختار                |
| ٦٣ | ..... الفصل الثاني : فى صيغ النهى                    |
| ٦٤ | ..... المبحث الاول : صيغة النهى الاصلية              |
| ٦٨ | ..... المبحث الثانى : الصيغ الاخرى الدالة على النهى  |
| ٦٨ | ..... ( ١ ) صيغة الامر الدالة على طلب الترك          |
| ٧٠ | ..... ( ٢ ) مادة نهى وما تصرف منها                   |
| ٧١ | ..... ( ٣ ) الاستفهام الانكارى المراد به طلب الترك   |
| ٧٢ | ..... ( ٤ ) الجملة الخبرية المستحيلة فى طلب الترك    |
| ٧٤ | ..... المبحث الثالث : اسلوب القرآن الكريم فى النهى   |
| ٧٧ | ..... المبحث الرابع : اسلوب السنة النبوية فى النهى   |
| ٧٩ | ..... الفصل الثالث : المعانى التى ترد لها صيغة النهى |

## الباب الثانى

## فى مقتضيات النهى

|    |                                                             |
|----|-------------------------------------------------------------|
| ٨٥ | .....                                                       |
| ٨٦ | ..... الفصل الاول : المعنى الذى وضع له النهى                |
| ٨٧ | ..... المبحث الاول : تمديد محل الخلاف                       |
| ٨٩ | ..... المبحث الثانى : مذاهب العلماء فيما وضع له النهى حقيقة |
| ٨٩ | ..... المذهب الاول : التحريم                                |
| ٩٠ | ..... المذهب الثانى : الكراهة                               |
| ٩١ | ..... المبحث الثالث : التوقف                                |
| ٩١ | ..... المبحث الرابع : الاشتراك المعنوى                      |
| ٩١ | ..... المذهب الخامس : الاشتراك اللفظى                       |

الصفحة

|     |                                                 |
|-----|-------------------------------------------------|
| ٩٢  | ..... المبحث الثالث : الادلة والمناقشة          |
| ٩٢  | ..... ادلة القائلين بالتحريم                    |
| ٩٢  | ..... دليل الكتاب                               |
| ٩٦  | ..... دليل السنة                                |
| ٩٩  | ..... دليل الاجماع                              |
| ٩٩  | ..... دليل الصرف                                |
| ١٠٠ | ..... دليل العقل                                |
| ١٠٢ | ..... دليل فهم الصحابة                          |
| ١٠٤ | ..... مناقشة الادلة                             |
| ١٠٤ | ..... اولا : مناقشة ادلة الكتاب                 |
| ١١٣ | ..... ثانيا : مناقشة ادلة السنة                 |
| ١١٤ | ..... ثالثا : مناقشة دليل الاجماع               |
| ١١٧ | ..... رابعا : مناقشة دليل القياس                |
| ١١٨ | ..... خامسا : مناقشة دليل الصرف                 |
| ١٢٠ | ..... سادسا : مناقشة ادلة العقل                 |
| ١٢٠ | ..... سابعا : مناقشة دليل فهم الصحابة           |
| ١٢٣ | ..... ادلة القائلين بالكراهة                    |
| ١٢٧ | ..... مناقشة ادلة القائلين بالكراهة             |
| ١٣٥ | ..... ادلة القائلين بالوقف                      |
| ١٤٤ | ..... ادلة القائلين بالاشتراك المصنوي           |
| ١٤٥ | ..... المناقشة                                  |
| ١٤٧ | ..... ادلة القائلين بالاشتراك اللفظي ومناقشتها  |
| ١٤٩ | ..... المبحث الرابع : مانراه في هذه المسألة     |
| ١٥١ | ..... مسألة القول بالتحريم لغوي او شرعي او عقلي |
| ١٥٣ | ..... الفصل الثاني : اقتضاء النهي الدوام        |
| ١٥٤ | ..... المبحث الاول : تصحيح الترجمة في المسألة   |

الصفحة

|     |                                                      |
|-----|------------------------------------------------------|
| ١٥٨ | المبحث الثاني : الاقوال في اقتضاء النهى الدوام ..... |
| ١٥٨ | القول الاول .....                                    |
| ١٦٣ | القول الثاني .....                                   |
| ١٦٦ | المبحث الثالث : الادلة .....                         |
| ١٦٦ | ادلة القائلين بان النهى يوجب الدوام .....            |
| ١٦٨ | ادلة القائلين بمطلق الطلب .....                      |
| ١٧٠ | المبحث الرابع : مناقشة الادلة .....                  |
| ١٧٠ | مناقشة ادلة القائلين بالدوام .....                   |
| ١٧٣ | مناقشة ادلة القائلين بالقدر المشترك .....            |
| ١٧٩ | المبحث الخامس : خلاصة القول في هذه المسألة .....     |
| ١٧٩ | ( أ ) بيان حالات النهى من حيث الدوام وعدمه .....     |
|     | الحالة الاولى : ان يكون النهى مقرونا بما يدل على     |
| ١٧٩ | الدوام .....                                         |
|     | الحالة الثانية : ان يكون النهى مقيدا بقيد يدل على    |
| ١٨٠ | عدم الدوام .....                                     |
| ١٨١ | الحالة الثالثة : ان يكون النهى مجردا عن قرينة ...    |
| ١٨٤ | ( ب ) هل للخلاف اثر .....                            |
| ١٨٦ | الفصل الثالث : اقتضاء النهى الفور .....              |
| ١٨٧ | المبحث الاول : تمهيد في المراد بالفور وعدمه .....    |
| ١٨٩ | المبحث الثاني : الاقوال في المسألة .....             |
| ١٨٩ | القول الاول : يقتضى الفور .....                      |
| ١٨٩ | القول الثاني : لا يقتضى الفور .....                  |
| ١٩١ | المبحث الثالث : الادلة .....                         |
| ١٩١ | ادلة القائلين بالفور .....                           |
| ١٩٣ | ادلة القائلين بعدم اقتضاء الفور .....                |
| ١٩٤ | المبحث الرابع : رأينا في المسألة .....               |



الصفحة

|     |                                                             |
|-----|-------------------------------------------------------------|
| ١٩٧ | ..... الفصل الرابع : اقتضاء النهي الفساد                    |
| ١٩٧ | ..... المبحث الاول : تعريف الصحة والبطلان والفساد           |
| ١٩٧ | ..... اولا : تعريف الصحة                                    |
| ٢٠٢ | ..... ثانيا : تعريف البطلان                                 |
| ٢٠٥ | ..... ثالثا : تعريف الفساد                                  |
|     | ..... رابعا : مناقشة القول بالترادف بين البطلان والفساد     |
| ٢٠٧ | ..... عند الجمهور                                           |
| ٢٠٩ | ..... خامسا : فائدة التفريق بين الفساد والبطلان             |
| ٢١١ | ..... المبحث الثاني : تصوير الخلاف في المسألة عند المتكلمين |
| ٢١١ | ..... الطريقة الاولى                                        |
| ٢١٦ | ..... الطريقة الثانية                                       |
| ٢١٧ | ..... الطريقة الثالثة                                       |
| ٢٢١ | ..... الطريقة الرابعة                                       |
| ٢٢٣ | ..... خلاصة منهج المتكلمين في تصوير الخلاف في المسألة       |
| ٢٢٥ | ..... المبحث الثالث : تصوير الاحناف للمسألة                 |
| ٢٢٦ | ..... المسلك الاول                                          |
| ٢٢٧ | ..... المسلك الثاني                                         |
| ٢٢٨ | ..... المسلك الثالث                                         |
| ٢٢٨ | ..... المسلك الرابع                                         |
| ٢٣٠ | ..... خلاصة ما تقدم                                         |
| ٢٣١ | ..... المبحث الرابع : حالات المنهى عنه                      |
| ٢٣١ | ..... ( أ ) المنهى عنه لحيته                                |
| ٢٣٣ | ..... ( ب ) المنهى عنه لغيره                                |
|     | ..... المبحث الخامس : مذايب المتكلمين في المنهى عنه بحسب    |
| ٢٣٨ | ..... اقسامه                                                |

الصفحة

|     |                                                        |
|-----|--------------------------------------------------------|
| ٢٣٨ | ( أ ) المنهى عنه لعينه .....                           |
| ٢٣٨ | القول الاول .....                                      |
| ٢٤٠ | القول الثانى .....                                     |
| ٢٤١ | القول الثالث .....                                     |
| ٢٤١ | القول الرابع .....                                     |
| ٢٤٢ | ( ب ) المنهى عنه لوصفه .....                           |
| ٢٤٢ | القول الاول .....                                      |
| ٢٤٢ | القول الثانى .....                                     |
| ٢٤٣ | ( ج ) المنهى عنه لغيره .....                           |
| ٢٤٣ | المذهب الاول .....                                     |
| ٢٤٣ | المذهب الثانى .....                                    |
|     | المبحث السادس : مذهب الاعناف فى المنهى عنه             |
| ٢٤٧ | بحسب اقسامه .....                                      |
| ٢٤٩ | المبحث السابع : الادلة .....                           |
| ٢٤٩ | اولا : ادلة القائلين باقتضاء النهى البطلان مطلقا ..... |
| ٢٤٩ | الوجه الاول من دليل النص .....                         |
| ٢٥٠ | الوجه الثانى من دليل النص .....                        |
| ٢٥٣ | دليل الاجماع .....                                     |
| ٢٥٦ | دليل العقل .....                                       |
|     | ثانيا : دليل القائلين باقتضاء النهى الفساد فى          |
| ٢٥٩ | العبادات دون المعاملات .....                           |
| ٢٦٣ | ثالثا : ادلة القائلين بعدم اقتضاء النهى الفساد .....   |
| ٢٦٦ | المبحث الثامن : المناقشة .....                         |
| ٢٦٦ | اولا : مناقشة ادلة القائلين باقتضاء النهى الفساد ..... |
| ٢٦٦ | مناقشة الوجه الاول من دليل النص .....                  |
| ٢٦٩ | مناقشة الوجه الثانى من دليل النص .....                 |

الصفحة

|     |                                                    |
|-----|----------------------------------------------------|
| ٢٧١ | ..... مناقشة دليل الاجماع                          |
| ٢٧٢ | ..... الاعتراضات الواردة على دليل العقل            |
| ٢٧٤ | ..... الجواب على الاعتراضات الواردة على دليل العقل |
|     | ثانيا : مناقشة القائلين بالتفريق بين العبادات      |
| ٢٧٦ | ..... والمعاملات                                   |
|     | ثالثا : مناقشة ادلة القائلين بعدم اقتضاء النهي     |
| ٢٧٨ | ..... البطلان                                      |
| ٢٨٣ | ..... المبحث التاسع : المنهى عنه لوصفه             |
|     | اولا : دليل الاحناف على ان المنهى عنه لوصفه        |
| ٢٨٣ | ..... لا يقتضى فساد الاصل                          |
| ٢٨٨ | ..... ثانيا : تقرير مذاهب الشافعى                  |
| ٢٩١ | ..... ثالثا : مناقشة دليل الاحناف                  |
| ٢٩٥ | ..... رابعا : دليل الشافعى كما قرره الاحناف        |
| ٢٩٩ | ..... المبحث العاشر : المنهى عنه لغيره             |
| ٣٠١ | ..... ثانيا : ادلة القائلين بعدم الفساد            |
| ٣٠٢ | ..... المبحث الحادى عشر : الترجيح                  |
| ٣٠٣ | ..... تفريعات                                      |
| ٣٠٣ | ..... اولا : القول بالفساد مثل شولغوى او شرعى      |
| ٣٠٥ | ..... ثانيا : تفريع الفساد على التعريم             |

## الباب الثالث

|     |                                                              |
|-----|--------------------------------------------------------------|
| ٣٠٧ | فى مباحث متعلقة بالنهى<br>~~~~~                              |
| ٣٠٨ | ..... الفصل الاول : اقتضاء النهى عن الشئ* الا مريضه          |
| ٣١٢ | ..... الفصل الثانى : حالات المنهى عنه من حيث الافراد والتعدد |
| ٣١٥ | ..... الفصل الثالث : النهى على جهة التشهير                   |

الصفحة

|     |                         |
|-----|-------------------------|
| ٣١٥ | ..... المذاهب           |
| ٣١٧ | ..... الادلة            |
| ٣١٨ | ..... المناقشة والترجيح |
| ٣٢٠ | ..... الخاتمة           |
| ٣٢٢ | ..... قائمة المراجع     |
| ٣٤٠ | ..... فهرس الاعلام      |